

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية  
تخصص: التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية  
الموضوع:

**أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو  
الاقتصادي في الجزائر  
دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017**

تحت إشراف:  
أ. د. بابا عبد القادر

من إعداد الطالبة:  
اجري خيرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019-04-24

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيساً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
مقرراً	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بابا عبد القادر
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بظاهر سمير
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة	د. بلحشر عائشة
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	د. رمضاني محمد
مناقشا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر	د. شيببي عبد الرحيم

السنة الجامعية: 2018-2019



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية  
تخصص التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية  
الموضوع:

**أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو  
الاقتصادي في الجزائر  
دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017**

تحت إشراف:  
أ. د. بابا عبد القادر

من إعداد الطالبة:  
اجري خيرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019-04-24

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيساً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
مقرراً	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بابا عبد القادر
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بطاهر سمير
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة	د. بلحشر عائشة
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	د. رمضاني محمد
مناقشا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر	د. شيببي عبد الرحيم

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات  
والله بما تعملون خبير"

الآية 11 من سورة المجادلة

## إهداء

إلهي الذي لا يطيب الليل إلا بشكرك... ولا يطيب النهار إلى بطاعتك... ولا  
تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة

إلا برويتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا ونبينا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أحمل اسمك بكل فخر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... يا من  
افتقدك منذ أن تركتنا... يا من يرتعش قلبي لذكرك... يا من أودعتني لله أهديك

هذا العمل أبي رحمة الله عليه

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان والتفاني... إلى بسملة الحياة  
وسر الوجود... إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... إلى

أغلى الحبايب إمي أطل الله في عمرها

وإلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله فجزاهم الله عني خير الجزاء "اسيا، فاطمة،

محمد"

إلى توأم روحي ورفيقة دربي... إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة...  
إلى من رافقتني في دروب الحياة الحلوة والحزينة خطوة بخطوة ومازالت ترافقني حتى

الآن "مكي عمارية".

## شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل على توفيقنا لإعداد هذا العمل

بصدق الوفاء والإخلاص أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور "بابا عبد القادر" الذي سخر جزء من وقته وجهده في متابعة البحث من أوله لآخره، وشجعني على إتمام هذا العمل وإخراج الأطروحة في شكلها النهائي.

كما أتقدم بخالص شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا جزء من وقتهم الثمين وتفضلوا لقراءة هذه الأطروحة ومناقشتها.

كما لا يسعني إلا أن أشكر كل من كان له فضل في إنجاز وإعداد هذا العمل من قريب أو من بعيد وإلى عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم وعلى رأسهم السيد "خطاب مهدي" على تقديم يد العون والمساعدة.

وأخيرا آمل أن تكون هذه الأطروحة بمثابة إسهام متواضع يضاف إلى الجهود العلمية المحمودة لمن سبقني، وأسأل الله العلي القدير أن ينفع بها والله ولي التوفيق.

الطالبة: اجري خيرة

## الملخص

تلعب السياسات الاقتصادية الكلية سواء المالية أو النقدية دور مهم في الأدبيات الحديثة للنمو الاقتصادي، فاستخدام منظومة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة وبكفاءة عالية من شأنها تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو والتنمية، إذ كان الهدف من هذه الدراسة هو صياغة توليفة مثلى بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017، حيث تطلب منا استعراض مختلف النظريات المفسرة للسياسات الاقتصادية الكلية وأثرها على النمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس، مع تحليل أداء سياسات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، ل يتم في الأخير استخدام المنهج القياسي لقياس أثر التفاعل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة النقدية (الكتلة النقدية) والنمو الاقتصادي، وأن السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، السياسة النقدية، السياسة المالية، التنسيق، السلاسل الزمنية.

## Résumé

La politique macroéconomique (budgétaire et monétaire) jouent un rôle important dans la littérature moderne de la croissance économique. Le but de cette étude est de formuler une combinaison optimale entre la politiques budgétaire et monétaire pour réaliser la croissance économique en Algérie dans la période 1986-2017, à cet effet il fallu présenter les divers théories illustratives des politiques macroéconomiques et leurs impacts sur la croissance économique, entre autre, analyser La performance des politiques macroéconomiques et la croissance en Algérie, afin d'utiliser l'analyse économétrique pour mesurer l'impact de l'interaction entre les politiques budgétaire et monétaires dans la réalisation de la croissance économique en Algérie, finalement L'étude a révélé une relation positive entre les dépenses publiques et la croissance économique et une relation positive entre la masse monétaire et la croissance économique, et elle a montré aussi que la politique budgétaire est plus efficace que la politique monétaire pour influencer l'activité économique en Algérie.

**Mots clés:** la croissance économique, La politique monétaire, La politique budgétaire, La coordination , Les séries temporelles.

## Abstract

Macroeconomic policy , whether budgetary or monetary, play an important role in the modern literature of economic growth. The purpose of this study is to formulate an optimal combination between budgetary and monetary policies to achieve economic growth in Algeria in the period 1986-2017, It was necessary to present various illustrative theories of macroeconomic policies and their impact on economic growth, moreover, analyze the performance of macroeconomic policies and economic growth, in order to use the econometric analysis to measure the impact of the interaction between budgetary and monetary policies in achieving economic growth in Algeria. Finally, the study revealed a positive relation between government spending and economic growth, And a positive relation as well between money supply and economic growth, And it also showed (the study) that budgetary policy is more effective than monetary policy in influencing economic activity in Algeria.

**Key Words:** Economic Growth, Monetary Policy, Budgetary Policy, The Coordination, Time Series.

---

## فهرس المحتويات

---

## فهرس المحتويات

الصفحة	اليان
-	إهداء.....
-	شكر وتقدير.....
-	فهرس المحتويات.....
-	فهرس الجداول.....
-	فهرس الأشكال.....
[10 -2]	المقدمة العامة.....
[76 -14]	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية والسياسة المالية
14	تمهيد.....
15	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية.....
15	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.....
16	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....
17	<b>II.1- الأهداف الأولية للسياسة النقدية.....</b>
17	<b>1- مجمعات الاحتياطات النقدية.....</b>
17	<b>2- ظروف سوق النقد.....</b>
18	<b>II.2- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.....</b>
18	<b>1- معدل الفائدة.....</b>
19	<b>2- تحقيق سعر صرف ملائم.....</b>
21	<b>3- عرض النقود.....</b>
22	<b>II.3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية.....</b>
25	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وآليات استخدامها.....
25	<b>III.1- الأدوات الكمية.....</b>
25	<b>1- سعر إعادة الخصم.....</b>
27	<b>2- عمليات السوق المفتوحة.....</b>
28	<b>3- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.....</b>
31	<b>III.2- الأدوات النوعية.....</b>
31	<b>III.3- الأدوات المباشرة.....</b>

32	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية.....
32	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها.....
36	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.....
36	<b>1.II- النفقات العامة، أنواعها وآثارها الاقتصادية.....</b>
37	1- أنواع النفقات العامة.....
39	2- آثارها الاقتصادية.....
41	<b>2.II- الضرائب، أنواعها وآثارها الاقتصادية.....</b>
43	1- أنواع الضرائب.....
46	2- آثارها الاقتصادية.....
49	<b>3.II- القروض العامة، أنواعها وآثارها الاقتصادية.....</b>
50	1- أنواع القروض العامة.....
52	2- آثارها الاقتصادية.....
55	المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية.....
55	<b>1.III- الاتجاه التوسعي للسياسة المالية.....</b>
57	<b>2.III- الاتجاه الانكماشى للسياسة المالية.....</b>
58	المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.....
58	المطلب الأول: طبيعة علاقة كل من السياسة النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية.....
59	<b>1.I- علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.....</b>
60	<b>2.I- علاقة السياسة المالية بالسياسة الاقتصادية.....</b>
62	المطلب الثاني: ماهية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.....
63	<b>1.II- مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.....</b>
64	<b>2.II- أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.....</b>
65	<b>3.II- شروط التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.....</b>
66	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية.....
66	<b>1.III- المقارنة بين السياسة النقدية والمالية.....</b>
69	<b>2.III- التفاعل بين السياستين النقدية والمالية في معالجة المشاكل الاقتصادية.....</b>
71	<b>3.III- الآثار المتبادلة للسياستين النقدية والمالية.....</b>
71	1- الآثار النقدية للسياسة المالية.....

74	2- الأثار المالية للسياسة النقدية.....
75	خلاصة الفصل.....
[118 -78]	الفصل الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
78	تمهيد.....
79	المبحث الأول: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي.....
81	المطلب الأول: تحليل آدم سميث (1723-1790).....
83	المطلب الثاني: تحليل دافيد ريكاردو (1772-1873).....
84	المطلب الثالث: تحليل توماس روبرت مالتوس (1766-1834).....
86	المبحث الثاني: النظريات والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي.....
86	المطلب الأول: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي (1883-1950).....
87	المطلب الثاني: نماذج النمو للكينزيين الجدد.....
88	1.II- نموذج دومار (1946).....
90	2.II- نموذج هارود (1939).....
93	3.II- جمع النموذجين "هارود- دومار".....
94	المطلب الثالث: نموذج "سولو- سوان" (1956).....
94	1.III- فرضيات النموذج.....
96	2.III- عرض النموذج الرياضي.....
100	3.III- نموذج سولو مع التقدم التقني.....
104	المبحث الثالث: النماذج المعاصرة للنمو الاقتصادي (النمو الداخلي).....
106	المطلب الأول: نموذج AK (1991).....
106	1.I- فرضيات النموذج.....
107	2.I- عرض النموذج الرياضي.....
109	المطلب الثاني: التأثيرات الخارجية للتقدم التقني.....
109	1.II- نموذج النمو مع التعلم من خلال الممارسة لـ "رومر" (1986).....
110	1- فرضيات النموذج.....
110	2- عرض النموذج الرياضي.....
111	2.II- نموذج النمو مع البحث والتطوير لـ "رومر" (1990).....
111	1- فرضيات النموذج.....
112	2- عرض النموذج الرياضي.....

114	المطلب الثالث: تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي: نموذج "لوكاس" (1988).....
114	<b>1.III</b> - فرضيات النموذج.....
114	<b>2.III</b> - عرض النموذج الرياضي.....
115	المطلب الرابع: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: نموذج "بارو" (1990).....
115	<b>1.IV</b> - فرضيات النموذج.....
116	<b>2.IV</b> - عرض النموذج الرياضي.....
118	خلاصة الفصل.....
[189 - 120]	الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية الاقتصادية
120	تمهيد.....
121	المبحث الأول: تحليل السياسة النقدية وفق النظريات الاقتصادية.....
121	المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي والسياسة النقدية (النظرية النقدية التقليدية).....
123	المطلب الثاني: التحليل الكينزي والسياسة النقدية.....
123	<b>1.II</b> - التحليل الكينزي.....
129	<b>2.II</b> - التطورات الحديثة في التحليل الكينزي.....
131	المطلب الثالث: التحليل النقدي الحديث والسياسة النقدية.....
134	المطلب الرابع: النتائج الفكرية للجدل الكينزي - النقدي والسياسة النقدية.....
134	<b>1.IV</b> - نظرية التوقعات العقلانية والسياسة النقدية.....
136	<b>2.IV</b> - نظرية اقتصاديات العرض والسياسة النقدية.....
137	المبحث الثاني: تحليل السياسة المالية وفق النظريات الاقتصادية.....
137	المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي والسياسة المالية.....
139	المطلب الثاني: التحليل الكينزي والسياسة المالية.....
143	المطلب الثالث: التحليل النقدي الحديث والسياسة المالية.....
144	المطلب الرابع: النتائج الفكرية للجدل الكينزي - النقدي والسياسة المالية.....
144	<b>1.IV</b> - نظرية التوقعات العقلانية والسياسة المالية.....
146	<b>2.IV</b> - نظرية اقتصاديات العرض والسياسة المالية.....
148	المبحث الثالث: فعالية السياستين النقدية والمالية وامكانية التنسيق بينهما.....
149	المطلب الأول: التوازن الكلي وفق نموذج $(IS - LM)$ .....
149	<b>1.I</b> - توازن سوق السلع والخدمات (سوق الإنتاج).....

152	2.I- توازن سوق النقد.....
154	3.I- التوازن في سوق النقد وسوق الإنتاج معاً.....
156	المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل نموذج الاقتصاد المغلق (IS - LM).....
156	1.II- الفعالية النسبية للسياسة المالية.....
157	1- أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي.....
160	2- العلاقة بين السياسة المالية وميل منحنى (IS) و (LM).....
163	2.II- الفعالية النسبية للسياسة النقدية.....
163	1- أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي.....
165	2- العلاقة بين السياسة النقدية وميل منحنى (IS) و (LM).....
168	3.II- فعالية السياستين المالية والنقدية وفق نموذج (IS - LM).....
169	1- التداخل بين السياستين المالية والنقدية.....
171	2- الدمج بين السياستين في آن واحد.....
174	المطلب الثالث: فعالية السياستين في ظل نموذج الاقتصاد المفتوح (IS - LM - BP) في ظل سعر الصرف الثابت والمرن.....
176	1.III- نموذج "مندل فليمنج" والتوازن الكلي.....
179	2.III- فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل سعر الصرف الثابت.....
180	1- الفعالية النسبية للسياسة المالية.....
182	2- الفعالية النسبية للسياسة النقدية.....
185	3.III- فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل سعر الصرف المرن.....
185	1- الفعالية النسبية للسياسة المالية.....
187	2- الفعالية النسبية للسياسة النقدية.....
189	خلاصة الفصل.....
[191- 278]	الفصل الرابع: مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
191	تمهيد.....
192	المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر.....
192	المطلب الأول: ملامح الإصلاح المالي والنقدي في الجزائر.....
192	1.I- الإصلاحات المالية والنقدية قبل التوجه لاقتصاد السوق.....

194	<b>2.I</b> - الإصلاحات المالية والنقدية في ظل التوجه لاقتصاد السوق.....
199	<b>3.I</b> - الإصلاحات المالية والنقدية خلال الفترة 2000-2017.....
200	<b>1</b> - تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003.....
203	<b>2</b> - تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010.....
205	<b>3</b> - تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017.....
207	المطلب الثاني: تحليل أدوات ووسائل السياسة النقدية في ظل الإصلاحات النقدية والمالية
208	<b>1.II</b> - أداة معدل إعادة الخصم.....
210	<b>2.II</b> - أداة الاحتياطي الإجباري.....
212	<b>3.II</b> - أداة عمليات السوق المفتوحة.....
214	<b>4.II</b> - أدوات السوق النقدية.....
216	<b>1</b> - مزادات القروض.....
216	<b>2</b> - أداة استرجاع السيولة.....
217	<b>3</b> - أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة.....
221	المطلب الثالث: الكتلة النقدية، مكوناتها ومقابلاتها.....
222	<b>1.III</b> - مكونات الكتلة النقدية.....
229	<b>2.III</b> - مقابلات الكتلة النقدية.....
236	المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر.....
236	المطلب الأول: أداء السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط.....
236	<b>1.I</b> - ملامح الإصلاحات الاقتصادية قبل التوجه لاقتصاد السوق.....
237	<b>1</b> - مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967-1978).....
237	<b>2</b> - إعادة توجيه الاقتصاد في الثمانينات "المرحلة التنموية" (1980-1989).....
238	<b>2.I</b> - توجهات السياسة المالية في ظل الاقتصاد المخطط (1970-1989).....
239	المطلب الثاني: أداء السياسة المالية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.....
240	<b>1.II</b> - الإصلاحات الاقتصادية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.....
240	<b>1</b> - برنامج تثبيت اقتصادي (1989-1995).....
241	<b>2</b> - برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).....
242	<b>2.II</b> - توجهات السياسة المالية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990-1999).....
247	المطلب الثالث: أداء السياسة المالية في مرحلة الانعاش الاقتصادي.....
248	<b>1.III</b> - الإصلاحات الاقتصادية في ظل الانعاش الاقتصادي.....
248	<b>1</b> - برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....

249	2- برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....
250	3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).....
251	4- برنامج المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019).....
252	2.III- توجهات السياسة المالية خلال الفترة (2001-2017).....
259	المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017.....
259	المطلب الأول: تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر.....
259	1.I- تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....
262	2.I- الترابط بين القطاع الإنتاجي والقطاع النقدي.....
266	المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي.....
267	1.II- تطور متغيرات الدراسة بالقيم الإسمية.....
268	2.II- تطور متغيرات الدراسة بالقيم الحقيقية.....
270	المطلب الثالث: صياغة النموذج القياسي.....
270	1.III- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....
272	2.III- نتائج تقدير نموذج الدراسة.....
273	3.III- تقييم النموذج القياسي من الناحية الاحصائية والاقتصادية.....
278	خلاصة الفصل.....
[293 -280]	الخاتمة العامة.....
[325 -295]	قائمة المراجع.....

## فهرس الجداول

الصفحة	فهرس الجداول	الرقم
30	ملخص لأدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية	(1.I)
182	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة	(1.III)
184	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة	(2.III)
187	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة	(3.III)
188	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة	(4.III)
208	تطور معدلات إعادة الخصم خلال الفترة 1963-2017	(1.IV)
211	تطور معدلات الاحتياطيات الإجبارية خلال الفترة 2000-2017	(2.IV)
214	إجمالي إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر 2016-2017	(3.IV)
216	إجمالي إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر خلال الفترة 1995-1998	(4.IV)
218	تطور معدلات عمليات بنك الجزائر خلال الفترة 1993-2017	(5.IV)
220	تطور مبالغ السيولة التي تم امتصاصها بمختلف أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2017	(6.IV)
223	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1986-2017	(7.IV)
230	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1986-2017	(8.IV)
238	تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 1970-1989	(9.IV)
243	تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 1990-1999	(10.IV)
245	تطور مكونات الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999	(11.IV)
248	محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(12.IV)
249	محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	(13.IV)
250	محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	(14.IV)
252	تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 2000-2017	(15.IV)
256	تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 2000-2017	(16.IV)
257	تطور مكونات الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2017	(17.IV)
262	تطور المتغيرات النقدية خلال الفترة 1986-2017	(18.IV)
267	تطور متغيرات الدراسة بالقيم الإسمية خلال الفترة 1986-2017	(19.IV)

268	تطور متغيرات الدراسة بالقيم الحقيقية خلال الفترة 1986-2017	(20.IV)
270	نتائج اختبار "Criteria" لاختبار درجة ابطاء متغيرات الدراسة	(21.IV)
271	نتائج اختبار "ديكي فولر" الموسع لمتغيرات النموذج	(22.IV)
272	نتائج اختبار الأثر الخاص بالتكامل المتساوي	(23.IV)
273	نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى	(24.IV)
274	نتائج اختبار التجانس (ARCH)	(25.IV)

---

## فهرس الأشكال

---

الصفحة	فهرس الأشكال	
17	استراتيجية السياسة النقدية الحديثة	(1.I)
56	السياسة المالية التوسعية	(2.I)
57	السياسة المالية الإنكماشية	(3.I)
69	الفجوات الزمنية للسياسة المالية والنقدية	(4.I)
83	حلقة تقسيم العمل والنمو الاقتصادي	(1.II)
98	الحالة المستقرة في نموذج سولو- سوان	(2.II)
109	نموذج AK	(3.II)
125	منحنى الطلب الإجمالي على النقود المشتق من منحنيات الطلب على النقود بدافع المعاملة والاحتياط والمضاربة	(1.III)
128	بيان السياسة النقدية في النموذج الكينزي	(2.III)
148	منحنى لافر للعلاقة بين معدلات الضريبة والإيرادات الضريبية	(3.III)
150	طريقة تحديد المنحنى (IS) بيانيا	(4.III)
153	طريقة تحديد المنحنى (LM) بيانيا	(5.III)
155	التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد	(6.III)
158	أثر السياسة المالية على التوازن في سوقي الإنتاج وسوق النقد	(7.III)
161	فعالية السياسة المالية وانحدار (IS)	(8.III)
162	فعالية السياسة المالية وانحدار (LM)	(9.III)
164	أثر السياسة النقدية على التوازن في سوقي الإنتاج وسوق النقد	(10.III)
166	فعالية السياسة النقدية وانحدار (IS)	(11.III)
167	فعالية السياسة النقدية وانحدار (LM)	(12.III)
169	التداخل والتفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية	(13.III)
173	المزج بين السياستين المالية والنقدية في اتجاهين متعاكسين	(14.III)
173	المزج بين السياستين المالية والنقدية في نفس الاتجاه	(15.III)
178	التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد وميزان المدفوعات	(16.III)
181	فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت	(17.III)
183	فعالية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت	(18.III)
186	فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن	(19.III)
188	فعالية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن	(20.III)
212	تطور معدلات الاحتياطيات الإجبارية خلال الفترة 2000-2017	(1.IV)

224	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2017-1986	(2.IV)
224	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2017-1986	(3.IV)
229	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2017-1986	(4.IV)
231	تطور مساهمة مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1992-1986	(5.IV)
233	تطور مساهمة مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-1993	(6.IV)
235	تطور مساهمة مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2017-2001	(7.IV)
244	تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 1999-1990	(8.IV)
244	تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 1999-1990	(9.IV)
254	تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 2017-2000	(10.IV)
259	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية خلال الفترة 2017-2000	(11.IV)
263	العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الكتلة النقدية (الاستقرار النقدي) خلال الفترة 2017-1986	(12.IV)
264	العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الكتلة النقدية والتضخم خلال الفترة 2017-1986	(13.IV)
269	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة (بالقيم الحقيقية) خلال الفترة 2017-1986	(14.IV)
269	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية (بالقيم الحقيقية) خلال الفترة 2017-1986	(15.IV)
275	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	(16.IV)

## المقدمة العامة

## المقدمة العامة

### 1- تمهيد

يعد استقرار الاقتصاد الكلي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى أي دولة إلى تحقيقه، وأن أي اختلال فيه يؤدي إلى انعكاسات خطيرة ما ينجم عنه ظهور أزمات اقتصادية، لعل أهمها أزمة الكساد الكبير التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين، والتي تعذر على النظرية الاقتصادية القائمة آنذاك، من تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد وتقديم حلول مناسبة من خلال السياسات الاقتصادية، هذا ما أدى إلى ظهور نظرية مغايرة على يد الاقتصادي كينز لمعالجة الأزمة، بتقديمه نموذج التوازن العام الذي من شأنه تفسير التحديد المتزامن للنتائج وأسعار الفائدة ومن ثم الأسعار والأجور، التي يكون رد فعلها إزاء التطورات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية متباطئا، وتم اتباع سياسات مالية توسعية وبشكل أقل سياسات نقدية توسعية لأن الاقتصاد يخضع بطبيعته إلى تقلبات كبيرة وحالات دورية من عدم الاستقرار، فإنه من الخطير وضع هدف النقد كهدف أساسي للسياسات الاقتصادية.

إلا أن تحدي النظرية النقدية للمدرسة الكينزية تعزز في السبعينيات أين عرفت أغلبية الدول المتقدمة من تباطؤ النمو الاقتصادي والتضخم والذي يعرف بالركود التضخمي، ما أدى إلى تشكيك في قدرة الحكومة على التدخل عن طريق سياساتها المالية في تنظيم الدورة الاقتصادية، وأن السياسة النقدية هي التي من شأنها التخفيف من حدة الأزمة عن طريق التحكم في المعروض النقدي للتأثير على أسعار الفائدة، وساعدت مبادئ المدرسة النقدية الولايات المتحدة من تخفيض معدلات التضخم في السبعينيات، وكان لها دور أيضا في تنشيط الاقتصاد لمعالجة الركود العالمي 2008-2009 بتخفيض أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي، إضافة إلى أنه تم أيضا استخدام مبادئ الفكر الكينزي الذي بينت الأزمة قصوره خاصة في جانب النظام المالي، والتي أصبحت ضرورة حتمية يعمل خبراء الاقتصاد دمج القطاع المالي والحقيقي في الاقتصاد.

تلعب السياسات الاقتصادية الكلية سواء السياسة المالية أو النقدية دورا مهما في الأدبيات الحديثة للنمو الاقتصادي، فمن بين أهدافها تحقيق إنعاش اقتصادي والوصول إلى مستويات مقبولة للنمو الاقتصادي الذي من شأنه تحسين المستوى المعيشي للأفراد والتقليل من الفقر، فالسياسة النقدية لا تستطيع بمفردها حل المشاكل الاقتصادية فهي لا تستطيع استعادة النمو ولا تستطيع أيضا إعادة التضخم إلى المستويات المرغوبة بالقرب من الأرقام المستهدفة، لذلك دعا صندوق النقد الدولي إلى المقاربة الثلاثية تقوم على الجمع بين السياسات المالية والنقدية والهيكلية، وهذه المقاربة تعتمد على صياغة مزيج مناسب بين هذه السياسات في كل دولة لتحسين واستدراك العيوب ودعم النمو الأسرع.

ومن هنا يتجلى لنا ضرورة استخدام منظومة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة وبكفاءة عالية من أجل تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو والتنمية، لعل من بين هذه الأدوات السياسة المالية والنقدية وضرورة التنسيق بينهما، حيث ينصرف مفهوم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم أخذها من قبل صانعي القرارات في إحدى السياستين، لا يكون لها آثار غير مرغوبة وسلبية على السياسات الأخرى، والجزائر كغيرها من البلدان النامية تأثرت بأزمة الركود التضخمي للدول المتقدمة بسبب الترابط الكبير لتجارتها الخارجية مع هذه الدول، وعليه تسعى الجزائر جاهدة إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التقليل من التبعية الاقتصادية، بالاعتماد على خطط استراتيجية وبرامج تنموية باستخدام مزيج من السياسة المالية والنقدية تطمح من خلالها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

## 2- مشكلة البحث

على الرغم من الاهتمام والتشجيع الذي تقدمه الجزائر لدفع عجلة التنمية الاقتصادية باستخدامها مجموعة من الأدوات سواء سياسة مالية أو نقدية تزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية المطبقة، والتي هدفت جميعها إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنها لم تصل إلى المستويات المطلوبة نظرا للتعارض الكبير بين تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي وتخفيف في حدة الضغوطات التضخمية، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد كثيرا على سياساتها الإنفاقية أكثر من السياسات الأخرى لدعم النمو مما أدى إلى غياب شبه تام لباقي السياسات الاقتصادية، بما فيها السياسة النقدية والدور الذي اكتسبته مؤخرا في علاج العديد من الاختلالات الاقتصادية، ومن هنا تبلورت حتمية وضرورة التنسيق بين السياستين وإيجاد توليفة مثلى من شأنها تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة 1986-2017؟

وانطلاقا من السؤال الجوهرى وبغرض الإلمام بموضوع الدراسة ارتأينا تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهداف وأدوات السياستين المالية والنقدية؟
- ما هو دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الأدبيات النظرية؟
- ما هي السياسات المالية والنقدية التي تضمنتها برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟
- كيف يمكن صياغة توليفة مثلى بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

### 3- فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة الفرعية وإشكالية البحث، ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة تمّ استخدام مجموعة من الفرضيات والتي نسعى إلى اختبارها والمتمثلة فيما يلي:

- يتحدد النمو الاقتصادي في الجزائر بصفة أساسية من العوائد النفطية؛
- أدى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية إلى غياب شبه كلي للجباية العادية مع ضعف ملامح السياسة الضريبية في الجزائر؛
- هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي للدول التي تعتمد على مصدر أحادي الدخل.
- هناك علاقة طردية بين مكونات السياسة النقدية (الكتلة النقدية) والنمو الاقتصادي في الجزائر.

### 4- أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استعراض التطورات التي حصلت في نظريات النمو الاقتصادي، بدءا من المدارس الاقتصادية التقليدية مروراً بالمدارس الحديثة وصولاً للنماذج الاقتصادية المعاصرة؛
- دراسة العلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلي والنمو لاقتصادي؛
- التعرف على أهم السياسات المالية والنقدية التي تضمنتها برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؛
- إيجاد السياسات المالية والنقدية المثلى التي من شأنها تحقيق معدلات نمو حقيقية في الجزائر؛
- قياس أثر فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي وفق التطورات الحديثة والمعاصرة لنظرية النمو الاقتصادي، بعد تحديد المتغيرات التي يمكن إدخالها في النموذج القياسي بما يتوافق وواقع الاقتصاد الجزائري؛
- وفي الأخير اقتراح حلول وتوصيات في ظل النتائج المتوصل إليها.

### 5- أهمية البحث

تتجسد أهمية الدراسة من خلال تأثير كل من السياسة المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وكذا تحقيق نمو اقتصاديا حقيقيا من شأنه تلبية الحاجيات الاجتماعية، فالسياسة المالية هي الطريق التي تنتهجها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله، أما السياسة النقدية فهي مجموعة من

القواعد والوسائل والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية في التأثير على عرض النقود تحكما أو توسعا بما يتوافق وواقع النشاط الاقتصادي، فنجد الكثير من النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع السياسات الاقتصادية الكلية، فبعض النظريات أشادت على فعالية السياسة النقدية في تأثيرها على الاقتصاد الوطني والبعض الآخر على فعالية السياسة المالية، إلى حين ظهور نظريات حديثة أكثر تطورا تشيد بضرورة التنسيق بين مختلف السياسات لزيادة فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول.

تواجه الدول النامية بما فيهم الجزائر صعوبات كبيرة في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة وتكييفها محليا مع التطورات العالمية الغير المستقرة، ونظرا للسياسات المالية والنقدية التوسعية المطبقة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة لغرض تمويل البرامج التنموية، جعلتها أمام حتمية إتباع الكفاءة لتلبية احتياجات الاقتصاد الفورية للتمويل والإنتاج، وتجنب تبذير الأموال العامة الذي سوف يسبب ضغوطات كبيرة على الدولة مستقبلا، ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث من أجل صياغة سياسة اقتصادية فعالة (مالية ونقدية) تساهم في تمويل المشاريع التنموية، والتي من شأنها أيضا أن تساعد على زيادة ورفع حجم الإنتاج الإجمالي في الجزائر، وتفعيلها للرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

### 6- المنهج العلمي المتبع وأدوات الدراسة

إن الظاهرة الاقتصادية المدروسة حول "أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسية قياسية خلال الفترة 1986-2017"، تطلب منا استخدام العديد من المناهج العلمية للإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، أولها المنهج الوصفي لأجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع بالتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للسياسات الاقتصادية الكلية وأثرها على النمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس، كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل أداء سياسات الاقتصاد الكلي في الجزائر مع التطرق لوضعية النمو الاقتصادي فيها، بالاعتماد على معطيات واحصائيات حديثة صادرة من هيئات احصائية جزائرية كالديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، ليأتي في الأخير استخدام المنهج القياسي التجريبي عن طريق إتباع أحد أساليب التقدير الحديثة لقياس أثر السياسة المالية والنقدية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، باعتماد برامج احصائية أكثر استعمال في الجانب الاقتصادي والمتمثل في البرنامج الإحصائي "Eviews".

### 7- حدود الدراسة

كإطار مكاني: تقتصر دراستنا على دولة الجزائر لأن الأوضاع الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على دول أخرى، هذا هو السبب الرئيسي في اقتصار الدراسة على دولة واحدة وعدم مقارنتها مع أي من الدول، أما الإطار الزمني للدراسة اتخذنا الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 2017، بسبب بداية الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق تزامنا مع الأزمة النفطية آنذاك، حيث سارعت الجزائر كغيرها من

الدول في تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات والتعديلات الهيكلية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ومن بين هذه الإصلاحات إصلاح النظام النقدي (قانون النقد والبنك) سنة 1986 مع صدور أول قانون في هذا الخصوص رقم 86-12.

## 8- أسباب اختيار الموضوع

إن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار موضوع الدراسة دون غيره من المواضيع نلخصها كالتالي:

- إن الموضوع يكتسي أهمية كبيرة بسبب العلاقة الوطيدة التي تربط بين السياسة المالية والنقدية، في ظل التزايد لحاجة الدول إلى التمويل المستمر من قبل البنك المركزي من أجل تمويل مشاريعها التنموية؛

- إن من بين نتائج المتوصل إليها من خلال موضوعي في الماجستير والمتمثل في "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011"، أن للسياسات الاقتصادية الكلية دور كبير في توجيه النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن النتائج الغير موافقة للنظرية الاقتصادية والمتوقعة فيما يخص تأثير كل من الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية، إضافة إلى التغييرات والأحداث المستمرة لعدم استقرار الاقتصاد العالمي مؤخرًا، أدى إلى ضرورة البحث في الأسباب المباشرة في ذلك من خلال هذه الأطروحة؛

- إن الانخفاض المستمر في أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب العالمي عليه، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي الذي شهدته الدول المتقدمة، وما ينجر عنه من مشاكل كبيرة لاقتصادات التي تعتمد على مداخل قطاع المحروقات في توجيه مشاريعها التنموية، ما دعا إلى أهمية البحث في الأسباب لإيجاد الحلول التي من شأنها تخفيض المرونة الكبيرة بين النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، وتخفيض من حدة الأزمات.

- وفي الأخير محاولة تقديم إضافة في دراسات الاقتصاد القياسي باستخدام أساليب كمية حديثة في مجال الاقتصاد الكلي.

## 9- الدراسات السابقة

انتعشت المكتبة الاقتصادية بكم كبير من الدراسات والأبحاث الاقتصادية، والتي تم استخدام نتائجها كانطلاقة حقيقية ومتمينة لموضوع الدراسة، والذي يعتبر تكملة للحلقة المتسلسلة من الأبحاث السابقة ولكن بأساليب ومعطيات جديدة فرضتها التغييرات الديناميكية للاقتصاد العالمي، وفيما يلي سنورد بعضا منها:

أ. دراسة "بلوافي محمد" حول أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان. والتي طرحت الإشكالية التالية:

"ما مدى تأثير السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي"، وتم استخدام المنهج الوصفي للإلمام بالجوانب النظرية للسياستين النقدية والمالية ودراسة العلاقة والتأثير المتبادل بينهما، إضافة إلى النمو الاقتصادي ونظرياته، والمنهج التحليلي من خلال دراسة تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلافاً لدراسة، والمنهج القياسي من خلال بناء النموذج القياسي لأثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، بالاعتماد على نموذج "سانت لويس"، وتم التوصل إلى أن أثر السياسة المالية أكبر من أثر السياسة النقدية لأنها تتطلب مدة زمنية قصيرة لظهور أثرها على النشاط الاقتصادي.

ب. دراسة "بهاء الدين طويل" حول دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة. وجاءت الإشكالية كالآتي:

"ما هو الدور الذي تلعبه السياسة المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010؟"، ومن أجل ذلك تم إتباع المنهج الوصفي من أجل الإحاطة بالجانب النظري للدراسة، ثم المنهج التحليلي من أجل تحليل كل من السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة، وأخيراً المنهج القياسي من خلال القيام بدراسة قياسية لتحديد دور كل من السياستين في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وعليه ضمت هذه الدراسة الكثير من النتائج منها: وجوب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية دون عرقلة إحداها للأخرى أثناء تحقيق الأهداف المسطرة لها، كما حظيت السياسة المالية بتطور ملحوظ تميزت بارتفاع النفقات والإيرادات من سنة لأخرى، ما يعني انتهاج الجزائر للمفهوم الكينزي المتعلق بالتوازن الدوري للموازنة لا السنوي، كما توصل إلى هيمنة نفقات التسيير على نفقات التجهيز ويرجع ذلك إلى تراكم المشاريع الغير المنجزة واستحداث استثمارات جديدة، ارتفاع نفقات القطاع العام وسوء التسيير وتبذير الأموال العامة، أما فيما يخص نتائج السياسة النقدية فقد توصلت الدراسة إلى أنه تم التحكم في الضغوط التضخمية واقتراحها إلى الأرقام المستهدفة لها، كما تميزت السياسة النقدية بالطابع التوسعي الناتج عن زيادة الكتلة النقدية بفعل ارتفاع مقابلاتها النقدية خاصة القروض الموجهة للاقتصاد.

ت. دراسة "يسعد عبد الرحمن" حول دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2013 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف. حيث عالجت الإشكالية التالية:

"ما هو دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي الجزائري ومواجهة الأزمات المالية في الفترة 1990-2013؟"، ومن أجل ذلك تم إتباع المنهج الوصفي لشرح المفاهيم النظرية في هذا الجانب، والمنهج التحليلي لدراسة تطور المتغيرات خلال الفترة محل الدراسة، والمنهج القياسي تم فيه قياس الكفاءة النسبية بين

السياسة النقدية والمالية بالاعتماد على معادلة "سانت لويس"، وتوصل إلى وجود علاقة بين السياسة النقدية والمالية وهي علاقة تكامل، وأن هناك تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على تفعيل النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث يكمن دور السياسة النقدية في الأجل القصير بتأثير إيجابي ثم يتلاشى ابتداءً من السنة الثالثة، أما دور السياسة المالية فقد كان تأثيرها إيجابياً في المدى الطويل وتوصل أيضاً إلى أنه لا يمكن استبعاد أثر السياسة المالية التي وجب أن تكون جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية.

ث. دراسة "أقاسم قادة، عبان شهرزاد" حول الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3. وتم طرح الإشكالية فيها كما يلي:

"ما مدى تأثير السياسات النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الآجال لطويلة والقصيرة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014؟"، حيث تم إتباع المنهج الوصفي للإمام بالجوانب النظرية للسياستين النقدية والميزانية إضافة إلى مفهوم النمو الاقتصادي، والمنهج القياسي لإسقاط الدراسة النظرية عن طريق استخدام طريقة "ARDL" لمعرفة تأثير متغيرات عرض النقود، الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وتضمنت هذه الدراسة نتائج منها: أن السياسة النقدية لها تأثير سلبي في الأجل القصير وموجب في المدى الطويل على النمو الاقتصادي، أما سياسة الميزانية فلها تأثير موجب في المدى القصير وسليبي في المدى الطويل.

ج. دراسة "محمد بلعدي" حول واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة. والتي تمحورت إشكالياتها في:

"كيف يتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد العجز المالي بالميزانية العامة خلال الفترة 2001-2011؟"، حيث تم إتباع المنهج الوصفي للإمام بالجانب النظري للدراسة والمفاهيم المتعلقة عجز الميزانية، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والمنهج التحليلي لتحليل إطار تنفيذ السياستين النقدية والمالية والعلاقة التي تربط بينها في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية والمتمثلة في انفراد الحكومة بالقرارات النقدية لبنك الجزائر، وعدم القدرة على التحكم في التزايد الكبير للنقود العامة خاصة الجارية منها، والتي كانت من أهم أسباب التضخم وأن التقليل منه يؤدي إلى التخفيف من الضغوطات التضخمية. ضف إلى ذلك تعارض بين أهداف السياسة النقدية والمالية أدت إلى فائض غير متحكم فيه في الطلب الاستهلاكي وضعف الجهاز الإنتاجي الوطني. ومنه ضرورة إحداث تغيير للسياسة المالية تكون مولدة للنمو عبر دعمها للقطاعات الإنتاجية.

ح. دراسة "أحمد حسين الهيتي، أوس فخر الدين أبول" حول دور السياسات المالية والنقدية في النمو الاقتصادي الأردني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة العراق. حيث تم طرح الإشكالية التالية:

"هل زيادة معدل التضخم في عرض النقود يمكن أن يرفع النمو في الدخل للبلدان النامية؟"، أين إتباع المنهج الوصفي لوصف المفاهيم النظرية بخصوص الحيادية واللاحيادية للنقود، والمنهج القياسي لقياس أثر المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1966-2010، باستخدام نموذج "سانت لويس" وتوصل إلى فاعلية السياسة النقدية في المدى القصير وعدم فاعلية السياسة المالية.

خ. دراسة "سانت لويس" مقدمة إلى البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حول قياس تأثير الزيادة في العرض النقدي والإنفاق الحكومي على الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة 1960-1982، وعرف النموذج القياسي الخاص به بالنموذج المختصر والذي يبين مباشرة أثر كل من السياسة المالية (الإنفاق الحكومي بشقيه، أو الإيرادات الحكومية، أو العجز/الفائض في الموازنة العامة) والسياسة النقدية (مثلة في عرض النقود، أو القاعدة النقدية أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك، أو الودائع تحت لطلب للقطاع الخاص) على الناتج القومي الإجمالي، مع إهمال باقي المتغيرات الأخرى والذي لها أثر على الناتج مبراً بذلك بأن أثرها يدخل في حد الخطأ.

توصلت الدراسة أن تأثير كل من السياستين يمتد للفترة الحالية وللفترة متأخرة زمنياً، وأن للسياسة النقدية تأثير موجب على الناتج عكس تأثيرات السياسة المالية التي تبث عدم معنويتها في النموذج.

## 10. هيكل البحث

قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى الفصول التالية بعد المقدمة العامة للإجابة على الإشكالية المطروحة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** تمّ تسليط الضوء في هذا الفصل على مفاهيم أساسية حول للسياسة النقدية والمالية والعلاقة بينهما من خلال ثلاث أجزاء، تطرقنا في الجزء الأول إلى مفاهيم عامة حول للسياسة النقدية وكل ما يتعلق بها من تعريف وأدوات وأهداف، ثم إلى المفاهيم العامة حول للسياسة المالية من خلال تعريفها والأدوات الخاصة بها لتحقيق أهدافها، وفي الأخير توصلنا إلى أهمية التنسيق بين للسياسة النقدية والمالية وقمنا بإبراز ذلك: وتطرقنا إلى المعنى الاقتصادي للتنسيق، أهميته وشروط تطبيقه، الآثار الإيجابية للتفاعل بين للسياسة النقدية والمالية.

- **الفصل الثاني:** تمّ فيه تتبع تطور نظريات النمو الاقتصادي في المدارس الاقتصادية، انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية والنظريات الحديثة بما فيها النماذج الرياضية النيوكلاسيكية وصولاً إلى نماذج النمو المعاصرة والمعروفة بنماذج النمو الداخلي.

- **الفصل الثالث:** تمّ فيه تتبع مراحل تطور الفكر الاقتصادي من أجل معرفة تطور الأهمية النسبية للسياسة المالية والنقدية حسب المبادئ والتوجهات المختلفة، فتطرقتنا أولاً إلى تحليل كل من السياسة النقدية والمالية وفق النظريات الاقتصادية، ثم إلى الفعالية النسبية لكلا السياستين في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي الأخير دعمنا ذلك من خلال دمج السياستين معاً لزيادة فعاليتيهما داخل الاقتصاد، كل ذلك كان مدروس في الحالة الموضوعية للاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح.

- **الفصل الرابع:** تمّ التطرق في هذا الفصل إلى مختلف السياسات المالية والنقدية التي طبقتها الجزائر، من خلال مباشرتها للإصلاحات الاقتصادية الذاتية أو بالتعاقد مع الهيئات الدولية وصولاً للبرامج التنموية الحديثة، ثم قمنا بتحليل كل من أدوات السياسة المالية والنقدية وتحليل أداء النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ليتم في الأخير تدعيم دراستنا التحليلية بنموذج قياسي مصغر ومبسط للاقتصاد الجزائري، يهدف إلى قياس أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017.

وفي الأخير كخلاصة عامة تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج سواء في الجانب التحليلي أو القياسي للموضوع مدعمة بمجموعة من التوصيات.

### 11. صعوبات البحث

إن من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة هو التضارب والاختلافات الموجودة في الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الكلي في الجزائر الصادرة من هيئات إحصائية جزائرية، وبالرغم من تعددها حاولنا الاعتماد على الإحصائيات الموجودة في الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر فقط، وبالرغم من وجود اختلافات كثيرة في بعض الإحصائيات إلا أن الاعتماد على مصدرين بدل عدة مصادر يخفف لنا حدة عدم تجانس المعطيات التي من شأنها أن تؤدي إلى مشاكل قياسية في النموذج المقدر.

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية والسياسة المالية

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية والسياسة المالية

### تمهيد

إن اهتمام المذاهب والنظريات الاقتصادية للسياسات والأداء الاقتصادي أضحي من المواضيع المهمة التي لا يزال الجدل قائما عليها ولم تحسم لغاية الآن، فالسياسات الاقتصادية تعتمد على استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهداف اقتصادية بدرجة عالية من التنسيق بينها بالإضافة إلى سياسات أخرى.

فالسياسة النقدية من مسؤوليات ومهام البنوك المركزية، وهي مجموعة من الاجراءات والعمليات التي تقوم بها السلطات المعنية لإدارة كل من عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والرقابة على الائتمان والتأثير في حجمها عن طريق الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الدولة وتمثل في إعادة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة وكذا نسبة الاحتياطي القانوني، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومرسومة مسبقا. أما السياسة المالية فهي تعبر عن تدخل الدولة بشكل واسع في الحياة الاقتصادية، عن طريق استخدام كل من آلية النفقات والضرائب والقروض العامة في بعض الحالات الاستثنائية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

إن التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أصبحت حتمية ضرورية، تكمن أهميتها في مدى قدرة الحكومات على ضبط كلا السياستين بما يخدم واقع الاقتصاد، من أجل تحقيق كل أو بعض من أهدافها المسطرة للتأثير في الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد. ولهذا سنسلط الضوء في هذا الفصل على الاطار النظري للسياسة النقدية والمالية والعلاقة بينهما، من خلال ثلاث أجزاء، نتطرق في الجزء الأول عن مفاهيم عامة حول السياسة النقدية وكل ما يتعلق بها من تعريف وأدوات وأهدافها، ثم نتطرق إلى المفاهيم العامة حول السياسة المالية من خلال تعريفها والأدوات الخاصة بها لتحقيق أهدافها، ليأتي في الأخير التطرق إلى التنسيق بين السياسة النقدية والمالية من خلال ابراز: المعنى الاقتصادي للتنسيق، أهميته وشروط تطبيقه، الآثار الايجابية للتفاعل بين السياسة النقدية والمالية.

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، التي تلجأ إليها الدولة من أجل تغيير كمية النقود أو أسعار الفائدة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية. وكغيرها من السياسات تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كت تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، القضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، الاستقرار النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار لتجنب الأزمات الاقتصادية ومكافحتها<sup>1</sup>، وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات التي تتطلب درجة عالية من الانسجام، كيفية وامكانية التنسيق بينها، كل ذلك من أجل تطبيق سياسة نقدية رشيدة لزيادة فعاليتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهي بمفهومها الضيق كافة الاجراءات والتدابير للتحكم وتنظيم عرض النقود، وقد اتسع مفهومها وتنوعت التعاريف الخاصة بها بشكل واسع، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهمها:

- عرفها الاقتصادي G.L Bash على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"<sup>2</sup>.
- عرفها الاقتصادي Einzig على أنها: "تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الاجراءات الغير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"<sup>3</sup>.
- عرفها الاقتصادي George Pariente على أنها "مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد احداث أثر على الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"<sup>4</sup>.
- عرفت أيضا بأنها "مجموعة الاجراءات المتعمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقد وسعر الفائدة، بهدف الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل والمحافظة عليه من التضخم"<sup>5</sup>، ويبين هذا التعريف على استخدام عرض النقود في تحقيق أهدافها الاقتصادية، فإذا كان الهدف زيادة الطلب الكلي

<sup>1</sup> - Alexis Jacquemin et Autres, [2006], « Fondement de l'Economie », Edition Page Bleues Internationales, Algerie, P.86 .

<sup>2</sup> - وديع طوروس، [2011]، «المدخل إلى الاقتصاد النقدي»، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ص. 191.

<sup>3</sup> - خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، [2015]، «المدخل إلى المالية العامة»، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 29.

<sup>4</sup> - عبد المجيد قدي، [2006]، «المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية»، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 53.

<sup>5</sup> - حسين بني هاني، [2014]، «اقتصاديات النقود والبنوك: المبادئ والاساسيات»، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 142.

فالسلاطات المختصة تستخدم سياسة نقدية توسعية عن طريق زيادة عرض النقد لتحقيق التشغيل الكامل ومستويات عالية للدخل. أما إذا كان العكس تخفيض الطلب الكلي لمواجهة التضخم تلجأ إلى استخدام سياسة نقدية انكماشية عن طريق تخفيض عرض النقدي.

- ويتسع مضمون السياسة النقدية لجميع الاجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الاصدار النقدي، والرقابة على الائتمان بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على الأسعار<sup>1</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا اعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية التي تعتبر من مسؤوليات ومهام البنوك المركزية، وهي مجموعة من الاجراءات والعمليات التي تقوم بها السلطات المعنية لإدارة كل من عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والرقابة على الائتمان والتأثير في حجمها، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومرسومة مسبقا.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

بما أن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية، فهي تسعى دائما إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق مجموعة من الأدوات التي سيتم التطرق إليها لاحقا، ولا تتحقق هذه الأهداف المسطرة ولا تستجيب لهذه الأدوات إلا بالاستخدام الأمثل لها، حيث قام أحد الباحثين بإدراج الأهداف ضمن السياسة النقدية وقال بأن "السياسة النقدية لا ترتبط فقط بالإجراءات والأساليب، وإنما ترتبط أيضا بالأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، أو بمفهوم آخر فالإجراءات والأساليب ما هي إلا أدوات ووسائل لتحقيق الهدف، وبذلك تكون السياسة النقدية واحدة من السياسة الاقتصادية، أو هي جزء من السياسات التي تباشرها"<sup>2</sup>.

إن هدف السياسة النقدية يكاد لا يصلح في استقرار مستوى العام للأسعار (استقرار قيمة النقد) كقاعدة مباشرة من أجل قرارات محددة تتخذها السياسة النقدية، وذلك بسبب تأخر ردة فعل مستوى الأسعار لإجراءات السياسة النقدية، لذلك أدخلت إدارة البنوك المركزية أسلوبا جديدا وحديثا لسياستها النقدية مركزة بما يسمى بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، ما يمكن مراقبتها بشكل جيد هذا من جهة، والتي ترتبط أيضا بعلاقة وثيقة مع الأهداف النهائية من جهة أخرى<sup>3</sup>، وللوصول إلى الأهداف النهائية تعتمد الاستراتيجية الحديثة بالدرجة الأولى على استخدام الأهداف الأولية والوسيطية اعتمادا على الوسائل الملائمة لذلك. والشكل التالي يلخص استراتيجية الحديثة للسياسة النقدية:

<sup>1</sup> - غازي حسين عناية، [2000]، «التضخم المالي»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص. 125.

<sup>2</sup> - وليد مصطفى شاويش، [2011]، «السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي»، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب التوزيع في العالم العربي بيروت، لبنان، ص. 157.

<sup>3</sup> - هاني صالح، [2008]، «الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟»، الطبعة الأولى، العبيكان، المملكة العربية السعودية، ص. 263.

الشكل رقم (1.I): استراتيجية السياسة النقدية الحديثة



المصدر: لعلو موسى بوخاري، [2010]، «سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي»، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص. 61.

## 1.II- الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية من أولويات البنك المركزي يحاول التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فهذه الأخيرة تعتبر همزة وصل و ممر لأدوات السياسة النقدية إلى الأهداف الوسيطة، وهي تتمثل في<sup>1</sup>:

1- **مجمعات الاحتياطات النقدية:** وتتضمن النقود المتداولة والتي بدورها تتكون من الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، والاحتياطات المصرفية التي تتمثل في ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم كل من الاحتياطات الاجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

2- **ظروف سوق النقد:** وتتمثل في الاحتياطات الحرة وهي الفرق بين الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي وبين صافي الاقتراض (الاحتياطات التي اقتترضتها البنوك من البنك المركزي)، والأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد المراقبة بشكل قوي من طرف البنك المركزي، وذلك لصعوبة وخطورة أسواق الائتمان الذي يعني بصورة عامة قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمعدلات الفائدة (ارتفاعاً وانخفاضاً)، بالإضافة إلى شروط أخرى للائتمان. كما استعملت ظروف سوق

<sup>1</sup> صالح مفتاح، [2005]، «النقود والسياسة النقدية - المفهوم، الأهداف والأدوات-»، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ص. 124-125.

النقد ارقاما قياسية<sup>1</sup> تتمثل في أسعار الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية وسعر الفائدة ما بين البنوك والذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء.

## II.2- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

بما أن الأهداف الأولية أداة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة لها فإن الأهداف الوسيطة أداة وصل بين هذه الأدوات والأهداف النهائية لها، فهي تسعى بطريقة غير مباشرة التحكم وتحقيق اهدافها الاقتصادية مروراً بأهداف وسيطة تراها السلطات النقدية ملائمة وتحاول السيطرة عليها. وتستخدم السياسة النقدية هذه الأهداف نظراً لفوائدها وهي<sup>2</sup>:

- يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية، على سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة؛

- تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن استراتيجية للسياسة النقدية، فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يعطي للأعوان الاقتصاديين إطاراً مرجعياً لتوجيه توقعاتهم، والالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف، كما تشترط أن تعكس هذه الأهداف الهدف النهائي المنشود وأن تكون واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين، وتتمثل هذه الأهداف في كل من عرض النقود وسعر الصرف وسعر الفائدة التي سيتم التطرق إليها كل على حدى.

1- **معدل الفائدة:** إن سعر الفائدة بمعناه البسيط ما هو إلا تأجير النقود مقابل التخلي عن السيولة ما يدفعنا إلى التمييز بين سعر الفائدة النقدي والحقيقي، فسعر الفائدة النقدي هو السعر المحدد بواسطة السلطات النقدية، أما سعر الفائدة الحقيقي هو الفارق بين أسعار الفائدة في السوق وبين معدلات التضخم السائد ولاسيما أن هذا السعر سيدفع المدخر عن تخليه عن قوة شرائية حالية (قد تكون مستقرة نسبياً أو مرتفعة نسبياً بالنسبة للمستقبل)، قد يستلمها مستقبلاً كقوة شرائية مأكلة أو أضعف نسبياً بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود ما يطلق عليه اقتصادياً بالتآكل النقدي، وعليه يتوجب أن يضمن سعر الفائدة الحقيقي حد أدنى من التعويض للمدخر<sup>3</sup>. إن اللجوء إلى استهداف سعر الفائدة كهدف وسيطي ليس بالأمر السهل وعليه يتوجب على السلطات النقدية متابعة مستويات أسعار الفائدة لما لها حساسية كبيرة بالنسبة للمستثمرين من جهة تكلفة

<sup>1</sup> - لحو موسى بوخاري، [2010]، المرجع السابق، ص. 63.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، [2005]، المرجع السابق، ص. 126.

<sup>3</sup> - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، [2000]، «السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص. 49.

القرض، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة الذي بدوره يعمل على زيادة حجم الاستثمار. أما بالنسبة المدخرين أخذ تعويضات على توظيف مدخراتهم.

إن تشابك العوامل التي تخضع لها أسعار الفائدة والتي تؤثر فيها فمعدل الفائدة على المستوى المحلي يتأثر بعرض رأس المال والطلب عليه وبالسياسة النقدية، أما على المستوى الخارجي فمعدلات الفائدة تتأثر بمعدلات الفائدة الخارجية، فإذا كانت مستويات هذه الأخيرة أعلى من سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى نزوح رأس المال إلى الخارج والعكس إذا ارتفع سعر الفائدة محليا يتم جلب المدخرات من الخارج. بالإضافة إلى تأثير معدل الفائدة بطول أجل القرض وقصره<sup>1</sup>. يتوجب على السلطات النقدية متابعة مستويات أسعار الفائدة وأن تبقي تغييراتها ضمن هامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة في الأجل الطويل أعلى من معدلات في الأجل القصير، وهذه الهرمية ضرورية لتكوين واستقرار الادخار ولكي تنتقي الاستثمارات تبعا لإنتاجيتها<sup>2</sup>.

وهذا بعيدا نوعا ما أو ما يصعب على السلطات النقدية تحقيق ذلك خاصة في الدول النامية التي تعاني من مشكلة عدم التوازن بين التدفقات النقدية والمتمثلة في الطلب الكلي الفعال، وبين التدفقات السلعية المتمثل في الناتج القومي ما ينتج عنه آثارا تضخمية في الاقتصاد ومن هذا المنطلق نجد السلطات النقدية تحاول جاهدة عن طريق سعر الفائدة، استقطاب المدخرات المحلية للمقيمين والغير المقيمين وتعبئة الموارد النقدية والمالية المتاحة والممكنة، من أجل تمويل القطاعات الإنتاجية الهامة التي تضمن لنا زيادة الإنتاج القومي (زيادة عرض السلع والخدمات) مما يساهم في تخفيف حدة الاختلال الداخلي والخارجي وذلك للحد من الاستيراد عن طريق زيادة الإنتاج واحلاله محل الواردات، ما يحد من ضغوطات التضخم وأثاره السلبية على الاقتصاد القومي. وقد يتحقق هذا الهدف إذا استطاعت السلطات النقدية استخدام أسعار الفائدة لامتناس فائض القوى الشرائية من سوق السلع عن طريق الأوعية الادخارية الأكثر إغراء برفع سعر الفائدة، مما يساهم في زيادة الادخارات التي يمكن توجيهها نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية فقط ويمكن ذلك باتباع السلطات سعر الفائدة التمييزي بمعنى تخفيض سعر الفائدة التمييزي على القروض للاستثمارات المنتجة ورفعها بالنسبة للأنشطة الجارية والقروض المخصصة للإنفاق الجاري<sup>3</sup>.

2- تحقيق سعر صرف ملائم: من بين أهم السياسات الاقتصادية لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، حيث يمكننا النظر إلى سياسة الصرف من أهم سياسات النقدية في الاقتصاد للمحافظة على معدل الصرف وحتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي

<sup>1</sup> - وليد مصطفى شاويش، [2011]، المرجع السابق، ص. 191.

<sup>2</sup> - لحو موسى بوخاري، [2010]، المرجع السابق، ص. 65.

<sup>3</sup> - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، [2000]، المرجع السابق، ص. 50-51.

عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما<sup>1</sup>.

إن تحقيق مستوى معدل الصرف التوازني يختلف من نظام لآخر ففي نظام الصرف الثابت يتحدد معدل صرف العملة بطريقة إدارية عن طريق ربطها بعلاقة ثابتة بعملة أجنبية قوية الدولار مثلا أو بوحدة حقوق السحب الخاصة (الوحدة الحسابية لصندوق النقد الدولي) أو بسلة العملات تمثل عادة عملات أهم الدول التي يتعامل معها البلد المعني، وفي ظل هذا النظام إذا قامت السلطات بتتبع سياسة نقدية توسعية داخليا لإتاحة المزيد من القروض للاقتصاد فمن المرجح أن ينعكس ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار مما ينعكس على القدة التنافسية الخارجية للسلع والخدمات المحلية، حيث يتدهور الميزان التجاري بزيادة الواردات وانخفاض الصادرات الأمر الذي يولد ضغوطات على العملة المحلية حيث يراهن المضاربون على تخفيض محتمل لقيمتها من طرف السلطات العمومية مما يدفعهم إلى شراء مكثف للعملة الصعبة مقابل العملة المحلية، ويتطلب ذلك تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لدعم العملة المحلية ضد هجمات المضاربة وحمايتها من التدهور مستعملا احتياطات الصرف من العملة الصعبة التي تتوفر عليها ويؤدي التدخل المستمر للبنك المركزي إلى استنزاف احتياطات الصرف وإلى ظهور أزمة على مستوى المدفوعات الخارجية للبلد، ويلاحظ في هذا النظام عدم استقلالية السياسة النقدية في تحقيق الاهداف الداخلية خاصة إذا اقترن هذا النظام مع عدم وجود حرية على مستوى حركة رأس المال، ويصبح تصميمها مرتبطا إلى حد ما بضرورة السهر الدائم على ضمان التوازن الخارجي<sup>2</sup>.

ويختلف الأمر تماما في نظام الصرف العائم أو الحر حيث تتكفل قواعد السوق لوحدها بتحديد معدل الصرف الذي يعكس مدى كثافة التبادل الخارجي للسلع والخدمات للبلد المعني ومدى كثافة حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة من وإلى البلد، ولا تتدخل البنوك المركزية في هذا النظام لدعم العملة إلا في حالة الأزمات الخطيرة. وحتى وإن حدث تدهور في ميزان المدفوعات بسبب السياسة النقدية المتبعة داخليا أو بسبب هيكلية مثل تدهور القدرة التنافسية الإنتاجية الخارجية للبلد فإن عمل سوق الصرف الحر كفيل بالانتقال بمعدل الصرف إلى مستواه التوازني دون الحاجة إلى تدخل البنك المركزي، ويلاحظ أنه في الدول التي تعتمد على النظام الحر تكون السياسة النقدية مستقلة طالما أن

<sup>1</sup> - صالح مفتاح، [2005]، المرجع السابق، ص. 128.

<sup>2</sup> - الطاهر لطرش، [2013]، «الاقتصاد النقدي والبنكي»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، ص. 148.

التوازن الخارجي يتحقق من خلال أدوات غير مباشرة تتمثل في قوى السوق وهو ما يسمح للسلطات النقدية بتطبيق السياسة النقدية التي تراها مناسبة داخليا لتحقيق الأهداف الداخلية<sup>1</sup>.

**3- عرض النقود:** فمن بين أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية وجعله يقترب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام لتحقيق توازن في الاقتصاد الكلي، فزيادة عرض النقود يمكن أن يخلق موجة من الرواج إذا كان يعاني الاقتصاد من الركود أو الكساد، أما التخفيض في عرض النقود من شأنه التحكم في موجة التضخم الزاحفة. إن مسألة تحديد عرض النقود هي معقدة بسبب تغير سرعة تداول النقود نتيجة حركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية.

والمعروف أن عرض النقود بمفهومه الواسع  $M_2$  وهو عبارة عن  $M_1$  التي تمثل السيولة النقدية من الأوراق النقدية والقطع المعدنية النقدية وودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية زائد ودائع الوقت\*. ويهدف البنك المركزي من خلال استهدافه للمجاميع النقدية إلى التحكم مباشرة في كمية النقود ويمكن اختيار أحد مكونات الكتلة النقدية  $M_1$ ،  $M_2$  وحتى  $M_3$  كهدف وسيط على مدى استقرار سرعة تداول النقود أو على الأقل على القدرة على التنبؤ بها. ان اختيار أحد المجاميع النقدية ليس أمرا سهلا لاعتبارات هيكلية مرتبطة بهيكل النظام المالي، وبشكل عام فإن دافع اختيار أحد مكونات الكتلة النقدية من طرف السلطات النقدية، يتوقف على مدى تعبيره بشكل واقعي على المستوى الفعلي للطلب النقدي الذي يرغب الأعوان الاقتصاديين غير الماليين في الاحتفاظ به وهو ما يعني تلبية السيولة المرغوبة من طرف الاقتصاد<sup>2</sup>.

فاختيار  $M_1$  كهدف وسيط يشير إلى رغبة السلطات النقدية التأثير بشكل مباشر على السيولة بمعناها الضيق دون أن يطال تدخلها التأثير على قدرة النظام البنكي على تطوير وسائل العمل الزمنية (ودائع الأجل مثلا). إلا أن المجموع النقدي  $M_1$  يتأثر بوسائل التوظيف البديلة فارتفاع معدلات الفائدة على الأصول المالية أو حتى ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع لأجل قد يدفع الأفراد إلى التحول هذه التوظيفات مما يضيق من شريحة المجموع النقدي  $M_1$  ويوسع من نطاق المكونات الأخرى لسيولة الاقتصاد. بالإضافة أنه يتأثر هذا المجموع بعوامل مستقلة كتفضيل السيولة النقدية أو الودائع الجارية من طرف الأعوان غير الماليين، وتقلبات معدل الفائدة التي تؤثر على سلوك الأفراد في اختيار شكل التوظيف المفضل لهم وفي الأخير تفضيل البنوك الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية كلها عوامل تخلق صعوبة في الفصل بين درجة التأثير الذي تمارسه هذه العوامل على هذا المجموع ودرجة التأثير الصافي الذي تمارسه السياسة النقدية، ويصبح بالتالي هذا المجموع النقدي هدفا ذي فائدة عملية ضعيفة

<sup>1</sup> - الظاهر لطرش، [2013]، المرجع السابق، ص. 149.

\* لا نحصل ودائع تحت الطلب على فائدة في حين تحصل الودائع الوقت (الأجل) على عائد متمثل في فائدة.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، [2011]، «أسس علم الاقتصاد - نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية-»، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 60.

للسياسة النقدية. إن اختيار المجموع النقدي  $M_2$  لا يحل هذه المشاكل ولكن يخفف من حدتها، لأن هذا المجموع يكون مستقلا نسبيا عن الآثار التي تترتب عن المقاربة التبادلية للنقود ( $M_1$ ) باعتبارها تمثل السيولة جاهزة الاستعمال لتسوية المبادلات)، كما أن شمولها على الودائع لأجل التي تحصل على فوائد قد يكون عاملا يضعف دوافع الأفراد للانتقال بشكل سريع بين مختلف التوظيفات خاصة إذا كانت فروقات هذه الفوائد غير كبير أمام مزايا الاحتفاظ بودائع في البنوك بدل القيام بتوظيفات في الأصول المالية. ومع ذلك فإن استهداف هذا المجموع من طرف السياسة النقدية تجاهه نفس العقبات أثناء محاولة تقدير التأثير الصافي لهذه السياسة النقدية مقابل التأثير الذي تمارسه العوامل المستقلة<sup>1</sup>.

ومن خلال كل ذلك تصبح استهداف السياسة النقدية لأحد المجاميع النقدية أمرا لا يتميز بواقعية كبيرة طالما أنها غير مستقرة ولا تعرف حينئذ بالضبط ما هو مقدار الأثر الذي تمارسه على المجموع المختار كهدف لها مما يدفع السلطات النقدية التوجه بشكل مباشر نحو استهداف النقود التي تصدرها، أي القاعدة النقدية لأنها تتحكم فيها تحكما كاملا. ويفترض استعمال هذه القاعدة كهدف وسيط معرفة المضاعف النقدي بين هذه القاعدة النقدية وأي مجموع من مجاميع الكتلة النقدية مما يسمح من معرفة المستوى المرغوب للمجموع النقدي المستهدف. وإذا كان التحكم في القاعدة النقدية يعتبر سهلا إلا أن استعماله لاستهداف مجموع نقدي معين لا يلغي المشاكل التي تطرقنا إليها في حالة ما إذا كان الهدف الوسيط المباشر هو إحدى مكونات الكتلة النقدية، لأن تحديد مستوى القاعدة النقدية المستهدف يقوم على أساس تحديد مستوى ضمني للكتلة النقدية المراد تحقيقه<sup>2</sup>.

### II.3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية

بشكل عام تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها<sup>3</sup>:

- العمل على استقرار قيمة النقود، فالاستقرار النقدي يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو النمو الاقتصادي ويقلل حدة التفاوت الاقتصادي. أما الاختلال في قيمة النقود يؤدي إلى عدم قيامها بوظائفها بشكل جيد، حيث لا تعتبر في هذه الحالة كمقياس للقيمة ومستودع لها، مما يؤدي إلى تدهور قيمة النقود مما يجلب للاقتصاد الأزمات كالتضخم والكساد ويعرقل عملية التنمية الاقتصادية وخصوصا في البلدان المتخلفة اقتصاديا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، [2013]، المرجع السابق، ص ص. 150-151.

<sup>2</sup> - الطاهر لطرش، [2013]، المرجع السابق، ص. 152.

<sup>3</sup> - جمال بن دعاس، [2007]، «السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوطني-دراسة مقارنة-»، الطبعة الأولى، دار خلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 88.

<sup>4</sup> - خباية عبد الله، [2014]، «تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية»، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص. 85.

- استقرار المستوى العام للأسعار مع التوظيف (التخفيف من البطالة) لتجنب الأزمات الاقتصادية ومكافحتها، فتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم وتحدث البطالة في حالة الكساد، فإن الهدف الأكثر أهمية للسياسة النقدية هو المحافظة قدر الإمكان على معدلات منخفضة للتضخم أي استقرار في المستويات العامة للأسعار، فحديثاً أصبح ينظر إليه كهدف دائم في المدى الطويل وليس كهدف قصير الأجل فالأفراد والشركات تشعر بقلق كبير في حالة استمرار الأثار طويلة الأجل للتضخم، ما يؤثر ذلك على قرارات الإنتاج والاستثمار والادخار حيث يدفع ذلك إلى زيادة عدم التأكد بشأن قرارات الاستثمار والربحية وحوث تشوهات في النظم الضريبية ، وفي هذه الحالة تنعدم فاعلية الأسعار في مجال التخصص الكفاء للموارد. ويمكننا القول هنا أن هناك اتفاق عام على أولوية وأفضلية استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية التي تنفذ بواسطة البنك المركزي ما تعني القيام بمجموعة الإجراءات اللازمة لإحداث تغييرات مرغوبة في قيمة وعرض وتكلفة النقود في الاقتصاد القومي، بالشكل والتوقيت الذي يتوافق مع رفع مستوى أداء الأنشطة الاقتصادية للوصول إلى الأهداف النهائية، وعلى رأسها تحقيق استقرار الأسعار ومحاصرة الضغوطات التضخمية<sup>1</sup>.

أما فيما يخص هدف التوظيف ففي الواقع لا يوجد تعارض بين هدف استقرار الأسعار والتوظيف الذي نقصد به التخفيف من البطالة وليس وصولها إلى الصفر التي تعتبر من المستحيلات، وبمعنى آخر فإن التعبير الأكثر منطقية هو هدف الوصول إلى أقل مستوى من البطالة الممكن المحافظة عليها دون زيادة كبيرة في التضخم، فإذا بقيت البطالة عند مستوى السابق فمن الممكن أن يظل التضخم ثابت، فمن خلال هذين الهدفين التوظيف واستقرار الأسعار يبين عدم امكانية تعارضهما في السياسة النقدية في الأجل الطويل، ولكن يمكن أن يحدث بينهما تعارض ظاهري في المدى القصير وظهور ضغوط تضخمية أو جزء منها نتيجة انطلاق الاقتصاد القومي بعيداً عن التوظيف الكامل، وفي حالة العكس تختفي الضغوطات التضخمية. فالسياسة النقدية يمكن وينبغي لها أن تتعايش مع هذا الهدف المزدوج، استقرار الأسعار في الأجل الطويل واستقرار الإنتاج في الأجل القصير<sup>2</sup>.

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع في مستوى الاستخدام الكامل، فالنمو الاقتصادي يعتبر من أهم السياسات الاقتصادية فبعد الحرب العالمية الثانية تم الاهتمام بالسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، ويكمن دورها في تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار والتأثير على معدلات الاستثمار من خلال التوسع الائتماني. فاستخدام سياسة نقدية في الرفع في مستوى النمو يكون عن طريق تخفيض في معدلات الفائدة، مما

<sup>1</sup> - إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، [بدون سنة]، «اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية»، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص 310-306.

<sup>2</sup> - إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، [بدون سنة]، المرجع السابق، ص 310-308.

يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

- تطوير المؤسسات المالية والمصرفية فالأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والنقدي) بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويمكننا هنا تحديد الاتجاهات التي تنصب عليها السياسة النقدية التي تنحصر في جانبين ألا وهما الادخار والاستثمار، ففيما يخص الادخار تسعى السياسة النقدية إلى جمع وتعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية المصرفية القائمة في الدولة ورفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي. أما فيما يخص جانب الاستثمار فإن السياسة النقدية تسعى إلى زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج القومي، وتقوم أيضا بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها وذلك لزيادة الساهمة النسبية لهذه القطاعات في تكوين الدخل القومي وفي مقدمة هذه القطاعات القطاع الزراعي والصناعي<sup>2</sup>.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن بين أدوات السياسة النقدية المستخدمة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات هو اتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي عن طريق رفع سعر الخصم. فالرفع من سعر الخصم من طرف البنك المركزي سيؤدي البنوك التجارية لرفع من معدلات الفائدة لتخفيض حجم الائتمان، ومن تم التقليل من حجم الاستثمارات بالنسبة للمستثمرين، مما يساهم في تخفيض الأسعار بسبب قلة الطلب على السلع المعروضة. وإذا انخفضت الأسعار المحلية أدت إلى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، إضافة إلى أنه إذا ارتفع سعر الفائدة محليا يتم جلب المدخرات من الخارج هذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات<sup>3</sup>. ومن بين أهم السياسات الاقتصادية أيضا التي تعتمد عليها الدولة في التأثير في حجم الصادرات وتقليل الواردات، للحفاظ على توازن الميزان المدفوعات وتحسين الميزان التجاري، ألا وهو سعر الصرف. فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة العملة أي رفع سعر الصرف الأجنبي، هذا ما يجعل السلع المستوردة أغلى والسلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتقليل الواردات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - هايل طشطوش، [2012]، «السياسة النقدية: الأهداف والغايات- الأدوار والآثار»، مجلة المحاسب العربي، العدد السادس، الكويت، ص. 27.

<sup>2</sup> - زكريا الدوري، يسرا السامرائي، [2014]، «البنوك المركزية والسياسات النقدية»، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 191-192.

<sup>3</sup> - وليد مصطفى شاويش، [2011]، المرجع السابق، ص. 184.

<sup>4</sup> - هايل طشطوش، [2012]، المرجع السابق، ص. 27.

إن الأهداف السابقة تشكل وحدة واحدة ومتكاملة من الخيارات الإيجابية المتاحة أمام البنك المركزي كسلطة نقدية تسعى إلى تحقيق غايتها، نظراً للترابط بين مدخلات هذه الأهداف، ونتيجة لذلك فإن وجود التعارض بين هذه الأهداف يخلق خياراً صعباً أمام البنك المركزي في اختيار الأفضل، مما يشكل عبئاً إضافياً على السياسة النقدية ويعيق ضبط متغيراتها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وآليات استخدامها

تتمثل في مجموعة من الأدوات السانحة أمام السلطات النقدية التي تستخدمها للوصول لأهدافها النهائية، وتختلف هذه الأدوات من دولة لأخرى في ضوء تفاوت نظمها سواء الاقتصادية أو السياسية والقانونية وتنقسم إلى الأدوات الكمية، وفي حالات كثيرة يتم استخدام أدوات تكميلية والتي تعرف بالأدوات النوعية والأدوات المباشرة.

إن مجال تطبيق سياسة نقدية رشيدة من أجل زيادة فعاليتها، لا تعتمد بالدرجة الأولى على تطبيق كل أدوات السياسة النقدية بل على كيفية وامكانية التنسيق بين هذه الأدوات، وفيما يلي سيتم التطرق إليها كل على حدى.

### 1.III- الأدوات الكمية

تهدف الأدوات الكمية إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي في مجموعة بصرف النظر عن توزيعه على مختلف الأنشطة في الاقتصاد. ويتخذ هذا النوع من الأدوات عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى البنوك سواء تكون هذه الاحتياطات صورة نقود قانونية أو أرصدة دائنة لدى البنك المركزي، وما يترتب على ذلك من التأثير بطريقة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها<sup>2</sup>. وتكمن أدوات البنك المركزي الكمية في سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

1- **سعر إعادة الخصم:** يقصد به الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي عند إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية، وتم استخدامه لأول مرة في الجزائر سنة 1972، ويرتبط تحديد سعر الخصم بظروف سوق القرض، فهذه السياسة تؤثر في القدرة الاقراضية للبنوك إما بالزيادة وبالانقصان. فإذا أرادت التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم للتأثير على حجم القروض المقدم من البنوك التجارية لعملائها. أما إذا أرادت تقليص حجم القروض فإنها تلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم والتي تقوم بدورها البنوك التجارية برفع سعر خصمها للأوراق التجارية، وكذلك سعر الفائدة على القروض مما ترفع من تكلفتها الذي

<sup>1</sup> جمال خريس وآخرون، [2002]، «النقود والبنوك»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص. 111.

<sup>2</sup> زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، [2003]، «أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص. 150-151.

يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها من طرف عملائها. ومن تم التأثير في حجم عرض النقود<sup>1</sup>، بالإضافة أنه من الضروري أن يكون سعر الخصم أقل بقليل من سعر الفائدة لتمكين البنوك التجارية من تحقيق الأرباح، لأنه إذا كان هذين السعرين متساويين فلن تحقق البنوك أرباح<sup>2</sup>. ويمكننا تلخيص آلية عمل استخدام سعر إعادة الخصم وتأثيره على حجم الائتمان المصرفي كالتالي<sup>3</sup>:

- إذا شعر البنك المركزي أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، وأنه أخذ يهدد استقرار مستوى العام للأسعار الداخلية سارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية، تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة عن طريق رفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للمصارف التجارية مما يؤدي إلى تقليل اقتراضها من المصرف المركزي، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم توفر احتياطات نقدية كافية لدى المصارف التجارية لأغراض التوسع في منح الائتمان أو القروض مما يضع قيوداً على مقدرتها في خلق الودائع الجديدة، ومن ناحية أخرى ستسارع المصارف التجارية لرفع سعر الخصم أي سعر الفائدة المقررة في السوق النقدية على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية، وسيكون رفع سعر الخصم بنفس النسبة وفي نفس الوقت لارتفاع سعر إعادة الخصم ما يعني أن المصارف التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمشروعات عن طريق سعر الفائدة على الائتمان الذي تضعه تحت تصرف عملائها. وهو إجراء سليم لأن من غير المعقول أن تقتصر المصارف التجارية من البنك المركزي بسعر مرتفع ثم تعود لإقراض ما حصلت عليه إلى عملائها بسعر منخفض، وقيام المصارف التجارية برفع كلفة القروض التي تقدمها لعملائها سيؤدي إلى قلة إقبالهم على الاقتراض، وتقليل اقتراض القطاع غير المصرفي من المصارف سيضع حداً للتوسع في منح الائتمان المصرفي وبالتالي في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يقلل من الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية.

- إذا رغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى زيادة عرض النقد لتنشيط الاقتصاد، يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم ما يشجع المصارف التجارية على الطب المزيد من السيولة من البنك المركزي، عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية إلى نقود قانونية طالما أن تكلفة الحصول عليها منخفضة فتزداد احتياطياتها النقدية ومقدرتها على خلق النقود. ومن جهة أخرى فزيادة احتياطياتها النقدية سيدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها إلى القطاع غير المصرفي، وهنا سيكون العائد المتوقع من استثمار المبالغ المقترضة أعلى من التكلفة التي سيؤدونها إلى المصرف التجاري، فسيزداد طلبهم على الائتمان ويزداد خلق ودائع جديدة، مما

<sup>1</sup> - خباية عبد الله، [2014]، المرجع السابق، ص ص. 86-87.

<sup>2</sup> - ماجد أحمد عطا الله، [2010]، «إدارة الاستثمار»، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 187.

<sup>3</sup> - زكريا الدوري، يسرا السامرائي، [2014]، المرجع السابق، ص ص. 194-196.

يؤدي إلى زيادة عرض النقود وهذا بدوره سيقود إلى زيادة الإنفاق النقدي ومن ثم الإنتاج والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي بأكمله.

إن الكثير من الاقتصاديين يشككون في مدى فعالية هذه الأداة في سياسة التوسع والانكماش وخاصة في ظل تنوع مصادر التمويل، والتخلي عن نظام قاعدة الذهب وحرية تدفق الأموال، ما تتلاشى نجاعتها وتصبح سوى مؤشر أمام البنوك التجارية في اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان<sup>1</sup>.

**2- عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بها قيام البنك المركزي بعملية شراء وبيع السندات الحكومية في سوق الأوراق المالية من أجل التأثير في عرض النقود. ففي حالة الشراء يدفع البنك المركزي شيكات إلى البائعين مقابل حصوله منهم على السندات الحكومية، ويتم سحب هذه الشيكات على البنك المركزي وإيداعها في حساب البائعين لدى البنوك التجارية، ومن ثم تصبح هذه الشيكات حقوقاً للبنوك التجارية على البنك المركزي<sup>2</sup>. ولتوضيح أكثر آلية عمل واستخدام عمليات السوق المفتوحة فعندما يرغب البنك المركزي في اتباع سياسة توسعية يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق، فتزداد الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي يمكن لها التوسع في عرض النقود. أما في حالة إتباع سياسة انكماشية فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية وبالتالي تنخفض الأرصدة النقدية في البنوك التجارية، مما يحد كثيراً من قدرتها على خلق ائتمان بل قد تلجأ إلى تصفية بعضها لمحافظة على نسبة الاحتياطي النقدي القانوني<sup>3</sup>.

إن عمليات السوق المفتوحة تحتل مكانة متميزة بين أدوات السياسة النقدية الأخرى المتاحة للسلطات النقدية، وتكمن الأهمية النسبية لها بأهمية التأثير في الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية كحجم العرض النقدي وسعر الفائدة في الأجل القصير ودرجة التحكم البنك فيها مقارنة بالأدوات الأخرى، فالسلطات النقدية لها الحرية التامة في تحديد حجم عمليات الشراء والبيع للأوراق المالية الحكومية ولا تتوافر هذه الميزة بالنسبة للأدوات الأخرى، بالإضافة إلى سهولة استخدامها فإنه يمكن ملاحظة ذلك بسهولة وخاصة وأن البنك المركزي يستطيع استخدام هذه الأداة في أي وقت، أما درجة المرونة التي توفرها فإن عمليات السوق المفتوحة يمكن استخدامها في أي وقت وبأي حجم من العمليات سواء صغيرة أو كبيرة<sup>4</sup>. فلا بد من التذكير أن المزايا السابقة لهذه الأداة يعتمد نجاحها بالدرجة الأولى على مدى تطور سوق الأوراق المالية وحجمه، ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبياً من السيولة. ما يجعل هذه الأداة أكثر فعالية في الدول المتقدمة وضعيفة الأثر في الدول

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، [2004]، «محاضرات في النظريات والسياسات النقدية»، المرجع السابق، ص. 125.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، [2009]، «النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي -»، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 224.

<sup>3</sup> - حسام علي داوود، [2014]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص. 351.

<sup>4</sup> - إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، [بدون سنة]، المرجع السابق، ص. 315.

النامية التي لا تتوفر على أسواق مالية واسعة<sup>1</sup>. على أية حال تختلف سياسة السوق المفتوحة عن سياسة إعادة الخضم في نواحي عديدة أهمها<sup>2</sup>:

- إن سعر إعادة الخضم يحدد رسميا من قبل البنك المركزي وهو سعر مستقر نسبيا لفترة من الزمن مما يسمح للمصارف التجارية بتوقيع تغييرات سعر البنك، كما تكون هذه المصارف على علم مسبق بكلفة حصولها على السيولة من البنك المركزي، أما سعر السوق المفتوحة أو سعر تدخل البنك المركزي في السوق النقدية هو متغير بشكل دائم وفقا لحالة عرض وطلب السيولة، لهذا تجد المصارف التجارية صعوبة في معرفة كلفة حصولها على احتياطات نقدية جديدة من البنك المركزي بشكل مسبق؛

- في نطاق عمليات إعادة الخضم تكون المصارف التجارية هي المبادرة في طلب السيولة في صورة نقود قانونية من البنك المركزي، بينما في إطار عمليات السوق المفتوحة البنك المركزي هو الذي يأخذ زمام المبادرة في عرض أو طلب السيولة من النقود القانونية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية مما يعني أن سياسة السوق المفتوحة تمثل أداة مباشرة لإدارة كمية النقود في الاقتصاد؛

- إن عمليات إعادة الخضم لا تتضمن سوى تجهيز المصارف التجارية بالاحتياطات النقدية اللازمة لأغراض منح الائتمان للأفراد والمشروعات مقابل شراء البنك المركزي للأوراق التجارية والمالية التي تقع في حوزة المصارف التجارية، بينما في السوق المفتوحة لا يزود البنك المركزي فقط السوق النقدية بالسيولة عن طريق شراء الموجودات المالية، وإنما أيضا يسحب جزء منها خلال بيعه للأوراق المالية وهذا الدور الذي يلعبه البنك المركزي في السوق النقدية هو الذي يجعله مقرضا ومقترضا مغذيا وممتصا للسيولة من أجل بعث الاستقرار في سوق الائتمان؛

- سياسة السوق المفتوحة أشمل في أثرها من سياسة إعادة الخضم لأنها تسري على جميع المصارف التجارية، في حين أن سياسة إعادة الخضم لا تمس المصارف التي تعاني من نقص في سيولتها أي احتياطياتها النقدية.

3- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: تحتفظ البنوك التجارية بجزء من أصولها في شكل أصول سائلة لدي البنك المركزي ويطلق عليها بنسبة الاحتياطي القانوني وترتبط بهذه النسبة وتغيرها نسبة وتغير السيولة. إن الهدف الأساسي من تحديد نسبة السيولة هو ضمان حقوق المودعين، أما اليوم ينظر إليه بأنه أداة أساسية للرقابة على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان رفع من نسبة

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، [2006]، المرجع السابق، ص. 91.

<sup>2</sup> - زكريا الدوري، يسرا السامرائي، [2014]، المرجع السابق، ص. 207.

الاحتياطي القانوني والعكس في حالة ما إذا ما أراد التوسع في الائتمان عمد إلى خفض هذه النسبة<sup>1</sup>. ومعنى ذلك أن الاحتياطي القانوني لا يوفر السيولة للبنوك بل إعطاء البنك المركزي القدرة على رقابة حجم الائتمان والودائع المصرفية، وعندما يغير البنك المركزي الاحتياطي القانوني فإنه يغير بذلك إجمالي الودائع وإيراد أصول البنوك التي باستطاعة البنك دعمها بالاحتياطيات التي يملكها، ولهذا السبب تعتبر الاحتياطيات القانونية أداة عامة للسياسة النقدية<sup>2</sup>.

ويستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني كأداة عامة للسياسة النقدية أقل بكثير من عمليات السوق المفتوحة التي تعتبر أكثر دقة وفعالية في توجيه السياسة النقدية<sup>3</sup> لأن هذه السياسة لا تستخدم بكثرة في أوقات متقاربة كما هي الحال في عمليات السوق المفتوحة، ويرجع السبب لذلك إلى ما يترتب على التغيير المستمر في نسبة السيولة من اضطراب دائم وعدم يقين في سير البنوك التجارية، وتعتبر هذه السياسة فعالة في حالة قبض الائتمان في أوقات التضخم وارتفاع الأسعار ما تجبر البنوك التجارية على إفناء نقود الودائع التي تكفلها للمجتمع مما يعني انخفاضاً في حجم العرض الكلي للنقود ومن ثم الإنفاق الكلي. وتقل فعالية هذه السياسة عندما تستخدم من أجل بسط الائتمان في أوقات التراجع والكساد ذلك بسبب عدم التجاء رجال الأعمال بكثرة إلى البنوك طالبا للائتمان، في هذه الأوقات يجعل من قدرة البنوك التجارية على بسط الائتمان نتيجة لسياسة الاحتياطي النقدي والرصيد الدائن مجرد قدرة نظرية فحسب ليس من شأنها التحول إلى واقع مادي ملموس. على أية حال فإنه يمكن لسياسة السوق المفتوحة نفس الدور الذي تقوم به سياسة تغيير نسبة السيولة، والواقع أن سياسة السوق المفتوحة هي أكثر فعالية من أجل تحقيق التغييرات البسيطة في حالة الائتمان في حين أن سياسة الاحتياطي النقدي والرصيد النقدي هي أكثر فعالية من أجل تحقيق التغييرات الكبيرة والجذرية، أما بالنسبة للدول النامية تكون سياسة التغيير في نسبة السيولة أكثر الأدوات تأثيراً واستخداماً أكثر من عمليات السوق المفتوحة<sup>4</sup>. على أية حال تختلف سياسة السوق المفتوحة عن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني في نواحي عديدة أهمها<sup>5</sup>:

- إن سياسة السوق المفتوحة تتصف بدرجة عالية من المرونة في التطبيق في أي مكان وزمان عندما تنتهي لها الظروف الملائمة كتوفر سوق نقدية ومالية متقدمة ومنظمة وحجم مناسب من السندات الحكومية والخاصة، وهي

<sup>1</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، [2010]، «النقود والبنوك والمصارف المركزية»، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 160.

<sup>2</sup> - محمود حامد محمود عبد الرزاق، [2013]، «اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 302.

<sup>3</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، [2010]، «النقود والبنوك والمصارف المركزية»، المرجع السابق، ص. 258.

<sup>4</sup> - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، [2003]، المرجع السابق، ص. 157-158.

<sup>5</sup> - زكريا الدوري، يسرا السامرائي، [2014]، المرجع السابق، ص. 215.

بهذا المعنى يمكن أن تستخدم لتصحيح التغييرات قصيرة الأجل (يومية، أسبوعية، شهرية) في مستوى سيولة المصارف التجارية. وبالعكس بالنسبة لسياسة التغيير في نسب الاحتياطي النقدي القانوني فلا تملك هذه المرونة لأن التغييرات المستمرة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وإن كان لها أثراً أكبر على احتياطات المصارف ومقدرتها الإقراضية تضع المصارف التجارية في حالة عدم يقين بالنسبة لعملياتها الائتمانية والمالية؛

- أن سياسة التغيير في نسب الاحتياطي النقدي القانوني تظهر أكثر فاعلية وتكون مباشرة بدرجة أكبر في أوقات الزيادة الكبيرة في سيولة المصارف التجارية الناشئة عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطر، إذ يكفي لتفريغ سيولتها أن يلجأ البنك المركزي إلى رفع هذه النسبة لأن مثل هذا الإجراء يؤدي إلى تجميد ما حصلت عليه من أصول أجنبية، أما سياسة السوق المفتوحة فلا يكون لها مثل هذا الأثر إلا إذا باع البنك المركزي كميات كبيرة من السندات مما يهدد انخفاض أسعارها وارتفاع معدلات الفائدة عليها؛

- إذا استخدمت سياسة السوق المفتوحة كعون لسياسة التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني فإن النتائج المتوخاة ستكون أفضل أثراً مما لو استخدمت سياسة السوق المفتوحة بمفردها.

وفيما يلي سنقوم بتلخيص أدوات السياسة النقدية وآليات استخدامها على السياسات النقدية التوسعية والانكماشية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1.1): ملخص لأدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية

سياسة البنك المركزي	السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الانكماشية
سعر إعادة الخصم	تخفيض سعر إعادة الخصم، يشجع الاقتراض من البنوك المركزية، وتلجأ البنوك إلى تخفيض احتياطياتها والتوسع في منح القروض بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض ويزداد عرض النقود.	رفع سعر إعادة الخصم، يؤدي ذلك إلى عدم تشجيع الاقتراض من البنوك المركزية، وتمنح البنوك قروضا أقل وتزيد من احتياطياتها وعلى ذلك لن تقتصر من البنك المركزي.
عمليات السوق المفتوحة	شراء السندات الحكومية والأوراق المالية، وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة ويزيد من احتياطيات البنوك ويشجعها على منح القروض مما يزيد من عرض النقود.	بيع السندات الحكومية والأوراق المالية، يؤدي إلى تخفيض كل من العرض نقدي والاحتياطيات الإضافية الأمر الذي يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تخفيض عرض النقود.
نسبة الاحتياطي القانوني	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني	رفع نسبة الاحتياطي القانوني لأن

لأن ذلك يتيح للبنوك احتياطات إضافية ويجفرها على التوسع في منح قروض جديدة تزيد من عرض النقود	ذلك يقلل من الاحتياطات الإضافية لدى البنوك ومن ثم تقل القروض وتنخفض كمية النقود.
---	--

**المصدر:** مصطفى يوسف كافي، [2014]، «الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات»، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص. 468.

### III.2- الأدوات النوعية

تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على نوع الائتمان، أي على الكيفية التي يستخدمه بها وليس على حجم الائتمان، ففي هذا الإطار تستهدف السياسة النقدية توزيع حجم الموارد المصرفية بين الاستخدامات المختلفة داخل الحجم الكلي للسيولة المقررة للنشاط الاقتصادي<sup>1</sup>، وهنا تقوم هذه السياسة باستخدام أدواتها النوعية المقررة ويمكن حصر أهم تلك الأدوات كآتي<sup>2</sup>:

- تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض؛
- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض كزيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الاستهلاكية؛
- التمييز بين القروض حسب الأصل المقدم كضمان؛
- تحديد أجال استحقاق القروض المختلفة طبقاً لأوجه استخدام القرض؛
- الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض البنوك التجارية التي تتجاوز قيمتها مقداراً معيناً.

إن الرقابة النوعية تجد قبولا كبيرا من طرف البنوك التجارية أكثر من الأدوات الكمية، ذلك لأنها تؤثر على الوجهة التي يوجه إليها نشاط البنوك وليس على حجم النشاط ومن ثم على ما تحققه من أرباح، ولكنها تتطلب المراقبة ومتابعة الائتمان لضمان استخدام القروض في الأغراض الممنوحة لها وبالأخص فيما يتعلق بالقطاع الخاص (لأنه لا يوجد أي مانع للحصول على قرض لغرض ما ثم يستخدم لغرض آخر)<sup>3</sup>.

### III.3- الأدوات المباشرة

يقصد بالأدوات المباشرة مجموعة التدابير والأنشطة المباشرة التي يتخذها البنك المركزي اتجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية بهدف تحقيق السياسة النقدية، وترتبط فعالية الأدوات المباشرة بمكانة البنك المركزي

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، [2016]، «السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية»، الطبعة الأولى، دار الكتاب

الجامعي، الامارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية، ص. 92.

<sup>2</sup> زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، [2003]، المرجع السابق، ص. 159.

<sup>3</sup> حسام علي داوود، [2014]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، المرجع السابق، ص. 353.

ومدى تأثيره الأدبي على مؤسسات الجهاز المصرفي<sup>1</sup>. ومع هذا يتم اللجوء إليه في أغلب الأحيان باعتباره أسلوباً مكتملاً، بغرض استدراك بعض العجز لبلوغ الأهداف من خلال الأدوات الكمية ويعود السبب في تقدير العلاقة بين السلطات النقدية والأطراف الفاعلة، التي غير مجبرة على احترام والالتزام بأهداف السياسة النقدية والتوجيهات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف، وأن الضابط الوحيد لتصرفات تلك الأطراف هو المصلحة الخاصة. وبما أنه يستحيل على البنك المركزي تحقيق مراقبة كاملة على مختلف المؤسسات فإنه يتم اللجوء إلى ما يسمى بالتأثير الأدبي<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

إن السياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية موقع هام في الاقتصاد الكلي، نظراً لمساهمتها الفعالة في تنشيط الاقتصاد، والتي تعبر بشكل واسع عن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من خلال تكييف أدواتها من مستويات الإنفاق العام والضرائب بما يتلاءم وواقع الاقتصاد، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فحسب الكلاسيك فالسياسة المالية كان دورها جدياً محدوداً مقتصرًا بتدخل الدولة إلا على الأمن والدفاع وغياب تأثيرها على الاقتصاد من خلال حيادية السياسة المالية العامة واعتقادهم السائد بـ "اليد الخفية" في أحداث التوازن. ومنذ قدوم الاقتصادي كينز عرفت السياسة تطوراً كبيراً مفاده التدخل الشاسع للدولة في الاقتصاد، وعليه فمن الضروري استعراض كل ما يتعلق بالسياسة المالية وإدراك معانيها من خلال جوانبها المختلفة، والتطرق أولاً إلى التعاريف المختلفة لهذه السياسة ثم أدواتها وأهدافها المختلفة.

### المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها

تكمن أهمية السياسة المالية كونها تتعامل مع معطيات الحياة اليومية، فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها، والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الاجتماعي كالصحة والتعليم وغيرها، فالسياسة المالية التي تتعامل مع الإنفاق الحكومي والضرائب، ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنباً إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات التشغيل واستقرار نسبي في الأسعار<sup>3</sup>. فالفكر الاقتصادي يسخر بمجموعات كثيرة وعديدة من التعاريف الخاصة بالسياسة المالية التي لا تختلف في مضمونها نذكر منها:

<sup>1</sup> - عدنان تايه النعيمي وآخرون، [2007]، «الإدارة المالية - النظرية والتطبيق-»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص. 61.

<sup>2</sup> - رحيم حسين، [2010]، «النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 193-192.

<sup>3</sup> - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، [2005]، «مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق»، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص. 321-322.

- حسب النظرية التقليدية يمكن تعريف السياسة المالية وفق لغاستون جييز Jeze "أن السياسة المالية هي مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعباءها بين الأفراد"<sup>1</sup>.

- تعرف السياسة المالية أيضا بأنها "تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة والغير المباشرة، وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي"<sup>2</sup>.

- تعرف أيضا بأنها "برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"<sup>3</sup>.

- وتعريف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة السياسة المالية بأنها "تلك التدخلات المالية التي هي في طبيعتها ليست قطاعية بل هي ذات اقتصاد كلي. فتعتبر الحكومة على أنها الوسيط المالي العظيم في أي اقتصاد، بقدر ما تستطيع أن تستوعب من خلال فرض الضرائب وجزء من الإيرادات المالية، ومن خلال الإقراض (سحب وفورات القطاع الخاص)، الذي يحول جزء منه إلى الكيانات التي تحتاج إلى أموال لأعراض استثمارية ومن خلال هذه الوسائل تستطيع الحكومة أن تضمن تحقيق معدلات الوفورات المنشودة في المجال المالي وتوزيع هذه الوفورات بالطريقة المرجوة"<sup>4</sup>.

وحسب عبد المطلب عبد الحميد الذي لخص وأعطى تعريفا شاملا للسياسة المالية "بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة. بمعنى الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة"<sup>5</sup>، تسعى

<sup>1</sup> - عباس كاظم الدعيمي، [2010]، «السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 49.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي، [2004]، «محاضرات في النظريات والسياسات النقدية»، المرجع السابق، ص. 99.

<sup>3</sup> - حامد عبد المجيد دراز، [2002]، «السياسات المالية»، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 61.

<sup>4</sup> - تشاندر اسكهار، [2007]، «السياسات المالية»، برنامج الأمم المتحدة، الإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ENDESA، نيويورك، ص. 10.

<sup>5</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، [2006]، «النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 425.

السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك لتصحيح المسار العام للاقتصاد في حالة التجاوزات والأزمات الناتجة عن الدورات الاقتصادية. وتمثل هذه الأهداف في<sup>1</sup>:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي عامة ومستوى العام للأسعار خاصة: يتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال استعمال كل عوامل الإنتاج أي الوصول إلى العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل مع التحكم في التضخم، الذي يعتبر سببا رئيسيا في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصادية المحليين منهم أو الأجبيين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية في بلد ما<sup>2</sup>، فعند وجود ضخ متزايد للقوة الشرائية الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وفي ظل عدم مرونة العرض الناجم عن الجمود النسبي وعدم اكتمال السوق فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع، ما تعمل على تعزيز طلبات رفع الأجور في القطاع المنظم. وتعتبر الضرائب المباشرة والتضامنية المعززة بضرائب على السلع إحدى الوسائل الفعالة في مواجهة الضغوطات التضخمية<sup>3</sup>.

إن من بين أسباب عدم الاستقرار أيضا هو التقلبات الدورية العالمية التي تعصف بدرجة كبيرة الدول النامية نظرا لارتباطها الكبير بالأسواق الدولية، حيث تصدر المواد الأولية للأسواق الدولية وتستورد السلع المصنعة والسلع الرأسمالية، وعند انخفاض أسعار المنتجات الأولية في الأسواق الدولية فإن نسب التبادل التجاري تميل لغير صالح الدول النامية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة عائداتها من العملة الأجنبية وانخفاض القيمة الحقيقية للدخل القومي. وعندما ارتفع أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية فإن البلدان النامية لا تستطيع الاستفادة من ذلك بسبب تدني مرونة العرض للمنتجات الأولية. ولغرض تقليل أثر التقلبات الدورية العالمية خلال فترة الرواج يمكن استخدام الضرائب على الصادرات والواردات، وأن نجاح السياسة المالية يعتمد على مدى استخدام القيود على الواردات الكمالية، وفرض الضرائب لزيادة الادخار المحلي والتكوين الرأسمالي<sup>4</sup>.

- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة: حيث مهمة السياسة المالية لا تقتصر إلا بإيصال الناتج القومي إلى ناتج التشغيل الكامل وتقليص البطالة والتضخم، بل تتعدى ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي، الذي يأتي من مصدرين رئيسيين ألا وهما نمو الموارد الاقتصادية والتغير التكنولوجي. حيث يمكن أن تؤثر السياسة المالية على معدل الادخار من خلال تغيير معدل الضريبة وعلى الرغبة في الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية

<sup>1</sup> - عبد الناصر العبادي وآخرون، [2000]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 191.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، [2006]، المرجع السابق، ص. 46.

<sup>3</sup> - مدحت القريشي، [2007]، «التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-»، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص. 227-228.

<sup>4</sup> - مدحت القريشي، [2007]، المرجع السابق، ص. 227.

والإعانات والمنح التي تقدم للمستثمرين بهدف تشجيع الاستثمار ومن ثمّ تنشيط الاقتصاد. إذن فتكوين رأس المال يتأثر بالسياسة المالية الذي بدوره يؤثر على نمو الناتج القومي<sup>1</sup>.

- الوصول إلى مستويات تشغيل مرتفعة: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوظيف الكامل للطاقت الإنتاجية المتاحة في المجتمع، وقد اخذ هذا الهدف اهتماما كبيرا خاصة بعد أزمة الكساد في فترة الثلاثينات. فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة تقوم الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لمعالجة هذه المشكلة، مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع الدخل القومي الحقيقي<sup>2</sup>.

- إعادة توزيع الدخل بشكل عادل والعمل على رفع رفاهية المجتمع: أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع، فقد أضحت زيادة الدخل للطبقات الفقيرة من الأهداف الرئيسية للسياسة المالية<sup>3</sup>.

ومن بين أهداف السياسة المالية أيضا إعادة تخصيص الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي: فكما هو معروف فإن النشاط الاقتصادي الحكومي يتطلب استخدام جزء من موارد المجتمع فتأثير النشاط الحكومي على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل سيؤدي إلى تغيير حجم الإنتاج ومستويات الأسعار، فعند قيام الحكومة بمشاريع المرافق العامة أو بتعبيد الطرق أو بإقامة الأبنية العامة إلخ، فإنها تحتاج إلى موارد بشرية وغيرها، مما كان يمكن للقطاع الخاص استخدامها في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية، لكن من المؤكد أن الخدمات التي تقدمها الدولة تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي كان يمكن تقديمها للقطاع الخاص، ما يبرر تحويل خدمات بعض الموارد إلى القطاع الحكومي<sup>4</sup>. فهنا نجد أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ينظر إليه القطاع الخاص من ناحيتين<sup>5</sup>:

- الاستثمار العام يكون مزاحم للاستثمار الخاص نظرا لأن الدولة تنافس القطاع الخاص على الموارد المتاحة، وأنه يقوم بدفع الضرائب على نشاطاته الاقتصادية للدولة التي تقوم بمزاحمته على الموارد الاقتصادية بغرض تمويل مشاريعها.

<sup>1</sup> - علي خليل، سليمان اللوزي، [2013]، «المالية العامة»، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 77.

<sup>2</sup> - محمدي فوزي أبو السعود، [2004]، «مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 184.

<sup>3</sup> - محمود حسين الوادي، [2015]، «مبادئ المالية العامة»، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص. 191.

<sup>4</sup> - نعمة الله نجيب ابراهيم، [2001]، «أسس علم الاقتصاد»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص. 155.

<sup>5</sup> - نعمة الله نجيب ابراهيم، [2001]، «أسس علم الاقتصاد»، المرجع السابق، بتصرف، ص. 157.

- تدخل الدولة يكون إيجابياً ومكتمل للقطاع الخاص فتقوم هذه الأخيرة بتهيئة الأرض الخصبة له بقيامها بمشاريع ضخمة الخاصة بالبنى التحتية ومشاريع المرافق العامة إلخ، مما يساعد المستثمرين الخواص في القيام بعملياتهم الإنتاجية فالاشتراك بتمويل النشاط الحكومي عن طريق دفع الضرائب المستحقة يعود عليهم بفوائد كبيرة.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

إذا تم أخذ تعريف السياسة المالية بأنها "استخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض العامة، قصد التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب"<sup>1</sup>، فالسياسة المالية ما هي إلا مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات المالية من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف سالفة الذكر كت تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تحقيق استقرار اقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات المذكورة في التعريف السابق الذي يبين لنا أنها تقسم إلى ثلاث أدوات رئيسية: نذكر منها سياسة النفقات العامة، سياسة الضرائب بجميع أنواعها، سياسة القروض العامة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل أداة وأثارها بنوع من التفصيل.

### II.1- النفقات العامة، أنواعها وآثارها الاقتصادية

تعرف النفقات العامة "بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة"<sup>2</sup>، وتتكون النفقة من ثلاث شروط يجب أن تتوفر فيها<sup>3</sup>:

- الصفة النقدية للنفقة العامة: وهو استخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه الدولة من خدمات أو مواد أو غيرها من الوظائف التي تقوم الدولة بأدائها. وهذه الصفة تميزها عما كانت تتبعه الدول قديماً من استعمال المواطنين وإلزامهم بأداء خدمات عامة بدون مقابل؛

- أن تصدر النفقة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام: أي يجب أن يكون المبلغ النقدي المستخدم في الحصول على السلع والخدمات قد خرج من ذمة الدولة بموجب أمر من أحد أشخاص القانون العام وهم الهيئات

<sup>1</sup> - بن يحيى نسيمية، [2014]، «أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدينة، الجزائر، العدد الثاني، ص. 234.

<sup>2</sup> - مجدي محمود شهاب، [1999]، «الاقتصاد المالي-نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي-»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ص. 39.

<sup>3</sup> - هشام مصطفى الجمل، [بدون سنة]، «دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة مقارنة)»، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص. 183-184.

الحكومية، أما قيام شخص ببناء مستشفى أو مدرسة مثلاً فهو لا يعتبر انفاقاً عاماً لأنه لم يصدر من أحد أشخاص القانون العام<sup>1</sup>؛

- **هدف النفقة العامة:** يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق نفع عام وهو إشباع وتلبية الحاجات العامة كالأمن والاستقرار والحماية من العدوان الداخلي والخارجي وغيرها، فلا بد أن تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ولا تصرف لمنفعة فرد بعينه أو لأفراد معينين. وحسب الدكتور **مجدي محمود شهاب** "يتم تمويل مصروفات الأشخاص العامة من الضرائب والرسوم التي تحصل من المواطنين وفقاً لمبادئ معينة يفترض مراعاتها للعدالة في توزيع الأعباء، ومن المحقق أن هذه العدالة لا تتحقق إلا إذا حرصت الدولة إنفاق أموالها على نحو يحقق الصالح العام. بالإضافة لذلك تقوم الدولة بتقديم العديد من الخدمات العامة الأخرى التي تحدد نوعياتها وأهميتها بحسب المذهب السياسي السائد في كل منها، وكلما اتجهت الدولة إلى التدخل بصورة متزايدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلما تزايد حجم هذه الخدمات وتعاضم تأثيرها على رفاهية المواطنين"<sup>2</sup>.

### 1- أنواع النفقات العامة

واكب توسع نشاط الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنوع النفقات العامة ما دعت الضرورة إلى البحث والتوسع في معايير علمية ومنطقية لتحديد تقسيماتها، فالنفقات العامة تقسم إلى عدة تقسيمات حسب مجموعة من المعايير التي تختلف من دولة لأخرى وفق حاجاتها ودرجة تطورها، وفيما يلي سيتم عرض تقسيماتها وفق المعايير التالية:

- **من حيث دورية النفقة:** وهنا نميز ما بين نفقات عامة عادية التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنوياً، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار تباث مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، مثل الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والعدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة. أما النفقات الغير العادية هي التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة مثل النفقات العامة الاستثمارية ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة لمواجهة الكوارث الطبيعية والجماعات إلخ<sup>3</sup>.

- **من حيث مقابلها أو أثارها:** حيث يمكن تقسيم النفقات العامة حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، وتشمل النفقات الحقيقية كافة المصاريف التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية، فهذه النفقات تستنزف جزءاً من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي لأداء الخدمات العامة فهي تؤدي لتخصيص بعض هذه الموارد للاستهلاك العام مما تتراحم الاستهلاك الخاص على هذه الموارد، وتنقسم إلى النفقات

<sup>1</sup> - علي خليل، سليمان اللوزي، [2013]، المرجع السابق، ص. 90.

<sup>2</sup> - مجدي محمود شهاب، [1999]، المرجع السابق، ص. 43.

<sup>3</sup> - محمود حسين الوادي، [2015]، المرجع السابق، ص. 122.

الجزئية أو التسييرية (نفقات عادية) التي تشمل جميع المصاريف اللازمة لتسيير المرافق العامة أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها، ويدخل في نطاقها المصاريف المتعلقة بالأجور والمكافآت وكذا أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووسائل النقل وغيرها<sup>1</sup>. أما النفقات الاستثمارية (نفقات غير عادية) فيقصد بها النفقات التي تؤدي إلى زيادة رأس المال القومي والتي تؤثر في تحريك النشاطات الاقتصادية<sup>2</sup>. وفيما يخص النفقات التحويلية هي الاعتمادات التي تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة، حيث تقدم المساعدة للمحتاجين والمناطق المنكوبة وغيرها، وهي بدورها تنقسم إلى نفقات تحويلية مالية لازمة لخدمة الدين العام واستهلاكه وهي تحول من دافعي الضرائب إلى حملة السندات ويشترط هنا أن تكون القروض التي حصلت عليها الدولة قروضا استهلاكية وليست استثمارية، ونفقات تحويلية اجتماعية والتي تعطى للمعوزين كالتأمين الصحي في حالة المرض أو العجز عن العمل، والتحويل يكون هنا من دخل دافعي الضرائب إلى المستفيدين من هذه النفقات، أما النفقات التحويلية الاقتصادية فهي التي تقدم كإعانة للمنتجين لتخفيض أسعار السلع المنتجة فالدولة بطريقة غير مباشرة تساعد المستهلك النهائي أيضا وذلك للرفع من القوة الشرائية له، ويكون التحويل هنا من الممولين لصالح المستهلكين<sup>3</sup>.

- من حيث نطاق سريانها: وتعتمد على مبدأ شمول الإنفاق التي تقسم وفقا لنطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية وأخرى محلية، ولتمييز بينها نعتمد على ثلاث معايير الأول هو عبارة عن من هو المستفيد من النفقة فإذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل نفقات الأمن والبحوث العلمية فعي تعتبر نفقة عامة مركزية، وإذا كانت موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة داخل الدولة، فهي نفقة محلية، والمعيار الثاني يتمثل في من هو الذي يتحمل عبء النفقة العامة فالنفقة المركزية يتحمل المجتمع عبأها عن طريق الموازنة العامة، أما المحلية يتحمل مجتمع الإقليم عبأها عن طريق الموازنة المحلية للإقليم، وما يعيب هذا المعيار أن الكثير من النفقات المحلية تمول بإعانات من الموازنة العامة للدولة وأن عبء النفقات محلية يقع على عاتق المجتمع بأكمله<sup>4</sup>.

أما بالنسبة للمعيار الأخير الخاص بالنظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة، فالنفقة المركزية أن وردت في الموازنة العامة والنفقة المحلية إن وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبأها. حيث تكمن فائدتها من الناحية الإدارية فهو يساعد على إجراء المقارنة في الإنفاق على مستوى الأقاليم وتحديد نصيب

<sup>1</sup> - مجدي محمود شهاب، [1999]، المرجع السابق، ص. 59.

<sup>2</sup> - هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، [2000]، «أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي»، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 200.

<sup>3</sup> - المرسي السيد حجازي، [2000]، «مبادئ الاقتصاد العام - النفقات والقروض العامة-»، دار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ص. 90-91.

<sup>4</sup> - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، [2016]، «أسس المالية العامة»، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 116-117.

الفرد من هذا الإنفاق في كل إقليم ما يسهل عملية متابعة تطور الإنفاق خلال الفترات المختلفة، الأمر الذي يمكن السلطة المركزية تحديد أي الأقاليم محتاج للإعانات<sup>1</sup>.

## 2- آثارها الاقتصادية

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق استخدام أداة النفقات العامة لتحقيق أهدافها المختلفة ينتج عنه آثارا عديدة في المجتمع، حيث سنركز في دراستنا إلا على الآثار الاقتصادية والممثلة في:

- **تأثير النفقات العامة على الناتج والاستثمار:** إن زيادة الإنفاق الاستثماري\* كالإنفاق على إنشاء الطرق والسدود إلخ من شأنه أن يزيد في الطاقة الإنتاجية ومن ثمّ الزيادة في الاستهلاك بصورة غير مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ما يحفز الاستثمار الخاص الذي يزيد من حجم العمالة التي تعمل على التوسع في الاستهلاك وهكذا، أما زيادة الانفاق الاستهلاكي الذي تنفقه الدولة على التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي إلى غير ذلك يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد مما يزيد من مستويات الاستهلاك ومن ثمّ زيادة الاستثمار والإنتاج. ونفس الشكل بالنسبة للنفقات الحكومية الأخرى. والجدير بالذكر أن كل ذلك يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي فكلما كانت هذه المرونة عالية كلما كان الأثر ايجابيا والعكس<sup>2</sup>.

- **تأثير النفقات العامة على الادخار والعمالة:** إن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية الصحية إلخ يزيد من كفاءة ومقدرة الأفراد على العمل، مما يزيد دخلهم ومن ثمّ مقدرتهم على الادخار. إن توسع الدولة من الدولة في الإنفاق من شأنه تحفيز المستثمرين لزيادة إنتاجهم خصوصا إذا كان هذا التوسع سيعود لهم بنفع مادي مباشر كالإعانات، كذلك الفرد إذا اطمئن بأن الدولة ستمنحه إعانة في حالة عجزه عن العمل أو البطالة فإنه سيزيد من رغبته في العمل والإقبال عليه، ولاشك أن تأمين المستقبل عن طريق الرواتب التقاعدية وإعانات بطالة والضمان الاجتماعي مثلا سيساعد على العمل والادخار. أما إذا كان الدخل ثابت وزاد الاستهلاك فإنه سيؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار والإنتاج<sup>3</sup>.

- **تأثير النفقات العامة على مستوى الأسعار:** إن من بين أهداف المهمة للدولة تحقيق العمالة الكاملة مع المحافظة بالقدر الممكن على استقرار وتبات الأسعار، فتضخم الأسعار من شأنه المساس بالاستقرار الاقتصادي والسياسي ما دعت الضرورة إلى الحد منه بشرط أن لا يكون على حساب تدهور مستوى العمالة، فالدولة يجب

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، [2015]، المرجع السابق، ص. 125.

\* إن التأثير الإيجابي للنفقات الاستثمارية على الإنتاج الكلي لا تحقق إلا على المدى الطويل، فإن النفقات الاستثمارية لا تؤدي مباشرة في زيادة الدخل وإنما يتطلب بعض الوقت حتى تبدأ هذه النفقات في إنتاج آثارها.

<sup>2</sup> - عبد الغفور ابراهيم احمد، [2009]، «مبادئ الاقتصاد والمالية العامة»، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 234.

<sup>3</sup> - عبد الغفور ابراهيم احمد، [2009]، المرجع السابق، ص. 235.

أن تستمر في التوسع في الإنفاق لزيادة التشغيل في القوى العاملة وبمجرد الوصول للتوظيف الكامل تتوقف، لأن كل زيادة في الإنفاق بعد ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار نظراً لأن زيادة الطلب الناجمة عنه لن تقابلها زيادة في الإنتاج. إن تأثير الإنفاق على المستوى العام للأسعار يتوقف بصورة أساسية على الوسيلة التي يتم بها تمويله فإذا تمّ هذا التمويل عن طريق خلق قوة شرائية جديدة فإن الأسعار ترتفع بصورة واضحة إذا بلغ الاقتصاد حالة التشغيل الكاملة للقوى الإنتاجية، أو إذا كان يعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تجعله عاجزاً عن الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية وإشباع الطلب المتزايد الناتج عن الإنفاق العام الإضافي<sup>1</sup>.

أما إذا تمّ هذا التمويل عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى العام فإن مستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل وقد لا يتأثر على الإطلاق من الإنفاق العام الإضافي. بالإضافة أنه يوجد بعض النفقات التي تساهم في تثبيت مستوى الأسعار كالنفقات على أنظمة التأمينات الاجتماعي، فالزيادة في مستوى العمالة والإنفاق الكلي تساهم في تثبيت مستوى الأسعار لأنها تؤدي إلى ادخار جزء من الموارد وحبسها عن السوق مما يحد من تزايد الإنفاق ومن استمرار الضغط على الأسعار، وإذا كان العكس ارتفاع البطالة والتقليل من الإنفاق الكلي فإن دفع الإعانة للبطالة يؤدي لزيادة الإنفاق الكلي ويمنع من تفاقم الأمور وتردي الأوضاع الاقتصادية من السوء. وأيضاً هناك حالة يمكن للدولة التدخل مباشرة في السوق لتثبيت أسعار بعض السلع عن طريق دعم أسعار بعض السلع الضرورية<sup>2</sup>.

- تأثير النفقات العامة في توزيع الدخل القومي: تؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي على جميع طبقات المجتمع بأسلوبين، الأول يراد به أن النفقات العامة يستفيد منها أصحاب الدخل الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على حد سواء، لأن جميع أفراد المجتمع يتمتعون بالخدمات العامة غير القابلة للتجزئة كخدمات الدفاع الخارجي والأمن الداخلي، على الرغم من أن أصحاب الدخل الكبيرة يتحملون الجزء الأكبر من الضرائب لتغطية هذه النفقات، وبهذا تعتبر النفقات العامة وسيلة لنقل جزء من الدخل من أصحاب الدخل الكبيرة لصالح أصحاب الدخل المتوسطة والصغيرة. أما الأسلوب الثاني مفاده أن الطبقات الفقيرة تستفيد من بعض الخدمات العامة أكثر من استفادة الطبقات الغنية منها نفقات المعونة الوطنية ونفقات دعم المواد التموينية وإعانة البطالة، ولهذا تعتبر النفقات وسيلة لنقل جزء من الدخل من الأغنياء إلى الفقراء. وتعتبر الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل وخاصة التي تأخذ بالأسلوب التصاعدي أفضل وسيلة لتحقيق هذا الأثر من استخدام النفقات العامة، ذلك لأن نصيب أصحاب الدخل الكبيرة من حصيلة الضريبة التصاعدي أكبر من نصيب أصحاب الدخل

<sup>1</sup> مجدي شهاب، [2011]، «أصول الاقتصاد العام والمالية العامة»، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص. 246.

<sup>2</sup> - مجدي شهاب، [2011]، المرجع السابق، ص. 247.

المتوسطة والصغيرة أما أصحاب الدخول المتدنية جدا فلا يساهمون بشيء منها<sup>1</sup>. وبهذا الصدد أظهرت تجارب الدول أن النمو المرتفع في الاقتصاد بدون تدخل فعال للدولة في الخدمات الاجتماعية قد لا يحقق أي تساوي في عملية التنمية الاجتماعية، وفي المقابل هناك دول ذات دخل منخفض نسبيا لديها إجراءات فعالة في القطاع الاجتماعي حققت أوضاع اجتماعية أفضل لأفراد المجتمع<sup>2</sup>.

## II.2- الضرائب، أنواعها وآثارها الاقتصادية

تعتبر الضرائب مصدر مهم من بين مصادر الإيرادات العامة للدولة التي تستند عليه الدولة في تمويل نفقاتها العامة، وتلعب دورا أساسيا كأحد أدوات السياسة المالية في تحقيق الأهداف سواء الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وحسب دليل احصائيات مالية حكومية لسنة 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي أن الضريبة "هي عبارة عن تحويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة العامة، وتشمل الضرائب على الرسوم التي لا تتناسب على الإطلاق بكل وضوح مع تكاليف تقديم الخدمة، ولكن تستبعد المساهمات الاجتماعية والغرامات والجزاءات"<sup>3</sup>. وتعرف أيضا بأنها "مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين بدفعها جبرا مساهمة منهم في تغطية نفقاتها العامة، وتدفع من قبلهم بصفة نهائية ودون أن يعود عليهم نفع خاص مقابل دفع هذا المبلغ باعتبارهم أعضاء متضامنين في الدولة، ويكون فرضها مرتبطا بالمقدرة على الدفع لتحقيق أهداف الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية"<sup>4</sup>. وما يوضحه التعريف أن هناك أركان وعناصر يجب توافرها في الضريبة تتمثل في:

- **فريضة جبرية:** بمعنى أن الخاضعين لها لا خيار لديهم في الالتزام بها من عدمه، فليس لرغبتهم أو استعدادهم للدفع دور في فرضها، وتعتبر كفريضة جبرية تصدر عن السلطة التقديرية للدولة وهي بصدد سعيها لتحقيق أهداف المجتمع ومصلحته العامة. فالواقع العملي أثبت أن الدولة تمارس سلطتها التقديرية في فرض الضرائب فتحدد وعاءها وسعرها وكيفية تحصيلها والمكلفون بدفعها، دون أن يتوقف ذلك على رضا المكلف أو موافقته. كما أن قدرة الممول على الدفع ليست أساسا لازما لفرض الضريبة، فقد تتجه الضريبة للحد من زيادة السكان بغرض سعر يتصاعد مع ازدياد عدد أفراد الأسرة أو بتحديد حد أقصى للإعفاء نظير الأعباء العائلية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - جهاد سعيد خصاونة، [2010]، «علم المالية العامة والتشريع الضريبي - بين النظرية والتطبيق العملي-»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 61-62.

<sup>2</sup> - ميثم لعبي اسماعيل، [2016]، «المالية العامة -مقايضات الكفاءة والعدالة-»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 123.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، [2011]، «دراسات في علم الضرائب»، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 21.

<sup>4</sup> - جهاد سعيد خصاونة، [2010]، المرجع السابق، ص. 82.

<sup>5</sup> - وحدي محمود حسين، [بدون سنة]، «المالية الحكومية والاقتصاد العام -مبادئ الإدارة الاقتصادية للنفقات والإيرادات العامة ومقومات السياسة المالية وهيكل النظام المالي-»، كتاب دون طبعة، جامعة المنصورة، ص. 85-86.

- **فريضة بدون مقابل خاص:** ويعني ذلك أن دافعي الضرائب يستفيدون مما تقدمه الدولة من خدمات عامة تنفق عليها الدولة من إيرادات هذه الضرائب، ولكن ما يصل إلى الفرد من هذه الخدمات ليس بالضرورة أنه يعادل مقدار ما دفعة من ضرائب، بل هناك أفراد في المجتمع يحصلون على الخدمات ذاتها دون أن يدفعوا أية ضريبة. بمعنى آخر لا يوجد التزام بين الضريبة المدفوعة والخدمة المقدمة من قبل الدولة، ولا تتضمن أي مقابل مباشر من قبل الدولة<sup>1</sup>.

- **فريضة مالية:** يقصد بأن الضريبة فريضة مالية فهي استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. فإنه ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني<sup>2</sup>.

- **الغرض منها تحقيق أهداف عامة:** فقد كانت الضرائب قديما مجرد وسيلة ذات هدف مالي هو تغطية النفقات العامة، وتتصف أيضا بالحيادية بمعنى أن لا يكون لها أثر على النشاط الاقتصادي الذي ينبغي أن يسير وفقا للقرارات الفردية نحو التوازن التلقائي دون تدخل الدولة إلا في أضيق الحدود الضرورية. أما في الفكر الحديث لم تعد أهداف الضريبة قصرا على الهدف المالي بل تعدى ذلك إلى أهداف أخرى كحماية الصناعة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل والعمل على تشجيع بعض الأنشطة الإنتاجية التي تتطلبها تنمية وتطوير الاقتصاد القومي، فالضريبة في الوقت الحالي هي وسيلة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحقيق أهداف المجتمع<sup>3</sup>. بالإضافة إلى ذلك فهناك بعض القواعد العامة والمبادئ التي تحكم الضريبة ويتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها ومراعاتها، فباتت احترام الدولة لتلك القواعد عند فرض الضريبة أمر حتمي لا يحق الخروج عليها، وتتلخص هذه القواعد فيما يلي<sup>4</sup>:

- قاعدة العدالة والمساواة، التي تتركز فيها على التزام الدولة عند فرض الضرائب على المكلفين بما مراعاة تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة بينهم، فالمكلفين بالضريبة هم كافة المواطنين الخاضعين لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا واقتصاديا ولا يقتصر على المقيمين فقط بل يمتد ليطول المقيمين في الخارج الذين لديهم أملاك داخل إقليم الدولة، كما يشمل أيضا المقيمين الأجانب في إقليم الدولة استنادا لمبدأ التبعية الاقتصادية؛

- قاعدة اليقين، ويقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام؛

<sup>1</sup> - محمد طاقة، هدى العزاوي، [2007]، «اقتصاديات المالية العامة»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص. 89.

<sup>2</sup> - سوزي عدلي ناشد، [2000]، «الوجيز في المالية العامة - النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة-»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ص. 115.

<sup>3</sup> - وجدي محمود حسين، [بدون سنة]، المرجع السابق، ص. 88-89.

<sup>4</sup> - سوزي عدلي ناشد، [2000]، المرجع السابق، ص. 125-130.

- قاعدة الملاءمة في الدفع، ويقصد بها ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بما وتسيير دفعها وخاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته؛
- قاعدة الاقتصاد في النفقات، ويقصد بها أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة، خاصة وأن هناك ما يتطلب إجراءات معقدة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها. ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه عند تحصيله.

### 1- أنواع الضرائب

تقسم الضرائب إلى:

- **الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة:** يعد نظام الضريبة الواحدة والمتعددة من أقدم وأهم الضرائب في نطاق المالية العامة، فنظام الضريبة الواحدة المميز للأنظمة البدائية وهو الذي يقوم على فرض ضريبة واحدة على مجموع الإيرادات من مختلف المصادر، ويتميز بالسهولة لأنه يفرض ضريبة واحدة على مجموع الدخل الذي يحققه الممول من مختلف مصادره، والذي تحدده الإدارة الضريبية المختصة، ثم تخضع مجموع العمليات الممولة مرة واحدة ولا يحاسب عليها إلا مرة واحدة بإقرار واحد ولا يتعامل إلا مع عون ضرائب واحد. ويعتبر هذا النظام من أعدل أنواع الضرائب لأن لها صيغة شخصية إذ يمكن النظر إلى حالات الممول الاجتماعية مرة واحدة وتناسب ومقدرة الممول على الدفع<sup>1</sup>. أما الضرائب المتعددة وهو ما تأخذ منه النظم الضريبية الحديثة الذي يقوم على تنوع الضريبة وتعدد الأوعية الضريبية، بحيث يضم الوعاء الضريبي كل أوجه النشاط الاقتصادي كالضرائب على دخول الأفراد والضرائب على الأعمال، الضرائب على الإنفاق وعلى الإنتاج إلخ، وما يميز هذا النظام هو قربه إلى تحقيق العدالة من الضريبة الوحيدة وأن الضرائب المتعددة تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة المالية<sup>2</sup>.

- **الضرائب الشخصية والضرائب العينية:** عرفت الضريبة الشخصية عند التقليديين باسم الضريبة على الرؤوس أو ضريبة الفرد، أما الضريبة العينية عند التقليديين فهي التي تسدد عينا أي بشيء عيني مثل جزء من المحاصيل الزراعية، وقد عرفت قديما عندما كان سائد نظام المقايضة والمبادلة في المجتمع ولم يكتشف بعد التعامل بالنقود كوسيط للتبادل. أما في الفقه الحديث فالضريبة الشخصية هي التي تأخذ ظروف الممولين الشخصية بعين الاعتبار عند فرضها أو الاعفاء عنها، فهي تراعي مختلف الظروف مثل كيفية حصول الفرد على الدخل وهل له مصدر واحد أو عدة مصادر، وفيما يخص الضريبة العينية حديثا فهي تعتمد في تحديدها للمقدرة المالية للمكلف على حجم الثروة فقط بغض النظر عن ظروف الممول الشخصية أو قدرته على الدفع ولا تهتم أيضا بمصدر

<sup>1</sup> علي زغدود، [2005]، «المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص. 188-189.

<sup>2</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي، [2007]، المرجع السابق، ص. 94.

دخله، ومثالها الضريبة الجمركية التي تفرض على السلعة المستوردة بغض النظر عن المستفيد أو المستهلك لهذه السلعة<sup>1</sup>.

- **الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة:** تقوم الأنظمة الضريبية الحديثة على الجمع بين الضرائب المباشرة والغير المباشرة.

ويقصد بالضرائب المباشرة "تلك الضرائب التي تصيب المال الخاضع للضريبة مباشرة دون وساطة، وتنقسم إلى ضرائب على الدخل وضرائب على رأس المال وضرائب على الزيادة في رأس المال"<sup>2</sup>، وأن ما يعيها أن المكلفين بها يشعرون بعبئها وثقلها ما يجعلهم كارهين لها ويتم التهرب منها، والتي ينتج عنها انخفاض حصيلتها وبالتالي تعجز عن تأمين الموارد لسد النفقات العامة. وسوف نتطرق فيما يلي إلى أنواع الضرائب المباشرة:

- **الضرائب على الدخل:** يعرف الدخل على أنه ما يحصل عليه الممول من أموال أو خدمات يمكن تقويمها بالنقود ناتجة عن أصل قابل للبقاء بصفة دورية وصافية خلال فترة زمنية معينة، وتنقسم ضرائب الدخل إلى نوعين أساسيين يمثل النوع الأول الضرائب العامة على مجموع الدخل التي يقصد بها وضع كافة فروع الدخل أيا كان مصدره في وعاء واحد ثم فرض ضريبة على مجموع هذه الفروع، والتي تعتبر انعكاسا حقيقيا لوضع الممول المالي أي أنه فرصة حقيقية لمعرفة الظروف الشخصية والعائلية للممول تمهيدا لمنحة الاعفاء الشخصي أو العائلي المستحق. أما النوع الثاني فهو الضريبة النوعية على فروع الدخل التي يتم بموجبها فرض معدل ضريبي على كل فرع من فروع الدخل المختلفة، وأن الممول يقوم بتقديم إقرارا واحد لكل فرع من فروع الدخل المختلفة إلى إدارة ضريبية لكل فرع على حدى، فالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة تختلف عن الضريبة على أرباح المهن الحرة والتي بدورها تختلف عن الضريبة على المرتبات وهكذا<sup>3</sup>.

- **الضرائب على رأس المال:** تحتل هذه الضريبة أهمية أقل من الضريبة على الدخل لأنها عادة تفرض بسعر أقل حتى لا تؤدي إلى تقليل رأس المال واستنفاذه عبر الزمن ما يقلل إمكانية مساهمته في توليد الدخل، وهذه الضريبة على رأس المال يمكن أن تكون كما يلي: **الضريبة على الدخل الذي يولده رأس المال** رغم أن وعائها هو رأس المال فهي تعتبر ضريبة إضافية على الدخل الذي يتولد نتيجة رأس المال ويعتمد

<sup>1</sup> - سمير صلاح الدين حمدي، [2015]، «المالية العامة»، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، ص ص. 141-142.

<sup>2</sup> - فتحي أحمد ذياب عواد، [2013]، «اقتصاديات مالية عامة»، الطبعة الأولى، دار رضوان للنشر والتوزيع، ص. 153.

<sup>3</sup> - أحمد عبد السمیع علام، [2012]، «المالية العامة - المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيقات»، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ص ص. 111-114.

تسديدها على ما يتحقق للممول من دخول رأسمالية. ضريبة على رأس المال بحيث تقتطع جزء منه وبالشكل الذي يتحقق من خلالها هدفها بتقليص ملكية وحيازة رأس المال، وخصوصا عندما يراد فرضها للإسهام في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخول الناتج عن التفاوت في ملكية رأس المال، ويكون الهدف من هذه الضريبة تخفيض التفاوت الحاد بين الدخول<sup>1</sup>. وتفرض هذه الضريبة على:

✓ **تملك رأس المال**، والتي ينبغي عند فرضها مراعاة عدم تأثيرها سلبا على حوافز تكوين رأس المال والتوسع في عملية الاستثمار وخاصة الإنتاجي، وذلك بعدم عرقلة التوسع في القدرات الإنتاجية لزيادة الإنتاج، وخاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أن الضريبة يمكن أن تحفز على تنمية رأس المال وزيادته<sup>2</sup>.

✓ **الضريبة على الزيادة في قيمة رأس المال**، والتي تفرض على الزيادات التي تطرأ على قيمة رأس المال لأسباب خارجة عن إرادة صاحبه، أي حدوث زيادة طارئة في رأس المال أو دخل الأشخاص وتخضع هذه الزيادة للضريبة العادية المفروضة على رأس المال أو الدخل ومن أهم هذه الضرائب: أولا الضرائب على زيادة القيمة العقارية المنقولة لأنه في بعض الأحيان تقع زيادة في قيمة العقارات الزراعية أو العقارات المعدة للبناء دون أي جهد يبذله صاحب العقار، كتنفيذ بعض الأعمال العامة في المنطقة التي يوجد بها العقار أو بسبب تزايد السكان وغيرها، ومن الطبيعي أن تشارك الدولة أصحاب العقارات في الزيادة المتحصل عليها نتيجة جهودها ونشاطها. ثانيا ضرائب الأرباح الاستثنائية التي تفرض على الأموال التي يحصل عليها الأفراد بسبب الظروف الاستثنائية التي تحدث في البلاد كالحروب<sup>3</sup>، حيث تلجأ الدولة لمثل هذه الضريبة لإزالة أثار الحروب مثلا أو الكوارث الطبيعية لتعويض المتضررين فتفرض ضريبة مرتفعة على ثروات بعض الأفراد إجباريا لزيادة موارد الدولة لتغطية الأضرار في مثل هذه الظروف. ثالثا ضرائب على التركات وهي الضرائب التي تفرض على انتقال رأس المال بالوفاة وتفرض على جميع الحقوق والأموال المنقولة والغير المنقولة التي توول إلى الغير بطريق الإرث أو الوصية أو الهبة أو بأي طريق آخر بلا عوض، وقد أقرت جميع القوانين الحديثة فرض الضريبة على التركات نظرا للمزايا التي تتصف بها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، [2008]، «المالية العامة»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص. 200-201.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، [2008]، المرجع السابق، ص. 201.

<sup>3</sup> - محمد طاقة، هدى العزاوي، [2007]، المرجع السابق، ص ص. 101-102.

<sup>4</sup> - علي زغدود، [2005]، المرجع السابق، ص. 202.

أما الضرائب الغير المباشرة تعرف على أنها "تلك الضرائب التي تفرضها الحكومة على السلع والخدمات وتحملها الأفراد بشكل غير مباشر"<sup>1</sup>، ومن أنواعها ضرائب على الاستهلاك أو الانفاق وضرائب الجمركية والمعروفة بالرسوم الجمركية، فالضرائب على الإنفاق تفرض عندما يقوم الشخص انفاق دخله على شراء السلع والخدمات، فهو يقوم بدفع قيمة السلعة أو الخدمة مضاف إليه الضريبة دون الشعور بها وبعيئها كما في الضرائب المباشرة على الدخل، ونجد أن الدولة هنا تفرض الضرائب على الاستهلاك ليس لتحصيل إيرادات وإنما لغايات اقتصادية واجتماعية، فمثلا عندما ترغب الدولة في تشجيع منتجاتها المحلية تفرض ضرائب عالية على السلع الأجنبية المستوردة لتقلل من الاستيراد وتشجع الاستهلاك المحلي وتقوم أيضا بإعفاء المنتج المحلي من الضرائب ودفعها للتصدير الخارجي للحصول على العملات الأجنبية<sup>2</sup>. وهناك أيضا ضرائب على الإنتاج تفرض على المنتجين ولكن يتحملها المستهلك النهائي وهنا تتدخل الدولة لغايات اجتماعية، فهي تقوم بفرض ضرائب عالية على السلع الكمالية والمقتصرة على الذين لديهم مقدرة مالية عالية وذلك لرفع أسعارها، وتعفي الضرائب على السلع الضرورية أو تقوم بتقديم إعانات للمنتجين بهدف مساعدة أصحاب الدخل المحدود بطريقة غير مباشرة والمساهمة في تخفيض أسعارها.

وفيما يخص الضرائب التي تطرقنا إليها والتي تمس السلع الأجنبية المستوردة لتشجيع الاستهلاك المحلي تدعى الرسوم الجمركية، فهي الضرائب التي تفرض على الصادرات والواردات مهما كان هدفها فيوجد ما يهدف إلى تحقيق أكبر حصيلة مالية ومنها ما يرمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي وهكذا. ويتم الاعتماد عليها من طرف الدول المتخلفة اقتصاديا لسهولة جبايتها ولضخامة حصيلتها التي يحققها واتساع نطاق سريانها، وقد تختلف هذه الرسوم الجمركية من حيث طريقة وضع تعريفها فمنها ما تقرره قوانين الدولة ومنها ما تقرره الاتفاقيات الدولية<sup>3</sup>.

## 2- آثارها الاقتصادية

إن للضريبة آثارا عديدة وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويتم تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية من خلال تخفيض الدخل النقدية عن طريق الضرائب المباشرة أو من خلال رفع أسعار المنتوجات عن طريق الضرائب الغير المباشرة، وفيما يلي سيتم التطرق لآثار الضرائب على الجانب الاقتصادي والممثل في:

- **آثار الضرائب على الإنتاج:** تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب مختلفة من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار، الاستهلاك والاستثمار) ومن خلال تأثيرها في عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال).

<sup>1</sup> - منى يونس حسين، [2015]، «الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، ص.192.

<sup>2</sup> - سمير صلاح الدين حمدي، [2015]، المرجع السابق، ص. 160.

<sup>3</sup> - علي زغدود، [2005]، المرجع السابق، ص. 204.

فمن خلال استخدامها لتمويل البرامج والأنشطة الاستثمارية من جهة واستخدامها بوصفها أداة لتوجيه الاقتصاد القومي باتجاه الاستثمارات المرغوبة، ومن خلال الحوافز والإعفاءات والامتيازات، ومن جهة أخرى تعمل في اتجاه زيادة الإنتاج القومي بالإعفاءات الضريبية تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال، فتتجه رؤوس أموال الاستثمار إلى الفروع التي تخضع لتلك الإعفاءات ويتحول نمط الاستثمار من الأنشطة الاستثمارية الغير المعفاة إلى معفاة. كما تعمل الضرائب على حماية المنتوجات المحلية من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، وبالتالي زيادة الاستهلاك من المنتوجات المحلية وبطبيعة الحال فإن زيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاج. أما الآثار السلبية للضرائب هي أن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها اضعاف حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد، عكس الضرائب المعتدلة للدخل تعمل على زيادة انتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص نتيجة الضريبة، كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في القدرة على العمل لأن الضريبة ما هي إلا اقتطاع مالي من دخول الأفراد ما ينقص من استهلاكهم من السلع الضرورية وبالتالي نقص في قدرتهم على العمل هذا من جهة، وأن نقص الدخل أيضا يؤدي إلى نقص المدخرات ما يؤثر في حجم الاستثمار، وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج<sup>1</sup>.

- آثار الضرائب على الاستهلاك والادخار والاستثمار: إن أثر الضرائب على الاستهلاك يرتبط بآثارها على الادخار وعلى الاستثمار، لأن الضرائب التي تؤدي إلى خفض الاستهلاك ينجم عنه زيادة الادخار وبالتالي القدرة على الاستثمار وزيادته ارتباطا بجانب عرض الاستثمار، أما من جانب الطلب فإن أثر الضرائب على الاستهلاك يؤدي إلى خفضه ما ينجم عنه انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية، ومن ثم انخفاض الحافز على إنتاج هذه السلع ما يقلل من إنتاجها والاستثمار فيها، ولذلك ينبغي عند فرض الضرائب على الاستهلاك أن تفرض على السلع الضرورية بأقل سعر وعلى السلع الشبه الضرورية بسعر معتدل، وبسعر أعلى على السلع الكمالية حتى لا تؤثر سلبا على المستوى المعيشية للأفراد وحتى لا تضعف قدرتها وحوافزها على ممارسة العمل والنشاط، خاصة أن الضرائب التي تحد من استهلاك السلع الكمالية ترفع ميل الادخار عند الفئات مرتفعة الدخل وبالتالي زيادة الادخار الذي يزيد بدوره من الاستثمارات. وينبغي أيضا عدم المساهمة في الحد من الادخار لأن فرض الضرائب بسعر مرتفع وبصورة تصاعدية على الدخل المرتفعة يمكن أن يؤثر بالسلب على الادخار التي تتحقق من الدخل المرتفعة ويقل الاستثمار نتيجة لذلك، وعليه يجب فرض الضرائب على الدخل المرتفعة التي لا تتجه في استخدامها نحو الادخار والاستثمار والتي يتم اكتنازها أو التي تستخدم في مجالات استهلاك غير عقلانية وتبديرية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عادل فليح العلي، [2007]، «المالية العامة والتشريع المالي الضريبي»، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، ص ص. 143-144.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، [2008]، المرجع السابق، ص ص. 218-219.

- آثار الضرائب على المستوى العام للأسعار: إن الضرائب تؤثر على المستوى العام للأسعار من خلال ما يتم اقتطاعه من دخول الأفراد وسحب جزء من المعروض النقدي الكلي في الاقتصاد عن طريقها والذي يمثل الطلب النقدي فيه، وبذلك فإن الضرائب عندما يتم فرضها بأسعار مرتفعة والاحتفاظ بحصيلتها كاحتياطي مالي للدولة يتحقق من خلالها خفض المستوى العام للأسعار، وهذا عندما يكون الاقتصاد في حالة تضخم، في حين أن الضرائب عندما يتم فرضها بأسعار أقل ينجم عنها انخفاض تأثيرها على المعروض النقدي وينخفض معها تأثيرها على الطلب النقدي الكلي، وبالتالي ضعف تأثيرها على المستوى العام للأسعار كما أنه أيضا يتأثر المستوى العام للأسعار كذلك بالنفقات العامة للدولة في إطار ماليتها العامة الذي يعتبر أحد مكونات الهامة للطلب الكلي في الاقتصاد. كما أن أثر الضرائب هذا لا يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط وإنما يمتد هذا الأثر للضرائب بحيث يتحقق على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، حيث أن فرض الضرائب على السلع الكمالية بأسعار أعلى يرفع من أسعارها وأن فرض الضرائب على السلع الضرورية بأسعار أقل يخفض أسعارها، نظرا لأن سعر السلعة يتضمن الضريبة التي تفرض عليها بالقدر الذي يتيح لذلك من خلال الإمكانية لنقل العبء الضريبي، وأن انخفاض هذه الإمكانية يجعل أثر هذه الضريبة بدرجة أكبر على المنتج دون المستهلك، بارتفاع تكاليف المنتج وانخفاض أرباحه بحيث يقل أثرها على سعر السلعة وتبعاً للإمكانية هذه في نقل العبء الضريبي<sup>1</sup>.

- آثار الضرائب على توزيع الدخل: إن الإقلال من التفاوت في توزيع الدخل هو أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى زيادة الإنفاق والطلب الكلي تبعاً له وتسعى السياسة الضريبية إلى توزيع الدخل والبحث على أحسن الطرق المؤدية له، ويعتبر توزيع الدخل ملائماً في ظل ما تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيقه من أهداف، إذا كانت الأسعار النسبية التي يحصل عليها أصحاب الموارد الإنتاجية تعكس صورة صادقة لنمط توزيع الدخل مناسبة وكافية لتحقيق مستوى استهلاكي وادخاري سليم. وهناك نوعين من إعادة توزيع الدخل هما: إعادة توزيع الدخل عندما تكون رأسية، ويقصد بها التغيير في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الأفراد في فئات الدخل المختلفة، وتؤثر السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل الرأسية ويكون تأثيرها إما بزيادة الفوارق الاجتماعية اتساعاً أو العكس ومثال على ذلك الضرائب على سلع الاستهلاك الجاري والضرائب العينية التي لا تأخذ في حسابها ظروف المكلف الشخصية، وهنا تزيد هوة التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل. على عكس الضرائب التصاعدية على الدخل وضريبة التركات تؤدي إلى التقليل من هذا التفاوت<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، [2008]، المرجع السابق، ص ص. 219-220.

<sup>2</sup> - أحمد عبد السميع علام، [2012]، المرجع السابق، ص. 159.

أما إعادة توزيع الدخل عندما تكون أفقية بمعنى حسب النوع والمصدر، فبالنسبة لإعادة توزيع الدخل حسب نوعه فحسب الأشخاص ذوي الدخل الضعيفة فنسبة كبيرة من دخلها تحصل عليها من الأجر أما الأشخاص ذوي الدخل المرتفعة فدخلها يعتمد بصورة أكبر على الملكية، ولهذا تعمل السياسة الضريبية التصاعدية هنا على تخفيف العبء الضريبي على دخل العمل (الأجر) وزيادته نسبياً على الدخل الناجم عن الملكية كالريع والفائدة والأرباح. أما بالنسبة لإعادة توزيع الدخل تبعاً لمصدره فيجب على السياسة الضريبية أن توجه عبء الضرائب النسبي على الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة مما قد يؤثر على حجم العمالة والدخل. وكما تؤثر أيضاً السياسة الضريبية في توزيع الدخل فالكيفية التي يتم إنفاق حصيلة الضرائب تلعب دوراً هاماً، فتعمل الدولة على مساعدة الأفراد ذوي المدخول الضعيف مباشرة عن طريق منح إعانات نقدية للعاطلين مثلاً وبصورة غير مباشرة عندما تتوسع الحكومة في أداء الخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرها، وهكذا يزداد الدخل الحقيقي للأفراد في الطبقة الدنيا وتقل الفوارق في المجتمع<sup>1</sup>.

### II.3- القروض العامة، أنواعها وآثارها الاقتصادية

تعتبر القروض العامة مورداً من موارد الدولة إلى جانب الضرائب والرسوم والدومين تحتاج إليها لتغطية نفقاتها المتزايدة، وفي حالة استنفاد كافة الموارد الأخرى العادية لها، وتعتبر أيضاً أداة من أدوات السياسة المالية تعتمد عليها الدول في كثير من الأحيان لتمويل التنمية الاقتصادية ولأغراض أخرى اقتصادية ولكن بصورة استثنائية، والتي ينبغي استخدامها أيضاً بحذر شديد لكبر عبئها على الاقتصاد. وعادة تلجأ الدولة إلى القروض العامة في حالتين أساسيتين<sup>2</sup>:

- في حالة وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل، بمعنى أن المقدرة التكلفة القومية أي بمقدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب، أو ما تعرف بالطاقة الضريبية القومية، قد استنفذت فلا تستطيع الدولة أن تفرض المزيد من الضرائب، وإلا ترتب على ذلك آثاراً اقتصادية بالغة الخطورة المتمثلة في تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة؛
- وفي حالة عدم وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل، أي قبل استنفاد المقدرة التكلفة القومية، ولكن فرض المزيد من الضرائب يستتبعه ردود عنيفة، واستياء عام من جانب المكلفين بها. إذ الضرائب من هذه الزاوية لها حدود من طبيعة اقتصادية ومن طبيعة نفسية، نضع قيوداً على قدرة الدولة في الالتجاء إليها؛
- ومعنى ذلك أن القرض يشكل وسيلة فعالة في يد الدولة لتجميع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة الحصول عليها، وأنه يشكل وسيلة لتوزيع العبء المالي العام بين المقرضين والمكلفين.

<sup>1</sup>- أحمد عبد السميع علام، [2012]، المرجع السابق، ص. 160-161.

<sup>2</sup>- سوزي عدلى ناشد، [2009]، «أساسيات المالية العامة - النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة-»، منشورات حلي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص. 193.

ومن هنا يتجلى لنا إعطاء تعريف القروض العامة بأنها "مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبيعيين والمعنويين سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها، وفي مقابل ذلك تلتزم الدولة بسداد أصل القرض وفقا لما يقتضيه عقد الاتفاق، وكذلك مبلغ إضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالاتفاق في عقد القرض"<sup>1</sup>، ومن خلال التعريف يتضح لنا أن للقروض العامة طبيعة قانونية فهو عبارة عن عقد إداري قانوني بين طرفين أحدهما مقرض والآخر مقترض، بالإضافة أن للقروض العامة طبيعة اقتصادية تتصف بها ويتم اللجوء إليها للأسباب التالية<sup>2</sup>:

- لا ينصح الفكر التقليدي اللجوء إلى القروض إلا في الحالات الضرورية، كحالة معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تمر بها الدولة أو بهدف زيادة النشاط الاقتصادي، لأنه اللجوء إليها يسبب آثار سيئة على الاقتصاد ويعتقدون أن دور القروض ليس إلا عبارة عن نقل العبء من ممولي الجيل الحاضر إلى ممولي جيل المستقبل، أي أن القرض أشبه بالضريبة المؤجلة يتحملها جيل المستقبل الذي سيقوم بدفع فوائد القرض وقيمتها من حصيلة الضرائب مستقبلا، فالقرض يعني الجيل الحاضر من عبء النفقات العامة التي تمول عادة بالضرائب، وفي نفس الوقت سيستفيد أيضا مما تعطيه هذه النفقات من فوائد دون أن يتحمل دفع الضرائب بل عبء الضرائب سيقع على الجيل القادم؛

- يرى الفكر الحديث أن اللجوء للقرض ضرورة في بعض اقتصاديات الدولة، كحالة توجيه استهلاكات الأفراد وأمواهم المعطلة لمواجهة النفقات الاستثمارية الاستثنائية ويساعد على امتصاص القوة الشرائية الزائدة لديهم والضغط على الطلب الكلي ومحاربة التضخم، ويرون أيضا أن اللجوء للقرض أفضل من استخدام ضرائب الجديدة ذات أسعار مرتفعة أو زيادة الأسعار الضريبية القديمة. كما يرون أن القرض الخارجي يساعد على زيادة الثروة القومية وإدخال رؤوس أموال جديدة وأنه وسيلة للحصول على العملات الأجنبية وتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في القضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل لدى الطبقات ذات الدخل المحدود إذا ما أحسن استخدامها بطبيعة الحال.

### 1- أنواع القروض العامة

يمكن تقسيم القروض العامة استنادا إلى عدة معايير، من حيث إرادة المقرض إلى اختيارية واجبارية، ومن حيث مصدر القرض إلى قروض داخلية وخارجية، ومن حيث أيضا مدة القرض إلى قروض قصيرة وطويلة الأجل.

<sup>1</sup> - سعيد عبد العزيز عثمان، [2008]، «المالية العامة - مدخل تحليلي معاصر-»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 335.

<sup>2</sup> - أعاد حمود القيسي، [2011]، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 73-74.

- **القروض الاختيارية والقروض الاجبارية:** الأصل في القرض أن يكون اختياريا، لذا يكون عنصر الاختيار الفارق الأساسي بين القرض والضريبة، والقروض الاختيارية هي التي تعلن الدولة عن مقدارها وشروط الاكتتاب بها وموعد سدادها ثم تترك للجمهور حرية الاقتراض أو عدمه، أما القروض الاجبارية هي تلك القروض التي تستعمل فيها الدولة ما لها من سلطة في اجبار الجمهور على اقتراضها. وقد يتحقق الاجبار في القرض بشكل مباشر حينما تلزم الدولة مواطنيها بالاكتتاب بقروضها على أساس وعد منها برد تلك القروض، أما الشكل الغير المباشر حينما تعمل الدولة على فرض رقابة شديدة على الائتمان الخاص، بقصد تقييده وتوجيه المدخرات الفائضة إلى القروض العامة، وتكون هذه الوسيلة ناجحة حينما تكون غالبية هيئات الاقتراض تابعة للدولة (كصندوق التوفير، البنوك المؤممة..)، وفي هذه الحالة لا نكون بصدد الزام قانوني مباشر يجبر الأفراد والهيئات على الاكتتاب، وإنما تقبل تلك الأطراف على الإقراض لعدم وجود قرض آخر لاستغلال مدخراتهم<sup>1</sup>.

- **القروض الداخلية والقروض الخارجية:** يقصد بالقروض الداخلية تلك التي تحصل عليها الدولة من مواطنيها الطبيعيين والاعتباريين داخل حدود أراضيها، وتلجأ الدولة إلى مثل هذه القروض عندما تشعر بضائقة مالية في اقتصادها الوطني، أو عندما يوجد فائض من المدخرات الوطنية ومحاوله توجيهها نحو الاستثمار، فتصدر الدولة إلى مثل هذه القروض لإغراء المقرضين بالمزايا والفوائد المالية وتشجيعهم على الاكتتاب بهذا النوع من القروض. أما القروض الخارجية هي التي تحصل عليها الدولة من مؤسسات أو منظمات مالية أجنبية أو من حكومات ودول، لها القدرة على منح الدولة المقترضة مبالغ من المال أو أموال عينية مقابل أن تقوم الدولة المقترضة بسداد قيمة القرض وفوائده ضمن الفترة الزمنية المحددة، وتلجأ الدولة إلى مثل هذه القروض عندما تعاني من عجز في ميزان المدفوعات أو لدعم نقدها الوطني، أو الحصول على بضائع إنتاجية أو استهلاكية للاقتصاد الوطني. إن لمثل هذه القروض آثارا متعددة خطيرة منها تحميل الاقتصاد الوطني أعباء نقدية وعينية، كما أنها تجعل الدولة المقترضة في حالة تبعية اقتصادية وسياسية<sup>2</sup>.

- **قروض قصيرة الأجل ومتوسطة أو طويلة الأجل:** تعرف القروض قصيرة الأجل بالقروض السائرة أو العائمة أو الكافية، وتصدر الدولة هذه القروض لمدة لا تتجاوز سنتين، من أجل الوفاء باحتياجاتها المؤقتة خلال السنة المالية، وتسمى السندات التي تصدر بها هذه القروض بأذونات الخزنة، وغالبا ما تلجأ الدولة إلى إصدار أذونات الخزنة لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية بسبب تأخر الحصول على بعض الإيرادات المقررة في الميزانية خاصة الضرائب، فتضطر الدولة إلى إصدار أذونات الخزنة لمدة عدة أشهر، وتقدمها للبنك المركزي أو البنوك التجارية مقابل الحصول على قيمتها مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود المطروحة في التداول إما عن طريق الإصدار الجديد

<sup>1</sup> - عادل فليح العلي، [2007]، المرجع السابق، ص. 152

<sup>2</sup> - أعاد حمود القيسي، [2011]، المرجع السابق، ص. 75.

الذي يقوم به البنك المركزي أو عن طريق توسع البنوك التجارية في منح الائتمان أي في خلق الأوراق المالية. وبالإضافة لذلك فقد يقدم الجمهور على شراء هذه الأذون التي عادة ما تكون قابلة للخصم لدى البنوك، وعند ورود حصيلة الإيرادات المنتظرة تقوم الدولة بسداد قيمة هذه الأذون للمكتتبين فيها<sup>1</sup>.

أما القروض متوسطة الأجل يتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات، وطويلة الأجل هي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، وقد تكون دائمة ففي هذه الحالة لا تحدد الدولة في عقد الاكتتاب فيها مدة استحقاقها، ومن أمثلة القروض المتوسطة وطويلة الأجل سندات التنمية حيث قد تعجز الدول في الحصول على الأموال لتمويل برامج التنمية من خلال الضرائب والرسوم وغيرهم فإنها تلجأ إلى الاقتراض العام سواء من أفراد ومؤسسات محلية أو أجنبية<sup>2</sup>. وتختلف القروض قصيرة الأجل عن المتوسطة وطويلة الأجل في الآتي<sup>3</sup>:

- يكون سعر الفائدة منخفض في القروض قصيرة الأجل ومرتفع في القروض متوسطة وطويلة الأجل؛
- إن المكتتبين بالقروض القصيرة الأجل هم البنوك المركزية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، في حين أن المكتتبين بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل هم الجمهور فضلا عن جهات المشار إليها سابقا وأسباب ذلك ارتفاع مبالغ الأذونات وانخفاض أسعار فائدتها؛
- يحدد تاريخ واحد للوفاء بالقروض قصيرة الأجل، ويحدد تاريخان للوفاء بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل يمكنها التسديد في أقربهما، ويجب عليها التسديد في أقصاهما، وتلجأ الدولة إلى ذلك رغبة في التخفيف من عبء القرض عن طريق القيام بسداده في التاريخ الأقرب، إذا سمحت لها ظروفها المالية وان لم تسمح فهي مضطرة بسداده في الوقت المحدد.

## 2- آثارها الاقتصادية

تختلف الإيرادات المتحصل عليها من القروض عن الإيرادات المتحصل عليها من الضرائب في طبيعتها ومصادرها وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر الإيرادات من القروض أداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على مستوى الدخل القومي ونمط توزيع الدخل، كما تعتبر أيضا أداة لتحقيق الترابط والتنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وهذه الميزة تعتبر ميزة خاصة تنفرد بها الإيرادات من القروض عن الإيرادات الأخرى<sup>4</sup>. وفيما يلي سنتطرق إلى آثار هذه القروض العامة على متغيرات الاقتصاد الكلي.

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد، [2009]، المرجع السابق، ص ص. 302-303.

<sup>2</sup> - سعيد عبد العزيز عثمان، [2008]، المرجع السابق، ص. 339.

<sup>3</sup> - عادل فليح العلي، [2007]، المرجع السابق، ص ص. 156-157.

<sup>4</sup> - علي خليل، سليمان اللوزي، [2013]، المرجع السابق، ص. 284.

- آثار القروض العامة على الاستهلاك والادخار: تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل القومي، وعادة يكون لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، فالقروض العامة تمنح العديد من المزايا والضمانات والتسهيلات لصغار المدخرين، من أجل تشجيعهم على الادخار والاكتتاب في سندات القروض العامة، حيث يكون توظيف مدخراتهم في السندات الحكومية أكثر أمناً وأقل خطراً من توظيفهم في السندات الخاصة، مما يؤدي إلى رفع الادخار وانخفاض الاستهلاك. وكما هو معروف فإن انخفاض الاستهلاك في فترة الانكماش يكون ذو آثار خطيرة على الاقتصاد إذ يؤدي إلى المزيد من الكساد وعدم قدرته على الخروج من هذه الأزمة، أما في حالة التضخم فإن انخفاض الاستهلاك يترتب عليه حدوث نوع من التوازن والاستقرار، بحيث يفرق البعض بين القروض الادخارية والتضخمية فالقروض الادخارية من شأنها زيادة الادخار والتقليل من الاستهلاك لأنها تؤدي إلى سحب قوة شرائية من قطاع الأعمال غير المصرفي والقطاع العائلي، أما القروض التضخمية بالرغم من كونها نوعاً من الادخار الاجباري الذي يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن حاجة السوق للعودة إلى الاستقرار إلا أنها قد تؤدي إلى إضعاف الادخار على المدى الطويل وتخفيض قيمة النقود مما يترتب عنها زيادة في الاستهلاك العام والخاص<sup>1</sup>.

- آثار القروض العامة على الاستثمار والانتاج: يمكن للقروض العامة أن تساهم في زيادة الاستثمار وفي زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد إذا تم استخدام حصيلة القروض لتحقيق ذلك، وبالذات في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل أي عندما تتوفر الظروف التي تسمح باستخدام الموارد العاطلة في زيادة الإنتاج، وعن طريق زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال الاستثمار الذي يتم تمويله عن طريق القروض العامة وخصوصاً في الدول النامية<sup>2</sup>. وهناك أيضاً أثر سلبي للقروض العامة على الاستثمارات في حالة ما تدخل الدولة كمنافس للقطاع الخاص وذلك عندما تكون مصدر أموال الدولة من الاقتراض هي مدخرات الأفراد التي يعتمد عليها القطاع الخاص في تمويل مشروعاته الخاصة، فإن دخول الدولة كمنافس في عملية الاستثمار سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار الخاص لأن توقعات المستثمرين يؤكد عدم ضمان الحصول على أرباح تغطي قيمة القروض وتحقيق أرباح المساهمين، ولما سينكمش حجم الاستثمار الخاص سيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الدخل القومي<sup>3</sup>.

- آثار القروض العامة على زيادة كمية النقود: تقوم القروض التي تقدمها البنوك إلى الدولة بزيادة كمية النقود المطروحة في التداول، ويترتب على ذلك أنه في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل فإنها تحدث

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد، [2009]، المرجع السابق، ص. 316.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، [2008]، المرجع السابق، ص. 250.

<sup>3</sup> - أحمد عبد السميع علام، [2012]، المرجع السابق، ص. 218-219.

آثاراً تضخمية بالغة الخطورة، ويشكل هذا النوع من القروض نسبة كبيرة من مجموع القروض العامة، فاككتاب البنوك في القروض العامة يتم عادة عن طريق خلق كمية جديدة من النقود ويتم ذلك على النحو التالي: حيث حينما يقوم البنك التجاري بالاككتاب في القروض العامة فإنه يفعل ذلك عن طريق التعاون مع البنك المركزي في إصدار نقود جديدة، وتؤدي إعادة الخصم أذن الخزانة لدى البنك المركزي إلى زيادة الكمية النقدية، وعادة ما تقوم البنوك التجارية التي تكتتب في السندات الحكومية بخلق ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات، ومعنى ذلك أن السندات الحكومية خاصة أذن الخزينة تدخل في حسابات نسبة السيولة المصرفية التي تحدد حجم الودائع وتؤدي إلى زيادة الودائع الائتمانية، وقد يحدث أن تترك الدولة المبالغ التي اقترضتها من البنوك التجارية لدى هذه البنوك على سبيل الوديعة، على أن تقوم باستخدامها في الوفاء بالتزاماتها، وفي هذه الحالة يكون النظام المصرفي ككل قد اكتتب في القروض العامة بنقود كتابية إضافية. ومن خلال هذا يتضح أن زيادة كمية النقود على النحو السالف ذكره مع فرض يقاء العوامل الأخرى ثابتة، قد تحول دون ما تؤدي إليه القروض العامة عادة من ارتفاع الفوائد على القروض الخاصة وهو ما يضر بالاستثمار الخاص<sup>1</sup>.

- آثار القروض العامة من المصادر الخارجية: مهما كان مصدر القرض الخارجي سواء من حكومات أجنبية أو مؤسسات دولية اقليمية أو أفراد طبيعيين، فإن القروض الخارجية تضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة والآثار الناتجة عنها تتوقف على طريقة استخدام حصيلة القروض، فإن استخدام حصيلة القرض في شراء سلع استهلاكية ضرورية لأفراد المجتمع كالمواد الغذائية، سوف يترتب عليه زيادة المعروض من هذه السلع في السوق الداخلية ومع تباث العوامل الأخرى المحددة للطلب ستنخفض أسعار تلك السلع أو على الأقل يقل معدل ارتفاعها، إن استخدام القرض في هذه الحالة ينجح عنه آثاراً إيجابية مبدئياً فقط ويتحول إلى سلبي واضح عند القيام بسداد الدولة أقساط هذا القرض وفوائده، حيث يتعين على الدولة أن تبحث عن مصادر لتمويل سداد هذا القرض لأن مثل هذا القرض لم يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للدولة، في حين سداده يستلزم ضرورة تحويل جزء من الناتج القومي إلى العالم الخارجي سداداً لأقساطه وفوائده، ومن تمّ يصبح القرض عبئاً مؤجلاً تتحمله الأجيال المقبلة وله أثر سلبي صافي على المستوى القومي. أما إذا تم استخدام حصيلة القرض الخارجي في استيراد سلع رأسمالية لازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية، فسيكون لها آثاراً إيجابية على المستوى القومي وسوف تصل هذه الآثار إلى أقصاها عندما يتم استخدام حصيلة القرض في تمويل مشروعات وتصدير منتوجاتها إلى الخارج، أو مشروعات تنتج سلعا بديلة للواردات ما توفر حصيلة من العملات الأجنبية تكفي لسداد أقساط

<sup>1</sup> - سوزي عدلى ناشد، [2009]، المرجع السابق، ص. 317.

القرض وفوائده، ومن المتوقع في هذه الحالة أن تساهم هذه القروض في معالجة العجز في ميزان المدفوعات والعجز في الحساب الجاري<sup>1</sup>.

وهكذا نرى أن قدرة الدولة على تسديد القرض يعتمد على وجود فائض من السلع والخدمات لغرض التصدير وعلى مرونة الطلب عليها، وأن قدرتها تعتمد على ما لدى الدولة من احتياطي الذهب والعملات الصعبة ذلك ما ينصح بأن يكون التوسع في القروض الخارجية بحدود الطاقة الانتاجية للاقتصاد<sup>2</sup>، وإذا ما عجزت الدولة عن سداد التزامات القروض فإنها تلجأ بطبيعة الحال إلى الاعتماد على قروض خارجية أخرى لتسديد القروض المقترضة مسبقاً، وهكذا سوف تعتبر القروض عبئاً على الاقتصاد القومي ما يجعلها تقع في مشكلة المديونية الخارجية.

### المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تلعب الدولة دوراً مهماً في التأثير في الاقتصاد الحديث لحل العديد من المشاكل الاقتصادية باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية، ومن أهم هذه السياسات أدوات السياسة المالية التي تتخذ اتجاهان لمعالجة الاختلالات التي تحصل في الاقتصاد، إحداهما توسعي والآخر انكماشى عن طريق زيادة الإنفاق وخفض الضرائب أو العكس. وسوف نلخصها فيما يلي:

### III.1- الاتجاه التوسعي للسياسة المالية

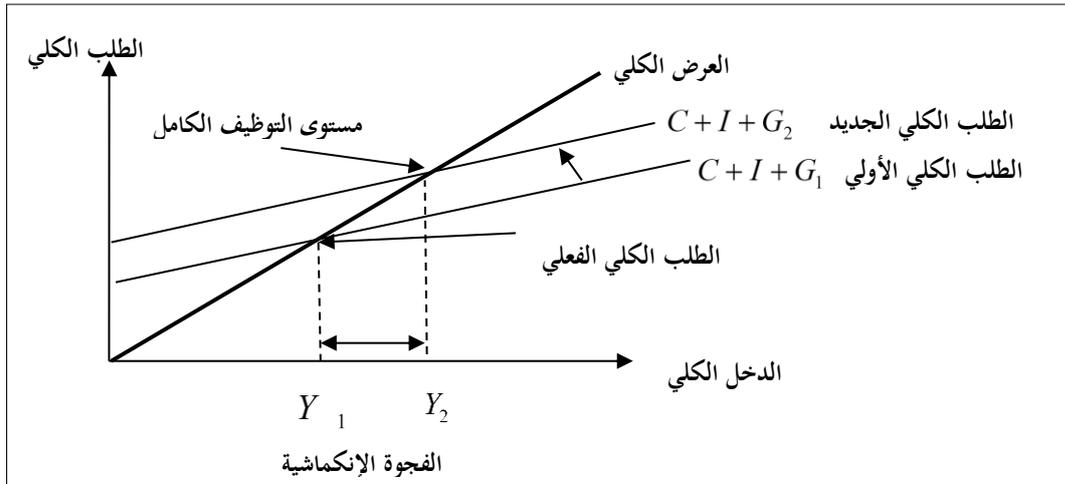
تسعى الدولة إلى استخدام هذه السياسة إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الركود أو الكساد أي في حالة الفجوة الانكماشية، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف وتراجع في معدل نمو الناتج، ويرجع ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل النمو، ويتم ذلك من خلال: زيادة الإنفاق الحكومي، تخفيض الضرائب أو الميزج بين الأداتين. وهنا تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض من الأفراد أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، ما يترتب عنه زيادة في معدل التضخم<sup>3</sup>، وفيما يلي سيتم توضيح آلية استخدام السياسة التوسعية باستخدام الإنفاق الحكومي كأداة لها من خلال الشكل البياني التالي:

<sup>1</sup> - سعيد عبد العزيز عثمان، [2008]، المرجع السابق، ص 374-175.

<sup>2</sup> - علي خليل، سليمان اللوزي، [2013]، المرجع السابق، ص 289.

<sup>3</sup> - السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، [2010]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص 232-233.

الشكل رقم (2.1): السياسة المالية التوسعية



المصدر: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد: (ترجمة) لجيمس جوارتيني، ريجارد استروب، [1999]، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص. 301.

الشكل أعلاه يوضح وجود فجوة إنكماشية ما يفسر وجود ركود في بعض قطاعات الاقتصاد الذي يعمل هنا بأقل طاقته، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي منحنى العرض الكلي عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل أو ما يعرف بالإنتاج الكامن، وبناء على ذلك تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي مع (بقاء الضرائب ثابتة) لتشغيل الموارد العاطلة، فنلاحظ أن منحنى الطلب انزاح إلى الأعلى ما أدى إلى انتقال نقطة التوازن إلى أعلى عند مستوى التوظيف الكامل، فإن زيادة الطلب الكلي سوف يزيد من الإنتاج حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، ما ينتج عنه زيادة الدخل الكلي من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ ، وهكذا يتم معالجة الفجوة الإنكماشية والتي تحسب بالفرق بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل والمستوى التوظيف الفعلي.

يمكن أيضا للدولة استخدام أداة أخرى لمعالجة الفجوة الإنكماشية ألا وهي أداة الضرائب، فتقوم بتخفيض قيمتها لتحفيز الطلب الكلي ومواجهة ظروف الركود والكساد كبديل لأسلوب زيادة الإنفاق الحكومي. فقد يرى صناع القرار أن المستهلكين أفضل من الحكومة في تحديد أفضل السلع التي يمكن إنتاجها في حالة زيادة الإنتاج، وحينئذ يكون تخفيض الضرائب على الدخل هو الوسيلة المناسبة لعلاج البطالة التي يعاني منها الاقتصاد ودفعه لتحقيق التوظيف الكامل لموارده المتاحة، وذلك أن تخفيض الضرائب على الدخل سوف يزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الأفراد، فالدخل بعد استقطاع الضريبة يعتبر محدد أساسي وهام للاستهلاك فإن الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه سوف تغري الأفراد على زيادة إنفاقهم الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب الكلي<sup>1</sup>.

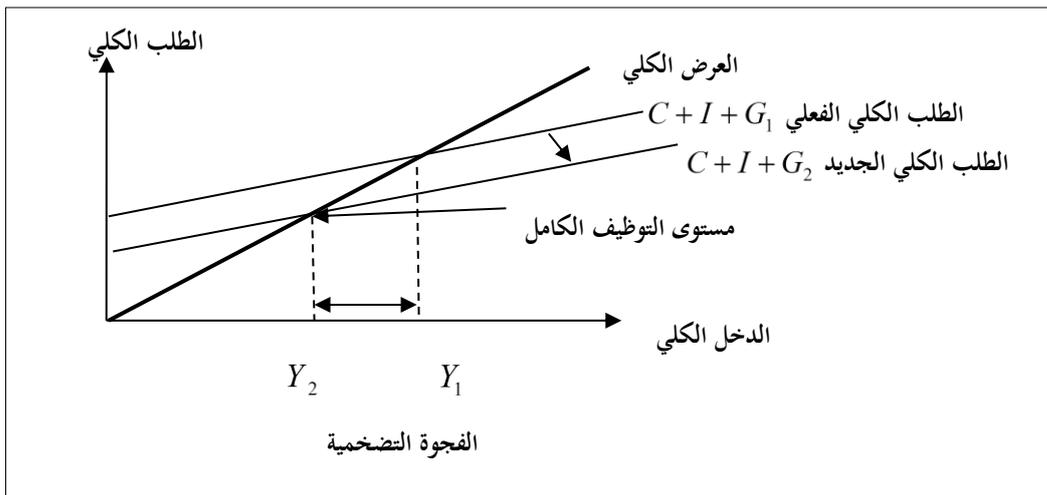
<sup>1</sup> عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، [1999]، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، المرجع السابق، ص.

### III-2- الاتجاه الانكماشى للسياسة المالية

عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع من المستوى العام للأسعار نحو الأعلى بمعدلات تتزايد نسبتها كلما اتسعت الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي هذا ما يعرف بالتضخم الاقتصادي، وتقوم الدولة بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر أدوات السياسة المالية<sup>1</sup>.

ويتطلب في هذه الحالة اتباع سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي لتخفيض الطلب الكلي، ويشمل هذا الإنفاق خاصة المتعلق بالمواد والسلع الاستهلاكية الكمالية، الحد من الإسراف والتبذير في المرافق الحكومية وتقليل الإنفاق الاستهلاكي، الحد من التبذير في المشروعات الحكومية ومؤسسات القطاع العام وتوجيه الإنفاق العام لنفقات عامة منتجة، وعدم المساس بأوجه الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية. فالواقع أن الحد من الإنفاق في مجالات الخدمات العامة بمشاريعها المختلفة دون غيرها من القطاعات المنتجة ستكون حالة مؤقتة ستزول بعد زوال التضخم وعودة الوضع الاقتصادي إلى حالة التوازن والاستقرار، والمقصود بالمشروعات الخدمية مشروعات الهياكل الأساسية كالطرق والجسور، المدارس والمستشفيات وغيرها، أي كافة المشروعات التنموية التي لا يتحقق منها عائدا بشكل مباشر وسريع كما أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية لا تنعكس إلا بعد مدة طويلة ومردودها المالي يحتاج إلى فترة طويلة<sup>2</sup>. وفيما يلي سنوضح آلية استخدام السياسة الانكماشية باستخدام الإنفاق الحكومي كأداة لها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3.1): السياسة المالية الانكماشية



<sup>1</sup> - إياد عبد الفتاح النسور، [2013]، «أساسيات الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 164.

<sup>2</sup> - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، [2000]، «المالية العامة والنظام المالي في الإسلام»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص. 188.

المصدر: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، [1999]، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، المرجع السابق، ص. 308.

الشكل أعلاه يوضح وجود فجوة تضخمية ما يفسر أن الاقتصاد يعمل عند نقطة أعلى من طاقته الكاملة، فهنا تكون القيمة النقدية الموجودة في قطاعات الاقتصاد تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامن<sup>1</sup>، والملاحظ في الشكل أن منحنى الطلب الكلي يقطع منحنى العرض الكلي عند نقطة أعلى من مستوى التوظيف الكامل أو ما يعرف بالإنتاج الكامن، وبناء على ذلك تقوم الدولة بخفض الإنفاق الحكومي مع (بقاء الضرائب ثابتة) وسحبها من أجل إحداث تطابق بين الدخل الفعلي والدخل الممكن عند مستوى التوظيف الكامل، فنلاحظ من خلال الشكل أن منحنى الطلب انزاح إلى الأسفل ما أدى إلى انتقال نقطة التوازن إلى الأسفل ورجوعها لمستوى التوظيف الكامل، أي انخفاض الدخل الكلي من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ ، وهكذا يتم معالجة الفجوة التضخمية. ومن الأدوات المستخدمة أيضا في هذه الحالة زيادة الضرائب حيث أن زيادتها تخفض الاستهلاك وتخفيضها يزيد من الاستهلاك، فإن زيادة الضرائب أو إضافة ضرائب جديدة تخفض من مستوى الدخل الممكن التصرف فيه وينعكس هذا على تخفيض القوة الشرائية لدى المستهلكين وبالتالي تخفيض الاستهلاك<sup>2</sup>.

#### المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

إن وجود التنسيق بين السياستين يزيد من مصداقية سياسة الاقتصاد الكلي ويعزز ثقة الوحدات الاقتصادية، ولهذا سنسلط الضوء في هذا المبحث إلى طبيعة علاقة السياستين بالسياسة الاقتصادية كل على حدى، ثم التطرق إلى المعنى الاقتصادي للتنسيق، أهميته وشروط تطبيقه، ليأتي في الأخير التطرق للآثار الإيجابية للتفاعل بين السياسة النقدية والمالية في معالجة المشاكل الاقتصادية.

#### المطلب الأول: طبيعة علاقة كل من السياسة النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية

إن السياسة النقدية والسياسة المالية وكغيرهما من السياسات الاقتصادية الكلية تؤثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، ومعنى ذلك أن هناك ارتباط وثيق بين هذه السياسات الاقتصادية لإمكانية زيادة فعاليتها ومنه زيادة كفاءة الاقتصاد ككل، وعليه سنتطرق أولا إلى العلاقة التي تربط كل من السياستين بالنشاط الاقتصادي على حدى.

<sup>1</sup> - هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، [2000]، المرجع السابق، ص. 104.

<sup>2</sup> - عبد الحلیم كراجه وآخرون، [2001]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 112.

## 1.I- علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية دراسة أفضل اسبل أو الوسائل التي يمكن أن تعتمدها السلطات العامة بغية تحقيق هدف معين أو غاية معينة، ولهذا تتصف السياسة العامة بأنها غائية أي يعني دراسة أحسن الطرق لتحقيق أهداف معينة إما عن طريق ترك الحياة الاقتصادية حرة من دون تدخل الحكومة أو عن طريق تدخل الحكومة لتحقيق أكبر قسط من إشباع الحاجات الأساسية ومن ثم الوصول إلى درجة معينة من الرفاهية الاقتصادية<sup>1</sup>. بمعنى أنه في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحقيق أهداف معينة مثل محاربة التضخم، المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي كاف يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب تحقيق معدل إدماج مقبول للاقتصاد الوطني في المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤشرات مثل توازن المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف<sup>2</sup>.

إن السياسة النقدية وكغيرها من السياسات الاقتصادية الكلية تؤثر في النشاط الاقتصادي لأن من أهم أهدافها هو تحقيق التوازنات المرغوب فيها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، ومعنى ذلك أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنشاط النقدي ويظهر ذلك من خلال المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية والحلول النقدية، ومن ذلك يمكن للسياسة النقدية معالجة المشاكل ونوع من الاستقرار الاقتصادي إذا توافرت لها الظروف الاقتصادية الملائمة. فالسياسة النقدية قد تستخدم إحدى أدواتها لامتناع فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات عن طريق استقطاب هذا الفائض في صورة أوعية ادخارية مغرية، وتستطيع أيضا السياسة النقدية التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات وبذلك تكون السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستخدمها لمحاصرة التضخم وحماية العملة الوطنية من التدهور لتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى تقضي الدولة على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي<sup>3</sup>، وعلى مدى مائة سنة من التاريخ النقدي اتضحت العلاقة بصورة جلية بين كمية النقود والدورات الاقتصادية، إذ ينخفض النمو النقدي قبل وأثناء الانكماش الاقتصادي ويرتفع قبل وأثناء الانتعاش مما يدل على وجود ارتباط وثيق بين السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الذي يعد أهم أهداف السياسة النقدية<sup>4</sup>.

وتستطيع أيضا السياسة النقدية المساهمة في مجالات عديدة لإنجاح السياسة الاقتصادية، فمثلا هي تلعب دورا هاما بالنسبة لسياسة التصنيع وذلك باستخدام السياسة التمييزية في منح القروض لتنشيط القطاعات

<sup>1</sup> عبد علي كاظم المعموري، [2012]، «تاريخ الأفكار الاقتصادية»، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 36.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، «السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 110.

<sup>3</sup> أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، [2000]، المرجع السابق، ص. 156.

<sup>4</sup> أحمد النبهاني، [2014]، «الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي»، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 96.

الديناميكية والأساسية بالنسبة للتصدير، ومن ناحية أخرى فهي تسمح عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه أن تقوي المركز التنافسي العالمي للمشروعات الوطنية، ويتحتم أن تكون السياسة النقدية متفقة مع سياسة التصنيع خاصة في الأجل الطويل بالقدر الذي يتحقق به ضمان زيادة عرض السلع التنافسية عن طريق استخدامها أدواتها الكفيلة بإعادة التوازن الخارجي في الأجل الطويل<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لدور السياسة النقدية في تقييد الاستهلاك خاصة في مجال تقييد الاقتراض من أجل استخدامه في الانفاق الجاري في الوقت الذي يتطلب وجود سياسة مالية وسياسة الأجور متضامنة مع السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات يكون تقييد الاستهلاك ولاسيما في الدول النامية التي تحد من استيرادها للسلع الاستهلاكية ومن تمّ تقييد الواردات، والأكثر من ذلك فإن تعديل حركة الأموال المصحوب بتأييد توجيه المدخرات نحو استثمارات المنتجة يمكن أيضا أن يساهم في تخفيض حدة الاختلال الخارجي. ومن هنا يمكن القول أن السياسة النقدية يجب أن تكون متوافقة مع السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية مثلا، حيث أن السياسة النقدية تؤدي إلى زيادة الإصدار النقدي بالقدر الذي يمكن أن يؤثر بالسلب على المتغيرات الاقتصادية ويساهم إلى ظهور ضغوطات تضخمية وتوجه الأموال إلى الأنشطة التجارية ذات العائد السريع بدل اتجاهها نحو تمويل الأنشطة الانتاجية. وهنا يتبلور دور السياسة النقدية عن طريق استخدام الأدوات الأكثر فاعلية للتأثير على مستوى ومسار الإنفاق، وكل ذلك يؤكد لنا مدى تأثير وارتباط السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية الكلية<sup>2</sup>.

## 2.I- علاقة السياسة المالية بالسياسة الاقتصادية

كما ذكرنا سابقا فإن السياسة المالية تمثل كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة الخاصة بإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، والتي من أهمها ضمان القيام بالأنشطة الاقتصادية وتوسعها بما يحقق زيادة في الإنتاج والدخل والإنفاق القومي ومكوناتهما الكلية، وفي إطار تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الكلي بعيدا عن التضخم والكساد<sup>3</sup>.

فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي أصبحت اقتصاديات السوق الحر تتعرض لتقلبات اقتصادية بسبب عدم وجود تنسيق بين خطط الإنتاج للمشروعات الخاصة، ومن بين الأدوار المنوطة بالحكومة في الفكر الكينزي الذي أشاد على دور وأهمية القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة للمعالجة مشاكل التضخم والبطالة بالإضافة إلى تحقيق استقرار النمو. وتشير

<sup>1</sup> - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، [2000]، المرجع السابق، ص. 161.

<sup>2</sup> - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، [2000]، المرجع السابق، ص. 162.

<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، [2007]، «الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الاردن، ص. 193.

بعض الكتابات إلى أن الكساد العظيم الذي استمر خلال الفترة 1929-1933، والذي عاد مرة أخرى في صورة ركود حاد خلال الفترة 1937-1938 من أهم عوامل استمراره أنه لم يجرب فيه السياسة المالية بجدية كأحد السياسات الاقتصادية<sup>1</sup>، حيث أوضح كينز في هذا الخصوص أن البطالة سوف تظل مشكلة قائمة في الأجل الطويل ما لم تتدخل حكومة الدولة وتقوم بدور كبير في علاج الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وذلك عن طريق إتباع سياسات مالية ونقدية مع اهتمامه بالدور الأساسي للسياسة المالية<sup>2</sup>.

إن آلية عمل السياسة المالية وكيفية تأثيرها في النشاط الاقتصادي يتركز على أدواتها المختلفة، فتعد الضرائب من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى زيادة أو تقليل الإنفاق الكلي في الاقتصاد، فإن زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي في الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل القومي، أما تخفيض معدلات الضرائب فهو يعتبر حافزا أسرع لزيادة الدخل لأنه سيتم تخفيض قيمة الضريبة من دخول الأفراد الأمر الذي يرفع من الدخل الممكن التصرف فيه.

أما أداة الإنفاق الحكومي بشقيه مشتريات السلع والمدفوعات التحويلية، فإن الزيادة التي تحدث في الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في الاقتصاد مما يعمل على زيادة مستوى الدخل القومي والعكس. وقد تؤدي السياسة المالية في بعض الأحيان إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار يفوق ما تحصل عليه الحكومة من إيرادات عن طريق الضرائب، وينتج عن ذلك عادة نمو العجز في موازنة الحكومة واضطرارها إلى الاقتراض عن طريق إصدار الأشكال المختلفة من السندات الحكومية أو من خلال أذونات الخزينة. ويطلق على مثل هذا السلوك في إدارة الأدوات المالية (العجز في الموازنة العامة) السياسة المالية التوسعية التي تلجأ إليها الحكومة عندما يكون الاقتصاد بمرحلة التدهور والكساد مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي<sup>3</sup>.

أما في حالة مواجهة الاقتصاد لفترات التضخم فتقوم الحكومة بزيادة الضرائب وتخفيض إنفاقها على شراء السلع والخدمات، أي يتحقق فائض في الموازنة العامة، ويترتب عن ذلك انخفاض الإنفاق الكلي في المجتمع نتيجة انخفاض مشتريات الحكومة وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد. وعلى هذا فأفضل السبل لمواجهة الفجوة التضخمية هو إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية والملاحظ مؤخرا أنه أصبح العجز في الموازنة أحد السمات الأساسية في اقتصاديات الدول الحديثة، فهي لم تعد كأحد عراقيل التنمية التي كانت تواجهها الحكومات سابقا ما يترتب عليها الحد من الإنفاق، حيث ساد سابقا أي قبل كينز بأن الحكومة عليها أن تحافظ دائما على توازن

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، [2000]، «اتجاهات حديثة في التنمية»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص ص. 128-127.

<sup>2</sup> - أحمد شعبان محمد علي، [2007]، «انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 115.

<sup>3</sup> - نعمة الله نجيب ابراهيم، [2010]، «أسس علم الاقتصاد - التحليل الجمعي -»، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، ص ص. 213.

ميزانيتها أي تساوي إنفاقها مع إيراداتها هذا ما يعرف بمبدأ الميزانية المتساوية، فمثلا في فترات الكساد سينخفض الإنفاق تلقائيا بسبب انخفاض ما تتحصل عليه من ضرائب، والعكس في فترات الراج والانتعاش ستزيد حصيلتها من الضرائب ومن ثم يزداد إنفاقها، وهكذا نجد أن الحكومة التي تتبع هذه السياسة يتقلب إنفاقها مع الحالة الاقتصادية مثلها مثل الوحدات الاقتصادية الأخرى ما يفقدها إحدى الميزات الرئيسية التي يمكن أن تحققها الحكومة وهي القدرة على التحكم وتوجيه المسار الاقتصادي بطريقة مفيدة، فلما لا تحاول الحكومة العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام مبدأ الميزانية الغير المتوازنة؟ التي يمكن أن تترافق فعالية هذه السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كلما كبر الحجم النسبي للقطاع الحكومي بالنسبة للاقتصاد القومي<sup>1</sup>.

وقد يتوقف أثر عجز الموازنة على الاقتصاد القومي على أساليب التمويل (الاقتراض المحلي من الأفراد أو المشروعات أو الاقتراض من البنك المركزي)، إذ تقترض الحكومة من الأفراد أو المشروعات (الجمهور) من خلال بيع السندات الحكومية أو تقترض من البنك المركزي من خلال تقديمها لأذونات الخزانة. ويسمح فائض الموازنة العامة بتسديد الحكومة لجزء من قروضها التي حل أجلها وإلا اضطرت إلى السداد من خلال إصدار المزيد من السندات وأذونات الخزانة. ويعني قيام الحكومة بتمويل العجز من خلال الاقتراض من الجمهور إعادة توزيع الدخل النقدي (كمية النقود) في المجتمع بينها وبين القطاع الخاص (الأفراد والمشروعات)، بينما يؤدي تمويل العجز بالاقتراض من البنك المركزي إلى زيادة الدخل النقدي لذا نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض من البنك المركزي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، فيتأثر حجم الإنتاج ومستوى الأسعار ومستوى التوظيف، أما إذا تم تمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص فإن أثر هذه الزيادة سيكون محدودا للغاية. فقد تمت زيادة الإنفاق الحكومي على حساب انخفاض الإنفاق الكلي للقطاع الخاص، وعليه فقد لا يتأثر الإنفاق الكلي وبالتالي لا يتأثر الدخل القومي ومستوى الأسعار ومستوى التوظيف<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: ماهية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

تعتبر السياسات النقدية والمالية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، حيث أصبحت مؤخرا امكانية التنسيق والجمع بينهما، حتمية ضرورية لتفادي التقلبات الدورية لأجل مواجهة الاختلالات الاقتصادية. وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية التنسيق وشروطه وإلى أهم الأسباب التي ساهمت وشدت على ضرورة تداخل وتكامل بين السياستين.

<sup>1</sup> - نعمة الله نجيب ابراهيم، [2010]، المرجع السابق، ص. 214.

<sup>2</sup> - حسام علي داوود، [2014]، المرجع السابق، ص ص. 340-341.

## 1.II- مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

تعد السياسات المالية والنقدية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، والتي أصبح مؤخرًا امكانية استخدام مزيج السياسات المالية والنقدية لمواجهة ما تفرزه الدورات التجارية من تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ففي حالات التراجع الاقتصادي تستطيع الحكومة أن تلجأ إلى السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) التوسعية لتقصير فترات التراجع وتقليل حجم البطالة الدورية، أما في حالات الرواج الاقتصادي فيمكن أن تستخدم الحكومة مزيجًا انكماشياً من السياسات المالية والنقدية لتهدئة الاقتصاد والسيطرة على التضخم. وكما هو معروف فإن التضخم الاقتصادي يكون مصاحباً في كثير من الأحيان لنمو الإنتاج والعمالة، ولهذا فإن التحدي أمام صانعي السياسات الاقتصادية في كيفية تنسيق استخدام المزيج المناسب من السياستين النقدية والمالية لمكافحة التضخم وفي نفس الوقت المحافظة على نمو صحي للنشاط الاقتصادي. ولسوء الحظ فإنه غالباً ما تكون هناك كلفة اقتصادية لهذه السياسات، فخفض معدل نمو عرض النقود للسيطرة على التضخم قد يرفع أسعار الفوائد بشكل كبير مما يؤثر سلباً على الاستثمار والاستهلاك، الأمر الذي قد يحول الاقتصاد نحو حالة من الركود، وتشكل حالات الركود الناجمة عن السياسات المصممة لمكافحة التضخم كلفة اقتصادية يجب اعتبارها من قبل صانعي السياسات<sup>1</sup>.

ولهذا ونظراً للتعارض المشار إليه بين تحقيق أهداف السياستين المالية والنقدية، ثم تقديم تعريف مبسط وشامل للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو أن "التنسيق ذلك التفاهم الذي لا بد أن يكون بين القائمين على إدارة الدين العام ومستشاري سياسة المالية العامة ومسؤولي البنوك المركزية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وهذا نظراً للاعتماد المتبادل بين ما يستخدمونه من أدوات مختلفة للسياسة. وينبغي للقائمين على إدارة الدين العام إبلاغ السلطات المختصة بشؤون المالية العامة بوجهة نظرهم بشأن التكاليف والمخاطر المصاحبين لاحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات دينها، ويجب أن تتبادل سلطات إدارة الدين العام وسلطات المالية العامة والسلطات النقدية المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة النقدية"<sup>2</sup>، ويعرف التنسيق أيضاً أنه "الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين السلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى البنك المركزي والحكومة، وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - طالب محمد عوض، [2004]، «مدخل للاقتصاد الكلي»، معهد الدراسات المصرفية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 235.  
<sup>2</sup> - محمد بلعدي، [2012]، «واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع والثلاثون، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ص. 71.  
<sup>3</sup> - جمال بن دعاس، [2007]، «التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية - دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، ص. 154.

## II-2- أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

إن العمليات النقدية والمالية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمراً ضرورياً وملحاً لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تضعفهما وفي نفس الوقت تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ومن بين الأسباب التي ساهمت وشدت على ضرورة تداخل وتكامل بين السياستين، نذكر أهمها<sup>1</sup>:

- توجيه الانتقاد السياسة النقدية بالضبط للبنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون الأخرى؛

- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

- عندما لا يكون العمل للسياستين واحداً وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث اضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقاً مخالفاً ومستقلاً، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى؛

- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية، فيجب تدخل أدوات السياسة المالية لاستيعاب الأرصدة النقدية التي يعجز القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها عن طريق أداة التمويل بالعجز التي يجب أن تكون مرنة لتتولى بسرعة ضبط المعروض النقدي في الأسواق المالية<sup>2</sup>.

بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معاً للخروج من هذه الأزمة، كما بينت

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، «السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي»، المرجع السابق، ص 113-114.

<sup>2</sup> - جمال بن دعاس، [2007]، «السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي-دراسة مقارنة»، المرجع السابق، ص 351.

التجارب أيضا أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من انتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية. إن التنسيق بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية ولا يمكن للدولة أن تحمل ذلك لأن التناقص عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك الدولة لتحقيق ما تنشده من أهداف<sup>1</sup>، وعليه يجب مراعاة مجموعة من العوامل في تحديد المزيج والتنسيق بين السياستين نذكر منها<sup>2</sup>:

- خصائص المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من ركود أو كساد أو انتعاش وازدهار، وأهمها اتجاهات الطلب الكلي والإنتاج والأسعار والبطالة وميزان المدفوعات الخارجية، أي المزيج يجب أن يتغير مع تغير الحالة الاقتصادية والسياسية؛
- الفترة الزمنية التي يحتاجها تغيير أو تعديل كل من السياستين، فقد يتطلب الأمر مثلا تغيير الإنفاق الحكومي والضرائب فترة أطول من تغيير كمية النقود في التداول أو أسعار الفائدة بالنظر لما يحتاجه من موافقات تشريعية.

### II.3- شروط التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

إن الهدف الأساسي من جراء التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو الرفع من الأداء الاقتصادي الكلي في الأجل الطويل وذلك عن طريق تحقيق أهداف كل سياسة، فالسياسة النقدية تهدف إلى تحقيق استقرار في مستوى الأسعار وتقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالته، أما السياسة المالية فهي تهدف إلى تحقيق تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى أهداف اقتصادية أخرى. ولتحقيق التنسيق بين السياستين بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها يشترط توفر<sup>3</sup>:

- وضوح السياسة النقدية والمالية، حيث يشترط أن تكون كلا السياستين واضحة وموضوعة بدقة حتى تستطيع كلا من السلطتين النقدية والمالية أن ينساقا بين سياستهما حتى لا تعرقل ضعف أي سياسة مسيرة الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياسة المالية والنقدية يشترط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى المصدقية لكلتا السياستين؛

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، «السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي»، المرجع السابق، ص. 114.

<sup>2</sup> - نزار سعد الدين العيسى، [2001]، «مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)»، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 352.

<sup>3</sup> - دراوسي مسعود، [2005]، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990 - 2004)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص. 261.

- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات، حيث يتطلب التنسيق بين السياستين المشاركة الكاملة بين السلطة النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، لأن التعارض والتضارب بين السياستين من شأنه أن ينقص من مصداقية هذه السياسات أمام الوحدات الاقتصادية، ولذلك فعلى البنوك المركزية أن لا تتخذ سياسة نقدية تعارض السياسات الأخرى ويجب أن تكون بنفس اتجاهها، فعلى سبيل المثال فيجب التركيز على إعادة تشكيل السياسة المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.

### المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

لقد أثبتت الدراسات النظرية والواقع العملي أهمية التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ ذل الواقع أن الاستقرار النقدي لا يمكن له أن يتحقق بمفرده ما لم تتبنى الدول للسياسات المالية الرشيدة وسياسات اقتصادية محفزة للنشاط الاقتصادي ومشجعة للمبادرات الفردية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء<sup>1</sup>.

### 1.III- المقارنة بين السياسة النقدية والمالية

أصبح من المعتاد تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول كل واحد منهما عن أدواتها الخاصة والتي ثم التطرق إليها في المبحثين الأوليين، ولا نقصد المقارنة بينهما بتفضيل سياسة عن أخرى فكلاهما يعتبران من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، ولكن هناك بعض أنواع الضوابط النقدية التي لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية والبعض الآخر مستقل نسبياً ويمكن تمييز ما يلي<sup>2</sup>:

- الإجراءات التي تتخذ للتأثير في حجم وتكلفة الأموال والتي يمكن أن يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد؛
- الإجراءات التي تصمم للتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات الخاصة بالائتمان وتقديم التمويلات الخاصة؛
- برامج القروض التي تقوم بها الحكومة للتأثير على كمية أو تغيير تكلفة الائتمان المتاحة للأنشطة خاصة في القطاع الخاص؛

<sup>1</sup> - أنس البكري، وليد صافي، [2009]، «النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق»، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.ص. 177-178.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، «السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي»، المرجع السابق، ص. 113.

- إن الإجراءات الأوليين من الضوابط النقدية يتم تنفيذها بواسطة البنك المركزي عن طريق أدوات السياسة النقدية التي ترتبط ببرنامج الحكومة، ويتم تنفيذ برامج القروض غالبا بواسطة إدارات المؤسسات وليس بواسطة البنك ولها علاقة جزئية بسياسة الميزانية عادة.

ويمكن التمييز بين السياسة النقدية والمالية أيضا من خلال عدة معايير نذكر منها<sup>1</sup>:

- **معيار السوق**، وحسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الاجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان. أما السياسة المالية فهي تضم كل من الاجراءات التي ترتبط بكل الصفقات الحكومية الأخرى، ويعتبر هذا المعيار من الناحية النظرية واضحا لكن يحتوي على عيب واحد وهو أن جزءا من المدفوعات التي يتم تحصيلها في ميزانية السلطات المحلية سوف تعتبر بمثابة سياسة نقدية ولكنها ليست كذلك؛

- **معيار يتعلق بجهاز واضع السياسة**، الجهاز الذي يوضع السياسة النقدية ليس هو نفس الجهاز بالنسبة للسياسة المالية، ويقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

- **معيار يتعلق بطبيعة التنفيذ**، حيث تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها وأن تكون بطيئة ومتصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموما وتميل الاجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم، في حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي والمصرفي وأن الاجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبيا ويمكن تغييرها في وقت قصير جدا من خلال التغييرات في نسب الاحتياطي القانوني أو أسعار الفائدة أو الخصم وتكون أيضا للإجراءات النقدية أثر ضئيل في تشجيع التوسع وبصورة فعالة في إيقاف الاتجاهات التضخمية<sup>2</sup>.

ويمكن حصر أوجه الاختلاف بين السياستين من خلا تأثيرات كل منهما على الطلب الكلي، يكون تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون

<sup>1</sup> - صالح مفتاح، [2005]، المرجع السابق، ص. 106.

<sup>2</sup> - عباس كاظم الدعيمي، [2010]، المرجع السابق، ص. 97.

بصورة غير مباشرة إذ أن الاجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية ثم في تغيير حجم الائتمان ستعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي<sup>1</sup>.

تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني أو الفجوة الزمنية (Time Lag) اللازم لتحقيق فعاليتها، كما ذكرنا سابقا أن السياسة المالية تحتاج وقت أطول من السياسة النقدية لتحقيق فعاليتها، أي أن هناك فترة طويلة نسبيا بين الحاجة الفعلية لاتخاذ قرارات معينة (خاصة بالنسبة للتشريعات المتعلقة بتخفيض أو زيادة الضرائب) وتأثير تطبيق هذه القرارات على الواقع الراهن، إلا أن النتائج العملية تظهر عادة في فترة قصيرة بالمقارنة مع نتائج السياسة النقدية<sup>2</sup>.

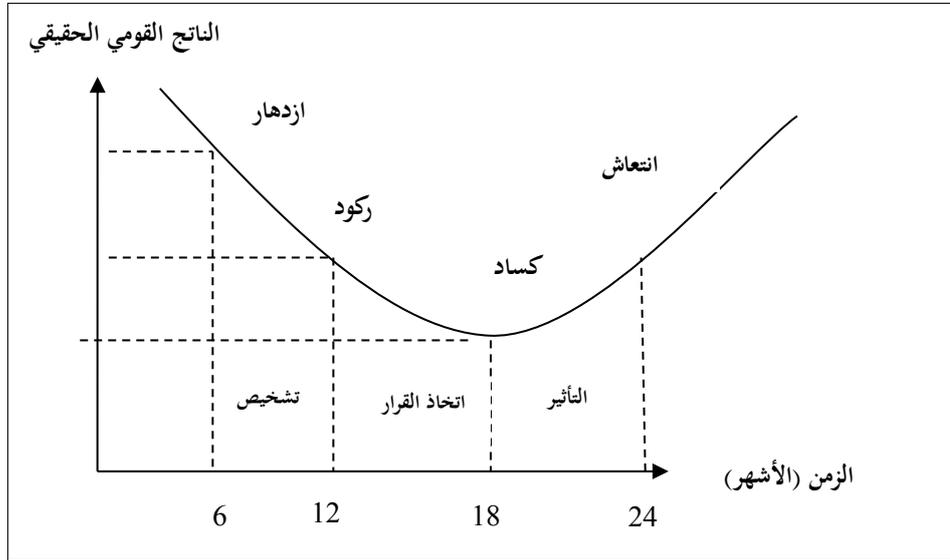
وما يهمنا هنا ليس الفارق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين بل تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين تدخل السلطات المالية والنقدية وبين نتائج هذا التدخل وبصيغة أخرى بين ما يحصل فعلا وما يجب أن يحصل، وأهم هذه الفترات أو الفجوات في صياغة السياسات المالية والنقدية: **الفترة التشخيصية**، أي الفترة اللازمة لتشخيص المشكلة والتأكد منها قبل اتخاذ القرار، فإذا كانت المشكلة هي ركود أو انكماش النشاط الإنتاجي فيجب التأكد من أن انخفاض الإنتاج هو فعلا ظاهرة ركودية وليست ظاهرة مؤقتة أو عابرة قبل اتخاذ القرار بمعالجتها. **فترة اتخاذ القرار**، هي الفترة اللازمة لاتخاذ القرار المناسب من قبل السلطات التشريعية أو الادارية لمعالجة المشكلة ثم تنفيذه. **فترة التأثير**، وهي الفترة التي تتبع اتخاذ القرار وتنفيذه الفعلي، لأن الأدوات السياسية سواء كانت نقدية أو مالية تحتاج إلى فترة زمنية لتحقيق تأثيراتها بالكامل، فعلى سبيل المثال إذا كان القرار بزيادة كمية النقود في التداول وتخفيض أسعار الفائدة أو القرار بزيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب فإن القرار لا يأخذ مفعوله الكامل إلا بعد فترة زمنية تختلف من بلد لآخر، فإذا افترضنا بأن كل فجوة من الفجوات الزمنية تستغرق ستة أشهر على سبيل المثال وأن الناتج القومي يبدأ بالانخفاض بعد ستة أشهر الأولى فينخفض خلال الفترة التشخيصية من (9) مليار دينار إلى (5) مليار دينار ثم إلى (3) مليار في فترة اتخاذ القرار وتنفيذه، والملاحظ من ذلك عدم توافق القرار مع الحالة الاقتصادية مع ضياع طاقات إنتاجية وارتفاع معدلات البطالة نتيجة لذلك، وإن فترة القرار قد يؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد فبدلا من معالجة حالة الركود سوف يساهم في زيادة الضغوطات التضخمية في فترة يكون الاقتصاد متوجها نحو الانتعاش والازدهار مرة أخرى. وما يتم استنتاجه من المثال أنه في ضوء حالة عدم التأكد من صياغة السياسات المالية والنقدية ووجود عدم توافق زمني بين ما يحصل فعلا وما يجب أن يحصل نتيجة للفجوات الزمنية التي عادة تحصل في اتخاذ القرارات الغير السليمة، كان لا بد من

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري، [1999]، «النقود والمصارف والنظرية النقدية»، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 464.

<sup>2</sup> عبد الوهاب الأمين، [2002]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 233.

إيجاد أساليب علمية للتنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية واتخاذ القرار المناسب بمعالجة أي اختلال قبل حدوثه<sup>1</sup>. والشكل التالي يوضح المثال السابق الذي يبين تأثير هذه الفترات على فاعلية السياسات الاقتصادية بالأرقام افتراضية:

الشكل رقم (4.I): الفجوات الزمنية للسياسة المالية والنقدية



مصدر: نزار سعد الدين العيسى، [2001]، المرجع السابق، ص. 354.

يتضح مما سبق أن تأثيرات وسائل السياسة المالية والنقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على حسن توقيت استخدام تلك الوسائل بصورة فاعلة ومتكاملة. والجدير بالذكر أن اللجوء إلى السياسة النقدية لوحدها قد لا تكون سليمة ومجدية لتحقيق الاستخدام الكامل في فترات الركود الاقتصادي. كذلك الحال بالنسبة للاعتماد الكلي على وسائل السياسة المالية فإنها قد لا تكون مجدية أيضا إذ لم ترافقها إجراءات مكملة لها على صعيد السياسة النقدية والتجارية، أي لا بد أن تكون هذه السياسات مكملة لبعضها البعض من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الواعية التي تحقق أقصى المنافع بأقل أضرار ممكنة في ظل ظروف لا تتوفر فيها المعرفة الكاملة (حالة عدم التأكد)<sup>2</sup>.

### III.2- التفاعل بين السياستين النقدية والمالية في معالجة المشاكل الاقتصادية

تؤثر السياسة المالية والسياسة النقدية في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي، وبالتالي تسهم كل منهما في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي والمحافظة عليه. في حين ينصرف تأثير السياسة النقدية على حجم الإنفاق الكلي عن طريق التغييرات في عرض النقود وحجم الائتمان المتاح وتكلفته وشروطه، فإن أثر السياسة

<sup>1</sup> - نزار سعد الدين العيسى، [2001]، المرجع السابق، ص. 353-355.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب الأمين، [2002]، المرجع السابق، ص. 234.

المالية في حجم الإنفاق الكلي ينصرف من خلال النفقات العامة، مقدارها وهيكلها ومصدر تمويلها، ومن خلال الإيرادات العامة بما فيها القروض العامة والإصدار الجديد، مقدارها ومصدرها، وتأثير كل منهما على مختلف الدخول، وأوجه الإنفاق المختلفة للأفراد والمشروعات العامة والخاصة<sup>1</sup>. ومنه فكلما السياستين المالية والنقدية تهدفان إلى جعل الطلب الكلي مساوياً إلى العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني وإلى استقرار المستوى العام للأسعار، إذ يؤدي وجود فائض الطلب إلى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي، في حين يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة بطالة داخل الاقتصاد وانخفاض مستوى العام للأسعار<sup>2</sup>، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل الحالتين التي تواجه استقرار الاقتصاد القومي وكيفية معالجتها باستخدام أدوات السياستين:

فإذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية تتمثل في قصور جانب العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي (حجم الإنفاق الكلي) بسبب بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لموارد بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج، تسعى الدولة إلى تخفيف حدة الضغوطات التضخمية من خلال الإجراءات والتدابير الموجهة نحو خلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتتولى كل السلطات المالية والنقدية لمعالجة هذه الاختلالات باتباع سياسة انكماشية، فتقوم السلطات النقدية بتخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي بواسطة الرقابة الائتمانية التي يقوم بها البنك المركزي من خلال استخدامه لأدوات السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية للأفراد مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق أو الطلب الكلي، وتقوم أيضاً بتقليص القروض الحكومية الموجهة للأفراد بهدف تقليص حجم السيولة المحلية أو المعروض النقدي مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (الطلب الكلي)<sup>3</sup>. وتقوم السلطات المالية بدورها في معالجة هذا الاختلال عن طريق تخفيض حجم الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي وزيادة معدلات الضرائب التي تؤدي إلى تخفيض الدخل ومن ثم الطلب الكلي ومن ثم تقل حدة ارتفاع الأسعار، وعليه كان لا بد من التنسيق والملائمة بين السياستين بهدف معالجة الاختلالات السابقة لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار وصولاً إلى التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من الركود الاقتصادي والبطالة فتتبع الدولة سياسة توسعية باستخدام كلا من سياستها النقدية والمالية باتخاذ إجراءات معاكسة للحالة الأولى.

بالإضافة إلى ذلك استخدام طريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة ما يؤكد ضرورة وجود التنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية ما يستدعي استخدام المزيج بين السياستين، فمثلاً في حالة ما إذا كان الاقتصاد في حالة ركود أين تلجأ الحكومة إلى إتباع سياسة مالية توسعية بغرض القضاء على الفجوة الانكماشية محاولة منها تنمية الطلب الكلي فإن هذا قد يصاحبه زيادة في عجز الموازنة العامة. فإذا لجأت

<sup>1</sup> - أحمد زهير شامية، [2015]، «النقود والمصارف»، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 340.

<sup>2</sup> - حياة عبد الله، [2009]، «أساسيات في اقتصاد المالية العامة»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص. 48.

<sup>3</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، [1999]، المرجع السابق، ص. 461.

الحكومة إلى تمويل هذا العجز بالافتراض من الجمهور عن طريق إصدار سندات أذون خزانة فإنها قد لا تكون في حاجة إلى زيادة العرض النقدي. ولكن مع زيادة الإنفاق الحكومي يزداد الدخل القومي بمعلومية المضاعف، ومع زيادة الدخل القومي يزداد الطلب على النقود بغرض المعاملات، فإذا ظل العرض النقدي ثابتاً فإن هذا من شأنه أن يرفع سعر الفائدة وبالتالي يمارس أثراً انكماشياً على الاستثمار الخاص ما يسمى بأثر المزاخمة الذي يتحدد بمرونة الاستثمار بسعر الفائدة، وهو ما يضعف من أثر السياسة المالية التوسعية<sup>1</sup>.

ولكن من ناحية أخرى إذا تم تمويل عجز الموازنة العامة بإصدار سندات وبيعها للبنك المركزي الذي يشتريها ربما من السوق الثانوية للأوراق المالية، وهذا الأسلوب، التمويل بالعجز يربط بين السياسة المالية والنقدية ذلك أن افتراض الحكومة بشكل غير مباشر من البنك المركزي يعني تمويل العجز بإصدار نقد جديد، وهذا الأسلوب لا يسبب خللاً في الأرصدة المالية لدى الأشخاص الراغبين في شراء سندات والمتاحة لتمويل الاستثمار الخاص. ويؤدي التوسع النقدي من ناحية أخرى إلى الضغط لخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل ومن ثم زيادة دعم الاستثمار الخاص والطلب الكلي. فإذا كان هذا الدعم مرغوباً فيه فإن الربط بين السياستين النقدية والمالية التوسعتين يخلق آثاراً أشد قوة مما يخلقه تمويل عجز موازنة العامة من خلال الافتراض من الجمهور<sup>2</sup>.

### III-3- الآثار المتبادلة للسياستين النقدية والمالية

تطرقتنا فيما سبق إلى أهمية التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعليه خصصنا الفرع الأخير من هذا المطلب للتطرق إلى مدى ارتباط السياسة المالية بالسياسة النقدية من خلال الآثار المتبادلة بينهما.

#### 1- الآثار النقدية للسياسة المالية

لتوضيح العلاقة العملية بين السياسة النقدية والمالية بشكل من التفصيل فإننا يمكن أن ندرس العلاقة بين عجز الموازنة ومصادر تمويله، فالحكومة تستطيع التأثير ليس فقط في حجم الموجودات المالية والحقيقية التي يحتفظ بها المجتمع، وإنما أيضاً في محتوى وتركيب هذه الموجودات، ويتولد عن ذلك عن طريق سياسة الافتراض الحكومية من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق استعمال الحكومة للنقد الحاصل من فائض الضرائب، فالمدلولات النقدية للسياسة المالية تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد وهي تنتج في الغالب عن وجود عجز أو فائض في الميزانية العامة، وعن الكيفية التي يتم بها تمويل الأول (العجز) واستعمال الثاني (الفائض)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، [2000]، المرجع السابق، ص. 171.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، [1999]، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، المرجع السابق، ص. 392.

<sup>3</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، [2004]، «النقود والمصارف والأسواق المالية»، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 385.

ففي حالة وجود عجز في الميزانية العامة أي عدم كفاية الإيرادات لسد احتياجات الإنفاق العام تقوم الحكومة بالاقتراض، وسياسة التمويل العجز هذه هي التي تعبر عن الأثر النقدي للسياسة المالية، وأثر السياسة المالية في عرض النقد وتكلفة الائتمان يعتمد على مصادر التمويل التي من خلالها تضاف الأموال إلى الإيرادات العامة<sup>1</sup>. ويمكن تمويل هذا العجز عن طريق اقتراض الحكومة من الجهات أو المصادر التالية:

- فإذا قامت الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي (بيع سندات القرض العام للبنك المركزي) بهدف تمويل عجز ميزانيتها السنوية وأنفقت هذه الأموال، فسيؤدي هذا الإنفاق الحكومي إلى زيادة دخول الأفراد ثم زيادة حجم الودائع لدى المصارف التجارية مما يزيد من قدرة المصارف على الإقراض ومنح الائتمان المصرفي بالقياس إلى الفترة التي سبقت الإنفاق الحكومي الممول من البنك المركزي. وتوسع المصارف التجارية في منح الائتمان سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقد، وهنا تجدر الإشارة إلى عدم وجود فرق جوهري بين قيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي أو عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي يتولاه البنك المركزي باعتبار أن النتائج الاقتصادية والنقدية المترتبة على كلا الأسلوبين هي واحدة تظهر في النهاية بصورة زيادة حجم السيولة المحلية الإجمالية موزعة بين الأفراد والمصارف مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بجانبه الاستهلاكي والاستثماري<sup>2</sup>.

- وإذا قامت الحكومة بالاقتراض من البنوك التجارية لغرض تمويل العجز في الميزانية، فهناك وضعان محتملان إما أن تكون الاحتياطي النقدي لدى البنوك في وضع تستطيع فيه تلافي حاجة الحكومة إلى الأموال دون الحاجة إلى تقليص قروضها إلى القطاع الخاص، وذلك لتوفر احتياطات فائضة لديها، فإن الاستثمار الخاص لن يتأثر بالضرورة بالاقتراض الحكومي، أما عرض النقد فإنه سيزداد نتيجة لذلك بسبب التوسع في الائتمان المصرفي وارتفاع دخول الأفراد. أما إذا لم تكن لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة فعندئذ يمكن أن تجاوب الحكومة إلى طلبها بإحدى الطريقتين، إما أن تقوم بتخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية، أو قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة مما يزيد من الاحتياطات الفائضة التي تسمح للبنوك بالتوسع في الائتمان، وبالتالي زيادة عرض النقد. وإما تقوم البنوك التجارية بتقليص قروضها إلى الأفراد والمشاريع، وفي هذه الحالة لن يتأثر عرض النقد بل سيبقى على حاله لأن البنوك ستستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة، إلا أن حجم الائتمان الخاص سيقبل وكلفته ستزداد نتيجة لذلك<sup>3</sup>.

- إذا قامت الحكومة بالاقتراض من الأفراد (القطاع الخاص) من خلال بيع سندات القرض العام للأفراد، وهذه العملية لا تؤثر في عرض النقد لأنه في الأمد القصير سوف ينخفض عرض النقد، وعندما تقوم الحكومة بإنفاق

<sup>1</sup>- أحمد النبهاني، [2014]، المرجع السابق، ص. 93.

<sup>2</sup>- ناظم محمد نوري الشمري، [1999]، المرجع السابق، ص. 467.

<sup>3</sup>- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، [2004]، المرجع السابق، ص. 386.

مبلغ القرض يعود عرض النقد إلى سابق عهده والاحتياطات النقدية تأخذ نفس المنحنى، أما أسعار الفائدة فترتفع كون القطاع العام أصبح منافس للقطاع الخاص الذي قد تصبح مشاريعه أقل عائداً من سعر الفائدة المرتفع جراء منافسة القطاع الحكومي<sup>1</sup>.

لا يمكن اعتبار أساليب التمويل المذكورة تضخمية على الدوام، فقد تكون هناك القدرة على التمويل دون التأثير بالزيادة في عرض النقود ثم المستوى العام للأسعار خاصة عند اقتراض الحكومة من الأفراد وبافتراض بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لموارده فإن الزيادة في عرض النقد سبباً وراء الزيادة في مستوى العام للأسعار، أما إذا كان الوضع الاقتصادي عكس الحالة الأولى فإن قيام الحكومة بتمويل عجز ميزانيتها عن طريق الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي دون أن يصاحب ذلك ضغوط تضخمية باعتبار توافر مرونة كافية للجهاز الانتاجي في زيادة حجم المعروض السلعي. إذن لا تعد كافة أساليب تمويل العجز ذات آثار تضخمية على الدوام إنما يرتبط ذلك بطبيعة الوضع الاقتصادي من جهة ومصدر تمويل العجز من جهة أخرى<sup>2</sup>.

أما في حالة وجود فائض في الميزانية العامة بمعنى أن الإيرادات العامة أكثر من الإنفاق العام وهذا الفائض له أثر على عرض النقد والائتمان والمتمثل في<sup>3</sup>:

- إذا استعمل الفائض لزيادة نقد الخزينة لدى البنك المركزي أو لدفع ديون الحكومة للبنك نفسه فإن عرض النقد ينخفض لانخفاض الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية لأن زيادة الضرائب أثرت بشكل سلبي على دخول الأفراد ونفقاتهم؛

- إذا استعمل الفائض لزيادة الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية فإن عرض النقد يرتفع كون الاحتياطات النقدية ازدادت وازدادت معها امكانية البنوك التجارية على منح الائتمان؛

- إذا استعمل الفائض لإطفاء ديون الحكومة لبنوك تجارية بواسطة شراء السندات من البنوك التجارية فعرض النقد هنا لا يتأثر كون الاحتياطات النقدية للبنوك قد انخفضت سابقاً عند تمويل الشراء؛

- إذا استعمل الفائض لإطفاء ديون الحكومة للأفراد أي شراء السندات التي سبق أن تم بيعها للأفراد فإن عرض النقد يزداد كون ودائع الأفراد في البنوك التجارية قد ازدادت. وتختلف الحالة هنا عن الحالة السابقة كون عملية تمويل الشراء كانت في جزء منها من المدخرات خارج البنوك التجارية.

<sup>1</sup> - أحمد النبهاني، [2014]، المرجع السابق، ص. 94.

<sup>2</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، [1999]، المرجع السابق، ص. 468.

<sup>3</sup> - أحمد النبهاني، [2014]، المرجع السابق، ص. 95.

ومن هنا وبالنظر لآثار النقدية للسياسة المالية ومدى تأثيرها على العرض النقدي يتم استخلاص أنه من الضروري أن يكون هناك تفاعل وتعاون وثيق بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، والتي تظهر مجددا أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية والذي يتوقف على ملاءمة الإجراءات الخاصة بكل سياسة، وأن يكون هناك توافق بينها لتحقيق الأهداف من خلال أدواتهما. فحسب إحدى الدراسات (Daniel Cohen) فإن كثير من حالات عدم التنسيق بين السياستين تفشل ذاتيا في تحقيق استقرار لمتغيرات الاقتصاد الكلي، وأن وجود التنسيق بين السياستين يزيد من مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية ويعزز ثقة الوحدات الاقتصادية بينما يؤثر عدم التنسيق بين السياستين بالدرجة الأولى على فشل السياسة المالية في المستقبل<sup>1</sup>.

## 2- الآثار المالية للسياسة النقدية

إن الآثار المالية للسياسة النقدية تعتمد بالدرجة الأولى على إجراءات السياسة النقدية والدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية، إذ أن قيام السلطات باستخدام السياسة النقدية لمكافحة التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وأن الارتفاع المستمر لهذه الأسعار يخلق مشاكل للحكومة خصوصا فيما يتعلق بالقروض التي تحتاجها من الجمهور، وأي زيادة في تكاليف القروض يؤثر سلبا على إجراءات السياسة المالية وخصوصا عندما يكون التوسع المالي ضروريا للإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة، فإن تقليص الإنفاق بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض سيؤثر سلبا على الطلب الكلي ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي الذي تهدف كل من السياستين النقدية والمالية تحقيقه، ووضع حدود على امكانية استخدام السياسة المالية في مكافحة البطالة، فضلا عن الحدود التي يضعها ذلك على ذلك على امكانية استخدام الاجراءات النقدية لمعالجة عدم استقرار الأسعار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، [2005]، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)»، المرجع السابق، ص. 264.

<sup>2</sup> نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، [2015]، «السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي وامتغيرات الاقتصاد الكلي»، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 87.

## خلاصة الفصل

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى مفاهيم أساسية للسياسات الاقتصادية الكلية مقتصرة على كل من السياستين المالية والنقدية، فالسياسات الاقتصادية تعتمد على استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهداف اقتصادية بدرجة عالية من التنسيق بينها بالإضافة إلى سياسات أخرى.

فالسياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات والعمليات يقوم بها البنك المركزي لإدارة كل من عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والرقابة على الائتمان، ومحاولة التأثير في حجمها عن طريق الإجراءات والأدوات المستخدمة سواء المباشرة أو الغير المباشرة في هذا الجانب والمتمثلة في إعادة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة وكذا نسبة الاحتياطي القانوني وغيرهم من الأدوات لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومرسومة مسبقا. أما السياسة المالية والمعروفة بسياسة الميزانية فهي تعبر عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق استخدام أدواتها المعروفة، والمتمثلة في آلية النفقات والضرائب والقروض العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بحسب الحالة الاقتصادية السائدة، وكخلاصة فصل يمكن تلخيص ما يلي:

- السياسات الاقتصادية تعتمد على استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهداف اقتصادية بدرجة عالية من التنسيق بينها بالإضافة إلى سياسات أخرى؛

- تلعب الدولة دورا مهما في التأثير في الاقتصاد الحديث لحل العديد من المشاكل الاقتصادية باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية، ومن أهم هذه السياسات أدوات السياسة المالية التي تتخذ اتجاهان لمعالجة الاختلالات التي تحصل في الاقتصاد، إحداها توسعي والآخر انكماشى عن طريق زيادة الإنفاق وخفض الضرائب أو العكس، أما السياسة النقدية أيضا تستخدم مجموعة من الأدوات المباشرة والغير المباشرة للتأثير على النشاط الاقتصادي إنكماشيا أو توسعا لمعالجة الاختلالات الموجودة في الاقتصاد؛

- يمكن حصر أوجه الاختلاف بين السياستين من خلا تأثيرات كل منهما على الطلب الكلي، حيث يكون تؤثر السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) مباشرة من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية، أما أثر السياسة النقدية على الدخل يكون غير مباشر لأن الاجراءات والتدابير النقدية لتي تتخذها السلطات النقدية ستنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي؛

- تتسم السياسة المالية والنقدية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني أو الفجوة الزمنية اللازمة لتحقيق فعاليتها، فالسياسة المالية تحتاج وقت أطول من السياسة النقدية لتحقيق فعاليتها، أي أن هناك فترة طويلة نسبيا بين

الحاجة الفعلية لاتخاذ قرارات معينة (مثل التشريعات المتعلقة بتخفيض أو زيادة الضرائب) وتأثير تطبيق هذه القرارات على الواقع الراهن، إلا أن النتائج العملية تظهر عادة في فترة قصيرة بالمقارنة مع نتائج السياسة النقدية.

- إن تأثيرات وسائل السياسة المالية والنقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على حسن توقيت استخدام تلك الوسائل بصورة فعالة ومتكاملة، فاللجوء إلى السياسة النقدية لوحدها قد لا تكون سليمة وفعالة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وكذلك بالنسبة لوسائل السياسة المالية فلن تكون فعالة ما لم ترافقها إجراءات مكاملة لها على صعيد السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية، أي لا بد أن تكون هذه السياسات مكاملة لبعضها البعض من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تحقق أقصى المنافع بأقل أضرار ممكنة.

ومن هنا تجلّى لنا ضرورة استخدام الدولة كل الأدوات المتاحة وزيادة كفاءتها من أجل الحد من التعارض بين أهدافها، والذي ينص بالدرجة الأولى إلى الاستقلالية التامة للبنوك المركزية عن الدولة، وعدم تطبيق هذه الشروط من شأنها تثبيط النتائج الإيجابية المتوقع الوصول إليها والمتمثلة في تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية.

## الفصل الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

## الفصل الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

### تمهيد

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، حيث أن معظم دراسات النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، وتاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية، ترجع الأصول الأولى للنمو الاقتصادي إلى الثورة الصناعية، فمنذ ادم سميث ورؤيته المتفائلة، احتل موضوع النمو الاقتصادي تفكير الكثير من الاقتصاديين، وذلك من خلال أعمال توماس مالتوس ودافيد ريكاردو وكارل ماركس إذ اعتبروا الأوائل للتطرق لأسباب النمو الاقتصادي وكيفية تحقيقه، فالكتابات الاقتصادية الأكاديمية لا تختلف كثيرا في تحديدها لمفهوم النمو الاقتصادي، فهي تعرفه بالزيادة الكمية للإنتاج والدخل القومي، بالإضافة إلى التركيز على استمراريته في المدى الطويل، وعليه يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في حدوث الزيادة في الناتج المحلي أو الدخل القومي مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة.

إن التركيز على النمو طويل الأجل ومعرفة مصادره من أكثر الموضوعات التي تثار حولها الجدل لمدى فترات زمنية طويلة، حيث أنه لاقى اهتماما واسعا من قبل الاقتصاديين في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، ونلاحظ أن نظريات النمو الاقتصادي المختلفة عرفت عدة تطورات حسب توجهات المدارس الاقتصادية السائدة، وعليه سنحاول التركيز إلى كل نظريات النمو الاقتصادي، ابتداء من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى نماذج النمو الكينزيين والكينزيين الجدد ثم إلى نظرية النمو النيوكلاسيكية، وكأساس للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي نأخذ دائما نماذج النمو المشهورة ل: *Swan.T*، *Solow.R*، *Ramsey.F*، ليأتي في الأخير التطرق إلى نماذج النمو الداخلي أو ذاتي المنشأة، معتمدة بذلك على نماذج النمو لكل من *AK* و *Romer.P*، *Lucas.R*، *Barro*، *Rebelo.S*، والتي تعبر بشكل جيد لنظريات النمو الاقتصادي الداخلي.

على كل حال سنقوم في الفصل الثاني بتتبع تاريخ نظرية النمو الاقتصادي وفق ما ورد في أدبيات المدارس الاقتصادية الكبرى، كل هذا سنتطرق إليه في خضم هذا الفصل.

المبحث الأول: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>، ويعكس التغييرات الكمية في الطاقة الإنتاجية وكيفية استغلالها، فكلما ارتفعت نسبة استغلال هذه الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، زادت معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح<sup>2</sup>. ويعرف أيضا بأنه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي في فترة زمنية معينة، بمعنى نصيب الفرد من الدخل الكلي في المجتمع، فالنمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في نصيب الفرد من الدخل الكلي فهو يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد مثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، ولا يتحقق ذلك إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدلات الزيادة في السكان<sup>3</sup> بمعنى أن (معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي - معدل النمو السكاني)، وأيضا يجب أن تكون هذه الزيادة في نصيب الفرد حقيقية وليست نقدية بمعنى: (معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم)<sup>4</sup>، وبصفة عامة يحسب النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية<sup>5</sup>:

$$TC = \left( \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \right) * 100$$

وبشكل عام، فإن مختلف النظريات الاقتصادية لم يختلفوا كثيرا في تعريفهم للنمو الاقتصادي، وأرجعوه إلى الزيادة الكمية والنوعية لمجموعة من المتغيرات والمصادر التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معتبرة في معدلاته، فنجد أن كل النظريات لها مجموعة معينة من العوامل المحددة في تفسيرهم للنمو الاقتصادي، كل ذلك سيتم تبيينه عند تطرقنا إلى تطور هذه النظريات عبر مختلف المدارس الاقتصادية، ولكن بصفة عامة فهم لا يختلفون كثيرا في تحديدهم لهذه المصادر فقد أرجعوا الزيادة في النمو الاقتصادي نتيجة عدة عوامل نرجعها إلى:

- رأس المال المادي: يعبر رأس المال المادي عن كل أصل منتج الذي من شأنه إنتاج سلعا أخرى، كالألات والمباني والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة للقيام بالعملية الإنتاجية سواء الزراعية

<sup>1</sup> - محمود حسن صوان، [2015]، «أساسيات الاقتصاد الإسلامي»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 223.

<sup>2</sup> - رضا صاحب أبو حمد، [2006]، «الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي»، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 315.

<sup>3</sup> - أحمد فوزي الحصري، [2017]، «الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص. 149.

<sup>4</sup> - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، [2006]، «التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص. 75.

<sup>5</sup> - اجري خيرة، بابا عبد القادر، [2017]، «دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014»، مجلة المالية والأسواق، العدد السادس، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 32.

والصناعية والخدمية<sup>1</sup>، حيث يعبر عن مقدر الإضافة التي تمت في رأس مال المجتمع بـ "تراكم رأس المال"، فلا بدا للمجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية بمعنى أن تراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار، فإذا أرادت أي دولة الإضافة إلى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية فلا بدا لها الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج الحالي من أجل تحويل جزء من الدخل للأغراض الاستثمارية<sup>2</sup>، ومن هذا المنطلق فتراكم رأس المال أو الاستثمار هو من العوامل الأساسي في التأثير على النمو الاقتصادي، فكلما زاد تراكم رأس المال كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس، حيث يتخذ تكوين رأس المال معيار التفرقة بين الدول المتقدمة والنامية والدول الفقيرة<sup>3</sup>.

- **العوامل الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين على كمية ونوعية الموارد الطبيعية متمثلة في الأرض (السطحية والباطنية)، فكلما توافرت هذه الموارد زاد النمو الاقتصادي مع فرضية ثبات العوامل الأخرى، لذلك وجب على الاقتصادات تنمية واستغلال الموارد الطبيعية حتى يزداد النمو الاقتصادي<sup>4</sup>، كما يمكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية من شأنها زيادة النمو الاقتصادي مستقبلاً، وذلك بتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة كرأس المال والعمل نحو مجالات الأبحاث، فهو بذلك يضحى بجزء من السلع الاستهلاكية في المدى القصير لتمكين الاقتصاد الوصول إلى مستوى أعلى من القدرة الإنتاجية في المستقبل بالتالي زيادة النمو الاقتصادي<sup>5</sup>.

- **التقدم التقني (التكنولوجي):** تشير معظم الدراسات أن حصة الفرد الحقيقية من الدخل الإجمالي تعود للتقدم التقني في البلدان المتقدمة، فحجم الإنتاج لا يرتفع فقط نتيجة الزيادة الكمية في رأس المال والعمل، بل هناك متغير آخر نوعي يعود إلى التقدم الفني أو التقني لعناصر الإنتاج، فهو يعمل على زيادة إنتاجية هذه العوامل الكمية بالاستغلال الأمثل لها<sup>6</sup>، وأيضاً يتعدى ذلك في البحث المستمر في تطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة بالتحسينات في مستويات التعليم والإدارة والتسويق إلى غير ذلك<sup>7</sup>.

- **رأس المال البشري:** يعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار فيه من بين أهم العوامل التي تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي وبالتالي في التنمية الاقتصادية، والتي تهدف دائماً إلى ارتفاع مستوى الإنتاج الحقيقي وضمان زيادته

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، [2006]، المرجع السابق، ص. 468.

<sup>2</sup> حربي محمد موسى عريقات، [2006]، «مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص. 272.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، [2006]، المرجع السابق، ص. 469.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، [2010]، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 274.

<sup>5</sup> حربي محمد موسى عريقات، [2006]، المرجع السابق، ص. 272.

<sup>6</sup> بن رمضان أنيسة، [2014]، «دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي»، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 87-88.

<sup>7</sup> حربي محمد موسى عريقات، [2014]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 358.

بشكل مستمر، فنجد أن النظريات الاقتصادية ترجع دائما الزيادة في الدخل الحقيقي إلى الزيادة في العوامل التالية: تراكم رأس المال؛ النمو السكاني؛ اكتشاف موارد جديدة؛ والتقدم التقني، ويبرز بشكل واضح ارتباطها برأس المال البشري حيث أن تراكم رأس المال المادي هو نتيجة لجهود مبذولة من قبل الأفراد، وأن الموارد الطبيعية تكتشف وتتطور وتستخدم من قبل الأفراد وحاجاته المتزايدة عليها، وأن النمو السكاني هو أساس النمو الكمي للموارد البشرية، وأيضا بالنسبة للتقدم التقني والذي هو نتيجة زيادة معارف الأفراد وقدراته ومهاراته وجهوده في التقدم العلمي والبحث والتطوير، ومن هذا المنطلق يتجلى لنا أهمية الموارد البشرية ودورها الحاسم في النمو الاقتصادي ومن تم التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

إضافة إلى أن هناك بعض العوامل الأخرى كعوامل سياسية واجتماعية وأخرى ثقافية واقتصادية، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل مثل: وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني تشريعي قادر مثلا تثبيت قواعد لتعامل التجاري، وعلى نظام ضريبي محفز للاستثمارات، واستقرار سياسي وأمني إلخ<sup>2</sup>، كل هذه العوامل أو ما تعرف بمصادر النمو سوف نتطرق إليها من خلال مختلف النظريات الاقتصادية، حيث نجد أن كل نظرية تفضل عوامل محددة في تفسيرها للنمو الاقتصادي ونستهلها بالنظرية التقليدية، فلأكثر من قرنين والاقتصاديون يتساءلون عن كيفية تحقيق النمو الاقتصادي ومدى امكانية استمراره على المدى الطويل، حيث اجتهدوا عبر فترة طويلة من الزمن في البحث عن أهم العوائق التي من شأنها عرقلة النمو الاقتصادي وفي البحث عن كيفية تحقيقه، ولعل من أهم تلك الأفكار تعود للمدرسة الكلاسيكية، وأن أهم روادها هم آدم سميث وتوماس مالتوس ودافيد ريكاردو، إذ اعتبروا الرواد الحقيقيين لهذا التفكير والتأمل.

وارتكزوا في تحليلهم أن تراكم رأس المال هو مفتاح التقدم، وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح زاد معدل تكوين رأس المال والاستثمار، وأن هذه الأرباح سوف تتراجع في ظل مرونة تزايد التنافسية، حيث اعتقد الكلاسيك بجمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي<sup>3</sup>، وفيما يلي سنتطرق إلى كل من هذه النظريات من خلال أوجه التشابه والاختلاف في تحليلهم للنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: تحليل آدم سميث: (1723-1790)

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه في كتابه الشهير لطبيعة ومسببات ثروات الأمم، والذي كان له تأثير كبير على واضعي السياسات الاقتصادية، فقد اهتم ضمن كتابه

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، [2015]، «مدخل إلى الاقتصاد»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، ص. 276.

<sup>2</sup> - حربي محمد موسى عريقات، [2014]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، المرجع السابق، ص. 359.

<sup>3</sup> - مليك محمود، يوسف بركان، [2016]، «محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، ص. 262.

بمشكلة التنمية الاقتصادية وعن كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية أهم العوامل التي تعوقه<sup>1</sup>، ولعل أهم المبادئ التي ارتكز عليها في تحليله للنمو الاقتصادي هي على النحو التالي:

- تتمثل عناصر النمو وفقاً لسميث في كل من المنتجين والمزارعين والمستثمرين ورجال الأعمال، ومن خلال آلية حرية التجارة والعمل والمنافسة التي تؤدي إلى توسيع الأعمال وزيادة نسبة النمو ومعدل التنمية الاقتصادية تستمر بشكل ثابت ومستمر<sup>2</sup>؛

- يعتمد سميث بأن دور الدولة أو التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يجب أن يكون محدوداً، وبذلك فإن الادخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال، وأن الطلب على رأس المال لغرض الاستثمار يكون تلقائياً، وأن هناك قوى خفية في السوق تؤدي إلى حالة التوازن<sup>3</sup>؛

- يعتبر العمل مصدر أساسي في نظرية النمو الاقتصادي، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، إذ أن زيادة عوامل الإنتاج تكون نتيجة ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، بحيث تتحقق مزايا عديدة من خلال تقسيم العمل: فهي تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل الناتجة عن زيادة مهارات العاملين؛ زيادة المقدرة على الابتكارات الناجمة عن التخصص؛ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية<sup>4</sup>.

- يرى آدم سميث أن للعملية التراكمية للتنمية الاقتصادية حدود وقيود، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، ومن ثم حدوث حالة الركود إذ أنه أمر حتمي، فندرة الموارد الطبيعية من شأنها وقف عملية النمو الاقتصادي، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال إلى غاية تلاشي المحفزات والوسائل لتراكم رأس المال من جديد<sup>5</sup>.

- يوضح سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، والذي يتأتى أساساً من الادخار، والذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، إذن

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، [2003]، «التنمية الاقتصادية - مفهومها، نظرياتها، سياساتها-»، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص. 69.

<sup>2</sup> - طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، [2011]، «مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلية»، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 450.

<sup>3</sup> - سالم توفيق النجفي، [2000]، «أساسيات علم الاقتصاد»، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، ص. 316.

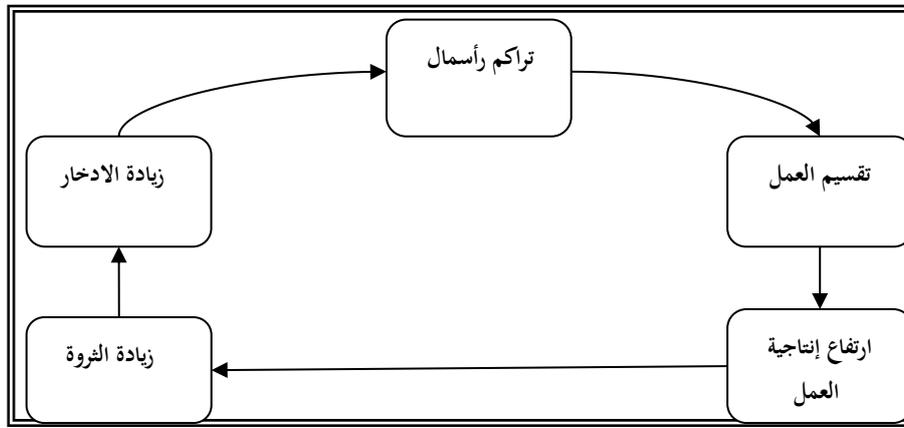
<sup>4</sup> - القرشي مدحت، [2007]، «التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات»، الطبعة الأولى، المرجع السابق، ص. 56.

<sup>5</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، [2003]، المرجع السابق، ص. 71.

النمو الاقتصادي يحدث بطريقة تراكمية، فبمجرد أن يبدأ مع إتباع تقسيم العمل فإن إنتاجية العمال سوف تتجه إلى الزيادة، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة في ثروة الأمم، وبطريقة تراكمية يؤدي هذا إلى زيادة جديدة في حجم الادخار، مما يؤدي مرة أخرى إلى زيادة الإنتاج والدخل<sup>1</sup>، وهذا ما يعرف بحلقة تقسيم العمل والنمو الاقتصادي.

- إن أهم الانتقاضات لنظرية العمل لـ "آدم سميث" هو امكانية استغلال العمل من قبل رأس المال، وهذا النقص ما منع الوصول إلى صياغة نظرية كاملة لعمل الاقتصاد الرأسمالي<sup>2</sup>.

الشكل رقم (1.11): حلقة تقسيم العمل والنمو الاقتصادي



المصدر: احمد إبراهيم منصور، [2007]، «عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة (سلسلة أطروحات الدكتوراه 66)»، الطبعة الأولى، نشر وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص. 297.

### المطلب الثاني: تحليل دافيد ريكاردو: (1772-1873)

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية فقد ارتبط اسمه بالعديد من الأفكار منها الربيع والأجور وكذا التجارة الخارجي، حيث بنى هذه الأفكار على دعامين أساسيتين هما: نظرية مالتوس للسكان وقانون تناقص الغلة، فقد تصور أن إمداد السكان بالطعام يتزايد بصعوبة مع استمرار عملية التنمية إلى أن تؤدي في الأخير إلى توقفها<sup>3</sup>، ومن هذا المنطلق سيتم تلخيص أهم ما ورد في تحليله على الشكل التالي:

- يبين ريكاردو أن توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي، الرأسماليون، العمال (الزراعيون) وملاك الأراضي الزراعية،

<sup>1</sup> - القريشي مدحت، [2007]، «التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات»، المرجع السابق، ص. 56-57.

<sup>2</sup> - بن حمود سكيبة، [2014]، «دروس في الاقتصاد السياسي»، دار الحديث للكتاب، الجزائر، ص. 109.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، [2003]، المرجع السابق، ص. 71-72.

فالرأسماليون دورهم مهم في عملية الإنتاج إذ يقومون بتوفير رأس المال الثابت والتوسع فيه لتحقيق أقصى الأرباح ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، أما العمال الزراعيين يعتمدون على الأجور (جر الكفاف) لأن زيادة السكان ستزيد من عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف، أما ملاك الأراضي فدورهم يتم في تحصيل الدخل عن طريق الربح (استئجار الأراضي)، حيث الزيادة في تعداد السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع استخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الربح أين يتحول جزء من محصول الأراضي إلى الملاكين لأنهم يطلبون ثمنًا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة وهكذا<sup>1</sup>.

- يركز ريكاردو على حرية التجارة كعامل مهم للنمو الاقتصادي فتصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، من شأنه أن يؤجل على الأقل حالة الركود حيث شرح كيف أن قيام التجارة الخارجية على أسس قيام الاختلافات النسبية بين الدول سوف يتيح الاستفادة من مبدأ التخصيص وتقسيم العمل<sup>2</sup>.

- يوضح ريكاردو أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي وإنما عن القطاع الزراعي، فالزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، أين تكون المردودية متناقصة من خلال قانون تناقص الغلة، فإن نوعية الأراضي غير متساوية، ونتيجة لارتفاع النمو الاقتصادي يتزايد ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة العالية، فيتم استغلال الأراضي الأقل جودة ويتسبب هذا في الزيادة المرتفعة للموارد الغذائية، وهنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتتخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي، ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض مرة أخرى حتى تصل إلى الحد الطبيعي، وباعتبار الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ في التناقص حتى تقترب معدلات الربح للصفر، وبالتالي يسود في نهاية المطاف حالة الركود<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: تحليل توماس روبرت مالتوس: (1766-1834)

ترتبط نظرية توماس مالتوس بنظرية السكان ونظريته المتشائمة فيما يخص النمو المتزايد للسكان، حيث نصت نظريته على:

- تبلورت نظرية مالتوس في تبين العلاقة بين حجم السكان والمصادر التي والمصادر التي تملكها، والتي يكون لها ارتباط كبير في تحديد مستقبل الناتج الكلي ودخل الفرد من الناتج ومستوى المعيشة، حيث أن معدل نمو السكان في العالم يتجه إلى الزيادة عن معدل نمو الموارد الطبيعية وطاقة الناتج والسكان يتجهون إلى الزيادة كل خمسون

<sup>1</sup> - القريشي مدحت، [2007]، «التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات»، المرجع السابق، ص. 58.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن يسري أحمد، [2003]، «تطور الفكر الاقتصادي»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص. 290.

<sup>3</sup> - أشواق بن قدور، [2013]، «تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي»، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 72.

عاما بمعدل ثابت على شكل متتالية هندسية، وبالمقابل يتزايد الناتج من الغذاء في أفضل حالاته بمعدل متتالية حسابية، وهذه المعدلات المختلفة للسكان عبر الزمن تضغط على عرض الغذاء والنتيجة في الأخير هي عدم كفاية الموارد وبالتالي ينخفض مستوى المعيشة وينتشر الفقر<sup>1</sup>، حيث يمثلان هذين العنصرين "المتتالية الهندسية السكانية" و"المتتالية الحسابية الغذائية" القلب النابض لنظرية مالتوس<sup>2</sup>؛ وقد أعطى "مالتوس بعض الحلول التي من شأنها الحد من النمو السكاني كالحد من النسل والعفة قبل الزواج ومطالبة الفئة الفقيرة بعدم الزواج أو تأخير<sup>3</sup>.

- يعتبر بأن زيادة النمو السكاني له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، فالحاجز الرئيسي الذي يقف في وجه النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية، ودعا إلى ضرورة زيادة نمو معدل الناتج المحلي على معدل نمو السكان حتى يكون هناك معدل نمو إيجابي وحقيقي وليس مجرد نمو ظاهري، وقد دعا بضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي والصناعي، مقترحا بأهمية انتهاج أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه الجزء المتبقي من رأس المال للقطاع الصناعي<sup>4</sup>؛

- كما أضاف أنه يمكن أن تكون وفورات الحجم ذات طبيعة جزئية فقط، هذا فضلا على أن نمو رأس المال يعد متاحا بصورة يمكن أن يلغي تأثيرات قانون تناقص الغلة، وفي ظل هذه الفرضيات فإن السكان سيزدادون إلى حد انخفاض مستويات المعيشة، فحسب رأيه أنه يمكن للزيادة في السكان أن يكون له تأثير موجب إذا رافقه طلب فعال، ذلك بسبب أن ارتفاع السكان يؤدي إلى ارتفاع في عرض العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجور إلى غاية وصوله لحد الكفاف، والذي يصبح كحافز مهم للمنتجين في تخفيض تكاليفهم وارتفاع أرباحهم ويزيد رغبتهم في استثمار المزيد من الأموال وبالتالي يزيد المعدل النمو الاقتصادي وهكذا<sup>5</sup>.

وبشكل عام، رواد النظرية الكلاسيكية يرجعون النمو الاقتصادي إلى الزيادة في العديد من عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال و الموارد الطبيعية (الأرض)، والتقدم التكنولوجي، فالتغير في النمو الاقتصادي يكون نتيجة التغير في هذه العوامل، بالإضافة أنهم اعتبروا أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي هو التقدم الفني للإنتاج وعملية

<sup>1</sup> - محمد ناجي حسن خليفة، [2001]، «النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)»، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، ص. 145-146.

<sup>2</sup> - زهير طافر، [2010]، «النظرية السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع»، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد العاشر، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص. 71.

<sup>3</sup> - ربيعة حروش، [2016]، «الاقتصاد السياسي»، الطبعة الثانية، الدار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 126.

<sup>4</sup> - بن رمضان أنيسة، [2014]، المرجع السابق، ص. 91.

<sup>5</sup> - سالم توفيق النجفي، [2000]، المرجع السابق، ص. 318.

تكوين رأس المال وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، واعتقدوا أيضا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود في المدى الطويل<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: النظريات والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي

تبلورت النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي خلال وبعد الثورة الكينزية، فقد اختلفت عن النظرية التقليدية من خلال منهج تحليلها باعتمادها على أسس علمية ذات طابع كمي في تفسيرها للنمو الاقتصادي، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع بدءاً من نظرية شومبيتر وصولاً للنماذج القياسية الخاصة بالكينزيين الجدد والكلاسيكيين الجدد أو ما يعرف بالنظرية النيوكلاسيكية.

#### المطلب الأول: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: (1883-1950)

وضع الاقتصادي جوزيف شومبيتر نظريته في بداية القرن العشرين، بحيث بين أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث عن طريق قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول، فهي عبارة عن دورات اقتصادية غير مستقرة قصيرة ومزدهرة وتتبعها دورات كساد قصيرة أيضاً<sup>2</sup>، فهو بذلك يؤيد النظرية الماركسية بأن عملية النمو عملية متقلبة غير مستقرة ولكن يخالفه في تفسير ذلك بحيث يرجع ذلك شومبيتر إلى عدم التأكد والمخاطرة، فعدم التأكد من شأنه أن يعرقل قرارات الاستثمار وبالتالي عملية التنمية الاقتصادية، ففي ظروف كهذه يتردد رجال الأعمال العاديين في القيام بالاستثمار مما يؤدي إلى حدوث أزمات انكماشية دورية<sup>3</sup>.

ويعتبر أيضاً من الاقتصاديين الأوائل الذي قام بتحليل طبيعة ودور العوامل التنظيمية والفنية في النمو الاقتصادي، وركز على التنظيم كأهم عناصر النمو الاقتصادي، فالمنظم هو المبتكر والمجدد، فحسبه فإن المبتكر ليس الرأسمالي بل المنظم والذي هو ليس إنسان عادي في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئاً جديداً، ويتضمن الابتكار عدة أشياء منها: تقديم منتج جديد؛ تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛ الدخول إلى سوق جديدة؛ الحصول على مصادر جديدة للمواد الخام؛ إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار<sup>4</sup>، وبالنسبة للرأسمالية والمنافسة فهو ينظر إليها كعملية ديناميكية وليس كمجموعة من الشروط البنوية، ويقول في هذا الخصوص أنه "لا وجود للمجتمع الرأسمالي من دون تنمية... ولا وجود للمنظمين بدون ابتكار... ولا وجود

<sup>1</sup> - حربي محمد موسى عريقات، [2014]، «التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب»، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 116-118.

<sup>2</sup> - علي جدوع الشرفات، [2014]، «التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع والعوائق وسبل النهوض»، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر، عمان، الأردن، ص. 48.

<sup>3</sup> - محسن حسن المعموري، [2014]، «مبادئ علم الاقتصاد»، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 247.

<sup>4</sup> - حربي محمد موسى عريقات، [2014]، «التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب»، المرجع السابق، ص. 122.

للأرباح الرأسمالية ولا وجود للقوة الدافعة من دون طاقة المنظمين التنظيمية... ومناخ الثورة الصناعية- مناخ التقدم- هو الوحيد الذي يمكن للرأسمالية أن تحي فيه"<sup>1</sup>.

فدور المنظم هو إيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات في صورة ابتكارات جديدة، ومن ثمّ تتزايد الأسعار والدخول النقدية في جوانب الاقتصاد القومي بكامله، ولا يصبح الاقتراض في هذه الحالة مقتصرًا على الأنشطة المبتكرة فقط، بل تتعدى ذلك حيث يشجع التوقعات في ارتفاع الأسعار وتباطؤ التكاليف إلى تزايد دخول رجال الأعمال العاديين على توسيع استثماراتهم في ظل أساليب الإنتاج القائمة، غير أنه وقبل انقضاء فترة طويلة على المنتجات المبتكرة تتولد بنية حديثة واستثمارات جديدة نتيجة التجديد والابتكار، وتبدأ منتجات جديدة في أخذ مكان المنتجات والأساليب القديمة، وقد أطلق شومبيتر على هذه العملية بـ"عملية الهدم الخلاق"، فيثور الاقتصاد فيتم تشغيل مصانع جديدة، فتبدأ موجة من الازدهار من خلال زيادة في الإنتاج والدخل، ومن ثمّ انخفاض في أسعار السلع، وتصبح المصانع القديمة غير قادرة على منافسة المصانع الجديدة فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، ويتناقص الاستثمار بمعدل كبير ومن ثمّ تختفي فترة الرواج وتبدأ مرحلة الكساد، غير أنه طبقاً لـ "شومبيتر" فهذه الفترة مؤقتة وقصيرة المدى ويتجه الاقتصاد تلقائياً إلى وضع التوظيف الكامل ويصبح المسرح معداً من جديد لموجة من التجديدات والابتكارات وهكذا<sup>2</sup>.

كانت إضافات شومبيتر للاقتصاد واضحة، فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، إلا أن نظريته يصعب تطبيقها على الدول النامية والتي تمتاز باختلاف نظامها الاقتصادي والاجتماعي عن الدول المتقدمة، إضافة إلى النقص في عنصر المنظمين، وكذا تجاهل أثر الكثافة السكانية على التنمية<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: نماذج النمو للكينزيين الجدد

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، والذي قام بثورة في الفكر الاقتصادي من خلال تقديمه لنموذج التوازن العام، والذي استطاع من خلاله تفسير أسباب ظهور أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم سنة 1929، حيث اعتبر أن الطلب الكلي مقيساً بمجموع ما ينفقه الأسر والشركات والحكومة هو أهم قوة دافعة للاقتصاد، وأن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل، وبرر ذلك أن التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة هي التي تهدف إلى التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، إذ انصب

<sup>1</sup> - ويليام هيليت، كينث تابلر، (ترجمة: حسن عبد الله بدر، عبد الوهاب حميد رشيد). [2009]، «اقتصاد القرن الواحد والعشرين: أفاق اجتماعية

لعالم متغير»، الطبعة الأولى، توزيع مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص. 351.

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، [2003]، المرجع السابق، ص. 95-96.

<sup>3</sup> - سهيلة فريد نباتي، [2015]، «التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل»، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.

اهتمامه في تحليله من المنظور الأجل القصير، حيث قال في هذا الصدد أن الحكومات يجب أن تحل المشاكل في على المدى القصير بدلا من انتظار حلها عن طريق قوى السوق على المدى البعيد، لأنه كما كتب مقولته الشهيرة: على المدى الطويل ستكون جميعا في عداد الأموات، ولا يعني ذلك أنه يجب على الحكومات تعديل سياساتهم كل بضعة أشهر بل هم متأكدون أن الحكومات لا يمكن أن تكون لديهم المعرفة الكافية لإجراء التعديلات بنجاح<sup>1</sup>، كل هذا وأكثر سنقوم بتحليل هذه النظرية وكل ما جاء فيها في الفصل الثالث من هذه الأطروحة لدراسة فعالية السياسات الاقتصادية الكلية عند كينز.

ليتوسعوا بعد ذلك اقتصاديو المدرسة الكينزية ويشمل تحليلهم للظواهر الاقتصادية في الأجل الطويل بدل الأجل القصير، فنجد من أهم هذه النظريات نموذج "هارود-دومار" والذي يعتبر نموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين الماضي، لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في الدول الرأسمالية المتطورة، ولكن هذا النموذج قد استعمل بشكل واسع في البلدان النامية، لبساطة تحليله في النظر بين النمو ومتطلبات<sup>2</sup>، فيمكن اعتباره أنه نموذج دينامي توسعي للنموذج الستاتيكي الكينزي مستندا على تجربة البلدان المتقدمة، وقد توصل أن للاستثمار دور مهم في عملية النمو الاقتصادي، وقد طرح في هذا الشأن الاقتصادي "هارود" إذا كان التغيير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل)، فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟، أما الاقتصادي "دومار" فقد بحث عن الظروف التي من شأنها أن تجعل الاقتصاد ينمو في حالة الاستخدام الكامل؟<sup>3</sup>

يوضح النموذج الكامل لـ "هارود-دومار" أن معدل النمو الاقتصادي في الدول يتحدد من خلال النسبة التي يذخرها المجتمع من دخله القومي، حيث ينوه النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، مبينا بذلك عن الدور الذي يلعبه الادخار في زيادة الاستثمار، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى كل من نموذج دومار ونموذج هارود كل على حدى ثم نقوم في الأخير التطرق إلى النموذج الكامل "هارود-دومار".

## II.1- نموذج دومار: (1946)

قام ببناء نموذج نظري يتفحص فيه التأثير المزدوج للاستثمار في توسيع الطلب الكلي وطاقة العرض الكلي للاقتصاد، حيث يعتبر دومار أن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة والمتمحور في السؤال الذي طرحه في

<sup>1</sup> - ثروت جهان وآخرون، [2014]، «العودة إلى الأسس: ما هو الاقتصاد الكينزي؟»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد الأول، رقم 3، ص. 54.

<sup>2</sup> - محمد صالح تركي الفريشي، [2010]، «علم اقتصاد التنمية»، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 91.

<sup>3</sup> - حربي محمد موسى عريقات، [2014]، «التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب»، المرجع السابق، ص. 126.

البحث عن ما هو معدل الذي يجب أن ينمو فيه الاستثمار لكي تتساوى زيادة الدخل مع زيادة الطاقة الإنتاجية؟<sup>1</sup>، وللإجابة على هذا السؤال سنقدم أهم ما جاء في نظريته كالتالي:

### 1- أثر الاستثمار على الدخل (جانب الطلب)<sup>2</sup>

- عند شرط التوازن يكن لدينا:  $Y = C + I$  ويمكننا كتابة ذلك  $Y = C + \Delta K$ ، لأن الاستثمار هو التغيير في رصيد رأس المال، ويمكن تقديمه كالتالي:

$$I = \Delta K$$

- يتحدد التغيير في الاستثمار عبر المضاعف الكينزي  $\Delta Y$  مع العلم أن  $c$  و  $s$  هي على التوالي الميل الحدي للاستهلاك والادخار، ونكتب العلاقة كما يلي حيث  $s$  هو متغير خارجي:

$$\Delta Y = \Delta I \left( \frac{1}{1-c} \right) = \Delta I \left( \frac{1}{s} \right) = \frac{1}{s} \Delta K$$

نلاحظ أن الدخل دالة عكسية للمعدل الحدي للادخار ودالة مباشرة لتغيرات الاستثمار.

### 2- أثر الاستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية (جانب العرض)<sup>3</sup>

- الاستثمار يحفز الإنتاج من خلال آلية المعجل؛

- والرصيد الكلي لرأس المال له علاقة مباشرة بالدخل الكلي ويكتب كالتالي:  $Y = v.K$  إذن:

$$\Delta Y = v \Delta K \Rightarrow v = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$$

حيث:  $(v)$  هي الإنتاجية الحدية لرأس المال.

- ثم نستخرج  $\Delta Y$  بدلالة الأشياء الأخرى:

$$\Delta Y = v \cdot \Delta K = v \cdot I$$

إذن حاصل ضرب الإنتاجية الحدية لرأس المال  $(v)$  في الاستثمار  $(I)$  تزيد في حجم الطاقة الإنتاجية، أو السعة الإنتاجية، ومنه ليتحقق شرط التوازن في السوق يجب أن يغطي الدخل الجديد الناتج عن زيادة استثمار المواد الإضافية المنتجة نتيجة زيادة سعة الإنتاج، بمعنى يتساوى أثر السلعة مع أثر الدخل.

<sup>1</sup> - بسام الحجارة، [2010]، «علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي»، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، لبنان، ص. 199.

<sup>2</sup> - Michelle de Mourgues, [2000], «Macroéconomie Monétaire», **ECONOMICA**, Paris, France, P. 600.

<sup>3</sup> - أشواق بن قدور، [2013]، المرجع السابق، ص. 79.

$$\frac{\Delta I}{s} = I.v \Rightarrow \frac{\Delta I}{I} = s.v$$

- ويمكننا كتابة الشرط السابق كالتالي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{V}$$

وذلك لأن:  $V = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{1}{v}$ ، حيث  $(V)$  هو المعامل الحدي لرأس المال، بمعنى أنه: حتى يتحقق النمو المتوازن، يجب أن يتساوى تأثير كل من الدخل (الطلب) مع تأثير سعة الإنتاج (العرض)، ويتحقق هذا الشرط إذا ارتفع الاستثمار بمعدل ثابت  $\left(\frac{s}{v}\right)$ ، أي النسبة بين الميل الحدي للادخار معامل رأس المال:

$$\boxed{\frac{s}{V} = \frac{\Delta I}{I} \Leftrightarrow (\Delta Y) \frac{I}{V} = \frac{\Delta I}{s} \text{ العرض} = (\Delta Y) \text{ الطلب}}$$

وبعد إدخال توقعات النمو في محددات الاستثمار، استخلص دومار في الأخير أن العلاقة التي تحدد معدل النمو الاقتصادي من خلال النسبة بين معدل الادخار ومعامل رأس المال هو في الأساس غير مستقر وناذرا ما يتحقق، والسبب يعود إلى<sup>1</sup>:

- إذا كان أثر الدخل أصغر من أثر حجم سعة الإنتاج أي  $\frac{I}{V} > \frac{\Delta I}{s}$  في هذه الحالة، يؤدي في المدى الطويل إلى الركود الاقتصادي وهي الحالة الأكثر احتمالا للوقوع؛

- إذا كان أثر الدخل أكبر من أثر حجم سعة الإنتاج  $\frac{I}{V} < \frac{\Delta I}{s}$  ويؤدي ذلك إلى التضخم.

## II-2- نموذج هارود: (1939)

بين هارود في نموده كيف يمكن تحقيق النمو المستقر في الاقتصاد، فعندما يتعرض النمو المستقر إلى العطل ويصبح الاقتصاد في حالة من عدم التوازن، تظهر عندئذ عوامل تعمل على تثبيت عدم التوازن، وبالتالي يتحول الاقتصاد إما إلى حالة الانكماش طويل الأجل أو إلى تضخم طويل الأجل<sup>2</sup>، وقد اقترح هارود مجموعة من الفرضيات نذكرها كالاتي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - **Éric Bosserelle**, [2004], «Dynamique Economique», **GUALINO Éditeur**, EJA, Paris, France, P. 106.

<sup>2</sup> - **ضياء مجيد الموسوي**, [2013]، «أسس علم الاقتصاد - مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية، أسواق-»، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 93.

<sup>3</sup> - **اسماعيل محمد بن قانة**، [2012]، «اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات-»، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 96.

- الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، والذي يسمى بالادخار الفعلي والذي يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن؛

- تتأثر نسبة الدخل المستمر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، أي أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل؛

- تكون المدخرات تابعة للدخل، ويكون الطلب عليها تابع لمعدل الزيادة في الدخل، عند تساوي العرض والطلب.

لقد سلط هارود الضوء على ثلاث معدلات للنمو: المعدل النمو الفعلي ويرمز له بالرمز  $(g)$ ، ومعدل النمو المرغوب أو المضمون ويرمز له بالرمز  $(g_w)$ ، أما المعدل الأخير وهو معدل النمو الطبيعي ورمزه  $(g_n)$ ، وفيما يلي سيتم شرحها بالتفصيل<sup>1</sup>:

- **معدل النمو الفعلي للناتج  $(g)$**  والذي يعبر عن نسبة الادخار ونسبة معامل رأس المال على الناتج خلال فترة زمنية محددة، وتحدد المعاملة كالتالي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{C}$$

حيث:  $(Y)$  الدخل الوطني و  $\Delta Y$  التغير في الدخل وعند التوازن  $(I=S)$ ، أما  $(C)$  فتمثل الإضافة الصافية لرأس المال وهي عبارة عن نسبة الاستثمار إلى الزيادة في الدخل أي حاصل قسمة الادخار على الدخل  $\left(\frac{S}{Y}\right)$ ، وتعويضها في المعادلة الأولى نتحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$$

- **معدل النمو المضمون  $(g_w)$**  أو المعدل المرغوب فيه والمستخدم عند مستوى الاستغلال الكامل للطاقة، أي الذي يضمن التوازن بين الادخار والاستثمار وأن الاستثمار المرغوب فيه، أي يتم استخدام تجهيزات رأس المال بكامل طاقتها بشكل يجعل المنظمون على قناعة تامة بحجم الاستثمارات التي قاموا بها بالفعل أي  $\left(\frac{\Delta Y}{Y}\right)$ ، ومنه يتحقق النمو المرغوب عند مستوى التوازن كالتالي:

$$g_w = \frac{S}{C_r}$$

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي، [2013]، المرجع السابق، ص. 93-94.

حيث: تمثل  $(C_r)$  إلى رأس المال المطلوب من أجل الحفاظ على معدل النمو المرغوب، أي النسبة المطلوبة من رأس المال إلى الإنتاج، وهو نفسه  $\left(\frac{I}{\Delta Y}\right)$  أو  $(C)$ ، وهنا يمكن القول أنه إذا أراد الاقتصاد أن يحافظ على المعدل المستقر عند المستوى  $(g_w)$  فعلى الدخل أن ينمو بمعدل ثابت عند  $\left(\frac{S}{C_r}\right)$ .

- **معدل النمو الطبيعي**<sup>1</sup>  $(g_n)$  يعرف بأنه مجموع معدل نمو عرض العمل  $(n)$  ومعدل انتاجية العمل ثابتة فإن معدل النمو الطبيعي يكون نفسه معدل نمو عرض العمل أي  $(g_n = n)$ ، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنم السكان النشيطين، وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو:

$$g = g_n = n$$

- إن الاستقرار أو الحالة التوازنية تتحقق في الاقتصاد عند تساوي المعدلات السابقة للنمو خلال الفترة، وفي هذه الحالة يجمع الاقتصاد بين النمو المستقر والتوظيف الكامل في المدى الطويل كالتالي<sup>2</sup>:

$$g_n = g_w = g = n$$

حسب دومار فإنه يمكن يكون هنام اختلال في التوازن فينحرف المعدلات الثلاثة عن بعضها البعض، وهنا تبرز لنا الحالات الدورية للكساد والتضخم في الاقتصاد، ومن خلال مقارنة معدلات النمو الثلاثة يطرح هارود ما يلي<sup>3</sup>:

- إذا كان  $g_w < g$  يؤدي للاقتصاد إلى حالة التضخم؛

- إذا كان  $g_w > g$  يؤدي للاقتصاد إلى حالة الكساد ويبقى بشكل مستمرة مادام  $(g)$  اقل من  $(g_w)$ .

- الحالة الأولى  $g_n > g_w$  الاقتصاد في حالة كساد؛

- إذا كان  $g_n < g_w$  فإن قوى السوق تدفع معدلات نمو الفعلية  $(g)$  إلى أخذ قيم أكبر من معدلات النمو المرغوب فيه  $(g_w)$ ، ما يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي عن طريق التضخم، مما يوقع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

<sup>1</sup> - سفيان قمومية، [2013]، «رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي»، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، ص. 132.

<sup>2</sup> - Michelle de Mourgues, [2000], Op.Cit, P. 601.

<sup>3</sup> - اسماعيل محمد بن قانة، [2012]، المرجع السابق، ص. 97.

<sup>4</sup> - Jean Arrous, [1999], «Les Théories de La Croissance: La Pensée Economique Contemporaine», Editions du SEUIL, France, P. 53.

### 3.II- جمع النموذجين "هارود- دومار"

إن النتائج المتوصل إليها من قبل الاقتصاديين "هارود" و"دومار" متشابهة إلى حد كبير ما أدى إلى جمع النموذجين في نموذج واحد وأطلق عليه اسم نموذج "هارود- دمر"، وفيما يلي سنلخص أهم الفرضيات التي بني عليها النموذج<sup>1</sup>:

- الاستخدام الكامل، مع افتراض أن الاقتصاد مغلق أي عدم وجود تجارة خارجية لتبسيط التحليل فقط؛
- ثبات الميل الحدي للادخار (ويساوي الميل المتوسط للادخار)؛
- ثبات معدل رأس المال للناتج  $\left(\frac{K}{Y}\right)$ ؛
- ثبات المستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة.

بما أن: معدل النمو يساوي  $\left(g = \frac{\Delta Y}{Y}\right)$ ، ومعادلة الادخار تساوي  $(S = s.Y)$ ، ومع فرضية توازن السوق في الاقتصاد المغلق أي  $(S = I)$  فيصبح لدينا  $(I = s.Y)$ ، وبافتراض أن معامل رأس المال ثابت وقد صاغنا نتيجة بحثهما في شكل العلاقة الرياضية التالية<sup>2</sup>:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v}$$

- وفي حالة إدخال معدل النمو السكاني يصبح النموذج من الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v} - n$$

ومن خلال المعادلة أعلاه، نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدل النمو السكاني، ومنه نستنتج أنه إذا كان معدل الادخار منخفض وكان معامل رأس المال مرتفع  $\left(\frac{K}{Y}\right)$  أي الاعتماد كثيرا على كمية عوامل الانتاج بدل كفاءتها يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وكذا إذا ارتفعت كثافة السكان يؤدي أيضا إلى انخفاض معدلات النمو، والملاحظ أن جميع هذه الخصائص تمتاز بها الدول النامية والمتخلفة.

ولكن نجد أن عوامل النمو عند نموذج "هارود- دمر"  $(s, v, n)$  تتحدد منعزلة عن بعضها البعض، أي اعتبار أنها متغيرات خارجية ثابتة تتحدد خارج النموذج، مما تعرقل امكانية التوازن ولكن وان حدث فإنه يحدث فقط بالصدفة، إذن تكون هناك فرصة ضئيلة جدا يتحقق فيها التوازن، مع ارتفاع امكانية عدم التوازن أو عدم

<sup>1</sup> - حربي محمد موسى عريقات، [2014]، «التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب»، المرجع السابق، ص. 127.

<sup>2</sup> - Vincent Drobinski, [2015], «Introduction à l'Economie», ELLIPSES Editions, Paris, France, P. 397.

الاستقرار في النموذج وهذه المشكلة معروفة بـ "حافة السكين" (Knife Edge) ولحلها اقترح اقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية أن تكون  $\left(v = \frac{K}{Y}\right)$  مرنة وليست ثابتة، أما الاقتصادي كالدور فاقترح أن تكون نسبة الادخار مرنة<sup>1</sup>، وكان سببا أيضا بظهور نماذج أخرى لإعطاء أكثر تفسيرات بخصوص هذا الموضوع والتي تعرف باسم نموذج سولو- صوان أو نموذج النمو النيوكلاسيكي.

### المطلب الثالث: نموذج "سولو- صوان" (1956)

أخذت نظرية النمو الاقتصادي بعدا جديدا المتمثل في ظهور نموذج أكثر تحليلا في الأجل الطويل، وهو ما يعرف بنموذج سولو- صوان أو نموذج النمو النيوكلاسيكي أو باسم نموذج "النمو خارجي المنشأ"، حيث حاول سولو أن يجيب على الاستنتاجات التناقضية لـ "هارود - دومار" ومحاولة تقديم حل للمشكلة التي صادفتهم، فقد لاحظ أن خاصية حافة السكين التي تؤدي الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد، قد تكون ناتجة عن فرضية ثبات معامل رأس المال  $(v)$ <sup>2</sup>.

ودرس النموذج حركية النمو المتوازن باستخدامه لمجموعة من المعادلات تربط بين الإنتاج ورأس المال والعمل، مرتكزا بدالة الإنتاج النيوكلاسيكية التي تتميز بغلة حجم متناقصة، وعليه فإن عامل تراكم رأس المال الفردي لن يؤدي إلى دعم النمو في المدى الطويل، بسبب تناقص إنتاجيته الحدية مما يحد من النمو الاقتصادي. فنعلم أن النمو الاقتصادي يحدث إما عن طريق الزيادة الكمية لعوامل الإنتاج (العمل، رأس المال) المستخدمة في العملية الإنتاجية أو إلى زيادة إنتاجيتهم، وهنا فإن النمو لا يعزى إلا على الزيادة الكمية في العوامل بل يتعدى ذلك، وعليه اقترح "سولو" ادخال عامل ثالث في نموذجه وهو العامل المتبقي أو ما يعرف بالتقدم التقني، والذي يكون نتيجة معطيات خارجية في النشاط الاقتصادي كالمعرفة العلمية مثلا<sup>3</sup>.

ومن هذا المنطلق أصبح للتقدم التقني دورا هاما في نظرية النمو الاقتصادي الحديثة بالرغم من أن هذا العامل اقترح منذ فترة طويلة كنظرية "شومبيتر" ولكن تقديراتها وعرض سلوكها هو الذي أدى إلى ضعفها.

### 1.III- فرضيات النموذج

اعتمد نموذج سولو على الفرضيات التالية<sup>4</sup>:

<sup>1</sup>- رضوان سليم، [2008]، «دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثامن، جامعة سطيف، الجزائر، ص. 92.

<sup>2</sup>- دحمان بوا علي سمير، البشير عبد الكريم، [2008]، «قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري-»، ملتقى دولي حول النمو الاقتصادي: (الطبيعة، المحددات، المقارنة)، منتدى الاقتصاديين المغاربة، المغرب، ص. 3.

<sup>3</sup>- La Documentation Française, «Dynamique et Régulation la Croissance», Comprendre l'Economie, Vol 1, CAHIERS Français, n. 345, PP. 78-79.

<sup>4</sup>-Murat Yildizoglu, [2011], «Sources de la croissance économique», Université Bordeaux, France, vol.3.5, P. 16.

- الدول تنتج وتستهلك سلعة واحدة متجانسة (المنتج  $Y$ )؛
- يتم الإنتاج في اقتصاد مغلق تسود أسواقه المنافسة التامة؛
- التقدم التقني (التكنولوجيا) هي متغير خارجي؛
- يقدم ويعرف عامل التقدم التقني بدالة الإنتاج بدالة الإنتاج النيوكلاسيكية، والتي تنص على قاعدة الإحلال بين عناصر الإنتاج: رأسمال ( $K$ ) والعمل ( $L$ )؛
- الاستهلاك الكلي يأخذ شكل دالة كينز:

$$C = c.Y \Rightarrow S = (1 - c)Y = sY$$

- بما أن الاقتصاد مغلق فيتحقق التوازن عند التساوي بين الادخار والاستثمار ( $I = S$ ) فتأخذ المعادلة السابقة الشكل التالي:

$$S = I \Rightarrow I = sY$$

- نسبة مساهمة السكان في العمل ثابتة، إذا زاد السكان بمعدل ثابت ( $n$ ) يؤدي بذلك إلى زيادة عرض العمل ( $L$ ) بنفس النسبة ( $n$ ):

$$\frac{d \log(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

- إن دالة الإنتاج النيوكلاسيكية والمعروفة بدالة "كوب دو غلاس" تتميز بتناقص الإنتاجية الحدية، أي بمعنى أنه عند إضافتنا لوحدة واحدة من عوامل الإنتاج يؤدي ذلك إلى الزيادة في الإنتاج في فترة ولكنه سرعان ما يبدأ هذا التزايد يضعف شيئاً فشيئاً، وذلك ابتداءً من أقصى حد للإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، ونعبر عنه رياضياً كالتالي<sup>1</sup>:

$$\left\{ \begin{array}{l} \frac{\partial F}{\partial K} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0 \\ \frac{\partial F}{\partial L} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0 \end{array} \right.$$

<sup>1</sup>- jean- Olivier Hairault, [2000], OP.CIT, P. 385.

- من بين خصوصيات دالة الإنتاج أيضا، إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج وأن تكون غلة حجمها ثابتة، وتكون قابلة لشرط  $Inada^1$  أي:

$$\begin{cases} \lim_{K \rightarrow 0} \left( \frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \rightarrow 0} \left( \frac{\partial F}{\partial L} \right) = \infty \\ \lim_{K \rightarrow \infty} \left( \frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \rightarrow \infty} \left( \frac{\partial F}{\partial L} \right) = 0 \end{cases}$$

هذا الشرط يبين أنه إذا كان مخزون رأس المال والتشغيل الكامل كبير جدا، يكون الإنتاج الحدي للعمل ورأس المال صغير جدا، والعكس إذا كان مخزون رأس المال والتشغيل الكامل صغير يؤول إلى الصفر فإنه يكون الإنتاج الحدي للعمل ورأس المال كبير جدا وهكذا.

### III.2- عرض النموذج الرياضي<sup>2</sup>

- تتمثل دالة الإنتاج من نوع كوب دو غلاس بغلة حجم ثابتة  $(\alpha + (1-\alpha) = 1)$ ، ويمكن كتابتها رياضيا بالشكل التالي:

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha}, \dots, et \dots, \alpha \in (0, 1).$$

- تكون الشركات آخذة للسعر في سوق المنافسة التامة، وهذا السعر هو الذي يحقق أقصى الأرباح الممكنة لدى هذه الشركات (الإيرادات - التكاليف):

$$\max \Pi_{K,L} F(K, L) - rK - wL.$$

حيث: تمثل  $(r)$  معدل الفائدة الحقيقي أو ما يعرف بعائد رأس المال (الأرباح) و  $(w)$  هو عائد العمل (أجر العمل الحقيقي)، إذن لتحقيق أقصى الأرباح سنشتق المعادلة السابقة ونساويها للصفر:

$$\begin{cases} \frac{\partial \Pi}{\partial L} = 0 \Rightarrow \frac{\partial F}{\partial L} - \frac{\partial(rK - wL)}{\partial L} = 0 = (1-\alpha)L^{-\alpha-1}K^\alpha - w = 0 \Rightarrow (1-\alpha)L^{-\alpha}L^{-1}K^\alpha - w = 0 \\ \Rightarrow w = (1-\alpha)(L^{-\alpha}K^\alpha)L^{-1} \Rightarrow w = (1-\alpha)\frac{Y}{L} \end{cases}$$

وبنفس الطريقة عند اشتقاق الدالة بالنسبة لرأس المال فنجد مباشرة:  $\left\{ r = \frac{\partial F}{\partial K} = \alpha \frac{Y}{K} \right\}$  وبعد تعظيم الربح

يتساوى الأجر وسعر الفائدة مع الإنتاجية الحدية لكل من رأس المال والعمل، ويصبح لدينا:

<sup>1</sup>- Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, [2004], «Economic Growth», 2nd Edition, *The MIT PRESS*, Cambridge, London, England, P. 27.

<sup>2</sup>- Murat Yildizoglu, [2011], OP.CIT, PP. 17-18.

$$wL + rK = Y$$

- وبعد تعريف كل من  $(k)$  و  $(y)$  اللذان يمثلان حصة العامل من رأس المال (نصيب الفرد الواحد من رأس المال)، وحصة العامل من الناتج (نصيب الفرد من الناتج)، أو ما يسمى بمتوسط الناتج ومتوسط رأس المال:

$$k = \frac{K}{L} \left( \text{avec } \frac{L}{L} = 1 \right), y = \frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right) = f(k)$$

- ومن هنا يمكننا إعادة كتابة دالة الإنتاج السابقة على أساس حصة الفرد من العمل، ما يعرف بدالة الإنتاج الفردية كما يلي:

$$y = f(k) = \frac{F(K, L)}{L} = \frac{K^\alpha L^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha L^1 L^{-\alpha}}{L} = K^\alpha L^{-\alpha} = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha = k^\alpha \Rightarrow y = f(k) = k^\alpha$$

- بما أن الاستثمار تتناقص قيمته مع مرور الزمن أو ما يعرف بإهلاك رأس المال، حيث يمثل الفرق بينه وبين مخصصات اهتلاك رأس مال (بمعدل ثابت  $(\delta)$ ) تدعى بتراكم رأس المال والذي يعطى بالمعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = sY - \delta K$$

- مع العلم أن:

$$\begin{cases} y = f(k), k = \frac{K}{L} \\ \frac{\dot{k}}{k} = s \frac{y}{k} - \delta \\ \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} \end{cases}$$

- ومنه نتحصل على المعادلة الأساسية لنموذج "سولو":

$$\Rightarrow \dot{k} = \left( \frac{sy}{k} - \delta - n \right) k \Rightarrow \dot{k} = s.y - (\delta + n)k.$$

أي:

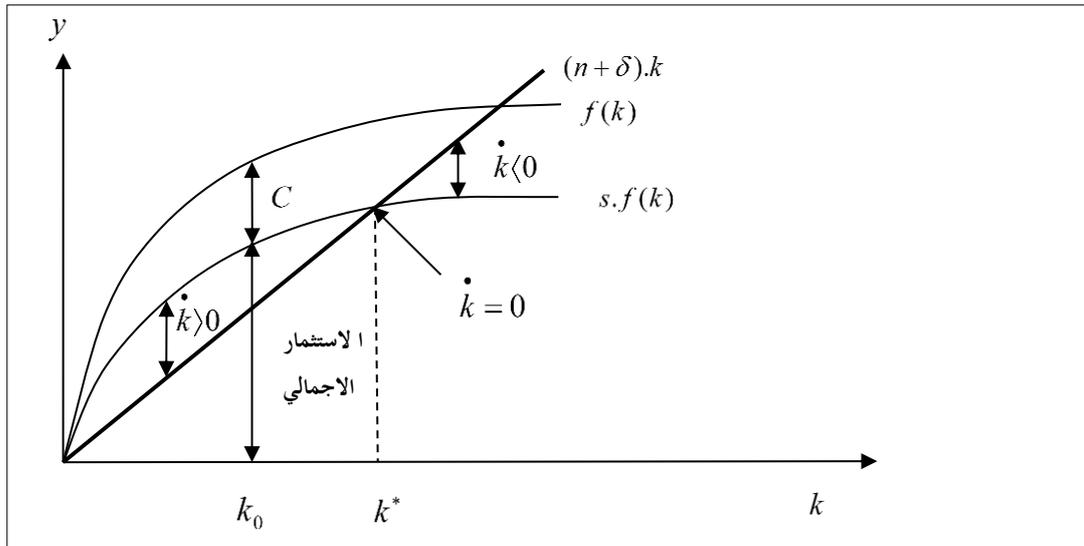
$$\dot{k} = sf(k) - (\delta + n)k$$

<sup>1</sup>- J. Paul Tsasa, [2010], «Rappel et Recueil D'exercices de Macro-économie de long terme», KINSHASA, P. 56.

حيث أن الجانب الأيسر من المعادلة أعلاه يمثل التغير في حصة العامل من رأسمال عبر الزمن  $\left(\dot{k}\right)$  الذي يتحدد بحصة العامل من الاستثمار  $sf(k)$ ، و  $(\delta+n)k$  وهو ذلك الاستثمار الذي يجب أن يستثمر للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال أو نقطة تعادل الاستثمار<sup>1</sup>، وعليه فإن الزيادة في حصة العامل من رأس المال عبر الزمن يكون نتيجة زيادة حصة العامل من الاستثمار  $(sf(k))$  (العلاقة طردية)، وأن زيادة معدل اهتلاك رأسمال الفردي يؤدي إلى انخفاض حصة العامل من رأسمال  $\left(\dot{k}\right)$  (العلاقة عكسية)، والزيادة في النمو السكاني يؤدي أيضا إلى انخفاض حصة العامل من رأسمال (العلاقة عكسية).

- يكون الاقتصاد في حالة توازن في المدى الطويل إذا كان  $\left(\frac{dk}{dt} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0\right)$  أو  $(sf(k) = (\delta+n)k)$ ، ولشرح حركية المعادلة الرياضية لنموذج "سولو" نستعين بالشكل البياني التالي الذي يبين الحالة التوازنية عند تقاطع المنحنين  $sf(k)$  و  $(\delta+n)k$ :

الشكل رقم (2.11): الحالة المستقرة في نموذج سولو- سوان



Sources: Michael Wickens, [2008], «Macroeconomic: Theory A Dynamic General Equilibrium Approach», Princeton University Press, USA, P. 43.

<sup>1</sup> - أحمد الكواز، « نموذج سولو»، المعهد العربي للتخطيط، الرابط الإلكتروني: <http://www.arab-api.org/ar/>، تاريخ الإضطلاع: 2018-11-29.

إن الحالة التوازنية للاقتصاد  $(sf(k) = (\delta + n)k)$  تبين أن الاستثمار المحقق بإمكانه تعويض كليا التأثيرات السلبية للنمو السكاني ومعدل اهتلاك رأس المال، حيث أنه لا نلاحظ انخفاض في نصيب الفرد من الناتج حتى ولو ارتفع معدلات النمو السكاني<sup>1</sup>.

فحسب الشكل أعلاه، نلاحظ أنه عند تراكم رأس المال  $(k_0)$  تكون حصة العامل من الاستثمار  $sf(k)$  أكبر من الاستثمار الذي يجب أن يستثمر للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال  $[(\delta + n)k]$ ، ومع مرور الزمن سوف يزداد  $(k_0)$  ليصل إلى المستوى التوازني  $(k^*)$ ، أما العكس فإذا كان حصة العامل من الاستثمار  $sf(k)$  أصغر من الاستثمار الذي يجب أن يستثمر للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال  $[(\delta + n)k]$ ، أي أن الاستثمار غير كافي لمواجهة النمو السكاني والاهتلاك، ولهذا يجب أن يتناقص تراكم رأس المال إلى المستوى التوازني  $(k^*)$  وهكذا.

إذن في حالتي اللاتوازن أي حالة زيادة أو انخفاض حصة العامل من الاستثمار عن نقطة الاستثمار الضروري، فإن حصة العامل من رأسمال ترتفع في حالة ما يكون  $(k < k^*)$  أو تنخفض في حالة  $(k > k^*)$  إلي حين وصولها لنقطة الاستقرار<sup>3</sup>.

- من المعادلة السابقة لدالة الإنتاج تحصلنا على دالة الإنتاج الفردية:

$$y = f(k) = \frac{F(K, L)}{L} = \frac{K^\alpha L^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha L^1 L^{-\alpha}}{L} = K^\alpha L^{-\alpha} = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha = k^\alpha \Rightarrow y = f(k) = k^\alpha$$

ومن هنا يمكننا إدخال دالة الإنتاج النيوكلاسيكية "كوب دو غلاس" من أجل الحصول على القيمة التوازنية لرأسمال  $(k^*)$  و  $(y^*)$  لكل فرد رياضيا:

$$\dot{k} = sf(k) - (\delta - n)k \Rightarrow \dot{k} = sk^\alpha - (\delta - n)k$$

حيث تمثل  $(\alpha)$  مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

- في الأجل الطويل يؤول الاقتصاد إلى حالة التوازن أي عند:  $(\dot{k} = 0)$  أو  $(sf(k) = (\delta + n)k)$ ، إذن<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - Alexandre Nshue Mbo Mokime, [2011], «Théories de la Croissance et des Fluctuations Economiques», Kinshasa-Lyngwala, P. 19.

<sup>2</sup> - سفيان قمومية، [2013]، المرجع السابق، ص. 138.

<sup>3</sup> - Alexandre Nshue Mbo Mokime, [2011], OP.CIT, P. 20.

<sup>4</sup> - Patrick Fève, Javier Ortega, [2004], «Macroéconomie: Approche Pratique Contemporaine», DUNOD, Paris, France ; P. 23.

$$\begin{aligned} \dot{k} = 0 &\Rightarrow sk^\alpha - (\delta + n)k = 0 \Rightarrow \frac{sk^\alpha}{k} = (\delta + n) \Rightarrow \frac{s}{k.k^{-\alpha}} = (\delta + n) \\ &\Rightarrow \frac{s}{k^{1-\alpha}} = (\delta + n) \Rightarrow k^{1-\alpha} = \frac{s}{(\delta + n)} \Rightarrow (k^{1-\alpha})^{\frac{1}{1-\alpha}} = \left(\frac{s}{(\delta + n)}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \\ &\Rightarrow k = \left[\frac{s}{\delta + n}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \Rightarrow k^* = \left[\frac{s}{\delta + n}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}}. \end{aligned}$$

- وبتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على نصيب الفرد من الناتج في الأجل الطويل على النحو التالي:

$$y = f(k) \Rightarrow y^* = f(k^*) \Rightarrow y^* = k^{*\alpha} = \left[\left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}\right]^\alpha \Rightarrow y^* = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}.$$

نستنتج من خلال النتيجتين السابقتين، أنه في حالة تغيير نسبة الادخار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وتغير في النمو السكاني عن الحالة التوازنية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة نلاحظ ما يلي<sup>1</sup>:

- في حالة زيادة معدلات الادخار يؤدي بذلك إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يزيد الإنتاج الكلي والدخل، ومن ثمّ زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- في حالة زيادة معدلات النمو السكاني، يسبب ذلك ضغوطات على تراكم رأسمال وبالتالي زيادة عرض العمل، مما يؤثر سلباً على معدل زيادة الناتج والدخل، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

### 3.III- نموذج سولو مع التقدم التقني

إن وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن أو الحالة المستقر في المدى الطويل لا يؤدي إلى فيها الزيادة الجديدة في رأس المال إلى النمو الاقتصادي، وذلك نظراً لفرضية تناقص الانتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، وحسب نظرية النمو خارجي المنشأ أنه بالإمكان تجاوز الحالة المستقرة والاستمرار في النمو الاقتصادي بالاعتماد على عوامل أخرى خارجية تتمثل في خلق ابتكارات وتقنيات جديدة من شأنها الرفع من كفاءة عوامل الإنتاج<sup>2</sup>، وهكذا أضاف "سولو" في نموذج عامل ثالث وهو التقدم التقني واعتبره كمتغير خارجي (محدد من خارج النموذج) يرمز له بالرمز

<sup>1</sup> - دحمان بوا علي سمير، البشير عبد الكريم، [2008]، «قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-»، المرجع السابق، ص 8-9.

<sup>2</sup> - ممدوح عوض الخطيب، [2009]، «محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي»، مجلة الإدارة العامة، المجلد 49، العدد الثالث، ص 5.

(A) والذي يفترض أنه ينمو بمعدل ثابت  $\left(g = \frac{\dot{A}}{A}\right)$ ، حيث يمثل رمز النقطة رياضياً  $\left(\dot{U}\right)$  بمعدل الزيادة في (U) مثلاً، وهو نفسه  $(\Delta U = U_t - U_{t-1})$  أو  $\left(\frac{dU}{dt}\right)$  التغير عبر الزمن، أما بالنسبة لـ  $\left(\frac{\dot{U}}{U}\right)$  هو معدلات النمو في (U) وهو نفسه  $\left(\frac{\Delta U}{U} = \frac{U_t - U_{t-1}}{U_{t-1}}\right)$  أو  $\left(\frac{dU/dt}{U}\right)$ . وفيما يلي سيتم عرض الفرضيات ومن ثم النموذج الرياضي<sup>1</sup>:

- من خلال النموذج الثاني لـ "سولو" يتم ادخال أو دمج المتغير الخارجي (A) مع عنصر العمل، والذي يعتمد على كفاءة العمال، وهنا تأخذ دالة الإنتاج في الاقتصاد الكلي الشكل الرياضي التالي:

$$Y = f(K, AL) = K^\alpha \cdot (AL)^{1-\alpha}$$

- سوف نقوم بإعادة تعريف كل من (k) و (y) اللذان يمثلان نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني ونسبة الناتج الفردي من التقدم التقني، وذلك بقسمة دالة الإنتاج السابقة مباشرة على (AL):

$$k = \frac{K}{AL}, y = \frac{Y}{AL} = f(k)$$

- ومن هذا المنطلق يمكننا إعادة كتابة دالة الإنتاج السابقة على أساس حصة الفرد من العمل، ما يعرف بدالة الإنتاج الفردية كما يلي:

$$\begin{aligned} y = f(k) &= \frac{F(K, AL)}{AL} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{AL} = \frac{K^\alpha \cdot A^{1-\alpha} L^{1-\alpha}}{AL} \\ &\Rightarrow \frac{K^\alpha L^{-\alpha} L^1 A^1 \cdot A^{-\alpha}}{AL} = K^\alpha L^{-\alpha} A^{-\alpha} = \frac{K^\alpha}{(AL)^\alpha} \\ &\Rightarrow y = \left(\frac{K}{AL}\right)^\alpha = k^\alpha \end{aligned}$$

- وبما أن  $\left(\frac{\dot{k}}{k} = g_k\right)$  فإن معدل نموها  $k = \frac{K}{AL}$ ، و  $\left(\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A}\right)$ ،

.  $(g_k, g; n.)$

<sup>1</sup> - Alexandre Nshue M. Mokime, [2012], «Modelés de Croissance Economiques», Kinshasa, P. 11.

- وعليه يمكننا الحصول على معادلة تراكم رأس المال للفرد كالتالي:

$$\dot{k} = \left( \frac{sy}{k} - g - \delta - n \right) k \Rightarrow \dot{k} = s.y - (g + \delta + n)k.$$

$$\Rightarrow \dot{k} = s.f(k) - (g + \delta + n)k$$

حيث يمثل  $sf(k)$  بحصة العامل من الاستثمار الجاري و  $[(g + \delta + n)k]$  هو ذلك الاستثمار الذي يجب أن يستثمر للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال أو نقطة تعادل الاستثمار، وإذا كان  $sf(k) > (g + \delta + n)k$  فإنه تراكم رأس المال سيزداد إلى غاية وصوله  $(k^*)$  وفي حالة العكس يتناقص تراكم رأس المال مع مرور الوقت<sup>1</sup>.

- إذن يتحقق التوازن في سوق السلع عند  $(\dot{k} = 0)$  أي:

$$\dot{k} = 0 \Rightarrow s.f(k) - (g + \delta + n)k = 0 \Rightarrow s.f(k) = (g + \delta + n)k$$

- وبنفس الطريقة السابق التي تم الاعتماد عليها لاستخراج القيم التوازنية لنصيب الفرد من الناتج ومن رأس المال، يتم هذه المرة كتابة مباشرة القيمة التوازنية أو المستقرة لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني ونسبة ناتج الفرد من التقدم التقني بدون ذكر كيفية الحساب:

$$\dot{k} = 0 \Rightarrow k^* = \left[ \frac{s}{g + \delta + n} \right]^{\frac{1}{(1-\alpha)}}.$$

$$\dot{y} = 0 \Rightarrow y^* = \left( \frac{s}{g + \delta + n} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه حيادية التقدم التقني فإنه إذا كان  $(g = 0)$  فهي نفس نموذج "سولو" بدون التقدم التقني، وأن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى الطويل ثابتة نظرا لثبات جميع العوامل المحددة لها.

وعليه سوف نعيد كتابة دالة الإنتاج بالاعتماد على بواقي الإنتاج والمعروفة ببواقي "سولو" وقد قام بإعطاء التوضيحات التالية<sup>2</sup>:

$$Y = Af(K, L) = A(K^\alpha L^{1-\alpha})$$

<sup>1</sup>--Alexandre Nshue M. Mokime, [2012], OP.CIT, P. 11.

<sup>2</sup>- Bernard Bernier, Yves Simon, [2006], OP.CIT, P. 523.

حيث تتمثل (A) الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاجية أو ما يعرف بـ (TFP) والمقصود بها فعالية استخدام عوامل الإنتاج والتكنولوجية المتعلقة بالعملية الإنتاجية، فالإنتاجية هي مقدار ما تنتجه وحد واحدة من عوامل الإنتاج، وهنا دائماً يتم التمييز بين الإنتاجية الجزئية والكلية، فالأولى تعني مقدار ما ينتجه أحد العوامل كالعامل ورأس المال، أما الإنتاجية الكلية فهي مقدار ما ينتجه جملة من عوامل الإنتاج مع بعض، ويفضل استخدام الإنتاجية الكلية على الجزئية نظراً لتأثر هذه الأخيرة بقانون تناقص الإنتاجية الحدية والتي تنص أن كثافة استخدام عوامل الإنتاج تؤدي إلى تناقص إنتاجيته مع الوقت<sup>1</sup>.

ومن خلال دالة الإنتاج السابقة فإن الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتطلب الرفع والتحسين من مستوى الإنتاجية الكلية، ولحساب هذا المتغير نستخدم طريقة التفاضل بالنسب للزمن<sup>2</sup>:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{A}}{A} + \frac{AF_k \cdot K}{Y} \cdot \frac{\dot{K}}{K} + \frac{AF_l \cdot L}{Y} \cdot \frac{\dot{L}}{L}$$

حيث تشير (AF<sub>k</sub>) و (AF<sub>l</sub>) الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل على التوالي، وبما أن دالة الإنتاج المستخدمة هي من نوع (كوب دو غلاس) فإن الإنتاجية الحدية هي عوائد رأس المال والعمل مباشرة أو ما يعرف بالمرونات الجزئية وهي (α) و (1-α)، ومنه معدل النمو الناتج سيوزع إلى معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، و معدل نمو العمالة، ومعدل نمو رأسمال:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{A}}{A} + \alpha \cdot \frac{\dot{K}}{K} + (1-\alpha) \cdot \frac{\dot{L}}{L}$$

- ومن المعادلة السابقة يمكننا حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كالتالي:

$$\frac{\dot{A}}{A} = \frac{\dot{Y}}{Y} - \left( \alpha \cdot \frac{\dot{K}}{K} + (1-\alpha) \cdot \frac{\dot{L}}{L} \right)$$

ومنه يمكننا قياس معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال الفرق المتبقي بين معدل نمو الناتج ومعدل النمو العمالة ورأس المال والذي يعرف ببواقي سولو، حيث تستعمل هذه العلاقة إلى يومنا هذا في حساب مصادر النمو الاقتصادي، وذلك بتقدير أولاً قياسياً دالة الإنتاج النيوكلاسيكية بتقدير المرونات الجزئية ومن ثم حساب معدلات نمو عوامل الإنتاج وفي الأخير يتم حساب الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال أخذ الفرق بين معدلات نمو الناتج الكلي ومعدلات نمو العمالة ورأس المال.

<sup>1</sup> - مصطفى بابكر، [2007]، «الإنتاجية وقياسها»، مجلة جسر التنمية، العدد الواحد والستون، المعهد العربي للكويت، الكويت، ص. 3.

<sup>2</sup> - ممدوح عوض الخطيب، [2010]، «الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي»، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد الثاني، الكويت، ص. 3-4.

إن نموذج "سولو" وكغيره من النماذج الاقتصادية لا تخلو من الأخطاء والانتقادات، ويمكن تلخيصها كما يلي<sup>1</sup>: اهتمامه بمدى امكانية إحلال عوامل الإنتاج (نسبة الاحلال بين رأس المال والعمل)، واهماله لمدى المساهمة الكبيرة والإيجابية التي يمكن احداثها الاستثمار على النمو الاقتصادي في الدول، إضافة إلى أن إبقاء عامل التكنولوجيا خارج النموذج رغم أهميته من أكبر الهفوات التي ميزت هذا النموذج، وأن أغلب الفرضيات التي بني عليها هذا النموذج كسيادة الاقتصاد المغلق وثبات الأسعار وأسعار الفائدة، وتجانس السلع الرأسمالية.

من بين أهم النتائج التي جعلت بعض الاقتصاديين يشككون في صحة نموذجهم ومدى امكانية تطبيقه على أمر الواقع، هو تباث معدلات رأسمال للعامل في مستوى التوازن على المدى الطويل، أي أنه لا يؤثر الاستثمار في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ذلك لأن أي تغير في الادخار أو الاستثمار سوف يعوضه من خلال التغير في معامل رأس المال بالنسبة للنتاج  $\left(\frac{K}{L}\right)$  مما يؤدي إلى اقتراب النمو للصفر في غياب التقدم التقني<sup>2</sup>، واقترح "سولو" لتجاوز حالة توقف النمو الاقتصادي واستمراره عامل ثالث إضافة لعوامل الإنتاج السابقة، وهو التقدم التقني واعتبره كعامل خارجي وهذا من أهم الانتقادات التي ساهمت في ظهور نظريات أخرى معاصرة تشيد بإمكانية اعتبار التكنولوجيا كعامل داخلي.

### المبحث الثالث: النماذج المعاصرة للنمو الاقتصادي (النمو الداخلي)

إن الأداء المتواضع للنظريات الكلاسيكية الجديدة في توضيح مصادر النمو الاقتصادي، وعدم قدرتها على تفسير التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، الأمر الذي أدى إلى عدم الرضا عن هذه النظرية، والتي أكدت على وجود خاصية في الاقتصادات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو ما تعرف بأثر التكنولوجيا فإن كل هذه الاقتصادات ستصل إلى النمو الصفرى، ما يبين فشل هذه النظرية في تفسير دقيق للنمو التاريخي المستمر في الاقتصادات المختلفة في العالم<sup>3</sup>. ونظرا لذلك وخصوصا في السنوات الثمانينات في قلب الأزمة الاقتصادية (1980) استأنفت الدراسات حول النمو الاقتصادي وبدأ الاقتصاديون في البحث عن المصدر الأساسي لعملية النمو، حيث أشاروا إلى وجود مشكلة في التحليل النيوكلاسيكي فيما يخص التقدم التقني، ومن هنا يأتي السؤال الجوهرى هل حقا يعتبر التقدم التقني متغير خارجي؟

ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بنظرية النمو الحديثة والتي تبحث في النمو كأنه متغير داخلي، وأن يكون فيها التقدم التقني محفزا بعوامل اقتصادية تتحدد من داخل النموذج، وعزز هذا التوجه بعض الاقتصاديين "مانكيو"

<sup>1</sup> - اسماعيل محمد بن قانة، [2012]، المرجع السابق، ص. 117.

<sup>2</sup> - حربى محمد موسى عريقات، [2014]، «التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب»، المرجع السابق، ص. 130.

<sup>3</sup> - القرشي مدحت، [2007]، «التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات»، الطبعة الأولى، المرجع السابق، ص. 78.

و"ويل" بدور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي الملاحظ في التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية مما دعا إلى التركيز على أهمية رأس المال البشري بصورة مشابهة لتراكم رأس المال المادي، وقدمت هذه النظرية نماذج رياضية تمّ فيها دمج مفهوم رأس المال البشري كالمهارات والمعارف التي تجعل الأفراد أكثر إنتاجية ذلك لأن رأس المال البشري يتميز بتزايد معدلات عوائده بحيث لا يتباطأ النمو الاقتصادي عند تراكم رأس المال البشري<sup>1</sup>.

ظهرت نظرية النمو الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، مع كل من أعمال رومر (1986) و"لوكاس" (1988) و"بارو" (1990) و"ريلو" (1991) التي تعتبر من النماذج الأولى للنمو الاقتصادي الداخلي<sup>2</sup>، والفرضية المركزية لهذه النماذج تتمثل في إلغاء تناقص الغلة لعوامل الإنتاج أي وجود غلة الحجم متزايدة، والسوق تسوده المنافسة الغير الكاملة<sup>3</sup>، وقد تضمنت فكرة النمو الداخلي على النقاط التالية<sup>4</sup>:

- التقدم التقني متغير داخلي يتحدد داخل النموذج؛
- التقدم التقني ينتج تأثيرات خارجية موجبة التي من شأنها توطيد النمو الاقتصادي؛
- عوائد عوامل الإنتاج ثابتة وليست متناقصة مثل ما جاء به النظريات السابقة.

وبذلك يرتبط النمو وفق النظرية النمو الداخلي بالإضافة للمصادر المشار إليها سابقا في النظرية النيوكلاسيكية بعوامل داخلية، والتي تمثل مصادر جديدة تؤدي لتحفيز النمو، وهي ما تعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فحسب لوكاس يعرف رأسمال البشري بأنه كل المعارف والمهارات والقدرات الفنية للأفراد والتي ترفع كفاءة قوة العمل، وبعبارة أخرى يعتبره بأنه مخزون للمعرفة (المهارات والحالة الصحية..). والتي هي عوامل إنتاج مستدامة، بحيث اهتم بالآليات الاقتصادية التي بواسطتها يتراكم رأس المال البشري، ويكون له آثار إيجابية على النمو في إطار ما يسمى بنظرية رأس المال البشري<sup>5</sup>، أما رومر فقد ركز على تراكم رأسمال المعرفة من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، بالإضافة إلى التعلم عن طريق التمرن بمعنى العمل بالممارسة والتطبيق<sup>6</sup>، أما بارو فقد ركز على رأسمال العام والذي يتراكم من خلال الإنفاق الاستثماري العام، ولا زالت نظريات النمو الداخلي قيد التطوير.

<sup>1</sup> - ممدوح عوض الخطيب، [2009]، المرجع السابق، ص. 5.

<sup>2</sup> - Jean- Paul, [2010], «Rappel et Recueil D'exercices de Macro-économie de long terme», OP.CIT, P. 64.

<sup>3</sup> - Frédéric Teulon, [2010], «Croissance, Crises, et Développement», 9<sup>e</sup> Édition, PUF, Paris, P 114.

<sup>4</sup> - La Documentation Française, «Dynamique et Régulation la Croissance», OP.CIT, P. 79.

<sup>5</sup> - شريف إبراهيم، [2012]، «دور رأسمال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1964-2010»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة شلف، العدد الثامن، ص. 34.

<sup>6</sup> - أشواق بن قذور، [2013]، المرجع السابق، ص. 95.

المطلب الأول: نموذج AK (1991)

يعتبر نموذج (AK) للاقتصادي REBELO من أبسط النماذج وأسهلها، ومن خصوصيته هو عدم تناقص مردودية رأسمال، اهتم بالنمو الذاتي المستدام بالتركيز على تراكم عوامل الإنتاج، وذلك بالافتراض الذي وضعه حول أن رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج، وقد برر ريبلو هذا بأخذه عنصر العمل على أنه رأسمال اليد العاملة (البشري)، بالإضافة إلى رأسمال العيني (الآلات والمعدات) وهذا ما أطلق عليه بمفهوم رأسمال الموسع  $(K)^1$ .

### 1.I- فرضيات النموذج

يشتمل النموذج على <sup>2</sup>:

- دالة الإنتاج تتميز بغلة حجم ثابتة  $(\alpha = 1)$ ، والتي تم تطويرها فيما بعد من قبل "رومر- ريبلو" والتي تؤكد أن الإنتاج يتناسب مع رأسمال، إذن تأخذ دالة الإنتاج الشكل الخطي التالي:

$$Y = AK$$

حيث:  $Y$  يمثل الإنتاج، و  $K$  رأسمال الموسع،  $A$  ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي؛

- معدل الادخار متغير خارجي  $(s)$  ورأسمال يهتلك بمعدل  $(\delta)$ ؛

- عدد السكان ثابت  $\left( n = \frac{\dot{L}}{L} = 0 \right)$ ؛

- الإنتاجية الحدية موجبة ولكنها ليست متناقصة (ثابتة) أي:

$$\frac{\partial Y}{\partial K} = A, \quad \frac{\partial^2 Y}{\partial^2 K} = 0.$$

- شرط *Inada* ليس محقق أي:

$$\begin{cases} \lim_{K \rightarrow 0} (F_K) = A \neq \infty \\ \lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = A \neq 0 \end{cases}$$

- ولدينا أيضا:

<sup>1</sup> - Dominique Guellec, Pierre Ralle, [2003], «Les Nouvelles Théories de la Croissance», 5<sup>e</sup> édition, Éditions La Découverte, Paris, P. 41.

<sup>2</sup> - Jean-Paul Kimbambu, Tsasa Vangu, [2013], «Modèles Macroéconomiques: Théories de la croissance endogène», Laboratoire d'Analyse- Recherche en Économie Quantitative (Lareq), P. 9.

$$\begin{cases} S = I \\ S = sY \\ \dot{K} = I - \delta K \\ C = (1-s)Y \end{cases}$$

## 2.I- عرض النموذج الرياضي<sup>1</sup>

- يتراكم رأسمال وفقا للمعادلة المعتادة :

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

بما أن  $\left(y = \frac{Y}{L}\right)$  و  $\left(k = \frac{K}{L}\right)$  يكتب معدل النمو على الشكل التالي:

$$\gamma = \frac{\dot{y}}{y} = \frac{\dot{k}}{k}$$

ولدينا أيضا :

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} + \frac{\dot{L}}{L}$$

- وبإحلال المعادلة (01) في (05) نحصل على:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L}$$

- وبالرجوع لفرضية ثبات عدد السكان  $\left(n = \frac{\dot{L}}{L} = 0\right)$  و  $(y = Ak)$  نكتب عند التوازن :

$$\dot{k} = sy - \delta k \Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = sA - \delta$$

وتعني هذه النتيجة أن معدل نمو رصيد رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية، كمعدل الادخار،

ومعطيات تقنية (التقدم التقني مستقل)، وهي معطيات خارجية.

- وبالعودة إلى دالة الاستهلاك التالية:

$$C = (1-s)Y$$

<sup>1</sup> - دحمان بوا علي سمير، المشير عبد الكريم، [2008]، «قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-»، المرجع السابق، ص ص. 14-15.

- نكتب معدل النمو عند التوازن على الشكل التالي:

$$\gamma = \frac{\dot{c}}{c} = \frac{\dot{k}}{k}$$

- وفي الأخير فإن الاقتصاد ينمو بمعدل:

$$\gamma = sA - \delta.$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل نمو رصيد رأس المال نفسه، ويعتمد على معطيات خارجية، سلوكية وتقنية.

- ويلاحظ أنه إذا أدخلنا متغير معدل النمو الديمغرافي ( $n$ )، فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر لأداء النمو سيكون على الشكل التالي<sup>1</sup>:

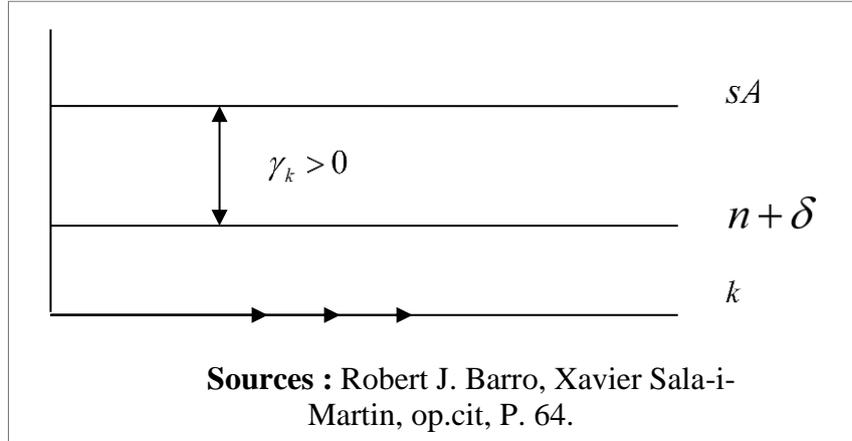
$$\gamma = sA - (\delta + n)$$

وتعني هذه النتيجة أن النمو الاقتصادي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان، ففي نموذج  $AK$  يتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال مساوية التي قبلها والتي بعدها، والمساوية للإنتاجية المتوسطة وتكون دائماً مساوية لـ  $A$ ، ولتفسير النموذج نقوم برسم الشكل التالي (أدناه) والذي يبين أن منحنى الادخار ( $sA$ )، ومنحنى الاهتلاك ( $\delta + n$ ) مستقلين تماماً عن ( $k$ ) وأن معدل النمو ثابت ودائماً موجب  $[\gamma > 0 \Rightarrow sA > (\delta + n)]$ ، ويعني هذا أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل نمو رصيد رأس المال نفسه، والذي يرتبط بمعدلات الادخار ومعدل السكان، ( $A$ ) و ( $\delta$ ) والتي تعتبر معطيات خارجية<sup>2</sup>، وانطلاقاً من أن الادخار متغير خارجي، يكون النمو ذاتي ومستدام في المدى الطويل بفضل تدخلات الدولة في إيجاد الوسائل اللازمة للتحكم فيه في كل لحظة من الزمن عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية.

<sup>1</sup>- Patrick Fève, Javier Ortega, [2004], OP.CIT, P. 41.

<sup>2</sup>- Michael Wickens, [2008], «Macroeconomic: Theory A Dynamic General Equilibrium Approach», Princeton University Press, USA, P. 51.

الشكل رقم (3.11): نموذج AK



ولقد تم تطوير النموذج من قبل رومر- ريبلو بحيث أشاروا أنه إذا كان  $(sA > \delta + n)$  فإن النمو لا يتوقف، وفسروا ذلك بأن الاقتصاد ينمو إلى ما لا نهاية بسبب التأثيرات الخارجية الايجابية والمتولدة من مخزون رأسمال (من خلال الدورات التعليمية والتدريبية)، والتي تكون عوائد عامل الإنتاج في زيادة مستمرة، وهذا ما يؤدي إلى نمو ذاتي ومستدام في المدى الطويل.

### المطلب الثاني: التأثيرات الخارجية للتقدم التقني

حسب رومر فالتقدم التقني من خلال البحث والتطوير، الابتكارات والمعرفة المكتسبة من خلال الممارسة هي العوامل التي تؤدي إلى تفادي اتجاه المردودية المتناقصة من خلال توليدها لتأثيرات خارجية إيجابية، فقد صاغ رومر هذه الفرضيات من خلال نموذجين:

### 1.11- نموذج النمو مع التعلم من خلال الممارسة لـ "رومر" (1986)

التعلم عن طريق الممارسة في نظرية النمو الداخلي تشير غالباً إلى الجانب الإيجابي من نمو الصناعي، ويشير أيضاً إلى تراكم رأس المال من الخبرة والمعرفة التي تعزز الكفاءات الأساسية للمرونة الديناميكية للشركة<sup>1</sup>، بحيث تتميز المعرفة بأنها تولد تأثيرات خارجية التي تجعل دالة الإنتاج متزايدة أي أن المعرفة أصبحت داخلية عن طريق الابتكار، وتعرف التأثيرات الخارجية للمعرفة على أنها تلك التأثيرات التي تولدها شركة معينة عند إنتاجها لتكنولوجيا جديدة و التي تستفيد منها شركات أخرى بحيث الشركة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت أي تكتسب المعرفة والتي تستفيد منها أيضاً الشركات أخرى.

<sup>1</sup>-Jati Sengupta, [2011], «Understanding Economic Growth : Modern Theory and Experience», Springer, New York, USA , P. 98.

وبالنظر إلى إن المعرفة غير منافسه وغير محصورة وغير مستبعدة، هذا ما يؤدي إلى تراكم المعرفة في المجتمع والتي تولد تأثيرا خارجيا وعليه يتزايد الإنتاج. هذا النموذج تم تطويره من قبل رومر عام 1986، والذي يؤكد أن قلب النمو الاقتصادي يحوي على كل من الادخار و الاستثمار وتراكم رأسمال<sup>1</sup>، بحيث يستند على فكرة أن التعلم عن طريق الممارسة ونشر المعرفة يسمح بتحسين إنتاجية العمال، وإيجاد سبل لتحسين العملية الإنتاجية، وأن التأثيرات الايجابية الخارجية تنتج عن طريق تراكم رأسمال المعرفي، التي تقضي على تناقص عائد رأسمال.

### 1- فرضيات النموذج

يشتمل النموذج على<sup>2</sup>:

- تستخدم جميع عوامل الإنتاج في إنتاج السلع، وتكتب دالة الإنتاج بالشكل التالي:

$$Y = K^b (AL)^{1-b}, \quad 0 < b < 1.$$

- التعلم عن طريق الممارسة هو نتيجة غير مقصودة لإنتاج السلع الجديدة أو رؤوس أموال، وفي ظل هذه الظروف، سيكون لدينا دالة التقدم التقني التالية حيث  $(\beta > 0)$  و  $(B > 0)$ :

$$A = BK^\beta.$$

- يفترض أيضا أنه لا يوجد اهتلاك وأن معدل الادخار هو متغير ثابت والخارجي، وأيضا يتغير مخزون رأسمال وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta K = s.Y$$

- معدل نمو الديمغرافي (القوى العاملة) هو متغير خارجي ويساوي  $(n)$  أي:

$$\Delta L = n$$

### 2- عرض النموذج الرياضي

- بالنظر إلى تعريف  $(A)$ ، يمكن كتابة دالة الإنتاج للاقتصاد على الشكل التالي:

$$Y = B^{1-b} K^b K^{\beta(1-b)} L$$

توضح هذه المعادلة أن رأس المال المادي يلعب دورا مزدوجا في عملية الإنتاج: دور مباشر كمدخلات للعملية الإنتاجية، وبدور غير مباشر والذي تنتج آثار خارجية إيجابية على إنتاجية الاقتصاد.

<sup>1</sup>- David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, [2002], «Macro économie, (Adaptation Francaise: Bernad Bernier, Henri-Luis Védie, DUNOD, Paris, France, P. 301.

<sup>2</sup>-Alexandre Nshue Mbo Mokime, [2011], Op.Cit, P. 32.

في الواقع، في هذا النموذج، الزيادة في رأس المال لا يزيد بصفة مباشرة من الإنتاج فحسب، ولكن أيضا بشكل غير مباشر من خلال تطوير الأفكار الجديدة التي تجعل العملية برمتها أكثر إنتاجية لرأس المال الجماعي.

- المعادلة الديناميكية لمخزون رأس المال المادي يعطى من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta K = B^{1-b} K^b K^{\beta(1-b)} L^{1-b}$$

يتم التحكم في تطور الاقتصاد من خلال عامل رأس المال الذي يلعب دورا أكبر من دور الذي يلعبه في نموذج سولو. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن خصائص القوى المحركة للاقتصاد تعتمد على المعلمة  $(\beta)$ ، حيث إذا كان  $(\beta < 1)$  فإن معدل النمو على المدى الطويل يرتبط بمعدل النمو السكاني  $(n)$ ، وإذا كان  $(\beta > 1)$  يوجد نمو متفجر هذه الحالة من الظهور لا تسمح بتحقيق التطبيق مع الملاحظة، ومع  $(\beta = 1)$  يكون النمو متفجر إذا كانت  $(n)$  إيجابية ويكون النمو ثابت عندما تكون معدومة  $(n = 0)$ .

- في حالة الرجوع للحالة الخاصة  $(n = 0)$  و  $(\beta = 1)$  تصبح لدينا دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = AK$$

- مع  $(A = B^{1-\beta} L^{1-\beta})$  يخضع تراكم رأس المال للمعادلة التالية:

$$\Delta K = sAK$$

وتعني هذه المعادلة أن  $(K)$  ينمو بمعدل ثابت  $(sA)$  وبما أن  $(Y)$  يتناسب مع رأسمال فإن الناتج ينمو بنفس المعدل، وترجع هذه الرؤية للنموذج المسمى  $AK$  لـ "رومر" والذي يقدم تفسيراً آخر للنمو على المدى الطويل، وهذا الأخير هو داخلي ويعتمد على معدل الادخار.

## II.2- نموذج النمو مع البحث والتطوير لـ "رومر" (1990)

يعتبر رومر من الاقتصاديين الأوائل المتحدثين عن التقدم التقني، من الابتكارات التكنولوجية الناتجة عن الاستثمار في البحث والتطوير<sup>1</sup>، فبالنسبة له النمو الاقتصادي يتوافق مع ظهور الابتكارات، حيث تأخذ هذه الابتكارات شكل، عمليات جديدة، أدوات جديدة، بالإضافة إلى تلك الموجودة بالفعل، هذه المعدات الجديدة يمكن أن تحسن تقسيم العمل الذي هو المصدر الحقيقي للنمو (التأثيرات الخارجية).

### 1- فرضيات النموذج

يشتمل النموذج على<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - Jean-Olivier Hairault, [2004], «La croissance: Théories et Régularités empiriques», Ed. Economica, P. 73.

<sup>2</sup> - Alexandre Nshue Mbo Mokime, Op.Cit, PP. 30-31.

- يفترض أن جزء من مخزون رأسمال ( $a_K$ ) وجزء من العمالة النشيطة ( $a_L$ )، تستخدم في قطاع البحث والتطوير؛
- حصة رصيد رأس المال  $[1 - (a_K)K]$  ورصيد كمية العمل  $[1 - (a_L)L]$  المستخدمة في قطاع السلع؛
- في كلا القطاعين يتم استخدام كل مخزون رأسمال المعرفة ( $A$ ) وذلك بسبب أن الفكرة أو المعرفة تنتشر بسرعة أي أن الأفكار لا تبقى في مكان معين دون استخدامه في مكان آخر، لذلك ليس هناك حاجة لتقسيم مخزون المعرفة بين القطاعين؛
- يفترض أيضا أنه لا يوجد اهتلاك وأن معدل الادخار هو متغير ثابت والخارجي، وأيضا يتغير مخزون رأسمال وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta K = sY$$

- معدل نمو الديمغرافي (القوى العاملة) هو متغير خارجي ويساوي ( $n$ ) أي:

$$\Delta L = nL$$

- تكتب دالة الإنتاج من نوع كوب دو غلاس بالشكل التالي:

$$Y = [(1 - a_K).K]^b [A(1 - a_L)L]^{1-b}, \quad 0 < b < 1$$

تعني هذه المعادلة أن العوائد على رأس المال واليد العاملة ثابتة، ويعني أنه إذا قمنا بمضاعفة الكميات عوامل الإنتاج سوف يؤدي إلى مضاعفة الكمية المنتجة من السلع.

- يمكن التعبير عن دالة إنتاج المعرفة حسب الشكل التالي:

$$\Delta A = B(a_K k)^\beta (a_L L)^\gamma A^\theta \quad B > 0, \beta \geq 0, \theta \geq 0$$

حيث: ( $\theta$ ) هي أثر رصيد الحالي في المعرفة على نجاح البحث والتطوير.

- نموذج سولو تم الاعتماد على متغير واحد ( $K$ )، أما في هذا النموذج فهناك متغيران ( $K$ ) و ( $L$ )، وبالتالي فإن تطور هذه المعلمتين يحدد ديناميات الاقتصاد مع مرور الوقت.

## 2- عرض النموذج الرياضي<sup>1</sup>

- وبناء على ذلك تصبح المعادلة التي توضح سلوك النظام كالتالي وذلك بتعويض دالة الإنتاج، في دالة تراكم رأسمال المادي ( $\Delta K$ )، نحصل على:

<sup>1</sup> - Philippe Aghion, Peter Howitt, [2009], «The Economics of Growth», The MIT PRESS, Cambridge, England, P. 295.

$$\Delta K = s(1 - a_K)^b (1 - a_L)^{1-b} K^b [AL]^{1-b}$$

- وبقسمة المعادلة السابقة على  $(K)$ ، ومع افتراض أن  $^1 [C_K = (1 - a_K)^b (1 - a_L)^{1-b}]$ ، نحصل على معدل نمو مخزون رأسمال في الاقتصاد:

$$g_k = \frac{\Delta K}{K} = C_K \left[ \frac{AL}{K} \right]^{1-b}$$

التي تعني أن تطورات النمو ( $g_K$ ) تعتمد على تطور النسبة  $\left( \frac{AL}{K} \right)$ ، وأن هذا التطور يعطى من خلال المجموع التالي  $(g_A + n - g_K)$ .

- وبقسمة دالة تراكم رأسمال المعرفة على  $(A)$ ، بحيث  $(C_A = B.a_K^\beta . a_L^\gamma)$ ، نحصل على معدل نمو رصيد المعرفة في الاقتصاد:

$$g_A = \frac{\Delta A}{A} = C_A K^\beta L^\gamma A^{\theta-1}$$

والتي تبين أن تطورات  $(g_A)$ ، تعتمد على  $[\beta g_K + \gamma + (\theta - 1)g_A]$ .

- ويتميز سلوك معدلات النمو في الحالة المستقرة بالخصائص التالية:

$$\begin{cases} g_A^* + n - g_K^* = 0 \\ \beta g_K^* + \gamma + (\theta - 1)g_A^* = 0 \end{cases} \Rightarrow \begin{cases} g_K^* = n + g_A^* \\ g_A^* = \left( \frac{\beta + \gamma}{1 - (\beta + \theta)} \right) . n \end{cases}$$

- ويعادل معدل النمو في الحالة المستقرة:

$$g_y^* = g_A^* + n$$

ومنه: نستنتج أن الناتج ينمو بنفس معدل نمو رأسمال، أما حصة الفرد من الناتج فتتغير بمعدل  $(g_A^*)$ .

إذن يعتبر النموذج المتضمن البحث والتطوير نموذجاً داخلياً بمعنى أن معدل النمو في الأجل الطويل يتصف بالثبات، حيث ينمو الاقتصاد الكلي بمعدل يساوي مجموع معدل النمو الطبيعي ومعدل نمو التقدم التقني.

$$g_y^* = g_K^* = g_A^* + n..$$

<sup>1</sup> - Alexandre Nshue Mbo Mokime, Op.Cit, P. 31.

أما نمو المعرفة يتحدد من خلال المعلمات  $(\beta, \theta, \gamma)$ ، الذي يبين لنا أن التقدم التقني متغير داخلي يتحدد داخل النموذج وليس متغير خارجي، بحيث لا تساهم حصص رأسمال والعمل  $(a_K)$ ،  $(a_L)$  المستخدمة في البحث والتطوير، ولا معدل الادخار  $(s)$  في النمو طويل الأجل.

### المطلب الثالث: تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي: نموذج "لوكاس" (1988)

يتم تعريف تراكم رأس المال البشري باعتباره مخزون المعرفة المدججة للأفراد: المؤهلات والمهارات، والصحة، والنظافة، حيث يعتبر عاملاً مهماً للتقدم الاقتصادي للدول ومصدراً للنمو في المدى الطويل ونتيجة لذلك اهتموا الاقتصاديون منذ فترة طويلة برأس المال البشري.

خطوة كبيرة إلى الأمام في نظرية النمو الحديث جاءت مع لوكاس (1988)، بإضافة قطاع ثاني في الاقتصاد والذي ينتج رأس المال البشري  $(H)$ ، حيث يحافظ هذا النموذج على المنافسة الكاملة، ولكن بصيغة أكثر تعقيداً للنمو على المدى الطويل.

يتميز لوكاس رأس المال البشري عن رأسمال المادي، وذلك من خلال تأثير الإنتاجية الخاصة لرأس المال البشري الذي يتميز بالتأثيرات الخارجية الإيجابية الغير المباشرة، لأن قوة العمل الماهرة تزيد من خلال تحسين مستوى التعليم والتدريب.

### III.1- فرضيات النموذج

يفترض أن هناك قطاعين، أحدهما تعمل في مجال إنتاج السلع، والآخر يعمل في قطاع البحث الذي يكون رأس المال البشري  $(H)^1$ .

### III.2- عرض النموذج الرياضي

يتم تلخيص النموذج الرياضي كالتالي<sup>2</sup>:

- نكتب معادلة حصة العامل من رأسمال البشري على الشكل التالي:

$$\dot{h}_t = h_t - h_{t-1} = B(1-u).h_t - \delta.h_{t-1}.$$

حيث تشير  $(\dot{h}_t)$  إلى التغير الحاصل عبر الزمن في حصة العامل من رأس المال البشري والمساوي لـ  $[B(1-u).h_t - \delta.h_{t-1}]$ .

<sup>1</sup> - سفيان قمومية، [2013]، المرجع السابق، ص. 145.

<sup>2</sup> - Stefan Bergheim, [2008], «Long-Run Growth Forecasting», Springer-Verlag, Germany, P. 17.

- حسب هذا النموذج فإن التأثيرات الخارجية الموجبة الغير المباشرة لرأس المال البشري تؤدي إلى نمو غير منتهي في المدى الطويل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

$$g_Y = \hat{y}_t = \frac{1}{\sigma}(B - \delta - \rho).$$

ومنه نستنتج أن معدل النمو يعتمد على الخصائص الأساسية للاقتصاد التالية: معدل تجنب المخاطرة ( $\sigma$ )، فعالية تكنولوجيا التدريس ( $B$ )، معدل اهتلاك رأسمال البشري ( $\delta$ )، ومعدل التفضيل الزمني ( $\rho$ ) الذي يحدد حصة رأس المال البشري المكرسة للتدريس ( $u$ ).

نتائج النموذج لا تختلف عن نموذج سولو، لأن معدل النمو على المدى الطويل هو مجرد معدل ثابت وخارجي بحيث تنمو جميع المتغيرات بنفس المعدل بالنسبة لنصيب الفرد في الحالة مستقرة:

$$\hat{y}_t = \hat{k}_t = \hat{h}_t = \frac{1}{\sigma}(B - \delta - \rho).$$

من المعادلة السابقة نستنتج أنه يمكن تحفيز معدل النمو الاقتصادي إما عن طريق زيادة في جهد البحث والتطوير، أو عن طريق زيادة كفاءة قطاع البحث والتي تزيد في إنتاجية رأسمال البشري.

#### المطلب الرابع: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: نموذج "بارو" (1990)

إن نماذج النمو الداخلي تشيد بتدخلات الدولة التي يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الأفراد على الاستثمار أكثر في التقدم التقني، بالإضافة لتشجيعها للمبتكرين وتحفيزهم لزيادة جهودهم وذلك بوضع قوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية. فقد أدخل دور رأس المال العام في النمو الاقتصادي لأول مرة من طرف بارو، والذي يبين أن الإنفاق العام هو عاملاً ومصدراً مهماً للنمو الداخلي، ويهدف هذا النموذج إلى تحديد الحجم الأمثل للدولة وذلك لتبيان دور تدخل الدولة في الاقتصاد، وشدد على أهمية البنية التحتية واستثمار الدولة فيها مما يؤدي إلى تحسين إنتاجية مؤسسات القطاع الخاص، وفي الواقع فالنمو الاقتصادي يرتبط مع تطوير البنى التحتية، فهي عامل ومحدد مهم، فاستثمار الحكومة فيها يولد زيادة العائدات على المدى الطويل والتي يلغي قانون تناقص الغلة للشركات الخاصة<sup>1</sup>.

#### 1.IV- فرضيات النموذج

- يشمل النموذج على تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية عبر الزمن، تحت قيد معادلة حركة رأسمال، يفترض بارو أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>-Tasasa Jean- Paul, [2012], «Derivation du Modèle Basique de Barro: Approche par l'optimisation dynamique non stochastique», One Pager Laréq, vol. 1, num. 005, PP. 24- 25.

<sup>2</sup>- أشواق بن قدور، [2013]، المرجع السابق، ص. 98.

$$G = T = \tau.Y$$

- يدخر جزء من الدخل ( $s$ ) ومنه نكتب دالة تراكم رأسمال المادي، والذي يهتلك هذا الأخير بمعدل ( $\delta$ ):

$$\dot{K} = s(1 - \tau)Y - \delta K.$$

## 2.IV- عرض النموذج الرياضي

يتم تلخيص التحليل الرياضي وتفسيره كالتالي<sup>1</sup>:

- يستند النموذج على دالة الإنتاج *Cobb-Douglas*، باعتبار ( $g$ ) مدخل إضافي في دالة الإنتاج نحصل على ما يلي:

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

- بفضل إنتاجية الإنفاق العام ( $G$ )، تكون إنتاجية رأس المال  $\left(\frac{Y}{K}\right)$ ، تساوي ل:

$$\frac{Y}{K} = AL^{1-\alpha} \left(\frac{G}{K}\right)^{1-\alpha}$$

ومنه فإذا تطورت ( $K$ ) و ( $G$ ) تكون بنفس المعدل فإن النسبة  $\left(\frac{G}{K}\right)$  تصبح ثابتة حتى مع إنتاجية رأسمال  $\left(\frac{Y}{K}\right)$ .

- بمأن ( $g = \tau.Y$ ) فإن الدخل المتاح للمتعاملين الاقتصاديين يساوي  $[(1-\tau).Y]$ ، وبتعويض ( $G$ ) ب ( $\tau.Y$ ) في دالة الإنتاج، نحصل على:

$$Y = A^\alpha \tau^\alpha L^\alpha K^\alpha.$$

- تم نعيد كتابة دالة تراكم رأسمال كالتالي:

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1 - \tau)\tau^\alpha A^\alpha L^\alpha - \delta$$

ومن خلال المعادلة أعلاه نستنتج إن الحكومة تؤثر على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد

( $1-\tau$ ) والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال من الضريبة، و الحد  $\left(\tau^\alpha\right)$  يمثل

<sup>1</sup> Jean-Didier Lecaillon, Jean-Marie le Page, Christian Ottavj, [2008], «Économie contemporaine: Analyse et diagnostics», 3<sup>e</sup> édition, De Boeck, Paris, France, PP. 243-244.

الأثر الإيجابي للنفقات العمومية وبالتالي يكون معدل النمو في المدى الطويل داخليا، حيث إذا تطور  $(G)$  و  $(K)$  بنفس المعدل فإن الناتج سوف ينمو بنفس المعدل، حيث:

$$g_Y = \alpha \cdot g_K + (1 - \alpha)g_G.$$

ومع افتراض  $(L)$  ثابت، فإن أي زيادة في معدل الادخار يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، حيث تبين هذه النتيجة أن الدولة ملزمة بتثبيت جزء ثابت من النفقات في البنى التحتية في الاقتصاد والذي يحسب فيه المعدل الضريبي الذي يعظم النمو بمعنى المعدل الأمثل للضريبة على الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$\left[ \frac{G}{Y} \right]^* = \tau^* = 1 - \alpha$$

إن من بين سلبيات نظرية النمو الداخلي، اعتمادها على عوامل مفسرة غير محققة في الدول النامية، كضعف الكفاءة؛ ضعف البنية الأساسية؛ عدم ملائمة الهياكل المؤسساتية؛ انخفاض معدلات الادخار وتراكم رأسمال بشري؛ عدم كمال أسواق السلع ورأسمال، هذا ما أدى إلى إعاقه نموها الاقتصادي، وجعل هذه النظرية صلاحيتها محدودة في العالم الثالث<sup>2</sup>، فعلى سبيل المثال أن هذه النظرية فشلت في توضيح المعدلات المنخفضة للقدرة على استغلال عنصر من عناصر الإنتاج في الدول منخفضة الدخل عندما يكون رأس المال نادر، وفي الحقيقة فإن هياكل الحوافز الضعيفة ربما تكون أيضا مسؤولة عن بطء نمو الدخل القومي مثل معدلات المنخفضة للإدخار وتراكم رأس المال البشري، إن حالات عدم الكفاءة التخصيصية شائعة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول من الأسواق التقليدية إلى الأسواق التجارية الحديثة، ولكن تأثير ذلك على النمو قصير أو متوسط الأجل كان قد أهمل لأن نظرية النمو الداخلي قد أكدت أكثر مما ينبغي على مقررات معدلات النمو في المدى الطويل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -Tasasa Jean- Paul, [2012], Op.Cit, P.28

<sup>2</sup> - محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، [2006]، «التنمية الاقتصادية»، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص. 157.

<sup>3</sup> - محمد صالح تركي القريشي، [2010]، المرجع السابق، ص. 118-119.

## خلاصة الفصل

لقد تناول الفكر الاقتصادي موضوع النمو الاقتصادي من خلال العديد من الدراسات النظرية، ويعتبر الكلاسيك هم السباقون في ذلك من بينهم "أدم سميث" و"دافيد ريكاردو"، يرون أن العمل وتراكم رأسمال هما محركا النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى النظرة التشاركية لـ "توماس روبرت مالتوس" الذي يعتبر أن النمو الديمغرافي وندرة الموارد الطبيعية هما الحاجزان الرئيسيان اللذان يقفان في وجه النمو الاقتصادي، أما "شومبيتر" يركز على دور المنظم في دفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وما يتم استنتاجه هو اعتماد النظرية التقليدية على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي، فهذه النظرية كان لها دور مهم في فهم وتيرة هذه العوامل وتوفير الوسائل لتنظيم الأفكار المبدئية، حيث تم التركيز على العوامل التقليدية المحددة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ونذكر منها العمل، رأسمال، والموارد الطبيعية.

وبما أن النمو الاقتصادي ذو طبيعة كمية، تم الاعتماد على دراسات قياسية اقتصادية من أجل بناء نماذج تنبؤية في تحليل النمو ومختلف مصادره، فكانت البداية عند "هارود- دومار" ومحاولتهم الجريئة في هذا المجال بحيث تم التركيز على الادخار والاستثمار كمحددات رئيسية للنمو الاقتصادي، وبعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها هذا النموذج، أخذت نظرية النمو الاقتصادي بعدا جديدا المتمثل في ظهور نموذج أكثر تحليلا، جاء لمعالجة مشكلة عدم استقرار النمو المتوازن التي صادفت نموذج "هارود- دومار"، والذي يعرف بنموذج "سولو- صوان" أو نموذج النمو النيوكلاسيكي، بإدخاله عاملا جديدا في النموذج إضافة للعوامل التقليدية وهو التقدم التقني كمتغير خارجي، هذا ما أدى إلى ظهور نظرية بديلة والمعروفة بنظرية النمو الداخلي التي تهتم بالعوامل الداخلية التي تولد النمو وبعكس النظرية السابقة تعتبر أن التقدم التقني هو عامل داخلي، فقد قامت بإضافة متغيرات أخرى ك رأس المال البشري؛ الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج؛ الاستقرار السياسي والشفافية؛ العوامل المتعلقة بالتجارة الخارجية؛ السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والمؤسسية، حيث أقرروا عن دور التأثيرات الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري؛ البحث والتطوير؛ والبنية التحتية، في إلغاء فرضية تناقض الغلة عن طريق تولد تحسن في مستوى الإنتاجية.

ومن جراء هذه العوامل وحتى ولو توافرت كل العناصر السابقة لعوامل النمو الاقتصادي نستخلص أن النمو ما هو إلا مقياس أساسي كمي لتقييم مستوى الرفاهية أو التنمية الاقتصادية في بلد ما، فمفهوم التنمية أوسع وأكثر شمولاً لتشمل مختلف الجوانب الأخرى السياسية الثقافية والاجتماعية، بالإضافة لتحقيق الرفاهية للأفراد، وتعدى مفهومها مؤخرًا وارتبط بالبعد البيئي والحفاظ على مختلف الموارد والتفكير في الأجيال القادمة، والبعد البشري من خلال توفير المتطلبات الأساسية كالصحة والتعليم و العدالة.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في  
ظل النماذج والنظرية الاقتصادية

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية

الاقتصادية

تمهيد

عند تتبعنا لمراحل تطور الفكر الاقتصادي لمعرفة تطور الأهمية النسبية للسياستين المالية والنقدية حسب المبادئ والتوجهات المختلفة، نجد أن السياسة النقدية امتازت بمبدأ حيادية النقود مفادها عدم تأثيرها في النشاط الاقتصادي واعتبارها مجرد أداة للتبادل. وبعد تطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التغير في قيمة النقود وتم فيها الفصل بين السوق النقدية والسوق الحقيقية، إلى حين ظهور أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي أصبحت السياسة النقدية عاجزة عن إعطاء حلول. هذا ما أدى إلى ظهور نظرية مغايرة على يد الاقتصادي كينز الذي أشاد على سعر الفائدة وأضاف أن التغير في سعر الفائدة ليس له فعالية في تحقيق التوازن إذا كان منحى الطلب على النقود لا نهائي المرونة، الأمر الذي تطلب ودعا بتدخل الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية في المرتبة الأولى إلى جانب السياسة النقدية، وتمثل هذه الأدوات في الضرائب والإنفاق الحكومي الممول بالإقراض الذي من شأنه أن يحقق طلبا اضافيا عن طريق الزيادة في الاستثمار لانعاش النشاط الاقتصادي وقت أزمة الكساد. وضع الاقتصادي ميلتون فريدمان خلال النظرية النقدية الحديثة بذور الشك في الأسس الموضوعية من طرف النظرية الكينزية، أمام عجزها عن حل مشكلة الركود والتضخم المتزامنين، وتبنت فكرة التحكم في العرض النقدي لتحقيق استقرار الاقتصادي الذي أعطى الأولوية مرة أخرى لأثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.

وأمام هذا التطور والجدل الحاصل بين أنصار المدارس النقدية والمالية والتوجهات التي تم الدفاع عليها، ما ساهم في ظهور فريق آخر بزعامة والتر هيلر الذي يرى "أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام احداها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما أصل ولا تقل أي منها عن الأخرى في العمل من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منها فعاليتها في الظروف الاقتصادية السائدة المناسبة لها"<sup>1</sup>، وأن الأهمية الكبرى تكمن في مدى القدرة على ضبط كلا السياستين معا، في ظل صعوبة وتناقض استعمال أدواتهما في نفس الوقت، ما دعا الاهتمام واتساع نطاق النظريات التي تناولت التنسيق بين السياستين من أجل تحقيق جل أو بعض الأهداف والتي تعتمد فعاليتها بالدرجة الأولى على البنية الهيكلية للاقتصاد. كل هذا وأكثر سوف نقوم بالتطرق إليه بالتفصيل، من خلال تتبع تحليل كل من السياسة النقدية والمالية وفق النظريات الاقتصادية، ثم التطرق إلى فعالية كلا السياستين وامكانية التنسيق بينهما في الاقتصاد المغلق والمفتوح.

<sup>1</sup> - صالح مفتاح، [2005]، المرجع السابق، ص. 102.

### المبحث الأول: تحليل السياسة النقدية وفق النظريات الاقتصادية

اختلفت المدارس الاقتصادية فيما بينها عن تحليل الدور التي تلعبه السياسة النقدية لتأثيرها في النشاط الاقتصادي سواء كان هذا التأثير مباشر أو غير مباشر، ولكن اتفقت كلها أن هناك علاقة طردية بين السياسة النقدية ونمو الناتج المحلي ومستوى البطالة والتضخم في الآجال القصيرة وطويلة الأجل، وفيما يلي سنتطرق إلى أهمية السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في كل مدرسة على حدى.

### المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي والسياسة النقدية (النظرية النقدية التقليدية)

والمعروفة أيضا بنظرية كمية النقود فجاءت هذه النظرية لتوضيح العوامل الرئيسية المحددة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وظهرت هذه النظرية في القرن التاسع عشر أين كان يسيطر "قانون ساي" للأسواق الذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية أي كل إنتاج يخلق معه إنفاق مساويا له، وأن أي زيادة أو انخفاض في العرض عن الطلب سرعان ما يزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار<sup>1</sup>، ويؤكد أصحاب هذه النظرية على مبدئين أساسيين المرونة التامة للأجور والأسعار ومبدأ الحيادية التامة للنقود، وهذان المبدآن لم يتركأ أي تأثيرات نقدية بين القطاعين النقدي والحقيقي جراء تغير كمية النقود وتحديدًا في الأجل القصير، الأمر الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية خلال هذه النظرية يتركز أساسًا في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال الحرص على توازن العرض النقدي في الاقتصاد، بالاعتماد على آلية السوق المفتوحة مما يؤدي إلى التحكم في العرض النقدي بالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل<sup>2</sup>.

وفيما يلي سنتطرق بشكل من التفصيل عن تفسير كيفية التدخل النقود في النشاط الاقتصادي من خلال نظرية كمية النقود والتي تهدف إلى شرح ما يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقود من تغيرات في إطار تغيرات كمية وعرض النقود، حيث اعتبرت أن القوة الشرائية لوحدة النقد تعتمد على العلاقة بين كمية النقود وبين مقدار ما يمكن شراؤه بها من السلع والمتمثلة في معادلة التبادل ذات اتجاه واحد بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار من خلال معادلة فيشر ( $M.V = P.Q$ ) محاولًا بها تفسير المستوى العام للأسعار بالعلاقة بين إجمالي كمية عرض النقود والمقدار الكلي للإنفاق على السلع والخدمات. واستخدمت معادلة فيشر بعد ذلك من طرف مارشال وغيره ل يتم بواسطتها تحديد لمفهوم سرعة دوران النقود وهو عبارة عن متوسط عدد مرات إنفاق واستخدام وحدة النقد لشراء السلع والخدمات المنتجة في المجتمع خلال سنة، وتم أيضا الانتقال إلى استخدام إجمالي الناتج الكلي النهائي أو الدخل الكلي ( $Y$ ) ليكون مؤشرا لمجموع المبادلات ولذلك أمكن حساب سرعة دوران النقود

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، [2004]، «محاضرات في النظريات والسياسات النقدية»، المرجع السابق، ص. 10.

<sup>2</sup> - محمد ضيف الله القطابري، [2012]، «دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية - نظرية، تحليلية، قياسية-»، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 67.

كالتالي  $\left(V = \frac{P.Q}{M}\right)$  أو  $^1\left(V = \frac{P.Y}{M}\right)$ ، ويتضح من خلال ذلك أن الكلاسيك يفترضون تباث سرعة دوران النقود ( $V$ ) وتباث كمية المبادلات أيضا ( $Y$ ) وأن هناك علاقة طردية بين كمية النقود ( $M$ ) ومستوى الأسعار ( $P$ )، وأن مستوى العام للأسعار هو المتغير التابع وكمية النقود المتغير المستقل لأن زيادة كمية النقود يعني زيادة وسائل الدفع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لأن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.<sup>2</sup>

تمت إعادة صياغة نظرية كمية النقود باستخدام طلب وعرض النقود بفضل مساهمات الكثير من الاقتصاديين أمثال مارشال، بيجو وروبرتسون وغيرهم مما كانوا يعرفون بمدرسة كامبردج في إنجلترا، وبخلاف مدرسة كمية النقود التي تنظر إلى النقود فقط من خلال انعكاسها المباشر على أسعار السلع والخدمات، فإن مدرسة كامبردج تنظر إلى النقود على أنها أصل يعطي منافع متميزة لحاملها تتمثل في الأمان والسيولة والسهولة التي يستطيع استخدامها كوسائل الطلب على النقود، وعبر عن ذلك عن طريق معادلة شهيرة والمشتقة من معادلة فيشر في نظرية كمية النقود ونعبر عنها (القيمة الأسمية والحقيقية للنقود)  $\left(M^d = \frac{1}{v}PY\right)$ ،  $(M^d = kY)$ ، حيث ( $Y$ ) يمثل الدخل الحقيقي الثابت و( $k$ ) نسبة التفضيل النقدي وهي عبارة عن جزء من دخل الأفراد يرغبون الاحتفاظ به في شكل نقود حاضرة، و( $M^d$ ) القيمة الحقيقية للنقود المطلوبة.<sup>3</sup>

والفرضية الرئيسية هي أن مستوى الأسعار يتحدد بتفاعل قوى كل من عرض الأرصدة النقدية الأسمية والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، وتحدد الأولى (عرض النقود أو إجمالي النقود المتاحة للتداول) وفق قرارات السلطات النقدية وسلوك النظام المصرفي، أما الثانية باختيارات وسلوك الأفراد من غير القطاع المصرفي  $\left(P = \frac{M^s}{M^d}\right)$ ، والدافع الرئيسي للاحتفاظ بالنقود هو سد الفجوة بين متحصلات الدخل حيث أن الإنفاق قابل لأن يكون دالة في الدخل الوطني، وأن النقود دالة في مستوى الدخل الوطني أيضا، ولهذا يربط مفكرو كامبردج الطلب على النقود بمقدار الإنفاق المتوقع على السلع والخدمات الذي يمكن قياسه بمؤشرات الدخل الحقيقي للفرد، ويرون أن مستوى ثروة الأفراد قد يؤثر أيضا في الطلب على النقود، فحينما تنمو ثروة الأفراد فإنهم يحتاجون لحزنها والاحتفاظ بقدر أكبر من الأصول (النقود) وأن الثروة النقدية تناسبية مع الدخل الإسمي، وخلص اقتصاديو

<sup>1</sup> - محمود حامد محمود عبد الرزاق، [2013]، المرجع السابق، ص. 126-128.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي، [2004]، «محاضرات في النظريات والسياسات النقدية»، المرجع السابق، ص. 12.

<sup>3</sup> - محمود حامد محمود عبد الرزاق، [2013]، المرجع السابق، ص. 129.

كمبريدج أن الطلب على النقود قد يكون تناسيبيا مع الدخل النقدي وعبروا عن ذلك بما يشبه معادلة فيشر للتبادل ( $M^d = k.PY$ ) حيث ( $k$ ) نسبة ثابتة<sup>1</sup>.

إن التغير الذي أحدثته مارشال بتعويض الإنتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وتعويض سرعة دوران النقود بالتمويل النقدي، حيث بات الاختلاف بين معادلة كمبريدج ومعادلة فيشر تكمن أساسا في استبدال سرعة دوران النقود ( $V$ ) التي تبحث عن أسباب الإنفاق بالطلب على النقود (التمويل النقدي) ( $k$ ) الذي يبحث عن أسباب الطلب على النقود، وبذلك فإن سرعة دوران النقود والتمويل النقدي هما بدلان عن بعضهما البعض، وأن الطلب على النقود هو مقلوب سرعة دوران التداول<sup>2</sup>. ويتفق اقتصاديو كمبريدج مع فيشر على أنه في الأجل الطويل فإن الأسعار فقط وليس الدخل الحقيقي هي التي تتحدد بكمية النقود، فإن مدخلهم مع ذلك يؤذن بإمكانية قيام الأفراد بتغيير قراراتهم تجاه حجم ما يحتفظون به من نقود مع تغير الدخل. وهذا يتضمن إمكانية ارتباط ( $k$ ) في الأجل القصير بالدخل والثروة، أي أن السلطات النقدية تستطيع أن تؤثر فقط في الأجل القصير على كل من مستوى الدخل الوطني ومستوى الأسعار عن طريق تحكمها في كمية النقود زيادة أو نقصانا، أما في الأجل الطويل فلن تتغير إلا الأسعار بعيدا عن مستوياتها التوازنية<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: التحليل الكينزي والسياسة النقدية

لم تأخذ النقود أهمية كبيرة في التحليل الكينزي، فقد عرض في نظريته مبررات حول عدم فعالية السياسة النقدية في زيادة الطلب الكلي، وأقر أنه عند زيادة عرض النقود سوف يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة التي بدورها تعرقل الاستثمارات وتؤدي إلى تخفيضها ومن ثم ينخفض الطلب الكلي، ثم تطور بعد ذلك هذا التحليل على يد مجموعة من الاقتصاديين أبرزهما جيمس توبن وويليام بايمول، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل نظرية على حدى مع تبين أهمية كل من السياسة النقدية في المدرستين:

### 1.II- التحليل الكينزي

يرى أصحاب هذه المدرسة أن النظام الاقتصادي غير مستقر بعكس الكلاسيكيين فهم يرون أن التدخل الحكومي ضروريا، كما أنهم لا يؤيدون الكلاسيك بأن النقود هي العامل الرئيسي المتسبب في حدوث التضخم بل هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع الأسعار، ومن خلال العلاقة بين القطاع النقدي والحققي فهم يرون أنها علاقة غير مباشرة على عكس النقديين حيث يتم الاتصال بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال جدول الكفاية الحدية للاستثمار التي ترجع الإنفاق الاستثماري إلى مستوى سعر الفائدة. وليس معنى ذلك أن

<sup>1</sup> - محمود حامد محمود عبد الرزاق، [2013]، المرجع السابق، ص. 130.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي، [2004]، «محاضرات في النظريات والسياسات النقدية»، المرجع السابق، ص. 19.

<sup>3</sup> - محمود حامد محمود عبد الرزاق، [2013]، المرجع السابق، ص. 131.

النقود غير هامة لدى الكينزيين فهي المحددة للدخل ولكن يرى كينز أن الأثر الأساسي لتغيرات عرض النقد يكمن في النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الدخل بشكل سائل والتي تتأثر بعدة عوامل أهمها سعر الفائدة، حيث يقوم الأفراد بتغيير محفظتهم المالية من خلال نظرية تفضيل السيولة ولذلك ترى النظرية الكينزية أن السياسة النقدية ليست كافية لوحدها لتحقيق الاستقرار النقدي، وأن السياسة المالية النشطة مطلوبة لتحقيق ذلك بسبب السلوك الغير المستقر للعوامل غير النقدية والتي تعتبر هامة في تحديد الطلب الكلي<sup>1</sup>. ومن أهم الافتراضات العامة الكينزية هي<sup>2</sup>:

- حالة الاستخدام الكامل ليست حالة دائمة ومرافقة للوضع التوازني، أي الوضع التوازني المصاحب للتشغيل الكامل لا يكون إلا حالة استثنائية من بين سائر الحالات التوازنية للاقتصاد العام؛
- أن للنقود دور هام في الحياة الاقتصادية، حيث يقوم الأفراد بالاحتفاظ بها لأسباب متعددة، مما يحدث تسربا في الإنفاق ويؤثر على الدورة الاقتصادية؛
- إن عرض النقود في النظرية الكينزية يتحدد من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي)، أي أن السلطة النقدية هي التي تحدد عرض النقد تبعا لما تراه مناسباً لحاجة الاقتصاد ومليها لمتطلبات عمل نشاطاته<sup>3</sup>؛

إن الطلب على النقود عند كينز "عبارة عن كمية النقود التي يقدر الأفراد أن يحتفظوا بها بصورة أصول سائلة بمعنى التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة لعدة دوافع"<sup>4</sup> يمكن إرجاعها إلى ثلاث عوامل: **دافع المعاملات (التبادل)**، ذلك أن النقود هي الوسيلة التي تتمكن خلالها شراء حاجاتنا اليومية، معنى ذلك أن نحتفظ بقدر صغير من النقود الحاضرة أو في المصرف لتغطية الفجوة بين المصاريف اليومية واليوم الحصول على الراتب. **دافع الاحتياط والحذر**، إن أكثر الناس يحتفظوا بقدر من النقود لمواجهة الأحداث الطارئة، ويرى كينز أن الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الناس بسبب هذين الدافعين تتحدد مبدئياً بمستوى الدخل. **دافع المضاربات**، فقد يرى بعض الأفراد ورجال الأعمال أن يحتفظوا بجزء من ثروتهم في شكل نقود ليتمكنوا من اقتناص فرصة تغير الأسعار، وخاصة أسعار السندات والأسهم والأصول المالية الأخرى، فإن الناس قد يفضلون الاحتفاظ ببعض النقود حتى يتمكنوا من الاقتناص السريع لفرصة تحقق لهم الربح السريع، بالإضافة أن الطلب على النقود لغرض المضاربة يتأثر

<sup>1</sup> - محمد ضيف الله القطايري، [2012]، المرجع السابق، ص. 70.

<sup>2</sup> - محمد فرحي، [2004]، «التحليل الاقتصادي الكلي - الأسس النظرية-»، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 24.

<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، [2006]، «النقود والبنوك»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الاردن، ص. 154.

<sup>4</sup> - محمود حسين الوادي وآخرون، [2010]، «النقود والمصارف»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ص. 53.

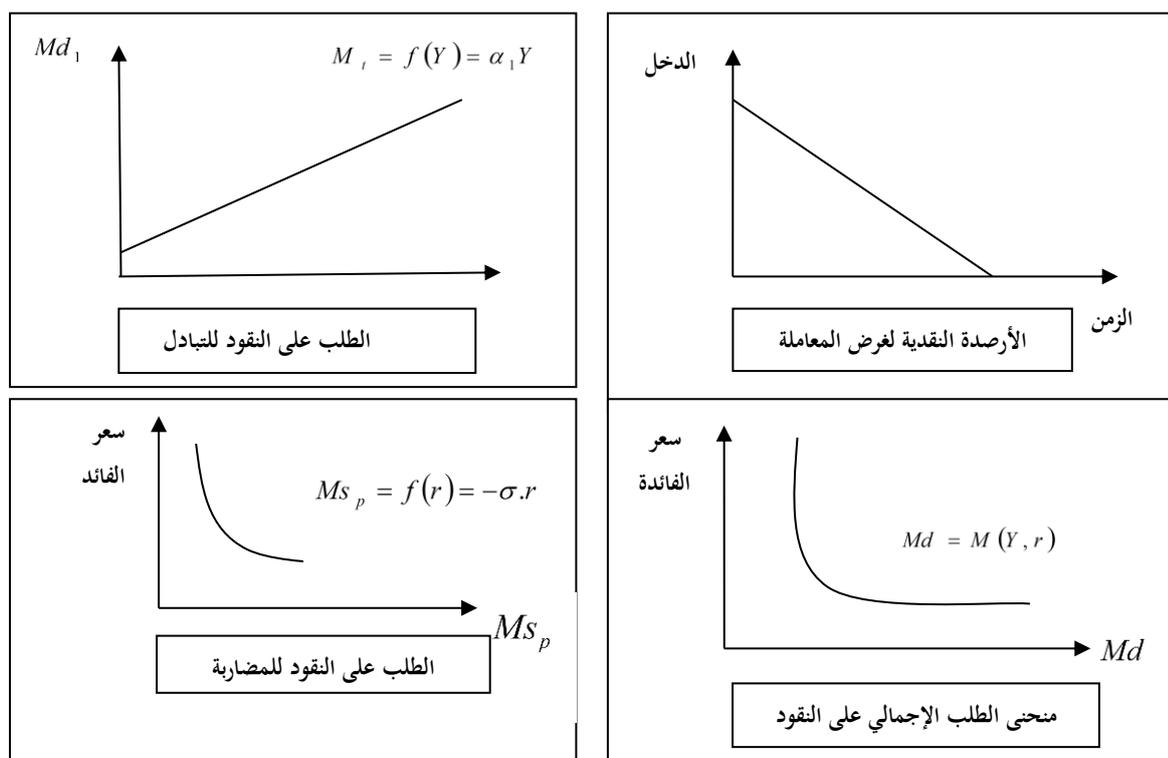
## الفصل الثالث أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية الاقتصادية

بشدة بالمستوى الحالي والمتوقع بأسعار الفائدة، فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة تتعاضد الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود بينما تغري أسعار الفائدة المنخفضة على حيازة كمية أكبر<sup>1</sup>.

والواقع أن الطلب على النقود من أجل المضاربة هو الذي يعطي أهمية خاصة للنظرية النقدية والسياسة النقدية، حيث يرى كينز أنه لولا الطلب على النقود لما كانت لسياسة عمليات السوق المفتوحة أي جدوى، فعمليات السوق المفتوحة إنما تؤثر أساساً على الطلب على النقود للمضاربة، أو على النقود العاطلة كذلك فإن هذا الطلب على النقود يرتبط بنظرية الأصول أكبر الارتباط<sup>2</sup>. وفيما يلي سيتم توضيح ذلك من خلال الأشكال البيانية واستنتاج دالة الطلب الكلية على النقود التي تعبر عن الدوافع الثلاثة السالفة الذكر.

الشكل رقم (1.III): منحنى الطلب الإجمالي على النقود المشتق من منحنيات الطلب

على النقود بدافع المعاملة والاحتياط والمضاربة



المصدر: محمد فرحي، [2004]، المرجع السابق، ص ص. 231-235.

إن الطلب على النقود بغرض المعاملات أو المبادلات مرتبط بالدخل الإجمالي أو الكلي، ذلك أنه على مستوى الوطني تتغير هذه الأرصدة النقدية تبعاً لأهمية الناتج الإجمالي أو الدخل القومي ( $Y$ )، أي عندما يرتفع الدخل القومي فإن كمية إضافية من النقد تصبح ضرورية لإشباع الدوافع للمعاملات، بالمقابل فإن انخفاض الدخل

<sup>1</sup> عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، [1999]، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، المرجع السابق، ص. 384.

<sup>2</sup> سوزي عدلى ناشد، [2007]، «مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص. 115.

القومي يفترض توفر كمية أقل من النقد لإشباع الدوافع المشار إليها. إن الطلب على النقود لا يتأثر إلا هامشياً بكلفة النقد التي تتحدد على أساس معدلات الفائدة ( $r$ )، إذن هذا الطلب على النقود يرتبط بالمتغير الوحيد ( $Y$ ) وهذا التحليل يقام في الأجل القصير<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للطلب على النقود لغرض الاحتياط يختلف عن الطلب على النقود للمعاملات بوجود عنصر عدم التأكد، وتنعكس حالة عدم التأكد بصورة خاصة في توقيت التدفقات المالية أي عدم توافق الإيرادات مع النفقات زماناً، لأن النفقات الطارئة لا يمكن توقيت حدوثها لتتلاءم مع تدفق الإيرادات. وإجمالاً يشمل الطلب لأغراض الاحتياط والتبادل من حيث تأثيره بتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية والتي تتمثل بسعر الفائدة من ناحية ومن ناحية أخرى بالدخل الكلي، ففي حالة ارتفاع الدخل في الاقتصاد الكلي في فترات الإنعاش الاقتصادي تزداد فرص الاستثمار أو الشراء المرحة فيزيد الطلب على النقود لأغراض الاحتياط والعكس صحيح، أي هذين النوعين للطلب على النقود يتناسبان طردياً مع الدخل وعكسياً مع سعر الفائدة<sup>2</sup>.

أما الطلب على النقود من أجل المضاربة هو الذي يعطي أهمية خاصة للنظرية النقدية وللسياسة النقدية، فيشير الشكل أعلاه إلى العلاقة العكسية بين كمية النقود التي يرغب المضاربون الاحتفاظ بها على شكل أرصدة سائلة نقدية عاطلة وأسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية، فعند أسعار الفائدة المتوسطة أي بين أسعار فائدة مرتفعة ومنخفضة فإن المضاربين سوف يوزعون ثرواتهم ما بين النقود والسندات، الأمر الذي يتحدد وفقاً لتفضيل السيولة النقدية وعوامل عدم التيقن بشأن سعر الفائدة في السوق حيث يميل الأفراد للاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقدي سائل كلما انخفض سعر الفائدة والعكس<sup>3</sup>.

أما عند سعر فائدة مرتفع ينخفض حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة فتنتقل الموجودات من نقود إلى سندات، ومن ثم يكون الطلب على النقود لغرض المضاربة في هذا الجزء من المنحنى عديم المرونة بحيث كل زيادة تحدث في كمية النقود تتحول إلى سندات تقتنص فرصة الحصول على عائد مرتفع، بالإضافة إلى أنه إذا انخفض هذا العائد مستقبلاً فسوف ترتفع قيمة السندات في هذه الحالة بما يسمح بتحقيق كيب رأسمالي في حالة بيعها، وبالعكس يرتفع حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها عند سعر فائدة منخفض يفضل الاحتفاظ بالموجودات في صورة سائلة نظراً لانخفاض عائد السندات وخطورة تحمل خسارة رأسمالية، ومن ثم يكون الطلب على النقود حينئذٍ لا نهائي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة معناه وجود سعر الفائدة لا يجد عنده المضاربين أي فائدة

<sup>1</sup> - وسام ملاك، [2000]، «النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية ومالية-»، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص. 286.

<sup>2</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، [2004]، المرجع السابق، ص. 248.

<sup>3</sup> - بسام الحجار، [2009]، «الاقتصاد النقدي والمصري»، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ص. 104.

من استثمار الأرصدة السائلة في صورة سندات، وعنده يزيد تفضيل السيولة عند المضاربين دون توجه نحو استثمارها في شراء السندات ويطلق على هذا الوضع تعبير مصيدة السيولة أو فخ السيولة<sup>1</sup>. وعموما كلما كانت دالة تفضيل السيولة أكثر استواء أو استقامة كلما كانت السياسة النقدية أقل فعالية في تغيير معدلات سعر الفائدة وفي تغيير والتأثير في الناتج القومي الإجمالي<sup>2</sup>، حيث يعتبر كينز أول من أشار إلى هذه الظاهرة الاقتصادية ونادى بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد، لأن الزيادة في كمية النقود من قبل السلطات النقدية سيحتفظ بها الأفراد على شكل أرصدة نقدية عاطلة، مما يعني استحالة زيادة الناتج القومي عن طريق السياسة النقدية عندما تصل أسعار الفائدة أدنى مستوى لها لا يمكن تجاوزه الأمر الذي دعا إليه كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج القومي والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي<sup>3</sup>. فيما يلي سيتم شرح الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على الاقتصاد القومي<sup>4</sup>: ففي حالة دخول البنك المركزي مشتريا في السوق المفتوحة فهذا يؤدي إلى زيادة كل من عرض النقود واحتياطيات البنك التي تؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان، ولكي يغيرى البنك المنشآت على الاقتراض فسوف يخفض سعر الفائدة الذي يمثل حافزا لمنشأ الأعمال على الاقتراض للقيام باستثمارات جديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة. ومن ناحية أخرى فهذا الخفض في سعر الفائدة يكون حافزا للمستهلكين لخفض ادخارهم وزيادة انفاقهم، وقد عبر كينز في نموذج الميسر وفقا لنظرية المضاعف فإن هذه الزيادة الإنفاقية ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في الناتج القومي الصافي وذلك من خلال: الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى خفض سعر الفائدة وزيادة الاستثمار وزيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الناتج القومي. أما دخول البنك المركزي بائعا في السوق المفتوحة فعملية البيع تؤدي إلى انخفاض في عرض النقود مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الذي من شأنه خفض الاستثمار ومن ثم مستوى الناتج القومي كما هو موضح في الشكل التالي:

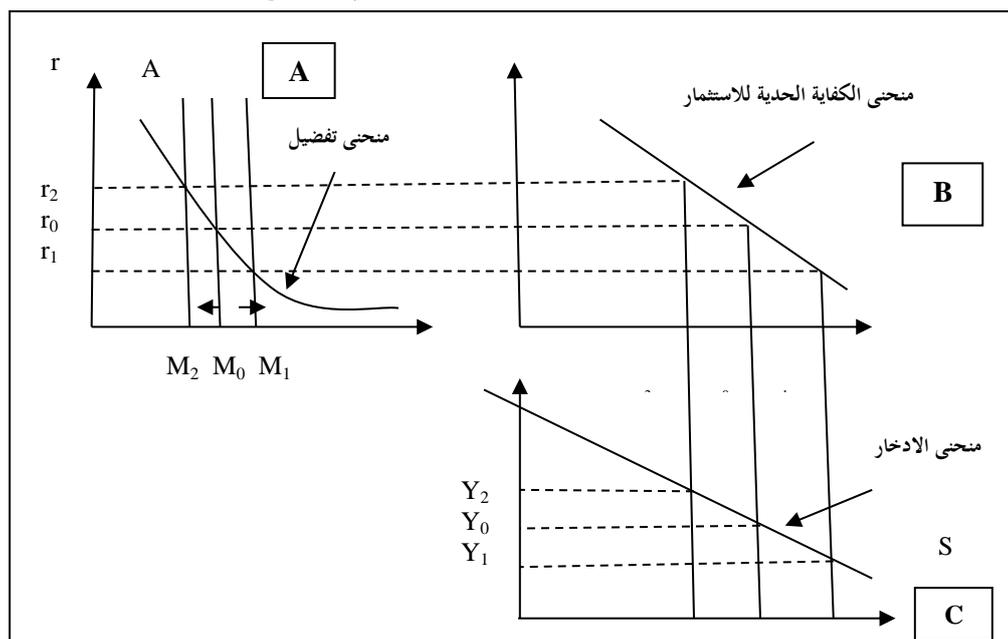
<sup>1</sup> - محمد خلة توفيق، [2011]، «الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات»، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص. 126.

<sup>2</sup> - محمد صالح القريشي، [2009]، «اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية»، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 104.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد الموسوي، [2010]، «اقتصاديات النقود والبنوك»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص. 125.

<sup>4</sup> - وحيد مهدي عامر، [2010]، «اقتصاديات النقود والبنوك»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 179.

الشكل رقم (2.III): بيان السياسة النقدية في النموذج الكينزي



المصدر: وحيد مهدي عامر، [2010]، «السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي - النظرية والتطبيق»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 237.

الجزء (A) يبين منحنى تفضيل السيولة وعرض النقود وأسعار الفائدة المحددة من خلال تقاطع كل من منحنى تفضيل السيولة ومنحنى عرض النقود، أما الجزء (B) فيمثل منحنى الكفاية الحدية للاستثمار حيث يتحد حجم الاستثمار في الاقتصاد من خلال تقاطع أسعار الفائدة مع منحنى الكفاية الحدية، أما الجزء (C) يمثل المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة وحجم الاستثمارات الموافقة لها. ففي فترة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يسود الاقتصاد تقوم الدولة باتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود، وحسب الشكل أعلاه وفي الجزء (A) تزداد كمية النقود من  $(M_0)$  إلى  $(M_1)$  الذي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة إلى  $(r_1)$  والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار في الاقتصاد إلى  $(I_1)$  من خلال الجزء (B)، مما يزيد من الناتج القومي إلى  $(Y_1)$  والملاحظ في الجزء الأخير من الشكل (2.II)، وهكذا تتم معالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية كالبطالة في هذه الحالة.

أما في فترة التضخم تقوم الدولة باتباع سياسة نقدية انكماشية بتخفيض من عرض النقود إلى  $(M_2)$  وبنفس الأسلوب يؤدي تخفيض النقود إلى رفع سعر الفائدة إلى  $(r_2)$  مما ينقص من حجم الاستثمار في الاقتصاد إلى  $(I_2)$  والذي يؤدي إلى تخفيض الناتج القومي إلى  $(Y_2)$ . وحسب النموذج الكينزي تعتمد فاعلية السياسة النقدية على العوامل التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، [2004]، المرجع السابق، ص. 432.

- مدى استجابة سعر الفائدة للتغيرات في كمية النقود، فكلما كانت هذه الاستجابة أكبر كلما ازدادت فاعلية السياسة النقدية؛
- مرونة الانفاق الاستثماري بالنسبة للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، حيث تكون السياسة النقدية أكثر فاعلية عندما تكون استجابة الانفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة أكبر أي عندما يكون الانفاق الاستثماري أكثر مرونة.

### II.2- التطورات الحديثة في التحليل الكينزي

ظهرت الأفكار الكينزية الجديدة إثر الحرب العالمية الثانية على يد مجموعة من الاقتصاديين أبرزها جيمس توبن وويليام بايمول، حيث قاموا بتطوير الأفكار الكينزية لسد النقص الموجود في هذه النظرية، ووضع تفسير أكثر دقة لدوافع الطلب الكينزية على النقود ويرجع ذلك إلى اعتبار معدل الفائدة كعامل هام في النظرية النقدية وتقديم تفسير وافي لدور سعر الفائدة في الطلب على النقود. حاول كل من الاقتصاديين وبشكل مستقر تطوير نظريات الطلب على النقود حيث توصلوا إلى أن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتأثر بسعر الفائدة أيضا عكس ما افترض كينز بالدخل فقط، حيث استندا في تحليلهما على الفرض القائل بأن كل فرد يتسلم دخله في بداية كل فترة معينة، ثم يقوم بإنفاقه على مدار أيام تلك الفترة، وقد افترضوا أيضا أن النقود لا تدر عائدا نقدي لحائزها لأنه يتم اقتناؤها بغرض إجراء عمليات التبادل في السلع والخدمات خلال تلك الفترة<sup>1</sup>. ونسبة لنظرية الكينزيين الجدد وتحليلهم للعوامل المحددة لدالة الطلب الفردي على النقود بكل الدوافع وصولا لدالة الطلب الكلي على النقود سنتطرق إلى كل دافع على حدى فيما يلي:

- **طلب الفرد للنقود بدافع المعاملات:** أوضح الاقتصاديين "جيمس توبن" و"ويليام بايمول" أن الطلب على النقود بدافع المعاملات حساس لتغيرات أسعار الفائدة، حيث افترضوا أن الشخص ينفق كامل دخله على مدار الشهر ولكنه بدافع الفائدة يحتفظ بجزء من دخله نقدا ويستمر الجزء المتبقي في أصول عالية السيولة كسندات الخزانة التي تحول بسهولة إلى نقود، إلا أن الفرد يواجه تكاليف سمسرة تحويلها إلى نقود وتكاليف الذهاب إلى البنك، وعليه فهو دائما يقارن بين العائد الذي يحصل عليه من السندات وبين تكاليف تحويلها إلى نقود عند الحاجة، وكلما قلل الفرد بالاحتفاظ بالنقود السائلة كلما زادت الفائدة التي سيحنيها وبالتالي تزداد سرعة دوران النقود. ومن هذا المنطلق يعتبر هذا التحليل هام ومتقدم لأنه بين أن الفرد يختار بين الأصول المختلفة لاستثمار

<sup>1</sup> - السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، [2011]، «اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية»، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص. 299.

الأصول السائلة، وأهم ما ركز عليه أن الطلب على النقود لدافع المعاملات حساس لسعر الفائدة وأن هناك علاقة عكسية بينهما<sup>1</sup>.

- طلب الفرد للنقود بدافع الاحتياط: إن العديد من الدراسات الاقتصادية حاولت تفسير الطلب على النقود بدافع الاحتياط الكينزي، على نفس منهج "جيمس توبن" و"ويليام بايمول" بافتراض أن العائد على الأصول المالية (السندات والودائع الآجلة) التي يحتفظ فيها الفرد بقيمة النقود لدافع الاحتياط، تمثل الفائدة من احتفاظ بالنقود لغرض الاحتياط في هذه الأصول، وأن المنافع من الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل لغرض الاحتياط تمثل تكلفة الاحتفاظ بهذه النقود، ومن ثم كلما زادت الفائدة (العائد على الأصول المالية) عن تكلفة (المنافع من) الاحتفاظ بهذه النقود السائلة كلما زادت الرغبة للاحتفاظ بالنقود بدافع الاحتياط في شكل أصول مالية، وعليه يصل هذا التحليل بنتيجة مماثلة لتحليل "جيمس توبن" و"ويليام بايمول" وهي أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط يرتبط عكسياً مع معدل الفائدة<sup>2</sup>.

- طلب الفرد للنقود بدافع المضاربة: لقد كانت مساهمة "جيمس توبن" في النظرية الكينزية جد مهمة، فقد حاول يربط القطاع النقدي بالقطاع الحقيقي لسد بعض ثغرات الطلب على النقود في النظرية الكينزية، وحاول تفسير هذا الطلب على أساس اختلاف الموازنة بين العوائد والمخاطر بين المضاربين، وسميت نظريته بنظرية التوازن لعام للمحافظة الاستثمارية، حيث جاءت نظريته كرد على افتراض كينز أن الأفراد يحتفظون بنقد أو سندات فقط وأكد أنه يمكن للأفراد الاحتفاظ بهما في آن واحد كما أنهم قد يحتفظون أيضاً بالسلع، وأن الفرد لا يهتم بالعائد فقط وإنما يهتم أيضاً بالمخاطر فالأفراد يسعون دوماً بتعظيم العائد وفي نفس الوقت التقليل بالمخاطر، من خلال التنوع بين النقد والسندات والسلع وإذا كانت التضحية بالعوائد مقابل تخفيض المخاطر أكبر مما يرغب به الأفراد فسيزيد في هذه الحالة طلبهم على السندات ويقل على النقود والعكس صحيح<sup>3</sup>، ومنه يتم الاستنتاج أنه كلما زاد التنوع كلما انخفضت درجة المخاطرة وكلما زاد العائد وهو ما يعني أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتغير عكسياً مع معدل الفائدة. بالإضافة بأن تحليل "توبن" فيما يخص الطلب على النقود بدافع المضاربة فيما يخص التنوع في الأصول المالية لدى الأفراد أكثر منطقية من تحليل كينز، ذلك لأن مصيدة السيولة عند أدنى مستوى لسعر الفائدة لا تظهر في هذا التحليل نظراً لرغبة الأفراد في تنوع أصولهم المالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - محمد ضيف الله القطابري، [2012]، المرجع السابق، ص 58-59-60.

<sup>2</sup> - السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، [2011]، المرجع السابق، ص 303-304.

<sup>3</sup> - أكرم حداد، مشهور هذلول، [2008]، «النقود والمصارف-مدخل تحليلي ونظري-»، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 119-120.

<sup>4</sup> - السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، [2011]، المرجع السابق، ص 304-305.

### المطلب الثالث: التحليل النقدي الحديث والسياسة النقدية

تعرف النظرية النقدية الكمية الحديثة بمدرسة شيكاغو ويتزعمها الاقتصادي الأمريكي المعاصر "ميلتون فريدمان"، حيث تبنى التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود ولكن بتمعن وشمولية أكثر فرضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية منذ عهد الكلاسيك ولكنه لم يهمل التحليل الكينزي وأخذ بعضا من جوانبه<sup>1</sup>. عمل فريدمان على تحليل جانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساع من التحليل الكلاسيكي، وارتكز التحليل النقدي على مجموعة من المبادئ والأسس يمكن إيجازها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- يلعب عرض النقود دور المتغير الوحيد والفعال في تحديد مستويات الدخل والنتاج الكلي، أي أن عرض النقود هو المتغير المستقل والطلب على النقود هو المتغير التابع؛

- تؤدي الزيادة في المعروض النقدي إلى الزيادة في الدخل والنتاج في الأجل القصير، في حين تنصرف هذه الزيادة في الأجل الطويل إلى زيادة مستوى العام للأسعار، ويختلف هذا التحليل عن التحليل الكينزي في أن الأول تحليل استاتيكي أي تحليل طويل الأجل، وأن التحليل الثاني ديناميكي أي تحليل في المدى القصير؛

- يعد الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل الدائم، وهو الدخل الذي يتألف من متوسط الدخل المتوقعة مستقبلا، معنى ذلك أن التغييرات التي تحدث في مستوى الدخل الجاري هي دخول ذات طبيعة وقتية، وتنعكس بصورة كبيرة في مستوى الدخل الدائم وبالتالي فلن يتعرض الطلب على النقود لتغيرات كبيرة بسبب هذه التغييرات الطارئة في مستويات الدخل الجاري؛

- القاعدة الثابتة لنمو النقد ومرونة أسعار الصرف، حيث اقترح فريدمان قاعدة نقدية ثابتة ينبغي على أنه يفرض استهداف معدل نمو النقد بحيث يكون مساويا لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تاركا مستوى الأسعار بدون تغيير. والهدف من قاعدة نمو النقد هو السماح بمرونة أسعار الفائدة، التي تؤثر على تكلفة الائتمان وذلك لتمكين المقترضين والمقرضين من مراعاة التضخم المتوقع وكذلك التغييرات في أسعار الفائدة الحقيقية. ويعتقد عدد كبير من أتباع المدرسة النقدية أن الأسواق مستقرة بطلعها ما لم تحدث تقلبات كبيرة غير متوقعة في المعروض النقدي، ويعتقد أيضا أن تدخل الحكومة يمكن أن يؤدي في حالات كثيرة إلى زعزعة الاستقرار بدلا من

<sup>1</sup> - أكرم حداد، مشهور هذلول، [2008]، المرجع السابق، ص. 120.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، «اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات-»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 313.

مساعدته. ويعتقد هؤلاء أيضا أنه لا توجد مفضلات في الأجل الطويل بين التضخم والبطالة لأن الاقتصاد يستقر عند التوازن في الأجل الطويل عند مستوى الناتج على أساس الاستخدام الكامل لعمالة<sup>1</sup>؛

- إضافة متغيرات جديدة إلى الطلب على النقود، وقد أصدر فريدمان مفهوم الثروة والتي تنص على أن النقود هي جزء من الثروة، ويمكن استخلاص مجموعة مهمة في هذا المجال كما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ إن تمثيل النقود كوحدة اقتصادية انتاجية تساعد على تمثل السلعة الرأسمالية، والتي تتضافر مع بقية عناصر الإنتاج في انتاج السلع وتوزيعها؛
- ✓ رأس المال البشري من خلال الثروة الكلية التي بحوزة الوحدات الاقتصادية موزعة بأشكالها المختلفة، وأذواق وترتيب الأفضليات لحائزي الثروة؛
- ✓ السندات هي أصول الثروة والتي تحقق عائد لصاحبها في سعر الفائدة الممنوح على السندات، ويتوقف هذا العائد على المستوى العام للأسعار ومعدل التغير في سعر الفائدة؛
- ✓ الأصول الطبيعية، والتي تمثل رأس المال والذي هي جزء مهم من مكونات الثروة وهذا العائد يتوقف على المستوى العام ومعدل تغيرها.

- وكانت كتابة دالة فريدمان للطلب على النقود على النحو التالي بافتراض أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقة من الأرصدة وليست كمية اسمية<sup>3</sup>:

$$\frac{M_d}{P} = f(Y_p, r_b - r_m, r_e - r_m, \pi^e - r_m, h - r_m)$$

حيث يمثل كل من:

$\left(\frac{M_d}{P}\right)$  الطلب على النقود الحقيقي بقسمة كمية النقود الاسمية على مستوى العام للأسعار، و  $(Y_p)$  تمثل الثروة،  $(r_m)$  هي العوائد المتوقعة من النقود،  $(r_b)$  العوائد المتوقعة من السندات، و  $(r_e)$  العوائد المتوقعة من الأسهم، و  $(\pi^e)$  معدل التضخم المتوقع عن عائد الاحتفاظ بالسلع المعمرة بديلا عن النقود ولذلك عند ارتفاعه يقلل الطلب على النقود لصالح السلع، أما  $(h)$  الثروة البشرية.

<sup>1</sup> - ثروت جاهان، كروس باباجورجيو، [2014]، «ما هي المدرسة النقدية؟ تركيزها على أهمية النقود اكتسب تأييدا طاعيا في سبعينات القرن الماضي»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد الأول، ص. 38-39.

<sup>2</sup> - زاهر عبد الرحيم عاطف، [2009]، «إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق»، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 31.

<sup>3</sup> - أكرم حداد، مشهور هذلول، [2008]، المرجع السابق، ص. 120-121.

وتوصل فريدمان حسب الدالة آنفاً أن الدخل يؤثر إيجابياً في دالة الطلب على النقود أما العوامل الأخرى تؤثر سلباً في الطلب على النقود كعوائد السندات والأسهم ومعدل التضخم المتوقع، مستبعداً منها العائد على النقود، أما ( $h$ ) فعلاقته ايجابية في الطلب على النقود لأن الثروة البشرية أقل سيولة من أشكال الثروة الأخرى، وبالتالي يكون من يعتمد عليها أكثر ميلاً للاحتفاظ بالنقود تعويضاً عن نقص السيولة، لأن رأس المال البشري غير قابل للتداول في السوق بل يستخدمه حائزه لتوليد دخل، أو يمكن القول أن الشخص لا يستطيع بيع نصف رصيده المعرفي أو مهارته لتعويض انقطاع الدخل<sup>1</sup>.

- حسب فريدمان تنجم آلية انتقال الآثار من ضرورة توازن العرض والطلب على النقود عندما يتغير إحداهما، مع العلم أن الاحتلال الوحيد حسب هذه النظرية ينجم عن عرض النقود باعتباره متغير خارجي خاضع لسيطرة السلطات النقدية، وأن تتابع انتقال الآثار يتحلى في تحليل فريدمان وكأنه حل توفيقى بين التحليل الكينزي والتحليل النيوكلاسيكي لأثر الأرصدة الحقيقية، فإن آلية العودة إلى التوازن خلال هذه النظرية تعود إلى مرحلتين: المرحلة الكينزية، التي تنص أن الزيادة في الكمية النقود تدفع الأشخاص إلى شراء الأصول المالية مما يؤدي إلى زيادة أسعارها فيتجه هؤلاء إلى شراء الأصول العينية التي بدورها ارتفع أسعارها مما يشجع منتجي التجهيزات والأصول العينية إلى زيادة عرضها، وعلى التوازي فإن انخفاض سعر الفائدة المرافق لزيادة الكتلة النقدية يحث على المزيد من الاستثمار ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع الدخل، وهنا تبدأ المرحلة الثانية والمعروفة بالمرحلة النيوكلاسيكية فارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك فترتفع أسعار السلع والخدمات فنلاحظ أن الأثر الإيجابي والمتمثل في زيادة الدخل تعقبها مرحلة أخرى ممثل في الأثر السلبي الخاص بارتفاع الأسعار، وهكذا يظهر فريدمان أن أثر الأرصدة الحقيقية هو المكمل المنطقي الذي لا يمكن تجنبه للأثر الكينزي، وهنا السؤال الذي تم طرحه هو أي من الأثرين أقوى الأثر في الكميات المنتجة أو الدخل الحقيقي أو أثر في الأسعار؟ وهنا ميزت هذه النظرية ضرورة التحليل في المدى القصير والطويل<sup>2</sup>؛

- بالنسبة للسياسة النقدية ومدى فعاليتها فقد أعيدت مرة أخرى من طرف المدرسة النقدية، وهمشت السياسة المالية واعتبرت أن لها دوراً ثانوية عكس ما جاء به كينز، حيث ركز فريدمان على أهمية هيكلية السياسة النقدية بطريقة تسمح لها بإحداث زيادة ثابتة ومستقرة في المعروض النقدي بنسبة تتراوح بين 3% إلى 5% سنوياً<sup>3</sup>. وافترض أن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل القومي ومعدل نموه، وإن معدل عرض النقد في

<sup>1</sup> - أحمد إبرهبي علي، [2015]، «الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات»، الطبعة الأولى، دار الكتب للنشر والتوزيع، كربلاء، العراق، ص. 68.

<sup>2</sup> - موفق السيد حسن، [1999]، «التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه»، مجلة جامعة دمشق، المجلد 1، العدد الأول، دمشق، سوريا، ص. 38.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، «اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات-»، المرجع السابق، ص. 315.

المدى الطويل سوف يعبر بالضرورة عن اختلاف معدل التغير في الأسعار فقط، وبالعكس فإن معدل التغير في نمو عرض النقود في الفترة قصيرة الأجل سوف يغير معدلات نمو كل من الناتج والأسعار\*. وبالرغم من الاتفاق الكبير على فعالية السياسة النقدية على مستوى النشاط الاقتصادي إلا أن هناك مشكلة عدم استجابة المتغيرات الاقتصادية للسياسة النقدية بسرعة، وإنما تحتاج لفترة من الزمن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ما تسمى بـ "الفجوات الزمنية"<sup>1</sup>، هذا ما تطرق إليه فريدمان لحل هذه المشكلة واقترح أن يكون للسلطات النقدية دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لو اتبعت قاعدة بسيطة تتمثل في جعل الزيادة في عرض النقد تنمو بنسبة تتساوى مع نسبة نمو الناتج القومي الصافي دون استخدام السياسات المبنية على التوسع والانكماش، لأن ربط الزيادة في عرض النقد ينمي الناتج القومي الصافي الذي يعمل على تحقيق التوظيف الكامل الذي سيجنب المجتمع التعرض للتقلبات الاقتصادية<sup>2</sup>.

### المطلب الرابع: النتائج الفكرية للجدل الكينزي - النقدي والسياسة النقدية

في خضم الجدل الدائر بين المدرستين الكينزية والنقدية بخصوص مجموعة من الظواهر الاقتصادية، أدى ذلك لظهور نظريات جديدة في تفسير وتحليل هذه الظواهر، وإعطاء حلول يمكن للدولة أن تتخذها لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، وفيما يلي سنتطرق إلى كل نظرية على حدة:

#### 1.IV- نظرية التوقعات العقلانية والسياسة النقدية

إن فرضية التوقعات الرشيدة من بين أهم إسهامات الكلاسيكيون الجدد في تحليل الاقتصاد الكلي، وهذه المدرسة الفكرية الجديدة يأتي على قمة مفكرها كل من روبرت لوكاس، وروبرت بارو، وتوماس سارجنت وغيرهم، حيث أول من قام بإدخال هذا المصطلح هو الاقتصادي "مالتوس" سنة 1807، وأن أول من ربط التوقعات الرشيدة بالأمثلية أو الرشادة على المستوى الفردي هو الاقتصادي ميوس 1961 MUTH، حيث عرّف MUTH التوقعات الرشيدة "بأنها التوقعات التي تتعلق بتكوين التنبؤات عن الأحداث المستقبلية بحيث تتطابق تماما مع توقعات النظرية الاقتصادية، أو بمعنى أكثر تحديداً فالتوقعات الرشيدة تتجه إلى أن تكون موزعة حول توقعات النظرية الاقتصادية في ظل المعلومات نفسها"<sup>3</sup>، وتقصد التوقعات الرشيدة أيضا "بأن صانعي القرارات يتعلمون من أحداث الماضي ويستخدمون جميع المعلومات المتاحة لهم لصياغة وجهة نظرهم عن المستقبل، وبعبارة أخرى أن هذه التوقعات المنطقية تفترض أن الأفراد سوف يقومون بتوضيح كل ما يتوافر لديهم من أدلة، بما في ذلك

\* الأمر الذي يطرح مشكلة التضارب حول استخدام السياسة النقدية لمواجهة احتلالات الاقتصاد الناجمة عن ظروف طارئة من أجل دفع عجلة الإنتاج ومعالجة البطالة أو استخدامها فقط من أجل الحفاظ على توازن الأسعار في المدى الطويل.

<sup>1</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، [2010]، «النقود والبنوك والمصارف المركزية»، المرجع السابق، ص 248-249.

<sup>2</sup> - طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، [2011]، المرجع السابق، ص 367-368.

<sup>3</sup> - السيد متولي عبد القادر، [2010]، «اقتصاديات النقود والبنوك»، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 267.

المعلومات المتاحة عن الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية عند صياغة توقعاتهم عن أحداث المستقبل<sup>1</sup>.

وما يميز هذه النظرية عن النظرية النقدية بالرغم أنها منحدره منها، هي اختلافها حول القدرة الحارقة للسياسة النقدية للتأثير على الأحداث، ذلك لأن الأفراد وخاصة رجال الأعمال يتصرفون بحكم توقعاتهم المتسمة بـ "الرشادة"، نتيجة ما اكتسبوه من الخبرة وما يمتلكونه من معلومات وأدوات للتنبؤ، فهم لا ينسقون مع كل تأثير مزعوم ولا يخضعون لتأثيرات السياسة النقدية كما يعتقدون كل من الكينزيين والنقديين، فهم لا يرون أن سلوك الأفراد مجرد ردود أفعال للسياسات المنتهجة من قبل السلطات المركزية، بل أنها نابعة من توقعات الأفراد ذاتهم دون مراعاة هذه السياسات خاصة في مجال الأسعار<sup>2</sup>. وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الركائز نذكرها كالتالي<sup>3</sup>:

- يكون الاقتصاد الخاص مستقرا بسبب مرونة الأجور والتصحيح الذاتي للأسعار؛

- استخدام الوحدات الاقتصادية كافة المعلومات المتوفرة حول النظرية الاقتصادية وحول التصرفات المحتملة لواقعي السياسات؛

- حيادية النقود، ويعود ذلك حول وجهة نظرهم أن التغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر على الأسعار فقط، وأن التغيرات غير المتوقعة يمكن أن يكون لها آثار قصيرة الأجل على التوظيف والإنتاج، حتى تصبح الأحوال النقدية مفهومة، وحسب لو كاس فإذا كانت التوقعات صحيحة تماما فإن لذلك أثر على التوازن في الأجل القصير، وهذا الأثر يجعل المستوى التوازني في الأجل القصير عند مستوى أقرب ما يكون من المستوى التوازني في الأجل الطويل، ومنه يسود المعدل الطبيعي للنتاج في الأجل الطويل ويتحقق الحياد التام للنقود، وإذا تحقق حياد النقود والتوقعات الرشيدة في نموذج ما فإن السياسة النقدية تصبح عديمة الفعالية في الأجل القصير<sup>4</sup>.

- السياسة الاقتصادية الهادفة للاستقرار تكون غير فعالة، ذلك لأن أصحاب هذه المدرسة يرون أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وأرادت الحكومة أن تغير عرض النقد لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الأفراد أو الوحدات الاقتصادية وتكيفهم مع هذه السياسة سيجعلان هذا التغير ينصرف تأثيره فقط إلى

<sup>1</sup> - عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد، «الاقتصاد الكلي»، المرجع السابق، ص 463-464.

<sup>2</sup> - رحيم حسين، [2015]، «النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 155-156.

<sup>3</sup> - محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدرابي البرعي، [2007]، « اقتصاديات النقود والبنوك: النظريات والسياسات»، دون دار النشر، ص 267-268.

<sup>4</sup> - السيد متولي عبد القادر، [2010]، المرجع السابق، ص 269.

الأسعار، أما الأسعار النسبية فتظل كما هي ومن ثمّ خطط الإنتاج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى تظل بعيدة عن تأثير النقد<sup>1</sup>.

يرى لوكاس فيما يتعلق بالسياسة النقدية أن التغيرات في العرض النقدي يؤدي إلى إحداث تقلبات دورية في الاقتصاد، ما يثبط استجابة التغيرات في الناتج القومي للتغيرات في السياسة النقدية ما يقلل من فعاليتها، وخصوصاً عندما يمر وقت كافي ويتعرف الأفراد على الطريقة التي يتم بموجبها وضع هذه السياسة، أي أن السياسة النقدية تكون واضحة ومعلنة لفترات قادمة ما يمكن ويساعد الأفراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية وعقلانية توقعاتهم، وطبقاً لهذه النظرية فالسياسة النقدية المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة إذا كانت الأجور والأسعار مرنة، وإن افتراضها العقلاني النقدي يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة فعالة في التأثير على الناتج الحقيقي سواء على المدى القصير أم الطويل، وبالتالي فإن الدور الأساسي للسياسة النقدية في استقرار الناتج سيكون محدوداً، خصوصاً وأن صانعي السياسة يتمتعون بنفس المعلومات لدى الأفراد<sup>2</sup>.

### 2.IV- نظرية اقتصاديات العرض والسياسة النقدية

ظهرت هذه النظرية في أواخر السبعينات من القرن العشرين، حيث تبين لأنصار هذه النظرية أن أسوب السياسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية باتت غير ناجحة، سواء بأسلوب تحريك الطلب الكلي أو عن طريق اجراءات السلطات النقدية المتشددة، وأكدوا على ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ولكن ليس عن طريق السياسات النقدية المتشددة أو خفض النفقات، بل في عرض السلع والخدمات كأهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في اعتمادها على الطلب الكلي حيث يمكن لهذا الأخير أن يتعثر، فإذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فإنه يجر الاقتصاد لحالة الركود فتتدخل الحكومة بتقديم حوافز ضريبية ونقدية لدعم رغبات المنتجين في توفير وإيجاد السلع والخدمات لرفع النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن اقتصاديي جانب العرض يفضلون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة أو الانكماشية<sup>3</sup>، أي أن الائتمان الميسر وذا الكلفة المنخفضة (أسعار فائدة منخفضة) من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة للإنتاج والإنتاجية، بمعنى أن انخفاض تكلفة الائتمان سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج والعرض الكلي، وهنا ينتقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد خلال جانب العرض الكلي وليس الطلب الكلي، أي أن الركيزة الأساسية للسياسة النقدية لهذه المدرسة تتمثل في سياسة النقود الرخيصة والائتمان الميسر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- رحيم حسين، [2015]، المرجع السابق، ص. 156.

<sup>2</sup>- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، [2015]، المرجع السابق، ص. 34.

<sup>3</sup>- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، [2015]، المرجع السابق، ص. 35.

<sup>4</sup>- عباس كاظم الدعيمي، [2010]، المرجع السابق، ص. 46-47.

وقد أشار أيضا أنصار هذه المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب للحد من الانعكاسات المحتملة على الأسعار، فهي تحد من قدرات الجهات المصدرة للنقد من التوسع في عملية الإصدار، بحيث تكون قيمة العملة محددة بنسبة معينة من الذهب وبالتالي فلا بد من وجود مخزون ذهبي وراء كل عملية إصدار، ما يساهم في تحقيق قدر عالي من الاستقرار في النقد ومن ثم استقرار في مستوى العام للأسعار، إلا أن ربط النقد بسلعة كالذهب يجعل الاقتصاد بأكمله قائما على سوق هذه السلعة النادرة، كما أن ربط النقد بالذهب قد لا يلبي احتياجات السيولة العالمية المتزايدة بنسبة أكبر من تزايد انتاج الذهب، ولا يمكن أن يحقق نظام الذهب استقرار في قيمة النقد إلا بوجود نظام نقدي دولي عادل<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: تحليل السياسة المالية وفق النظريات الاقتصادية

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات، وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، حيث هذا التطور لم يقتصر أثره إلا على علم المالية، بل امتد وانعكس على مفهوم النظام المالي ونقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور<sup>2</sup>، وقد تجلّى أحيانا بالتدخل المباشر وأحيانا أخرى بالغياب، فالفكر الكلاسيكي نادى لعدم تدخل الدولة أو حيادية الدولة وأعطوا أهمية كبيرة في تحليلهم لحرية القطاع الخاص ومبدأ اليد الخفية في الاقتصاد، إلى أن عرف التاريخ أزمات اقتصادية متتالية، أثبتت قصور الفكر الكلاسيكي مما دعا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية وكان أول من نادى إلى هذا التدخل الاقتصادي كينز، وفيما يلي سنقوم بتتبع تطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية، ابتداء من المدرسة الكلاسيكية ثم الكينزية وصولا إلى النظريات الحديثة من بينها نظرية التوقعات الرشيدة ونظريات جانب العرض.

### المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي والسياسة المالية

ظهرت هذه النظرية تزامنا مع الثورة الصناعية ومن أهم روادها "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو"، ومن أهم مبادئها: الحرية الاقتصادية المطلقة والمنافسة التامة في الأسواق وسيادة ظروف التوظيف الكامل، وعلى هذا الأساس نشأت فكرة الدولة الحارسة التي لا تتدخل فيها الحكومة في النشاط الاقتصادي (لا في الإنتاج ولا في الاستهلاك)، بل تبقى فقط حارسة للمصالح العامة الأساسية اللازمة للمجتمع، لأن هذا التدخل حسب نظرهم

<sup>1</sup> - رحيم حسين، [2006]، «النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي»، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 160.

<sup>2</sup> - عماد السخن، [2016]، «التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية»، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 45.

يؤثر سلباً على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع<sup>1</sup>، أي أن الحرية الاقتصادية للأفراد هي المحرك للنشاط الاقتصادي وبالتالي لا يكون هنالك أي دور للسياسة المالية، وقد ترتب على ذلك عدد من النتائج<sup>2</sup>:

- إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع والحملات العسكرية وإقامة بعض المرافق العامة، بمعنى أن الدولة تبقى حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها؛

- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها، دون الحصول على أكثر من ذلك؛

- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال اليد الخفية التي توفق بين المصالح العامة والخاصة. ووجود توازن الموازنة العامة بتعادل كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث عارضو الكلاسيك أي فائض أو عجز في الموازنة العامة واكتفاءهم بتغطية النفقات العادية بالإيرادات العادية فقط دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي، وكان تبريرهم لذلك: أن الفائض يعني زيادة العبء المالي على أفراد المجتمع من خلال فرض ضرائب مرتفعة تؤدي إلى اقتطاع جزء كبير من ثروات القطاع الخاص، وأن الفائض في الموازنة تحت سيطرة الحكومة يدفعها لتبذير تلك الموارد المالية وانفاقها في أوجه أقل كفاءة من القطاع الخاص، أما فيما يتعلق بوجود العجز في الموازنة العامة، فسيتم تغطيته عن طريق الاقتراض وهذا حسب نظرهم إهداراً للمدخرات القومية، ذلك لأن الموارد المقترضة من القطاع الخاص ما هي إلا مدخرات معدة للاستثمار يمكن استغلالها من خلال مشاريع استثمارية من قبل الأفراد ومن ثم زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد<sup>3</sup>.

وبينت النظرية الكلاسيكية أيضاً أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التوظيف الكامل، ذلك بسبب التفاعل التلقائي لقوى السوق (جهاز الثمن) يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظيف الكامل تماشياً مع فكرة "قانون ساي" للأسواق، الذي ينص بأن "العرض يخلق الطلب" بمعنى أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخل، مما يؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات مما يمتص الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج، بمعنى أن أي زيادة في الإنتاج أدت إلى زيادة في العرض الكلي والطلب الكلي بنفس المقدار، مما يلغي الخلل المتوقع والمتمثل في عجز الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي مما يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل،

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، [2007]، «مبادئ المالية العامة»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص. 20.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، [2005]، «اقتصاديات المالية العامة»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 35.

<sup>3</sup> - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، [2007]، المرجع السابق، ص. 22.

وبالتالي لا وجود للبطالة في المجتمع وأي اختلال في التوازن يترتب عنه ابتعاد الدخل عن مستوى التوظيف سرعان ما يصحح تلقائياً بدون تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار<sup>1</sup>.

إن الفكر الكلاسيكي أو التقليدي يقوم على افتراضات محدودة ومثالية بعيد عن الواقع مما يجعل نظام السوق يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع من خلال توفر المنافسة التامة (الكاملة) في النظام الاقتصادي. ولكن في الواقع النظام الرأسمالي لا تسوده المنافسة التامة وبالتالي لم يتحقق العمل الكفاء الذي حال دون الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وعليه لم يتحقق التوازن التلقائي والاستقرار في الاقتصاد القومي كما كان متوقع، ولهذا الأسباب نجد من الناحية العملية أن معظم الاقتصاديات الرأسمالية تعرضت لتقلبات اقتصادية مستمرة، ولم يتمكن نظام السوق من معالجتها بصورة نهائية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: التحليل الكينزي والسياسة المالية

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية التي مرت بمرحلتين، الأولى عرفت بالسياسة المالية المحايدة وفق النظرية الكلاسيكية والمذكورة سابقاً، أما الثانية والتي تتعلق بالتحليل الكينزي والمعروفة بالسياسة المالية المتدخلة، ومن هنا ظهرت أهمية السياسة المالية كسياسة عامة توجه بها الدولة نشاطها المالي من واقع الفكر الكينزي، حيث اعتبرت هذه السياسة الوسيلة الأساسية للتأثير على مستوى الدخل القومي والاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي<sup>3</sup>. ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور السياسة المالية من المحايدة إلى المتدخلة هي<sup>4</sup>:

- الأزمات الاقتصادية، ولاسيما الكساد الكبير الذي حدث عام 1929 إلى 1933 ونتج عنه آثار شديدة هزت جميع الدول التي كانت تأخذ بالمذهب الحر (الفردى)، فقد بينت تلك الأزمة أن النشاط الفردي ليس قادراً وحده على ضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن؛

- التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد أدى التطور الذي لحق بالمجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تزايد تدخلات الدولة، وتضخم ميزانيات الحكومات بسبب الحروب وانتشار الروح الديمقراطية، وتفشي المبادئ الاشتراكية ومطالبة الأفراد الحكومة بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي لرفع مستويات المعيشة، إضافة إلى القوة التي بدأت النقابات العمالية في الحصول عليها؛

<sup>1</sup> - السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، [2008]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 219.

<sup>2</sup> - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، [2007]، المرجع السابق، ص. 22-23.

<sup>3</sup> - محمود عبد الرازق، [2011]، «الاقتصاد المالي»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 287.

<sup>4</sup> - هشام مصطفى الجمل، [بدون سنة]، المرجع السابق، ص. 56.

- التطور التكنولوجي، الذي أدى بضرورة تدخل الدولة في بعض القطاعات نظرا للتطور التكنولوجي المذهل الذي لحق بها واستلزم بدوره استثمارات ضخمة لتنفيذها، وإنشاء مستشفيات ومدارس وغيرها، وهي جد مكلفة ولا تدر عائدا مباشرا يمكن أن يغطي نفقات إنشائها.

- الثورة الكينزية، التي عرفت من قبل الاقتصادي الإنجليزي "جون ماينارد كينز" في كتابه الشهير "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود"، والذي أوضح فيه أن فكرة التوظيف الكامل أصبحت غير واقعية وأن توازن الدخل القومي من الممكن أن يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل وفيها تتحقق البطالة، أو يتحقق عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل وفي هذه الحالة يمكن القول أن هناك تضخم في الاقتصاد، أو قد يتحقق التوازن عند نفس مستوى التوظيف الكامل كما اعتقد الكلاسيك، كما افترض كينز أيضا أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك وإنما لابد من تدخل الدولة باستخدام السياسات المناسبة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب<sup>1</sup>.

ووجه كينز أيضا نقدا شديدا بخصوص قانون "ساي" القائل أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وأشار بأن الطلب هو منشأ العرض حيث حين يطلب الأفراد السلع يسرع المنتجون في إنتاجها ويستخدمون اليد العاملة والمواد الأولية، وأشار كينز إلى احتمال نقص الطلب عن العرض وما يسببه من هذا النقص من قلة الإنتاج والاستغناء عن عوامل الإنتاج مادية وبشرية وظهور بطالة، وقد رد كينز دعوة الكلاسيك القائلة بأن جمود الأجور هو سبب البطالة أي رفض العامل العمل بأقل من أجره الحقيقي، ويقول بهذا الخصوص أن هناك بطالة لا إرادية بمعنى أن العمال هم مستعدون بالعمل بأقل من أجر السائل ومع ذلك لا يجدون عملا، وأن سبب هذه البطالة هو نقص الطلب، ولما كان الطلب على الاستهلاك يتمتع بشيء من الجمود والاستقرار فلا يتوقع أن تحصل زيادة من هذه الناحية ولذلك يلزم التأكيد على زيادة الاستثمارات العامة ويتبع ذلك زيادة في القوة الشرائية فزيادة في الطلب الذي سيحجر حتما إلى زيادة في الإنتاج والاستخدام<sup>2</sup>.

بالنسبة للسياسة المالية يرى كينز أنها أداة فعالة في مكافحة البطالة والكساد الناتج من عجز الإنفاق الاستثماري الخاص لتدخل الدولة لتكملة النقص في حجم الطلب الكلي، وتساهم في زيادة الميل للاستهلاك وبالتالي زيادة الدخل القومي من خلال عمل المضاعف، وقد بين في نظريته العامة أن الكلاسيك غير قادرين على حل مشكلة البطالة وآثار الدورات الاقتصادية وذلك لاعتقاده بأن حجم التوظيف في الاقتصاد يتوقف على مبدأ الطلب الفعال، وأن سياسة الضرائب والإنفاق يجب أن تتحدد من خلال احتياجات الطلب في الاقتصاد القومي

<sup>1</sup>- محمد فوزي أبو السعود، [2014]، «مقدمة في الاقتصاد الكلي مع (التطبيقات)»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص. 176.

<sup>2</sup>- فتحي أحمد ذياب عواد، [2013]، المرجع السابق، ص. 43.

وليس الرغبة في تحقيق المساواة بين الإيرادات والنفقات، وأن تكون السياسة المالية أداة للاستقرار<sup>1</sup>، فالسياسة المالية من وجهة نظرهم هي وسيلة لتحقيق هدف اقتصادي عام وليست غاية بحد ذاتها، حيث يمكن استخدام الإنفاق العام والضرائب والقروض العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للخروج بالاقتصاد من حالات يعانيتها إلى حالات أفضل، كما يرى الكينزيون أنه يمكن الاعتماد على الإصدار النقدي في حالات نقص القروض أو عدم الإقبال عليها من قبل الأفراد، حتى ولو أدى ذلك الإصدار إلى التضخم ولاسيما في الدول النامية<sup>2</sup>.

وفيما يخص آلية عمل السياسة المالية وكيفية تأثيرها في النشاط الاقتصادي، فهذا التوجه أو الفكر الجديد يوجب على الحكومة في حالة ظهور بوادر التضخم أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعال، مما يؤدي إلى انخفاض منحني الطلب الكلي إلى غاية نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي، والمعروف أن منحني الطلب الكلي هو الذي يحدد نقطة التوازن ويحسب الدخل القومي كالتالي:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي} + (\text{الصادرات} - \text{الواردات}) + \text{التغير في المخزون.}$$

أما في حالات ظهور الركود أو الكساد فعلى الحكومة أن تسارع باستخدام السياسات المالية التي تؤثر على مكونات الطلب الفعال السابقة فيزداد الطلب الكلي ويؤدي ذلك إلى رفع منحني الطلب الكلي إلى أعلى، فقد بنى علماء الاقتصاد الذين يؤيدون نظرية كينز سياستهم المالية على أساس المالية التعويضية والمالية الوظيفية، واستخدموا كافة أدوات السياسة المالية للتأثير بها مباشرة على الطلب الكلي فقط صعودا وهبوطا وفقا لمتطلبات الحالة الاقتصادية سواء انكماش أو تضخم<sup>3</sup>.

وقد حدد مسجريف (Musgrave) أسس المالية التعويضية أو الوظيفية، كما أوضحها ليرنر (Lerener) في شكل قواعد على النحو التالي: فالقاعدة الأولى تخص السياسة المالية التعويضية التي تعتبر نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، ويتمثل فيها مبدأ العمل المالي التعويضي بأنه عند إعداد الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساسا بالموقف الاقتصادي والاتجاهات الموجودة، ولهذا يستخدم تيارات الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي<sup>4</sup>، فحسب هذه القاعدة هي أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم والكساد معدل الإنفاق الكلي في المجتمع يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه

<sup>1</sup> - رجاء الربيعي، [2013]، «دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي»، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 68-69.

<sup>2</sup> - محمد دياب وآخرون، [2015]، «التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية»، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 37.

<sup>3</sup> - عوف محمود الكفراوي، [1997]، «السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي - دراسة تحليلية مقارنة-»، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص. 156-157.

<sup>4</sup> - عماد السخن، [2016]، المرجع السابق، ص. 64.

شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها، وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب بحيث ينخفض معدل إنفاق دافعي الضرائب أو بالوسيلتين معا، وبهذه الوسائل يمكن إبقاء إجمالي لإنفاق عند المستوى المطلوب بحيث يكون كافيا لشراء السلع التي يمكن إنتاجها<sup>1</sup>.

أما القاعدة الثانية أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة كمية السندات الحكومية، وبعبارة أخرى تقترض الحكومة من أجل تخفيض درجة السيولة وإذا لم تكن ترغب في ذلك فيمكنها تمويل نفقاتها بطبع المزيد من أوراق النقد، وباختصار يمكن القول بأن المالية الوظيفية تنادي بإبقاء الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد القومي عند مستوى عال بدرجة تمنع خطر الكساد وفي الوقت نفسه عند مستوى منخفض بدرجة تمنع التضخم، وأن إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة هو البديل لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة في الفكر التقليدي. ويمكن تلخيص أدوات ووسائل هذه السياسة المالية فيما يلي<sup>2</sup>:

- تبدلت النظرة إلى الضرائب والقروض وأصبحت تتخذ في كثير من الأحيان وسيلة لا مجرد الحصول على إيراد مالي للموازنة العامة للدولة فقط، بل لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية واجتماعية؛
- زيادة الإنفاق العام مع اتساع دائرة الخدمات العامة، فازداد الإنفاق العام وتعددت أهدافه وآثاره الاقتصادية وتغير هيكله؛
- تدخلت الدولة في كثير من الميادين الاقتصادية وأصبحت الدولة منتجة في بعض الأحوال وتملك بعض أدوات الإنتاج أو تسيطر عليها؛
- اتخذت الموازنة العامة للدولة طابعا وظيفيا فلم تعد هدف إلى مجرد إيجاد توازن حسابي بين جانبي الإيرادات والنفقات، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي؛
- التأثير على درجة السيولة النقدية بخفض كمية النقود بواسطة الاقتراض من الجمهور وإصدار السندات الحكومية أو بزيادة كمية النقود بالإصدار النقدي.

وعليه يمكن القول أن السياسة المالية الوظيفية لا تكون إلا بغرض علاج الخلل المؤقت أو الطارئ، التي تقتصر مهمتها على إعطاء الحقنة للاقتصاد حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده بفعل قوته المحركة الذاتية، وهي تقتصر على الحالة الانكماشية فقط وتعمل على ضخ المبالغ من المال من أجل انعاش الاقتصاد، في حين

<sup>1</sup> - عوف محمود الكفراوي، [1997]، المرجع السابق، ص. 157.

<sup>2</sup> - عوف محمود الكفراوي، [2007]، «بحوث في الاقتصاد الإسلامي ونظامه المالي»، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ص. 400.

تستخدم السياسة المالية التعويضية في المرحلة الانكماشية والتضخمية.<sup>1</sup> كل هذا يؤكد على أن السياسة المالية لم تعد محايدة بل على عكس هذا فقد اتخذت مفهوماً وظيفياً وأصبحت أداة هامة في الاقتصاد، ونتيجة لتطور دور الدولة واتساع وظائفها فقد زادت النفقات النقدية الحكومية بازدياد نشاط الدولة وخاصة بعد أن أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن مسؤوليتها عن إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة ما أدى إلى زيادة أهمية ودور السياسة المالية.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: التحليل النقدي الحديث والسياسة المالية

كانت المدرسة الكينزية هي المسيطرة في الربع الأول من القرن بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن تحدي النظرية النقدية للنظرية الكينزية تعزز في عقد السبعينيات الذي تميز بمستويات مرتفعة ومتزايدة من التضخم والبطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي، ولم تكن للنظرية الكينزية استجابات مناسبة على مستوى السياسات، بينما طرح فريدمان وأتباعه من المدرسة النقدية آراء مقنعة حول معدلات التضخم المرتفعة والتي تعزى إلى الزيادات السريعة في المعروض النقدي، مما يجعل السيطرة على المعروض النقدي أساس السياسة الجيدة<sup>3</sup>، واستبعدوا السياسة المالية لعدم تأثيرها على مستوى الأسعار ولا على النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، كما يعتقد النقديون أن الاقتصاد السوقي لديه عوامل من شأنها أن معالجة عدم الاستقرار الاقتصادي فالإنفاق الاستهلاكي يمثل أحد عوامل الاستقرار، حيث أن الاستهلاك الجاري يعتمد إلى حد كبير على الدخل الشخصي المتوقع في المستقبل، فإن الإنفاق الاستهلاكي يكون مستقر نسبياً خلال الدورة الاقتصادية مما يعني أن استقرار النفقات الاستهلاكية يعمل على عدم تحول التوسع الاقتصادي الطارئ إلى رواج اقتصادي تضخمي، وبالمثل تمنع استقرار النفقات الاستهلاكية حدوث انكماش اقتصادي حاد لا يمكن السيطرة عليه.<sup>4</sup>

ويستبعد أصحاب هذه النظرية استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، ويعتقدوا أن تطبيق سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة من شأنها أن تؤدي إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقديين أثر المزاحمة الذي يقلل من فاعلية السياسة المالية التوسعية، لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، لأن

<sup>1</sup> - أحمد فوزي الحصري، [2017]، المرجع السابق، ص. 63.

<sup>2</sup> - اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، [2004]، «مفاهيم ونظم اقتصادية»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص. 184.

<sup>3</sup> - ثروت جاهان، كروس باباجورجيو، [2014]، المرجع السابق، ص. 39.

<sup>4</sup> - عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، [1999]، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، المرجع السابق، ص. 428.

زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بنفس القدر، وهنا لا يوجد أي معنى للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي<sup>1</sup>.

وأضاف النقديون في هذا الخصوص أن عجز الموازنة العامة لن يكون له أثر إلا أثر معتدل على الطلب الكلي إلا إذا صحبه تغير في العرض النقدي، ويركز النقديين على أن السياسة المالية التوسعية البحتة (يقصد بها التغير في الضرائب أو الإنفاق الحكومي الذي لا يتم تمويله من خلال الاقتراض من البنك المركزي) الذي لا يصاحبه تغير في العرض النقدي سوف يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومن ثم تقييد الإنفاق الخاص، أما بخصوص فائض في الموازنة فهم ينكرون أن تحقيق فائض فيها يفرض قيودا قويا على معدل النمو، فنتيجة لفائض الموازنة ينخفض طلب الحكومة على الأرصدة المتاحة للإقراض مما يولد ضغطا لخفض سعر الفائدة، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الخاص الذي يلقي إلى حد كبير القيود التي يفرضها فائض الموازنة على النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

### المطلب الرابع: النتائج الفكرية للجدل الكينزي - النقدي والسياسة المالية:

إن الجدل الدائر بين المدرستين النقدية والكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية أدى إلى ظهور اتجاهات أخرى تقود إلى استنتاجات جديدة في مضار السياسات الاقتصادية الحكومية، والتي اكتست أهمية في التحليل الاقتصادي<sup>3</sup>، فقد تطرقنا مسبقا إلى هذه النظريات فيما يخص وجهتهم وتحليلهم للسياسة النقدية ومدى أهميتها، فمنهم من ركزوا على فاعلية السياسة النقدية ومنهم من نادوا على عدم فاعليتها وبالمقابل أكدوا على دور وفاعلية السياسة المالية، وفيما يلي سنتطرق إلى كل نظرية على حدا:

### 1.IV- نظرية التوقعات العقلانية والسياسة المالية

إن للتوقعات الرشيدة أهمية كبيرة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتستند نظرية التوقعات الرشيدة أن سلوك الوحدة الاقتصادية (أفراد أو منشأة) سواء كان ذلك في مجال الاستهلاك أو العمل أو الاستثمار يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتدنية الخسائر، ويقرون أنه أمام كل وحدة اقتصادية كما معيننا من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية وغيرها من الفروض والتي تم التطرق إليها مسبقا، وفي الأخير ينتهي أنصار هذه النظرية أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، ستكون

<sup>1</sup> بلوافي محمد، [2013]، «أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص. 56.

<sup>2</sup> عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، [1999]، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، المرجع السابق، ص. 430-431.

<sup>3</sup> عباس كاظم الدعيمي، [2010]، المرجع السابق، ص. 57.

قادرة على التوقع الصحيح والواقعي للمتغيرات وعليه لن يكون للتغيرات في السياسات الحكومية تأثير كبير وان يؤخذ بالحسبان ولاسيما في الاقتصاد الحقيقي كالإنتاج والاستخدام<sup>1</sup>.

وتستنتج هذه النظرية أن النماذج القياسية ليست ذات نفع كبير في تقويم السياسات الاقتصادية، فصناع هذه السياسات يجب أن يكون لديهم المعرفة التامة بالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد لمستوى الأسعار والنتائج والعمالة جراء زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار معين، ويرون أنصار هذه النظرية أن معلمات النماذج تتغير عند طرح أو اعتماد سياسات جديدة، وأنه لا يمكن استخدام هذه السياسات سواء المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففوق هذه النظرية وللتوضيح أكثر فإن تزايد الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى استيعاب القطاع العائلي والمنشآت آثار هذه الزيادة، كونهم يتوقعون أثارها وبذلك سوف تزداد الأجور النقدية والأسعار إلا أن النتائج والعمالة سوف يبقيان على حالهما دون تغيير<sup>2</sup>.

ولتوضيح عدم فاعلية السياسات الاقتصادية الحكومية، نفترض أن الاقتصاد في حالة ركود وأن الدولة تسعى لمعالجة هذه المشكلة باستخدام إحدى السياستين المالية أو النقدية التوسعيتين، فمن الطبيعي أن تتوقع الوحدات الاقتصادية ارتفاع الطلب الكلي مع توافر فرص أكثر للشغل وارتفاع الأسعار والأجور، ونتيجة لذلك فإن العمال سوف يسعون للحصول على أجور أعلى ولن يرضوا إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يجد من الطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي فإن السياسة الحكومية التوسعية سوف تبوء بالفشل ولن تحقق الغرض المنشود منها بتخفيض البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج<sup>3</sup>، وبالمثل إذا توقع الأفراد تخفيض الضرائب لتنشيط الطلب الاستهلاكي فإن التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب، لا بدا أن يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة ولا بدا من تغطية هذا العجز أو تسديد الدين، ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلاً، ولذلك فإن السلوك العقلاني وفقاً لهذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي واستخدام أي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب لأغراض الادخار بدلا من زيادة الطلب الاستهلاكي، وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء على التوقعات العقلانية)، وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى<sup>4</sup>.

ومما سبق لا شك أن للتوقعات أهمية كبيرة في السلوك الاقتصادي وقد تختلف هذه الأهمية من مجال إلى آخر أو من سوق إلى آخر، فمن المعروف أن الأسواق المالية تتصف بسرعة التأثير بتوقعات الأحداث السياسية، فيلاحظ مثلا تذبذب أسعار الأسهم والسندات وتقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات نتيجة توقع

<sup>1</sup> - عباس كاظم الدعيمي، [2010]، المرجع السابق، ص. 58.

<sup>2</sup> - رجاء الربيعي، [2013]، المرجع السابق، ص. 43.

<sup>3</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، [2004]، المرجع السابق، ص. 445.

<sup>4</sup> - عباس كاظم الدعيمي، [2010]، المرجع السابق، ص. 59.

سياسة معينة أو حدث سياسي معين، ولكن نادرا ما نجد مثل هذه التأثيرات في أسواق أخرى كسوف العمل أو سوق السلع والخدمات، فلذا من السابق لأوانه أن نقول أن نظرية التوقعات العقلانية قد ألغت نظريات الاقتصاد الكلي السابقة لها<sup>1</sup>.

وقد كشفت الأزمة الأخيرة عدم ملائمة النماذج المستندة إلى افتراض التوقعات الرشيدة وتم طرح التساؤل حول ما الذي تعنيه بالضبط كلمة الرشيدة؟، وبالكاد يبدو الارتفاع السريع والانخفاض اللاحق في دائرة واسعة من أسعار الأصول متسقا مع عملية التسعير الرشيد المرتبطة بالقيم الأساسية، وبدلا من ذلك بدا الأمر وكأن التوقعات في كثير من الأسواق كانت تستند لمجرد تقدير استقرائي مستمد من تطورات الماضي، وأدى هذا إلى مستويات أسعار ثبت في النهاية أنها غير قابلة للاستمرار. ويبدو أن الافتراض القائل بأن معظم الأسواق سرعان ما تصحح الأسعار حيث تستعيد سريعا المساواة بين العرض والطلب، خاصة بالنسبة للعمل غير متسق مع الزيادات الملحوظة في البطالة وكان هناك أيضا اعتراف متزايد بأن كثير من الأسعار في صميم النظام الاقتصادي (مثل أسعار الصرف، أسعار الفائدة، وسعر الطاقة) تأثرت بالحكومات بقدر ما تأثرت بالأسواق<sup>2</sup>.

### 2.IV- نظرية اقتصاديات العرض والسياسة المالية

أدت الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي، من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الاقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية والمسماة بالتضخم الركودي، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض ذات الأهمية نحو تحسين جانب الاقتصاد من خلال اعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية القائمة على الموازنة لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية وتقديم وصفات مناسبة للاستقرار<sup>3</sup>، وعلى هذا الأساس عرفوا باقتصاد جانب العرض ويرى أصحاب هذه المدرسة على نقيض ما يراه الكينزيون أن الاهتمام ينبغي أن ينصب على جانب العرض، فهم يرون أن مشكلات النظام الرأسمالي نابعة عن اختلال قوى العرض ولا أساس لمبدأ سيادة الطلب، ويرون على وجه الخصوص أن هذه المشكلة الأساسية نابعة عن نقص في عرض عوامل الإنتاج وذلك بسبب التدخل الحكومي في جانب العرض، فالعرض حسبهم هو المنشئ للطلب وهذا ما عبر عنه قانون ساي قديما، مع الفرق أن هذا الأخير كان يتحدث

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، [2004]، المرجع السابق، ص. 447.

<sup>2</sup> - ويليام وايت، [2009]، «علم الاقتصاد الكلي الحديث ومساره الخاطيء»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد الرابع، ص. 16.

<sup>3</sup> - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، [2015]، المرجع السابق، ص. 58.

في ظل اعتبار اقتصاد المقايضة، وعلى الدولة أن تعمل على صيانة قانون السوق وأن لا تتدخل لإفساد آليات سير النظام الرأسمالي، الذي يحقق التوازن من تلقاء نفسه<sup>1</sup>، ومن أهم افتراضات هذه النظرية هي<sup>2</sup>:

- يتقرر نمو الناتج في الأجل المتوسط بصورة رئيسية بالعرض عن طريق تغيير معدل النمو في عوامل العرض ومعدل التغيير التكنولوجي؛

- إن معدل نمو رأس المال يعتمد بشكل أساسي على حوافز الادخار والاستثمار؛

- يشكل التنظيم الحكومي الفرط عائقاً أمام التكوين الرأسمالي ويساهم في خفض نمو إنتاجية العمل ومعدل النمو؛

- التأكيد على الحوافز وتأثيرات العرض والمطالبة في التخفيضات الضريبية.

وحسب أنصار هذه المدرسة، فإن دعم جانب العرض يتم من خلال تخفيض معدلات الضرائب من شأنه أن يحسن دور القطاع الخاص، وأن تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج والإنتاجية. وفي هذا الصدد يؤكدون على أهمية تخفيض معدلات ضريبة الدخل الحدية لزيادة الحوافز للعمل والاستثمار، وأن العرض يجب أن يأتي قبل تقديم الطلب في النظام الاقتصادي وهذا ما يتطلب تقليل الضرائب على الاستهلاك إضافة إلى الضرائب على الإنتاج لأن الإفراط في الضرائب على الاستهلاك يعمل على تقييد النمو الاقتصادي، أي أن تخفيض معدلات الضريبة يؤدي إلى زيادة الحافز لدى الأفراد في العرض من العمالة ورأس المال إضافة إلى مستويات أعلى من الإبداع، حيث الزيادة في المدخلات والإبداع يزيد من نمو المخرجات الممكنة وبالتالي يؤثر إيجابياً في العرض الكلي<sup>3</sup>.

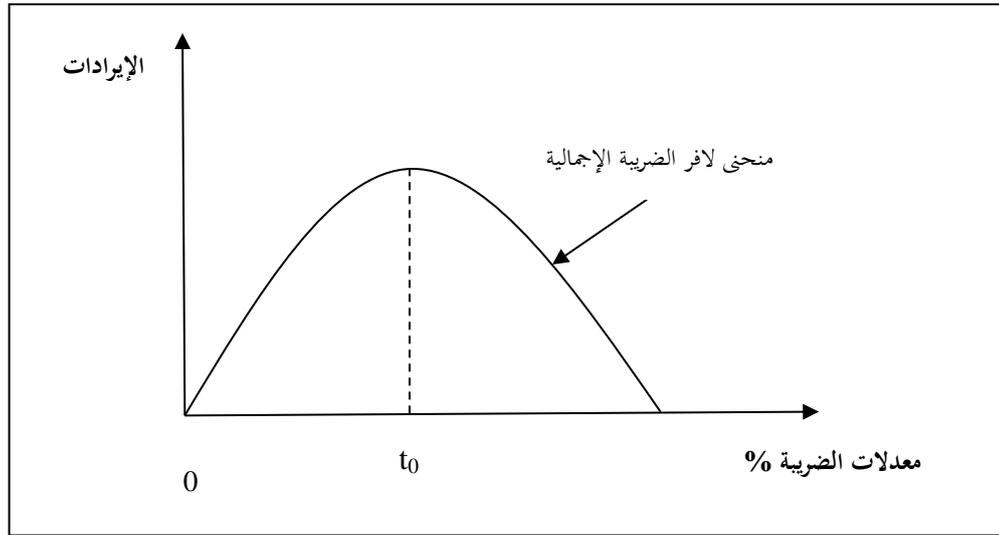
وفي هذا الصدد يعتقد أنصار هذه المدرسة من بينهم "آرثر لافر" (Arther Laffer) بأن استخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات من أجل زيادة الطلب أمر مبالغ فيه، كونها تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز، وقد طرح هذا منحنى عرف بمنحنى لافر الذي يستند في الحقيقة إلى فكرة قديمة نادى بها ابن خلدون منذ ستة قرون، وتمثل هذه الفكرة أنه عند خفض الضريبة سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات العامة وليس إلى تقليصه، لأن ذلك سوف يشجع الإنتاج، والشكل التالي يبين لنا علاقة لافر بين معدلات الضريبة والإيرادات الضريبية:

<sup>1</sup> - رحيم حسين، [2006]، المرجع السابق، ص. 157.

<sup>2</sup> - رجاء الربيعي، [2013]، المرجع السابق، ص. 52.

<sup>3</sup> - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، [2015]، المرجع السابق، ص. 59.

الشكل رقم (3.III): منحنى لافر للضريبة والعلاقة بين معدلات الضريبة والإيرادات الضريبية



Source: Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, [2010], «Principes de l'Economie», De Boeck, Bruxelles, Belgique, P. 201.

من الشكل أعلاه، يتضح أن عند زيادة الضريبة عن معدل  $(t_0)$  تنخفض الإيرادات، أي معدلات الضريبة المرتفعة للضريبة تؤدي إلى تخفيض عوائد الضريبة عكس ما هو مقرر في النظرية الكينزية التي تستخدم الضرائب لزيادة الإيرادات، فهي تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز وبالتالي تقليص القاعدة الضريبية مما يخفض النشاط الاقتصادي، ولمعالجة ذلك اقترح اقتصاديو جانب العرض إجراءات تعديل جذرية على هيكل النظام الضريبي، من خلال اعتمادهم على منهج اقتطاعات ضريبة جانب العرض القائم على خفض معدلات الضريبة الحدية من الدخل وبأقل تصاعدية، بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي، إضافة أن التخفيض في المعدلات الضريبية الحدية يعمل على زيادة حصيلة الضريبة نتيجة للآثار السلبية للتهرب من الضريبة عند ارتفاعها<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: فعالية السياستين النقدية والمالية وامكانية التنسيق بينهما

بعد الأزمة العالمية 1929 وما انجر عنها من تدني مستويات الطلب الفعلي أدى إلى ظهور وجهة فكرية جديدة حاولت توضيح وعرض نموذج أكثر تطورا من طرف الاقتصادي كينز والمعروف بنموذج  $(IS - LM)$  الذي عرض لأول مرة سنة 1937، أين حاول الربط بين قطاعين النقدي والحقيقي من خلال استخدام سعر الفائدة والدخل لتحقيق التوازن بينهما وعبر منحنيات  $(LM)$  و  $(IS)$ ، ليطوره العالم الاقتصادي ألفن هنسن، ولذلك سمي بنموذج "هيكس-هنسن"، الذي يدرس التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في الاقتصاد المغلق، بعدها تابع هذا العمل كل من الاقتصاديين مندل وفليمينغ الذين أضافا إلى النموذج التوازن في ميزان

<sup>1</sup> - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، [2015]، المرجع السابق، ص. 60.

المدفوعات ليطلق عليه نموذج  $(IS - LM - BP)$ ، أين يتحقق التوازن الكلي حسبه عند كل من توازن السوق الحقيقي والسوق النقدي والسوق الخارجي (ميزان المدفوعات)، كما يدرس تأثير كل من نظام سعر الصرف ودرجة حركة رؤوس الأموال على التوازن الكلي وعلى مدى فعالية السياسات الاقتصادية في التأثير على النشاط الاقتصادي، والمقصود بالفعالية "مدى إمكانية استخدام أدواتها الكفيلة بتحقيق الغرض المسطر لأجله، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية الغير المرغوب فيها، إضافة لمدى التنسيق بين استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية لتفادي آثار عدم التنسيق الناتجة من جراء تطبيق هاتين سياستين"<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: التوازن الكلي وفق نموذج $(IS - LM)$

يعني بالتوازن الكلي بالتوازن في سوق السلع والخدمات المترامن مع التوازن في السوق النقدية، حيث أنه على الرغم من وجود عدة مستويات للدخل  $(Y)$  ومعدلات الفائدة  $(r)$  التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد، إلا أن هناك مستوى واحد للدخل ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في السوقين في نفس الوقت<sup>2</sup>، حيث يتحقق التوازن في سوق الإنتاج عند تساوي الادخار والاستثمار، فإن كل نقطة (التوليفات من الدخل وسعر الفائدة) على منحنى  $(IS)$  تمثل نقطة توازن في سوق الإنتاج، بينما يتحقق التوازن في سوق النقد عند تساوي العرض النقدي مع الطلب النقدي (تفضيل السيولة)، فإن كل نقطة (التوليفات من الدخل وسعر الفائدة) على منحنى  $(LM)$  تمثل نقطة توازن في سوق النقد، وفي الأخير تصبح لنا نقطة توازن نموذج  $(IS - LM)$  هي النقطة التي تحقق التوازن في السوقين معا<sup>3</sup>.

### I.1- توازن سوق السلع والخدمات (سوق الإنتاج)

يتضمن سوق الإنتاج أو ما يسمى بسوق السلع والخدمات في المجتمع كل من الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي عليها، مع افتراض أن السوق مغلق أي لا يتعامل مع العالم الخارجي فإن الطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي والاستثماري والطلب الحكومي<sup>4</sup>، ويفرض النموذج الكينزي أن الاستثمار تابع لسعر الفائدة  $I = f(r)$ ، والادخار مرتبط بحجم الدخل  $S = f(Y)$ ، ونعلم كذلك أن العرض الكلي (الإنتاج الكلي)  $(Y^S)$  يوزع في شكل دخول، والدخل الكلي  $(Y)$  يستخدم على شكلين: الاستهلاك  $(C)$  والادخار

<sup>1</sup> - سهام محمد السويدي، [2010]، «استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ص. 85.

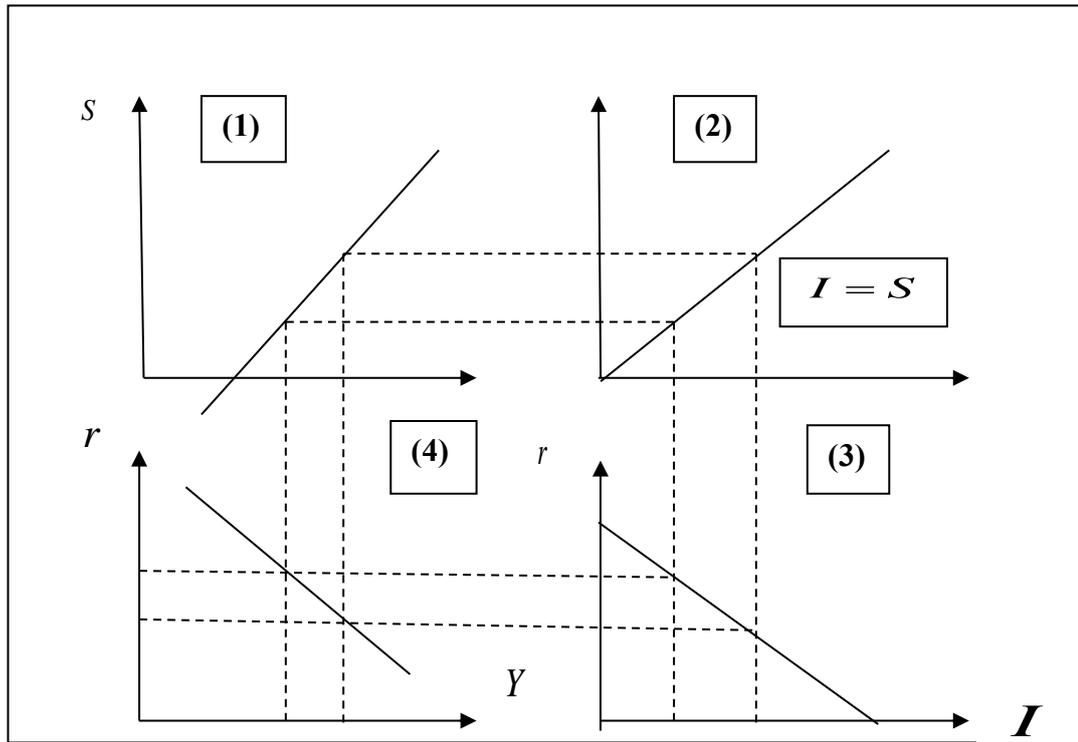
<sup>2</sup> - محمد فرحي، [2004]، المرجع السابق، ص. 260.

<sup>3</sup> - رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، [2012]، «النظرية الاقتصادية الكلية»، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص. 199-200.

<sup>4</sup> - علي عبد الوهاب نجا وآخرون، [2014]، «اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية»، الطبعة الأولى، مكتبة وفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، مصر، ص. 240.

(S) كما يلي:  $Y^S = Y = C + S$ ، أما الطلب الكلي ( $Y^d$ ) يتكون من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية (C) والطلب على السلع والخدمات الاستثمارية (I) حيث:  $Y^d = C + I$ . وعند التوازن يكون لدينا:  $Y^S = Y^d = Y = C + S = C + I$  وفي النهاية نتحصل على:  $I = S$  وهو شرط توازن سوق السلع والخدمات<sup>1</sup>، وهذا التوازن يعبر عنه بمنحنى (IS) الذي يعرف بأنه المحل الهندسي للتوليفات المختلفة من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة التي تحقق توازن سوق رأس المال، أو يتساوى عندها الادخار مع الاستثمار<sup>2</sup>، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4.III): طريقة تحديد المنحنى (IS) بيانيا



Source : David Begg et Autres, [2002], «Macroéconomie », 2<sup>eme</sup> Edition, DUNOD, Paris, France, P. 173.

يشير الجزء الأول من الشكل أعلاه إلى تغييرات الادخار لما يتغير مستويات الدخل، ويعبر الجزء الثالث منحنى الاستثمار الذي يعبر عن العلاقة المتناقصة التي تربط الاستثمار بسعر الفائدة، والجزء الثاني يتساوى كل من الاستثمار المتوقع والادخار المتوقع، حيث يلاحظ أن لكل مستوى من الاستثمار المتوقع ( $I_0$ ) يتطلب مستوى معادل من الادخار ( $S_0$ ) والذي يحدد بدوره مستوى الدخل اللازم ( $Y_0$ ) الذي يسمح بتحقيق هذا

<sup>1</sup> - محمد الشريف إلمان، [2003]، «محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية»، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 206.  
<sup>2</sup> - السيد محمد أحمد السريتي، [2011]، «النظرية الاقتصادية المتقدمة: الجزئية والكليّة بين النظرية والتطبيق»، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ص. 434.

الادخار من الجزء الأول. إذن فالجزء الثالث يبين أن لكل مستوى لسعر الفائدة مستوى من الاستثمار المرغوب فيه، والجزء الثاني يبين أن كل مستوى من الاستثمار المرغوب فيه يتطلب مستوى مقابل من الادخار وكذلك يبين الجزء الأول أن كل مستوى من الادخار يتطلب تحقيق مستوى معين من الدخل. وفي الأخير يسمح لنا الجزء الرابع بالربط بين تغيرات سعر الفائدة وتغيرات الدخل، والوصل بين هذه النقاط التوازنية يمكننا من رسم منحنى سوق السلع والخدمات ( $IS$ )<sup>1</sup>، وهذا المنحنى ما هو إلا عبارة عن التوافق التوازنية للدخل والفائدة والتي من شأنها أن تحقق التعادل ما بين الاستثمار والادخار. والملاحظ أن منحنى التوازن في سوق الإنتاج منحنى ذو ميل سالب الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين الفائدة والدخل فتخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى التوسع في الاستثمارات ومن ثم يزداد الدخل<sup>2</sup>.

ويمكننا أيضا اشتقاق منحنى ( $IS$ ) جبريا لإيجاد التوليفات التوازنية من الدخل والفائدة، وذلك باستخدام المعادلات السلوكية ومعادلة التوازن الواحدة كالتالي<sup>3</sup>:

- دالة الاستهلاك:  $C = C_0 + c.(Y - T)$ ، حيث يمثل ( $C$ ) مستوى الاستهلاك و( $C_0$ ) يعبر عن الاستهلاك المستقل عند الدخل، أما ( $c$ ) فهو الميل الحدي للاستهلاك و( $Y$ ) يعبر عن الدخل أو الإنتاج الكلي و ( $T$ ) هي الضرائب؛

- دالة الاستثمار:  $I = I_0 - i.(r)$ ، حيث يمثل ( $I$ ) الاستثمار و( $I_0$ ) الاستثمار المستقل و( $i$ ) حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة؛

- دالة الضرائب:  $T = T_0 + t.(Y)$ ، حيث تمثل ( $T$ ) الضرائب و( $T_0$ ) الضريبة المستقلة عن الدخل و( $t$ ) معدل الضريبة؛

- دالة الإنفاق الحكومي:  $G = \bar{G} = G_0$ ، يعتبر الإنفاق متغير خارجي يتحدد بعوامل خارج النموذج؛

- معادلة التوازن:  $Y = C + I + G$  أو  $I + G = S + T$ ، حيث تعبر المعادلة الأولى عن الدخل يساوي الإنفاق والثانية عن التسرب يساوي الحقق. ويمكننا استنتاج معادلة التوازن ( $IS$ ) عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية:

<sup>1</sup> - محمد فرحي، [2004]، المرجع السابق، ص. 220-221.

<sup>2</sup> - عمر صخري، [2005]، «التحليل الاقتصادي الكلي»، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 197.

<sup>3</sup> - البشير عبد الكريم، [2004]، «الفعالية النسبية لسياسة المالية والنقدية في الجزائر»، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والأفاق)، جامعة تلمسان، الجزائر، يوم 29-30 ديسمبر، ص. 8.

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = C_0 + c.(Y - T) + I_0 - i.(r) + G_0 \Rightarrow Y = C_0 + c.(Y) - c.(T) + I_0 - i.(r) + G_0$$

$$\Rightarrow Y = C_0 + c.(Y) - c.(T_0 + t.(Y)) + I_0 - i.(r) + G_0 \Rightarrow \left[ Y = \frac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0}{1 - c + ct} - \frac{i}{1 - c + ct} (r) \right] \dots (1)$$

إن المعادلة (1) هي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) التي تعكس العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة المبين من خلال الميل السالب الموضح في المعادلة التالية  $\left( \frac{\Delta Y}{\Delta r} = -\frac{i}{1 - c + ct} < 0 \right)$ . ونلاحظ من خلال معادلة التوازن، العوامل التي تؤثر في الدخل التوازني إيجابيا أو سلبيا والتي تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) جهة اليمين أو اليسار والملاحظ من خلال الحد الثابت  $\left[ Y = \frac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0}{1 - c + ct} \right]$  أن هناك علاقة موجبة بين كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل وكذا الإنفاق المستقل على الدخل التوازني، فإن أي زيادة في المتغيرات الأخيرة يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى جهة يمين والعكس، بينما تؤثر الضرائب سلبا على الدخل التوازني فأى زيادة للضرائب يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأسفل جهة اليسار والعكس. أما فيما يخص العوامل المؤثرة في ميل المنحنى (IS)  $\left( -\frac{i}{1 - c + ct} \right)$  هي: حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (i)، الميل الحدي للاستهلاك (c) ومعدل الضريبة (t)، فيكون المنحنى أشد انحدار كلما زادت القيمة المطلقة للميل، أي زيادة حساسية الاستثمار عن الميول الحدية والعكس.

## 2.1- توازن سوق النقد

يتحقق التوازن في سوق النقد عند تساوي كل من الطلب على النقود وعرض النقود، ويترتب على هذا التوازن تحديد سعر الفائدة التوازني، فإن عرض النقود وفقا لـ "كينز" يتمثل في كمية وسائل الدفع المتاحة (النقود الورقية والمساعدة والمصرفية)، ويتحدد عرض النقود كمتغير ثابت خارجي مستقل عن الدخل وسعر الفائدة، تحده السلطات النقدية (البنوك المركزية)، ويتغير عرض النقود بالزيادة في حالة السياسة النقدية التوسعية وبالانخفاض في حالة السياسة النقدية الانكماشية دون أن يتأثر بتغيرات الدخل وسعر الفائدة وبالتالي يمكن التعبير عن دالة عرض النقود بالشكل التالي:  $(M_s = M_0)$ <sup>1</sup> حيث  $(M_0)$  يمثل مستوى معين من عرض النقود الحقيقي، أما الطلب على النقود في النموذج الكينزي والمذكور مسبقا عند تحليلنا للسياسة النقدية عند كينز، فدالة الطلب تستند للأسباب التالية<sup>2</sup>:

- الطلب على النقود لأجل المعاملات أو الصفقات، وهو دالة تابعة للدخل:  $M_{D1} = f(Y) = \alpha_1 Y$ ؛
- الطلب على النقود لأجل الحياطة والحذر، وهو دالة تابعة للدخل أيضا:  $M_{D2} = f(Y) = \alpha_2 Y$ ؛

<sup>1</sup> - رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، [2012]، المرجع السابق، ص. 219.

<sup>2</sup> - عمر صخري، [2005]، المرجع السابق، ص. 239-240.

- الطلب على النقود لأجل المضاربة، وهو دالة تابعة للفائدة:  $M_{D3} = f(r) = -\sigma.r$ .

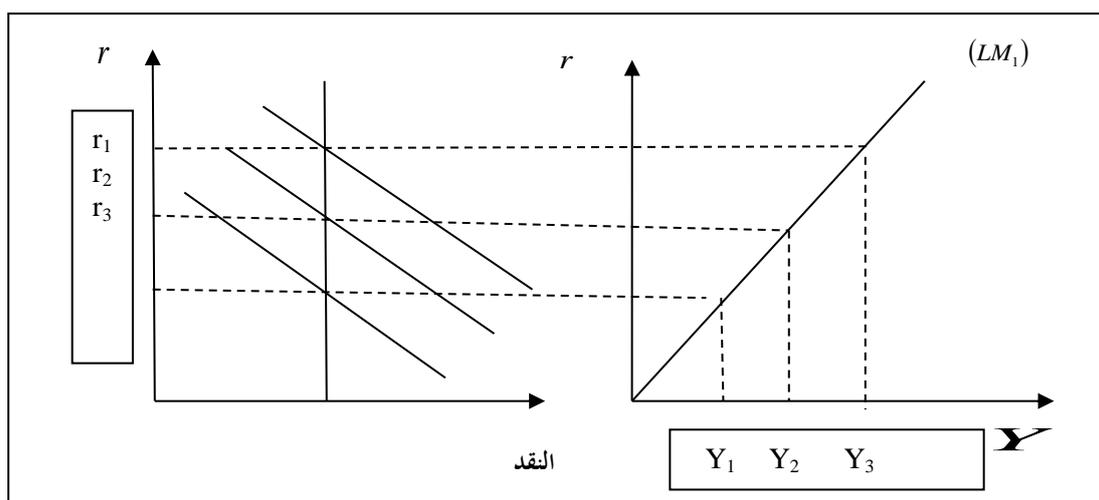
حيث:  $(\alpha_1)$  و  $(\alpha_2)$ ،  $(\sigma)$  ثوابت، وبما أن التوازن في سوق النقد يتحقق عند تساوي طلب على النقود والعرض عليه أي:

$$M_S = M_D \Rightarrow M_0 = M_{D1} + M_{D2} + M_{D3} \Rightarrow M_0 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - \sigma.r$$

$$\Rightarrow M_0 = \alpha Y - \sigma.r \Rightarrow Y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{\sigma}{\alpha}.(r).....(2)$$

إن المعادلة (2) هي معادلة توازن سوق النقد ( $LM$ ) حيث  $(\alpha = \alpha_1 + \alpha_2)$ ، والتي تمثل عرض النقود والطلب عليها مبينة بالعلاقة الخطية بين الفائدة والدخل، ومن الواضح أنه لا يمكن معرفة مستوى التوازن للدخل الوطني إلا إذا علمنا قيمة الفائدة، وبالتالي إذا اخترنا معدلات مختلفة للفائدة فإنه يمكن إيجاد المستويات المقابلة من الدخل، وللتوضيح أكثر نقوم بتمثيل هذا التوازن بيانياً:

الشكل رقم (5.III): طريقة تحديد المنحنى ( $LM$ ) بيانياً



المصدر: وسام ملاك، [2000]، المرجع السابق، ص.322.

يلاحظ من الشكل أعلاه من الجزء الأول، أن ارتفاع مستوى الدخل من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_1)$  ثم إلى  $(Y_2)$  يؤدي إلى انتقال منحنيات الطلب على النقود إلى أعلى وارتفاع سعر الفائدة التوازني من  $(r_0)$  إلى  $(r_1)$  ثم إلى  $(r_2)$ ، حيث تتقاطع منحنيات الطلب على النقود مع منحنى العرض النقدي الثابت والمحدد من طرف السلطات النقدية عند المستوى  $(M_S = M_0)$ ، ويرصد النقاط التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل عند المستويات المختلفة  $(Y_0, r_0)$  و  $(Y_1, r_1)$  و  $(Y_2, r_2)$  في الجزء الثاني من الشكل الذي يبين لنا كيفية اشتقاق منحنى ( $LM$ )، الذي يمكن تعريفه أنه العلاقة التي تربط بين سعر الفائدة والدخل الوطني الذي يعطي التوازن بين

الطلب على النقود والعرض عليها<sup>1</sup>، ويتضح أيضا أن ميل المنحنى موجب مبينا أن التوازن في السوق النقدي عند مستويات أعلى من الدخل يحدث عند مستويات أعلى من سعر الفائدة، وتفسير ذلك أن زيادة مستوى الدخل من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_1)$  تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عند سعر فائدة معين، لأن الطلب على النقود بدافع المعاملات يرتبط طرديا بمستوى الدخل، ولاستعادة الطلب عند المستوى الذي يتساوى فيه مع العرض النقدي يجب ارتفاع سعر الفائدة إلى  $(r_1)$  بدلا عن  $(r_0)$ ، ومن ثم يقل الطلب على النقود بدافع المضاربة ويستمر ذلك حتى يتساوى النقص في الطلب بدافع المضاربة مع الزيادة في الطلب على المعاملات التي نشأت من الزيادة المبدئية في الدخل<sup>2</sup>.

وبالنسبة للعوامل التي تؤثر في الدخل التوازني والتي تؤدي إلى انتقال منحنى  $(LM)$  جهة اليمين أو جهة اليسار إذا تغير ثابت المعادلة (2)، والعامل المؤثر في الثابت هو كمية عرض النقود، فعند دخل ثابت الزيادة في مقدار عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى  $(LM)$  جهة اليمين، وانخفاض مقدار عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى  $(LM)$  جهة اليسار. أما العامل الثاني المؤثر هو الطلب النقدي فالزيادة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في ظل ثبات مستوى الأسعار والعرض النقدي يؤدي إلى خلق فائض في الطلب النقدي، مما يؤدي إلى انتقال منحنى  $(LM)$  إلى جهة اليسار<sup>3</sup>.

### I.3- التوازن في سوق النقد وسوق الإنتاج معا

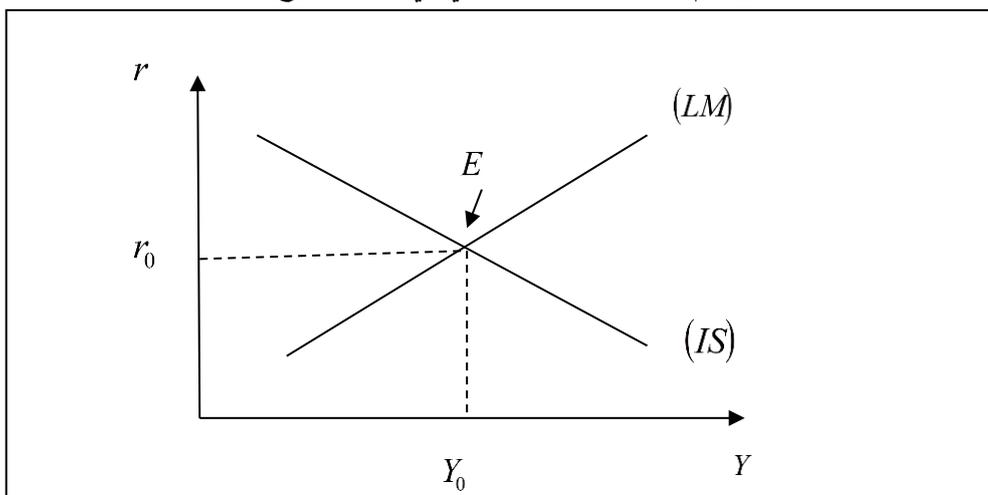
يتحقق التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقد معا من خلال تقاطع منحنى  $(IS)$  مع منحنى  $(LM)$ ، وهي النقطة الوحيدة التي يتحقق عندها توازن السوقين في نفس الوقت، أي النقطة  $(E)$  هي النقطة الوحيدة التي تحدد لنا القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة ولن يتحقق هذا التوازن عند أي نقطة أخرى، كما هو موضح في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - Bernard Bernier, Yves Simon, [2006], «Initiation à La Macroéconomie», 8<sup>ème</sup> Edition, DUNOD, Paris, France, P. 232.

<sup>2</sup> - أشرف أحمد العدلي، [2006]، «الاقتصاد الكلي، النظرية والتطبيق»، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص. 156.

<sup>3</sup> - علي عبد الوهاب نجا وآخرون، [2014]، المرجع السابق، ص. 273.

الشكل رقم (6.III): التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد



Source : **Rédouane Touil**, [2001], « Leçons de Macroéconomie », **Presses Universitaires de Grenoble**, Grenoble, France, P. 276.

ويتم الحصول على هذه القيم التوازنية رياضياً من خلال حل المعادلتين (1) و (2) لكل من منحنيات (IS) و (LM):

$$\begin{cases} Y = \frac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0}{1 - c + ct} - \frac{i}{1 - c + ct}(r) \rightarrow \dots (IS) \dots (1) \\ Y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{\sigma}{\alpha}(r) \dots \rightarrow \dots (LM) \dots (2) \end{cases}$$

وبتطبيق شرط التوازن التالي:  $IS = LM \Rightarrow \frac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0}{1 - c + ct} - \frac{i}{1 - c + ct}(r) = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{\sigma}{\alpha}(r)$  نتحصل على القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة.

ولو تم افتراض ابتعاد كل من الدخل والسعر الفائدة عن قيمتهما التوازنية، مما يدفع قوى السوق على تحريك الاقتصاد نحو التوازن، حيث يكون تحركهما في اتجاه الوضع التوازني في هذا النموذج يستند إلى افتراضين<sup>1</sup>:

- إذا كان سوق الإنتاج غير متوازن: وكان هناك فائض في طلب السلع، فيمكن إشباع هذا الطلب الزائد بالسحب من المخزون مما يدفع المؤسسات لزيادة الناتج والدخل لاستعادة المستوى المخطط من المخزون، أما إذا كان هناك فائض في عرض السلع سيترتب على ذلك تراكم في المخزون، وللتخلص من المخزون الزائد تقوم المؤسسات بتخفيض الناتج والدخل؛

<sup>1</sup> - رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، [2012]، المرجع السابق، ص 247-248.

- إذا كان سوق النقد غير متوازن: إذا كان هناك فائض في طلب النقد فسيتم إشباع هذا الطلب الزائد بعرض بعض السندات للبيع (أي عرض السندات سيكون أكبر من الطلب عليها)، مما يؤدي إلى انخفاض سعر السندات ومن ثم زيادة سعر الفائدة، أما إذا كان هناك فائض في عرض النقد فسيتم التخلص من النقود الزائدة بشراء بعض السندات (أي عرض السندات سيكون أقل من الطلب عليها)، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السندات ومن ثم انخفاض سعر الفائدة.

### المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل نموذج الاقتصاد المغلق ( $IS - LM$ )

قبل التطرق لأثر كل من السياسة المالية والنقدية على التوازن لسوقي السلع والخدمات (سوق الإنتاج) والنقد معاً، تناولنا أولاً دراسة سوق الإنتاج وكيفية اشتقاق منحنى ( $IS$ ) ثم قمنا بدراسة السوق النقدي وكيفية اشتقاق منحنى ( $LM$ )، وأخيراً تطرقنا للتوازن الكلي في كل من السوق النقدي وسوق الإنتاج باستخدام نموذج ( $IS - LM$ )، أما الآن فسنحاول تحليل لبعض أدوات السياسة المالية والنقدية ومدى فعاليتها في نموذج الاقتصاد المغلق، فكما هو معروف فجل الباحثين يتطرقوا في تحليلهم لنموذج ( $IS - LM$ ) لتوضيح محددات فعالية كل من السياسة النقدية والمالية، التي تقاس على أساس قدرتها على توليد تغيرات في المستوى التوازني للدخل، أي حجم الأثر على الدخل نتيجة تغير معين في متغيرات السياستين، وتتوقف هذه الفعالية على انحدارات كل من منحنى ( $IS$ ) ومنحنى ( $LM$ )، وعليه يمكن إيجاز هذه المحددات فيما يلي<sup>1</sup>:

- مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة والتي نقوم من خلالها دراسة تغيرات انحدار منحنى ( $IS$ )؛
- مرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة أي نقوم بدراسة تغيرات انحدار ( $LM$ ).

### 1.II- الفعالية النسبية للسياسة المالية

تستخدم الدولة سياستها المالية للتأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة بغرض إحداث آثار مرغوب فيها، أو تجنب آثار غير مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادي، ففي فترات الكساد أو الركود تقوم الدولة بإتباع سياسات مالية توسعية بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي، أما في فترات التضخم تقوم الدولة باستخدام سياسات مالية انكماشية بهدف تخفيض مستوى الدخل والحد من موجات التضخم، إلا أن التفاعل بين التغيرات في السوق المالي والسوق النقدي قد تحد من فعالية السياسات المالية والنقدية في إحداث الآثار المرغوب فيها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- عبد القادر خليل، [2014]، «مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي»، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 193.

<sup>2</sup>- أشرف أحمد العدلي، [2006]، المرجع السابق، ص. 193.

### 1- أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي

وتتمثل أدوات السياسة المالية في تغيير كل من الإنفاق أو الضرائب أو كلاهما معاً، مما يؤثر في الطلب الكلي، وبالتالي في مستوى الإنتاج والدخل في الاتجاه المرغوب تماشياً مع متطلبات السياسة المالية وظروف النشاط الاقتصادي، وتنقسم السياسة المالية وفقاً لأهدافها إلى<sup>1</sup>:

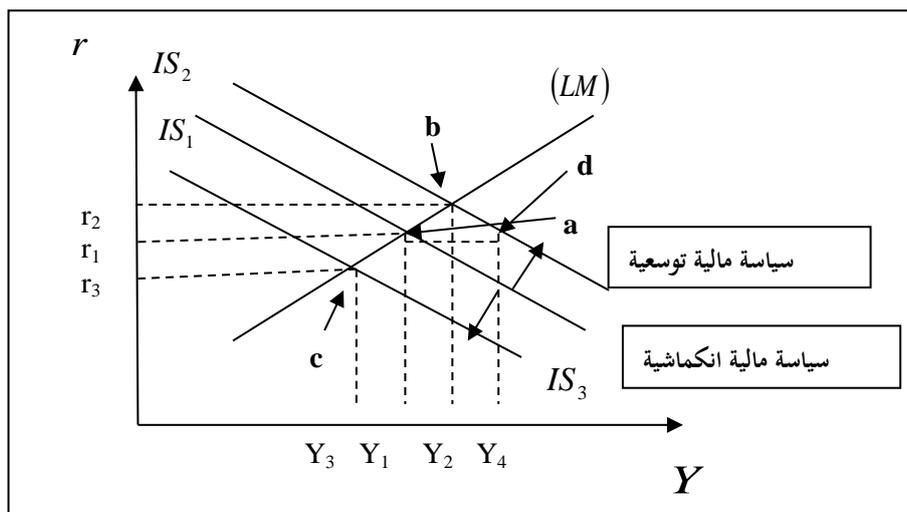
- سياسة مالية توسعية، وتستخدم في حالة وجود فجوة انكماشية أي عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد أو ركود، والتي تتميز بارتفاع مستويات البطالة في الاقتصاد، ولمعالجة هذه الفجوة الانكماشية تقوم السلطات المالية إما بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب أو سياسة الميزانية المتساوية، والتي تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى الدخل والإنتاج وكذلك مستوى التوظيف، ويوضح ذلك بياناً بانتقال منحنى ( $IS$ ) إلى جهة اليمين من ( $IS_1$ ) إلى ( $IS_2$ )، مما يترتب عليه زيادة كل من مستوى الدخل القومي التوازني وسعر الفائدة.

- سياسة مالية انكماشية، وتستخدم في حالة وجود فجوة تضخمية أي عندما يعاني الاقتصاد من مستويات مرتفعة من التضخم أو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الفجوة التضخمية تقوم السلطات المالية إما بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق والضرائب بنفس المقدار، مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي ويعمل على امتصاص القدرة الشرائية المتزايدة بالمجتمع، ويوضح ذلك بياناً بانتقال منحنى ( $IS$ ) إلى جهة اليسار من ( $IS_1$ ) إلى ( $IS_3$ )، مما يترتب عليه انخفاض كل من مستوى الدخل القومي التوازني وسعر الفائدة. ويمكن إيضاح العوامل المحددة لفعالية السياسة المالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تتبع آليات التغيير الذي يحدث في سوقي الإنتاج والنقد مع قيام الدولة باتباع إحدى السياستين السابقتين بالاستعانة بالشكل التالي الذي يبين أثر السياسة المالية على التوازن في سوقي الإنتاج والنقد<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>- علي عبد الوهاب نجا وآخرون، [2014]، المرجع السابق، ص. 285-286.

<sup>2</sup>- رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، [2012]، المرجع السابق، ص. 255.

الشكل رقم (7.III): أثر السياسة المالية على التوازن في سوقي الإنتاج وسوق النقد



المصدر: رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، [2012]، المرجع السابق، ص. 255.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أنه عند إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو التقليل من معدلات الضرائب يؤدي إلى انتقال نقطة توازن من (a) إلى نقطة توازن جديدة (b) وارتفاع الدخل من (Y<sub>1</sub>) إلى (Y<sub>2</sub>) وارتفاع سعر الفائدة من (r<sub>1</sub>) إلى (r<sub>2</sub>)، أما عند اتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض كل من الانفاق الحكومي أو زيادة في معدلات الضرائب يؤدي إلى انتقال نقطة توازن من (a) إلى نقطة توازن جديدة (c) وانخفاض الدخل من (Y<sub>1</sub>) إلى (Y<sub>3</sub>) وانخفاض سعر الفائدة من (r<sub>1</sub>) إلى (r<sub>3</sub>). ولتوضيح أكثر سبب التغير في الدخل وسعر الفائدة يكفي شرح التفاعلات المترتبة من زيادة الإنفاق الحكومي، فعند إتباع السلطات سياسة المالية التوسعية لاحظنا انتقال نقطة التوازن من (a) إلى نقطة توازن جديدة (b)، فالزيادة في الإنفاق الحكومي يترتب عليها زيادة الدخل عند نفس المستوى لسعر الفائدة ومن ثم انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين من (IS<sub>1</sub>) إلى (IS<sub>2</sub>)، بمقدار الزيادة في الدخل  $\left(\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-c+ct}\right)$  أي  $\left(\Delta Y = \frac{1}{1-c+ct} \Delta G\right)$  ويسمى ذلك بالأثر الكامل للمضاعف الكينزي البسيط، حيث تنتقل نقطة التوازن من (a) إلى نقطة أخرى (d) من منحنى (IS<sub>2</sub>) عند نفس سعر الفائدة السابق، والتي تمثل نقطة التوازن في سوق الإنتاج فقط عند (IS<sub>2</sub>) إلا أنها لا تمثل نقطة توازن في سوق النقد لأنها تقع أسفل منحنى (LM)، مما يعني وجود فائض في الطلب النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من (r<sub>1</sub>) إلى (r<sub>2</sub>)، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الاستثمار الخاص وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة الذي من شأنه تخفيض الدخل مرة أخرى من (Y<sub>4</sub>) إلى (Y<sub>2</sub>) حتى يتحقق التوازن في السوقين معا عند النقطة (b)<sup>1</sup>، حيث يقصد بأثر المزاحمة مقدار الانخفاض في الدخل الراجع إلى

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا وآخرون، [2014]، المرجع السابق، ص. 287.

انخفاض الاستثمار نتيجة لزيادة سعر الفائدة المصاحبة لزيادة الإنفاق الحكومي، ذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي يترتب عليه مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الموارد التمويلية الحقيقية المتاحة وبالتالي يحدث إحلال للإنفاق الحكومي كلي أو جزئي كما سيتم شرحه لاحقاً محل الاستثمار الخاص<sup>1</sup>.

بالرغم من اكتفاء الدولة باستخدام إحدى أدوات السياسة المالية أو كلاهما معاً، فزيادة الإنفاق أو تخفيض معدلات الضرائب يعتبران ضمن السياسة المالية التوسعية، ولهما نفس الأثر على الإنتاج والدخل القومي وكذا انتقال منحنى إلى جهة اليمين، فإذا كان هناك كساد ← سياسة مالية توسعية ←  $\uparrow T$ ،  $\uparrow G$ ، أما في حالة التضخم ← سياسة مالية انكماشية ←  $\downarrow T$ ،  $\downarrow G$  أي انتقال المنحنى جهة اليسار، ويكون التغيير في الدخل نتيجة تغيير في كل من الإنفاق الحكومي أو التغيير في الضرائب وذلك وفق قاعدة المضاعفات، وكما بينا سابقاً مضاعف الإنفاق الحكومي يحسب كالتالي  $\left(\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-c+ct}\right)$  أي  $\left(\Delta Y = \frac{1}{1-c+ct} \Delta G\right)$  معنى ذلك أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يزداد الدخل بمقدار المضاعف، أما مضاعف الضرائب<sup>2</sup>  $\left(\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-c}{1-c+ct}\right)$  أي  $\left(\Delta Y = \frac{-c}{1-c+ct} \Delta T\right)$  ومعنى ذلك أن أي زيادة في الضرائب بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل بمقدار المضاعف.

ولكننا عند المقارنة بين آثار أدوات السياسة المالية يجب التنويه إلى أنه يوجد اختلافين مهمين بين أثر التغيير في الإنفاق الحكومي وأثر التغيير في الضرائب<sup>3</sup>:

أولاً: تؤدي الزيادة في ( $G$ ) إلى زيادة حصة الحكومة في حجم الناتج، في حين يؤدي تقليص حجم الضرائب ( $t$ ) إلى زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي، أي زيادة حصة الناتج الموجه نحو الاستهلاك. وعليه فإن الاختيار بين الأخذ بسياسة تقليص معدلات الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي، من أجل زيادة حجم الإنتاج أو تقليل حجم البطالة يتوقف بدرجة ما على أهمية المنافع المتأتية من أي من الأسلوبين، حيث كانت هذه المسألة أحد المواضيع التي طرحت ونوقشت في حكومة الرئيس الأمريكي "جون كيندي" سنة 1964، فقد بلغت معدلات البطالة 6% في حين كانت معدلات النمو الاقتصادي بطيئة، ودار النقاش حول من الأدوات يجب إتباعها وفي الأخير تم الأخذ باقتراح تقليص الضرائب.

أما الاختلاف الثاني بين التغييرات في ( $G$ ) أو ( $t$ )، مفاده أنه ينبع من حقيقة أن تقليص حجم الضرائب من شأنه أن يؤثر على حركة الاقتصاد إذا قام الأفراد بزيادة حجم إنفاقهم الاستهلاكي نتيجة تقليص حجم الضرائب، إلا أن هناك احتمال قيام الأفراد بادخار الزيادة في دخولهم تحت التصرف، ومن ثم عدم التأثير على

<sup>1</sup> - رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، [2012]، المرجع السابق، ص. 257.

<sup>2</sup> - محمد زرقون، أمال رحمان، [2017]، «النظرية الاقتصادية الكلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 103.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد الموسوي، [2011]، المرجع السابق، ص. 88.

مجموع  $S + t(Y)$ ، تاركين الدخل  $(Y)$  دون أن يتأثر بسياسة تحفيز الإنفاق الاستهلاكي. ومثل هذه المشكلة لا مكان لها عند إجراء التغيير في الإنفاق  $(G)$ ، طالما أنه باستطاعة الحكومة إدراك حقيقة أن التغيير في الإنفاق قد تمّ بالكمية والكيفية المطلوبة، وعليه يكون من الأسهل معرفة الأثر المطلوب على الدخل  $(Y)$  إذا تمت السياسة المالية بالإنفاق الحكومي بدل معدلات الضرائب.

## 2- العلاقة بين السياسة المالية وميل منحنى $(IS)$ و $(LM)$

يؤثر انحدار منحنى  $(IS)$  في فعالية السياسة المالية والنقدية فإذا كان انحدار منحنى  $(IS)$  يعتمد على مرونة الاستثمار  $(I)$  بالنسبة لمعدل الفائدة  $(i)$ ، فكلما تكون المرونة كبيرة أي هناك استجابة كبيرة للاستثمار لما يتغير سعر الفائدة بنسبة معينة فيكون منحنى  $(IS)$  مستويا نسبيا، ويكون أكثر انحدارا عندما تكون المرونة منخفضة<sup>1</sup>، فعند لجوء السلطات إلى تطبيق سياسة مالية توسعية باستخدام الإنفاق الحكومي للتأثير على مستوى الدخل، ويتوقف أثر زيادة الإنفاق الحكومي على<sup>2</sup>:

- أثر زيادة الإنفاق الحكومي على تحقيق زيادة في الدخل يتوقف على قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي  $\left( \Delta Y = \frac{1}{1-c+ct} \Delta G \right)$  أو  $\left( \Delta Y = \frac{1}{1-c(1-t)} \Delta G \right)$  أي كلما زادت قيمة  $(c)$  وانخفض الميل الحدي للضرائب زادت قيمة المضاعف وزاد تأثير الإنفاق الحكومي على الدخل؛

- أثر الارتفاع في سعر الفائدة على تخفيض مستوى الاستثمار الخاص ويتوقف ذلك على ميل دالة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة  $(i)$ ، فكلما انخفضت قيمة  $(i)$  قل أثر الارتفاع في سعر الفائدة على تخفيض مستوى الاستثمار.

ويعني فعالية السياسة المالية التوسعية تتوقف على المعلمات  $(i)$  و  $(c)$ ، وترتبط فعالية السياسة المالية عكسيا مع هذه المعلمات فإن ميل منحنى  $(IS)$  يزيد مع انخفاض كل من هذه المعلمات  $\left( \frac{\Delta r}{\Delta Y} = -\frac{1-c(1-t)}{i} \right)$ ، أي يرتبط ميل منحنى  $(IS)$  عكسيا مع هذه المعلمات وترتبط فعالية السياسة المالية طرديا كلما زاد ميل منحنى  $(IS)$ . ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى  $(IS)$  إلى اليمين في ظل ثبات منحنى  $(LM)$ ، فإن لميل منحنى  $(IS)$  ثلاث احتمالات مثل ما هو موضح في الشكل رقم (8.III)، والتي تختلف في زيادة ميل منحنى  $(IS)$  في الجزء الأول مقارنة بالجزء الثاني.

<sup>1</sup> عبد القادر خليل، [2014]، المرجع السابق، ص. 193.

<sup>2</sup> أشرف أحمد العدلي، [2006]، المرجع السابق، ص. 200.

## الفصل الثالث أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية الاقتصادية

زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال المنحنى إلى الأعلى بمقدار المضاعف  $(\Delta Y)$  والملاحظ أن مقدار الزيادة في المنحنى شديد الانحدار الذي يمتاز بميل مرتفع أكبر من الزيادة في المنحنى قليل الانحدار ذو الميل المنخفض، مما يعني أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية عندما يكون فيها منحنى  $(IS)$  شديد الانحدار. أما فيما يخص الحالة الثالثة فنلاحظ أنه ميل منحنى أصبح لانهائياً إذا كانت قيمة  $(i=0)$  لأن ميل منحنى  $(IS)$ :  

$$\left(\frac{\Delta r}{\Delta Y} = -\frac{1-c(1-t)}{i}\right) = \frac{1-c(1-t)}{0} = \infty$$
لذا فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي عند نفس مستوى سعر الفائدة يزيد من قيمة الدخل وينتقل منحنى إلى اليمين عند نقطة توازن جديدة، وعندما يكون هناك توازن إلا في سوق السلع وتقع أيضاً أسفل منحنى  $(LM)$  مما يكون هناك فائض في الطلب على النقود، الأمر الذي يترتب عليه زيادة سعر الفائدة كما هو مبين في أسهم الشكل الثالث ولكن عند ارتفاع هذا السعر لن يؤثر على الاستثمار ولن تكون هناك مزاحمة للقطاع الخاص، وعليه يمكننا القول في هذه الحالة أن للسياسة المالية أثر كامل أو كاملة الفعالية في التأثير على الدخل، والشكل التالي يلخص لنا ذلك:

الشكل رقم (8.III): فعالية السياسة المالية وانحدار  $(IS)$

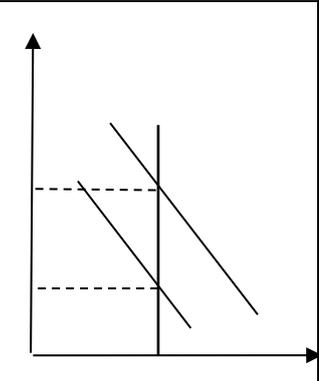
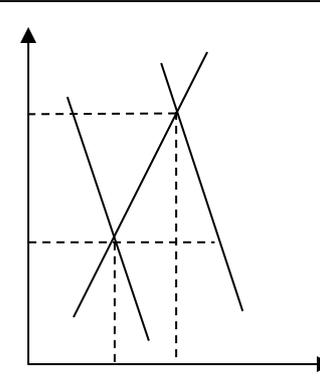
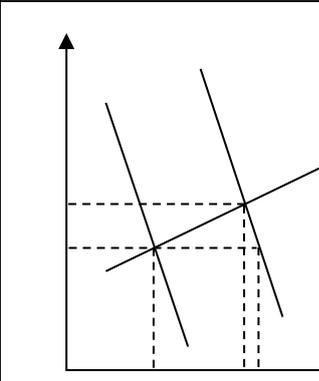
(3)	(2)	(1)	
			زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى $(IS)$ إلى اليمين بمقدار $\left(\Delta Y = \frac{1}{1-c(1-t)} \Delta G\right)$
معلوم	مرتفع	منخفض	$(i)$
$(= \infty)$ لا نهائي	منخفض	مرتفع	ميل $(IS)$ $\left(\frac{\Delta r}{\Delta Y} = -\frac{1-c(1-t)}{i}\right)$
عمودي (عدم المرونة)	قليل الانحدار (أكثر مرونة)	شديد الانحدار (أقل مرونة)	انحدار $(IS)$
كاملة الفعالية	قليلة الفعالية (جزئية الفعالية)	كبيرة الفعالية (جزئية الفعالية)	السياسة المالية
معلوم	أثر المزاحمة (1) > أثر المزاحمة (2)		أثر المزاحمة

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأشكال بيانية ل: عامر يوسف العتوم، [2012]، «التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 215.

## الفصل الثالث أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية الاقتصادية

أما فيما يخص منحني ( $LM$ ) الذي يتوقف على مرونة طلب النقد بالنسبة لسعر الفائدة مع تباث ميل منحني ( $IS$ ) ففي ظل أثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى الدخل يتوقف على رفع سعر الفائدة من خلال زيادة الطلب على النقود المتأثر بميل دالة الطلب على النقود، فكلما زاد ميل دالة الطلب على النقود أي انخفاض ميل منحني ( $LM$ ) قل مقدار الارتفاع في سعر الفائدة الناشئ عن تغير الدخل<sup>1</sup>. ولتبيين مدى فعالية السياسة المالية بالاعتماد على ميل منحني ( $LM$ ) نعتمد على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (9.III): فعالية السياسة المالية وانحدار ( $LM$ )

(3)	(2)	(1)	
			زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحني ( $IS$ ) إلى اليمين بمقدار $\left( \Delta Y = \frac{1}{1-c(1-t)} \Delta G \right)$
كبير ( $\alpha$ ) و ( $\sigma$ ) معدوم	كبير ( $\alpha$ ) و ( $\sigma$ ) صغير	كبير ( $\sigma$ ) و ( $\alpha$ ) صغير	( $\sigma$ ) و ( $\alpha$ )
( $= \infty$ ) لا نهائي	مرتفع	منخفض	ميل ( $LM$ ) $\left( \frac{\Delta r}{\Delta y} = \frac{\alpha}{\sigma} \right)$
عمودي (عدم المرونة)	شديد الانحدار (أقل مرونة)	قليل الانحدار (أكثر مرونة)	انحدار ( $LM$ )
عدم الفعالية	قليلة الفعالية (جزئية الفعالية)	كبيرة الفعالية (جزئية الفعالية)	السياسة المالية
كامل	أثر المزاخمة (1) > أثر المزاخمة (2)		أثر المزاخمة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأشكال بيانية ل: عامر يوسف العتوم، [2012]، المرجع السابق، ص.

.216

يلاحظ من الشكل أعلاه، أن الجزء الأول يكون فيه ميل ( $LM$ ) منخفض بسبب ارتفاع مرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة مما يقلل من انحداره، وعند زيادة الإنفاق الحكومي فإن منحني ( $IS$ ) ينتقل إلى اليمين وتكون للسياسة المالية عندها أكثر تأثير على الدخل سياسة مالية أكثر فعالية، وبصورة أقل تكون السياسة المالية في الجزء الثاني أقل فعالية بسبب ارتفاع ميل ( $LM$ ) الناتجة عن انخفاض مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، فإن الارتفاع في سعر الفائدة يكون في الجزء الأول، وذلك لإعادة توازن سوق النقد عند زيادة

<sup>1</sup>- أشرف أحمد العدلي، [2006]، المرجع السابق، ص. 200.

الدخل لأن الارتفاع الأكبر في (i) يؤدي إلى تخفيض أكبر للاستثمارات ملغيا بذلك جزءا من الآثار التوسعية الناجمة عن الإنفاق وبذلك يكون تغير الدخل أقل مما سبق (أثر مزاحمة كبير)<sup>1</sup>. أما في الحالة الأخيرة نلاحظ أن الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية لم يغير في مستوى الدخل بل بقي ثابت ما يدل على عدم فعالية السياسة المالية، بسبب المزاحمة الكاملة للإنفاق الحكومي على حساب نقص الاستثمار الخاص أي عملت هذه السياسة على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص فقط.

### II.2- الفعالية النسبية للسياسة النقدية

يقصد بفعالية السياسة النقدية مدى قدرتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي باستخدام أدواتها بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة من قبل السياسة الاقتصادية، دون الخروج عن مجال تحقيق معدلات نمو اقتصادية للقطاعات الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهناك عدة شروط لا بد من توافرها لكي تكون السياسة النقدية فعالة في أي دولة، وهي أن يكون للنقود دور مؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>، فكيف تؤثر هذه السياسة على النشاط الاقتصادي؟، وفيما يلي سيتم الإجابة على هذا السؤال.

#### 1- أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي

وتتمثل أدوات السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي مما يؤثر في الطلب الكلي، كون الاستثمار يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي، فزيادة المعروض النقدي يؤثر في سعر الفائدة التوازني في السوق النقدي الذي يؤثر بدوره على الاستثمار، وبالتالي في مستوى الطلب الكلي ومستوى الإنتاج والدخل في الاتجاه المرغوب تماشيا مع متطلبات السياسة النقدية وظروف النشاط الاقتصادي، وتنقسم السياسة المالية وفقا لأهدافها إلى نوعين<sup>3</sup>:

- سياسة نقدية توسعية، وتستخدم في حالة وجود فجوة انكماشية أي عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد أو ركود، والتي تتميز بارتفاع مستويات البطالة في الاقتصاد، ولمعالجة هذه الفجوة الانكماشية تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي، حيث يقوم البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول كمشتري في السوق الأوراق المالية أو استخدام جميعها معا، مما يزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع ومن ثم يزداد عرض النقود بالمجتمع، مما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وبالتالي يزداد الاستثمار ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف، ويوضح ذلك بيانيا بانتقال منحني

<sup>1</sup> - عبد القادر خليل، [2014]، المرجع السابق، ص ص. 203-205.

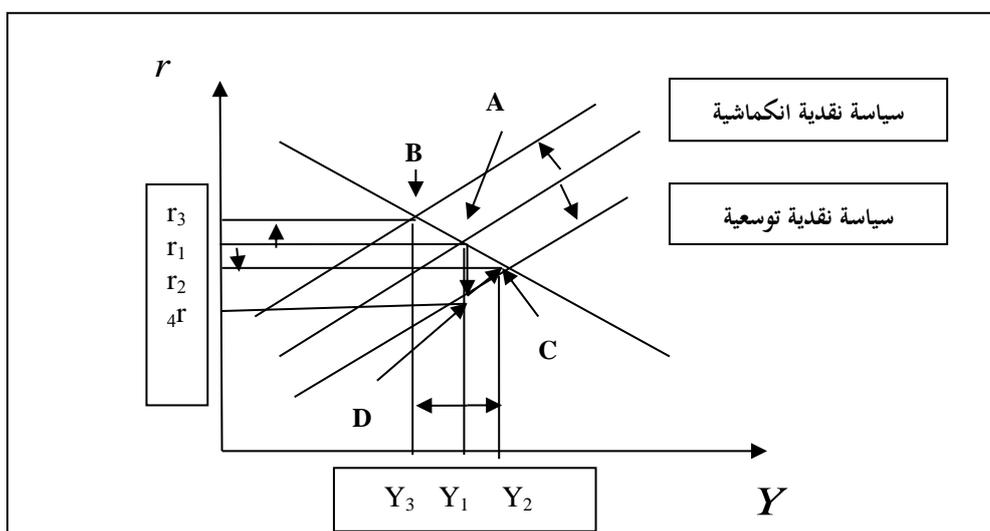
<sup>2</sup> - سهام محمد السويدي، [2010]، المرجع السابق، ص. 85.

<sup>3</sup> - علي عبد الوهاب نجا وآخرون، [2014]، ص ص. 295-296.

$(LM)$  إلى جهة اليمين من  $(LM_1)$  إلى  $(LM_2)$  بمقدار المضاعف النقدي  $\left(\Delta Y = \frac{1}{k} \Delta M_s\right)$  مما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وزيادة مستوى الدخل.

- سياسة نقدية انكماشية، وتستخدم في حالة وجود فجوة تضخمية أي عندما يعاني الاقتصاد من مستويات مرتفعة من التضخم أو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الفجوة التضخمية تقوم السلطات النقدية بتخفيض العرض النقدي، حيث يقوم البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول كبائع في السوق الأوراق المالية أو استخدام جميعها معاً، مما يحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود في المجتمع مما يؤدي بارتفاع أسعار الفائدة والتي تعوق الاستثمارات وتؤدي بتخفيضها وبالتالي انخفاض مستوى الدخل والطلب الكلي، ومنتم امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع وهو ما يحد من التضخم، ويوضح ذلك بياناً بانتقال منحنى  $(LM)$  جهة اليسار من  $(LM_1)$  إلى  $(LM_3)$  مما يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل. ويمكن إيضاح العوامل المحددة لفعالية السياسة النقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تتبع آليات التغيير الذي يحدث في سوق الإنتاج والنقد مع قيام الدولة باتباع إحدى السياستين السابقتين بالاستعانة بالشكل التالي الذي يبين أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق الإنتاج والنقد:

الشكل رقم (10.III): أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد



المصدر: علي عبد الوهاب نجا وآخرون، [2014]، المرجع السابق، ص. 296.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أنه عند إتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى انتقال نقطة توازن من  $(A)$  إلى نقطة توازن جديدة  $(C)$  وارتفاع الدخل من  $(Y_1)$  إلى  $(Y_2)$  وانخفاض سعر الفائدة من  $(r_1)$  إلى  $(r_2)$ ، أما عند اتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال تخفيض العرض النقدي يؤدي إلى

انتقال نقطة توازن من (A) إلى نقطة توازن جديدة (B) وانخفاض الدخل من  $(Y_1)$  إلى  $(Y_3)$  وارتفاع سعر الفائدة من  $(r_1)$  إلى  $(r_3)$ . ولتوضيح أكثر سبب التغيير في الدخل وسعر الفائدة يكفي شرح التفاعلات المترتبة من زيادة المعروض النقدي، فعند إتباع السلطات سياسة نقدية توسعية لاحظنا انتقال نقطة التوازن من (A) إلى نقطة توازن جديدة (C)، فالزيادة في العرض النقدي عند نقطة التوازن الأصلية (A) أدى إلى وجود فائض عرض نقدي، مما ترتب عليه انخفاض سعر الفائدة عند نفس مستوى الدخل  $(Y_1)$ ، ويوضح ذلك بياننا بالانتقال من النقطة (A) إلى (D) وبالتالي انخفاض سعر الفائدة من  $(r_1)$  إلى  $(r_4)$ ، ويعرف هذا بالأثر النقدي للسياسة النقدية.

ورغم أن النقطة (D) تمثل نقطة توازن في سوق النقد لأنها تقع على منحنى  $(LM_2)$  إلا أنها لا تمثل وضع التوازن في سوق الإنتاج، ولكن انخفاض سعر الفائدة يترتب عليه زيادة في حجم الاستثمارات الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج والدخل، ويعرف هذا بالأثر المالي للسياسة النقدية الذي يترتب عليه زيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات وبالتالي زيادة الطلب الكلي للنقود، وهكذا ترتفع تدريجياً سعر الفائدة مرة أخرى من النقطة (D) إلى النقطة (C) ويعرف هذا بالأثر النقدي لتغيرات سوق الإنتاج، ويترتب على ذلك ارتفاع سعر الفائدة من  $(r_4)$  إلى  $(r_2)$  وارتفاع الدخل من  $(Y_1)$  إلى  $(Y_2)$ <sup>1</sup>.

## 2- العلاقة بين السياسة النقدية وميل منحنى (IS) و (LM)

إن فعالية السياسة النقدية مرتبطة أيضاً بميل منحنى (IS) و (LM) شأنها شأن السياسة المالية، وهذه السياسة تتحصل على نتائج فعالة عندما يكون ميل (IS) ضعيف وميل (LM) كبير، فعند لجوء السلطات إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية باستخدام عرض النقود للتأثير على مستوى الدخل، فيتوقف أثر زيادة المعروض النقدي على:

- أثر زيادة عرض النقود على تحقيق زيادة في الدخل يتوقف على قيمة المضاعف النقدي  $\left(\Delta Y = \frac{1}{k} \Delta M_s\right)$  أي كلما زادت كمية النقود  $(M_s \uparrow)$  في الاقتصاد زادت قيمة المضاعف وزاد تأثير المعروض النقدي على الدخل؛

- أثر زيادة عرض النقود يتوقف على مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، فزيادة الدخل يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة  $(r_1)$  والذي يعتمد على ميل المنحنى (LM) المساوي لـ  $\left(\frac{\Delta r}{\Delta y} = \frac{\alpha}{\sigma}\right)$ ، إذن تتوقف فعالية السياسة النقدية على كل من المعلمتين  $(\alpha)$  و  $(\sigma)$  أي على مرونة الطلب على النقود، فكلما زاد ميل منحنى

<sup>1</sup> - علي عبد الوهاب نجا وآخرون، [2014]، المرجع السابق، ص. 298.

## الفصل الثالث أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية الاقتصادية

(LM) وأصبح شديد الانحدار أي انخفضت مرونة الطلب على النقود لغرض المضاربة بالنسبة لسعر الفائدة زادة الفعالية النسبية للسياسة النقدية والعكس؛

- أثر زيادة عرض النقود يتوقف على مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، فعند انخفاض أسعار الفائدة نتيجة زيادة الدخل يؤدي ذلك إلى زيادة حصول رجال الأعمال على قروض بتكلفة منخفضة، ومن ثم زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي والدخل<sup>1</sup>. إذن تتوقف فعالية السياسة النقدية في هذه الحالة على ميل منحنى (IS) فكلما قل ميل المنحنى (IS) أي يكون أقل انحداراً بمعنى زيادة مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة زادت الفعالية النسبية للسياسة النقدية والعكس. وفيما يلي سيتم دراسة درجة انحدار منحنى وعلاقته بفعالية السياسة النقدية في الاقتصاد.

الشكل رقم (11.III): فعالية السياسة النقدية وانحدار (IS)

(3)	(2)	(1)	
			زيادة العرض النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين بمقدار $\left(\Delta Y = \frac{1}{k} \Delta M_s\right)$
معدوم	مرتفع	منخفض	(i)
لا نهائي ( $= \infty$ )	منخفض	مرتفع	ميل (IS) = $\left(\frac{\Delta r}{\Delta Y} = -\frac{1-c(1-t)}{i}\right)$
عمودي (عديم المرونة)	قليل الانحدار (أكثر مرونة)	شديد الانحدار (أقل مرونة)	انحدار (IS)
عديمة الفعالية	كبيرة الفعالية (جزئية الفعالية)	قليلة الفعالية (جزئية الفعالية)	السياسة النقدية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأشكال بيانية ل: عبد القادر خليل، [2014]، المرجع السابق، ص. 195.

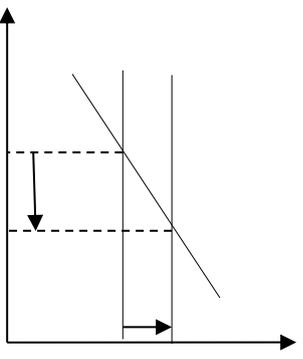
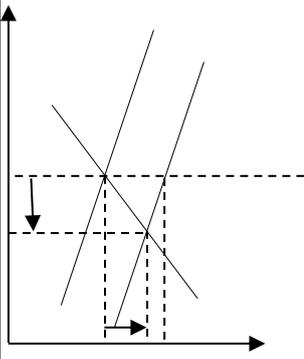
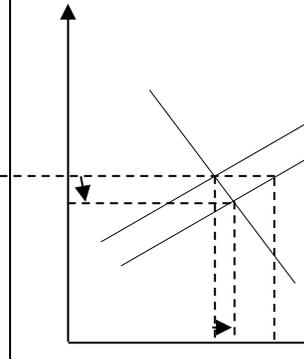
<sup>1</sup> - وحيد مهدي عامر، [2010]، «السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي»، الطبعة الأولى، المرجع السابق، ص. 240.

## الفصل الثالث أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية الاقتصادية

فكما ذكرنا سابق عند دراسة فعالية السياسة المالية، فلميل منحنى ( $IS$ ) أيضا علاقة بالسياسة النقدية والمتعلقة بثلاث احتمالات مثل ما هو موضح في الشكل رقم (11.III) أعلاه، والتي تختلف في زيادة ميل منحنى ( $IS$ ) في الجزء الأول مقارنة بالجزء الثاني، فزيادة المعروض النقدي يؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليمين بمقدار المضاعف ( $\Delta Y$ ) والملاحظ أن مقدار الزيادة في المنحنى شديد الانحدار الذي يمتاز بميل مرتفع أقل من الزيادة في المنحنى قليل الانحدار ذو الميل المنخفض، مما يعني أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية عندما يكون فيها منحنى ( $IS$ ) قليل الانحدار. أما فيما يخص الحالة الثالثة فنلاحظ أنه ميل منحنى أصبح لانهايا، لذا فإن أي زيادة في المعروض النقدي لا تؤثر على مستوى الدخل بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة فهنا أسعار الفائدة ليس لها أي تأثير على الاستثمار وعليه فإن السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية. وكخلاصة يمكننا القول أن فعالية السياسة النقدية تزداد كلما قل انحدار منحنى ( $IS$ ) (الميل منخفض)، أي هناك علاقة عكسية بين الفعالية وميل منحنى ( $IS$ ) وبعبارة أخرى، نقول أنه كلما كان حساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كبير زادت فعالية السياسة، فالعلاقة التي تربط بينها علاقة طردية.

أما فيما يخص منحنى ( $LM$ )، فسندرس الآثار المترتبة من زيادة المعروض النقدي بالاعتماد على الانحدارات الثلاثة لمنحنى ( $LM$ )، ونوضح ذلك في الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (12.III): فعالية السياسة النقدية وانحدار ( $LM$ )

(3)	(2)	(1)	
			زيادة العرض النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى ( $LM$ ) إلى اليمين بمقدار $\left( \Delta Y = \frac{1}{k} \Delta M_s \right)$
كبير ( $\alpha$ ) و ( $\sigma = 0$ ) معدوم	كبير ( $\alpha$ ) و صغير ( $\sigma$ )	كبير ( $\sigma$ ) و صغير ( $\alpha$ )	( $\sigma$ ) و ( $\alpha$ )
لا نهائي ( $= \infty$ )	مرتفع	منخفض	ميل ( $LM$ ) = $\left( \frac{\Delta r}{\Delta y} = \frac{\alpha}{\sigma} \right)$
عمودي (عديم المرونة)	شديد الانحدار (أقل مرونة)	قليل الانحدار (أكثر مرونة)	انحدار ( $LM$ )
كاملة الفعالية	كثيرة الفعالية (جزئية الفعالية)	قليلة الفعالية (جزئية الفعالية)	السياسة النقدية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأشكال بيانية ل: عبد القادر خليل، [2014]، «المرجع السابق»، ص. 199.

نستنتج من خلال الأشكال أعلاه، أن الزيادة في الكتلة النقدية (عرض النقود) أدى بانتقال منحنى إلى اليمين ( $LM$ )، وتكون السياسة النقدية أقل فعالية في الجزء الأول ثم تزداد فعاليتها في الجزء الثاني وتزداد أكثر في الجزء الثالث، والملاحظ أن الجزء الأول يكون فيه ميل ( $LM$ ) منخفض بسبب ارتفاع مرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة مما يقلل من انحداره، وتكون هنا السياسة النقدية قليلة الفعالية، وبصورة أكبر تكون السياسة النقدية في الجزء الثاني أكثر فعالية بسبب ارتفاع ميل ( $LM$ ) الناتجة عن انخفاض مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، أما في الحالة الأخيرة نلاحظ أن للسياسة النقدية الفعالية الكاملة للتأثير على الدخل، وعليه يمكننا القول في الأخير أن فعالية السياسة النقدية تزداد كلما زاد انحدار منحنى ( $LM$ ) (الميل مرتفع)، أي هناك علاقة طردية بين الفعالية وميل منحنى ( $LM$ ) وبعبارة أخرى، نقول أنه كلما كانت مرونة الطلب على النقود مرتفعة قلت فعالية السياسة النقدية، فالعلاقة التي تربط بينها علاقة عكسية.

### 3.II- فعالية السياستين المالية والنقدية وفق نموذج ( $IS - LM$ )

يتضح مما سبق واستنادا لانحدارات كل من منحنيات ( $IS$ ) و ( $LM$ )، أن السياسة النقدية أكثر فعالية عندما يكون منحنى ( $IS$ ) أفقيا أو قليل الانحدار بسبب ارتفاع مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، وتكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون منحنى ( $IS$ ) عموديا أو شديد الانحدار بسبب انخفاض أو ضعف مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، ويرجع ذلك للدور الذي يلعبه سعر الفائدة في نقل تحركات السياستين، فالسياسة النقدية تؤثر على الدخل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة فكلما كان الأثر على ( $i$ ) كبيرا زاد تأثير السياسة النقدية على الدخل وزادت فعاليتها، أما بالنسبة للسياسة المالية فإن تغيرات سعر الفائدة تلغي آثار السياسة المالية ففي حالة ارتفاع مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة يلغي جزء كبير من أثر الزيادة في الإنفاق، وبالتالي يكون أثر المزاخمة كبير (أنظر الشكل رقم (8.III))، وتكون السياسة المالية أكثر فعالية في حالة مرونة طلب لسعر الفائدة صغير.

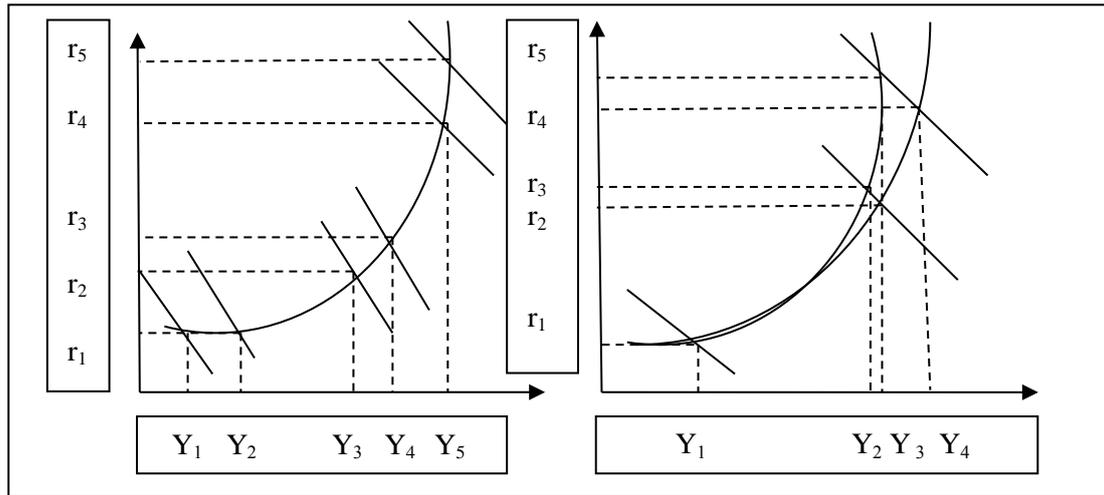
وتزداد فعالية السياسة النقدية كلما انخفضت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أي في حالة منحنى ( $LM$ ) شديد الانحدار، ويرجع ذلك للدور الذي يلعبه سعر الفائدة في نقل أثر كل من السياستين، فالأوضاع التي تكون فيها السياسة النقدية فعالة تجعل السياسة المالية أقل الفعالية، وبالنسبة للسياسة النقدية التي تؤثر في الدخل عن طريق سعر الفائدة كلما كانت استجابة ( $i$ ) كبيرة زادت فعالية السياسة النقدية، علما أن الاستجابة تكون في أعلاها عندما تكون مرونة الطلب على النقود بالنسبة ل ( $i$ ) منخفضة أي انحدار شديد لمنحنى ( $LM$ ). وبالنسبة للسياسة المالية فإن استجابة سعر الفائدة تلغي جزئيا أثر السياسة المالية بفعل أثر المزاخمة، وبالتالي تكون الزيادة في الدخل أكبر كلما كانت استجابة سعر الفائدة أقل فالمرونة العالية للطلب على

النقود بالنسبة ل ( $i$ ) تقلل من أثر السياسة المالية، وبالتالي تكون السياسة المالية أكثر فعالية كلما ارتفعت مرونة للطلب على النقود بالنسبة ل ( $i$ )<sup>1</sup>.

### 1- التداخل بين السياستين المالية والنقدية

ترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية من خلال الدور الذي تلعبه السلطات النقدية في تمويل عجز الموازنة العامة، فإن العلاقة بين السياستين تنعكس في النهاية على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي وهو ما يؤثر على السيولة المحلية والفائدة النقدية<sup>2</sup>، وإن استمرار وتوسع السلطات العامة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة أهمية أدوات السياستين المالية والنقدية والجمع بينهما لتحقيق الأهداف المرجوة منها داخل الاقتصاد، وهنا لا بد من الموازنة بين فعالية كل سياسة مع الأخرى والمقارنة بينها وتوضيح مدى ومتى يتحقق نجاح أي السياستين؟، وللإجابة على هذا التساؤل سنتعرض إلى مرونة منحنى ( $LM$ ) بشكل خاص وفق الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13.III): التداخل والتفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية



المصدر: عمر صخري، [2005]، المرجع السابق، ص. 239-240.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تقاطع منحنى ( $IS$ ) و ( $LM$ ) يحدث بصفة عامة في ثلاث مناطق، والمعروفة في الاقتصاد الكلي بالمنطقة الكينزية والمنطقة الوسطى، والمنطقة الكلاسيكية، بالمنطقة الكينزية يكون فيها المنحنى ( $LM$ ) لا نهائي المرونة أو أفقياً تماماً، أما المنطقة الوسطى يكون فيها منحنى ( $LM$ ) مرناً بعض الشيء فلا مرونته نهائية ولا معدومة، والمنطقة الأخيرة الكلاسيكية هي المنطقة التي تكون فيها المرونة معدومة أي أن منحنى ( $LM$ ) يكون عمودياً تماماً. ويحدث التغيير في المرونة نتيجة إجماع أصحاب الثروات بأن سعر الفائدة

<sup>1</sup> عبد القادر خليل، [2014]، المرجع السابق، ص. 198-201-202.

<sup>2</sup> نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، [2015]، المرجع السابق، ص. 90.

سوف لا ينخفض أكثر من ذلك وأن أسعار السندات لن ترتفع أكثر من أسعارها وذلك عندما يكون الطلب على النقود تام المرنة، ولذلك فإن جملة الثروات سوف يكونوا على استعداد لمبادلة السندات بالنقود عند أسعار السندات السائدة، ويترب على ذلك مصيدة السيولة على دالة طلب المضاربة وبذلك يصبح منحنى ( $LM$ ) لا نهائي المرنة ويظهر على المنحنى المذكور المنطقة الكينزية، أما المنطقة الكلاسيكية فإن دالة الطلب على النقود عديم المرنة بالنسبة لسعر الفائدة حيث أن الدخل هو ثابت فإن الكمية المطلوبة من النقود تكون ثابتة مهما تغير سعر الفائدة وبالتالي فإن منحنى ( $LM$ ) يكون عديم المرنة<sup>1</sup>.

فالساسة المالية تختلف فعاليتها عند هذه المناطق الثلاثة، فخلال المنطقة الكينزية عند مصيدة السيولة ومستوى الدخل المنخفض، فإن السياسة المالية تكون فعالة أكثر بزيادة مستوى الدخل، فإذا زاد الإنفاق الحكومي أو انخفضت الضرائب أو تم تطبيق السياستين معا ترتب على ذلك انتقال منحنى ( $IS$ ) إلى اليمين، ونتيجة لذلك سيرتفع مستوى الدخل من ( $Y_1$ ) إلى ( $Y_2$ ) وتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي فإنه من الضروري الاقتراض من الجمهور بافتراض أن عرض النقود ثابت، وخاصة أن الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة تكون متوفرة بكثير وبالتالي سيقبل الجمهور على قرض الحكومة هذه الأرصدة النقدية العاطلة، وما تجدر ملاحظته هنا أن زيادة الإنفاق الحكومي في المجال الكينزي لم يؤثر نهائيا على معدل الفائدة حيث بقيت عند مستوى ( $r_1$ ) وبالتالي فإن الاستثمار سيبقى بدون تغيير. أما فيما يتعلق بالمنطقة الكلاسيكية فالسياسة المالية تكون عديمة الفعالية لأن انتقال منحنى ( $IS$ ) إلى اليمين لا تؤثر على مستوى الدخل بل يبقى ثابت عند ( $Y_5$ )، كما أنه في هذا المجال يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة معدوما، وبالتالي فإن السبيل الوحيد للحكومة لتمويل الزيادة في إنفاقها مع فرضية ثبات عرض النقود هو بيع السندات لأن ارتفاع معدلا الفائدة من ( $r_4$ ) إلى ( $r_5$ ) سوف يشجع الأفراد على الاقتراض عوضا عن الاستثمار في البضائع الرأسمالية، وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف يقابلها انخفاض معادل في الاستثمار مما يترك مستوى الدخل بدون تغيير<sup>2</sup>.

أما إذا تقاطع منحنى ( $IS$ ) و ( $LM$ ) في المنطقة الوسطى تكون السياسة المالية فعالة في زيادة الدخل، ولكن بشكل أقل من المجال الكينزي، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى ( $IS$ ) إلى اليمين جهة الأعلى، ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل من ( $Y_3$ ) إلى ( $Y_4$ ) وترتفع الفائدة أيضا من ( $r_2$ ) إلى ( $r_3$ ) وبذلك سينخفض الاستثمار قليلا<sup>3</sup>.

أما السياسة النقدية فتكون غير فعالة في تغيير مستوى الدخل في المنطقة الكينزية لأن الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة، فإن الزيادة في عرض النقود تكون كلها على شكل أرصدة عاطلة بسبب توقع ارتفاع الفائدة،

<sup>1</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، [2010]، «النقود والبنوك والمصارف المركزية»، المرجع السابق، ص. 274.

<sup>2</sup> - عمر صخري، [2005]، المرجع السابق، ص. 263-264.

<sup>3</sup> - عبد القادر خليل، [2014]، «مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي»، المرجع السابق، ص. 206.

وبالتالي فإن التغيير في عرض النقود لا يغير من مستوى الدخل، وتكون السياسة النقدية فعالة في زيادة مستوى الدخل إذا كان الاقتصاد في المنطقة الوسطى، ويلاحظ من الشكل أعلاه أن زيادة عرض النقود أدى إلى إزاحة منحنى ( $LM$ ) إلى اليمين مما أدى إلى تغيير الدخل من ( $Y_2$ ) إلى ( $Y_3$ )، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض الفائدة من ( $r_3$ ) إلى ( $r_2$ ) مما أدى إلى ارتفاع الاستثمار الذي بدوره أدى إلى ارتفاع الدخل.

أما في المجال الكلاسيكي فإن السياسة النقدية تصبح فعالة تماما في تغيير مستوى الدخل، وفعاليتها هنا تكون أكبر من المنطقة الوسطى فنلاحظ من الشكل أن زيادة عرض النقود أدى إلى إزاحة منحنى ( $LM$ ) إلى اليمين وانتقل مستوى الدخل من ( $Y_3$ ) إلى ( $Y_4$ )، مع العلم أن في المجال الكلاسيكي لا يوجد طلب على النقود لأجل المضاربة فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع في مستوى الدخل إلى ( $Y_4$ )<sup>1</sup>.

وكخلاصة القول يمكننا الاستنتاج أن هناك تداخلا وتأثيرا متبادلا بين أدوات السياسة النقدية والمالية، فالتغييرات التي تحدث في سوق النقد والمتمثلة في انتقالات منحنى ( $LM$ ) تؤدي إلى تغييرات في سعر الفائدة التي تؤثر في مستوى الاستثمارات ومن ثم التأثير في مستويات الدخل، أما التغييرات التي تحدث في سوق السلع (الإنتاج) والمتمثلة في انتقالات منحنى ( $IS$ ) التي تؤدي إلى إحداث تغييرات في مستويات الدخل، والذي يحدث تغييرات في الطلب على النقود ومن ثم يتغير سعر الفائدة، لذا فإن هذا التأثير المتبادل يستوجب إقامة التنسيق والتفاعل بين السياسة المالية والنقدية مع ضرورة التوافق بينهما لمعالجة المشاكل الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي<sup>2</sup>.

حيث يمكن استخدام كلا السياستين في آن واحد في المنطقة الوسطى التي تحتوي على فعالية كل من السياستين المالية والنقدية، وهذا ما يقرره الكلاسيكيون الجدد والكينزيون الجدد<sup>3</sup>، أما في المنطقة الكينزية فهي تشير إلى الفعالية المطلقة للسياسة المالية وغياب كلي للسياسة النقدية على عكس المنطقة الكلاسيكية التي تشير إلى الفعالية المطلقة للسياسة النقدية وغياب كامل للسياسة المالية.

### 2- الدمج بين السياستين في آن واحد

إن عملية الدمج بين السياستين النقدية والمالية يطلق عليها مصطلح "De Policy-Mix"، الذي يعبر عن حالات أو تحركات كل من منحنى ( $IS$ ) ومنحنى ( $LM$ )<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عمر صخري، [2005]، المرجع السابق، ص ص. 264-265.

<sup>2</sup> - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، [2015]، المرجع السابق، ص. 92.

<sup>3</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، [2010]، «النقود والبنوك والمصارف المركزية»، المرجع السابق، ص. 276.

<sup>4</sup> - David Findlay, [2007], «Macroéconomie», 4<sup>ème</sup> Editions, Pearson, Paris, France, p. 76.

وحسب مجموعة من الاقتصاديين هناك أربعة أنواع من التوليفات الممكنة للمزيج بين السياستين النقدية والمالية، نذكرها<sup>1</sup>:

- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية، وهذه العملية من شأنها إنعاش الطلب الكلي والعمالة وبنفس الوقت تعمل هذه التوليفة على إحداث الضرر بالاستثمار وبالتالي في النمو في الأجل الطويل، ولكن مدى هذا التأثير يتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة؛

- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية، وهذه التوليفة تكون في صالح الاستثمار لأن الجمع بين الانكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة ومنه زيادة الاستثمارات، وهذه العملية تتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة ولكن لا تكفي الزيادة في الاستثمار للتعويض عن الانخفاض في الإنفاق الحكومي وبالتالي انخفاض الدخل وفرص العمل؛

- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية، فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل والعمالة والاستثمار والنمو؛

- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية، وهذه التوليفة تستعمل في الغالب لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة.

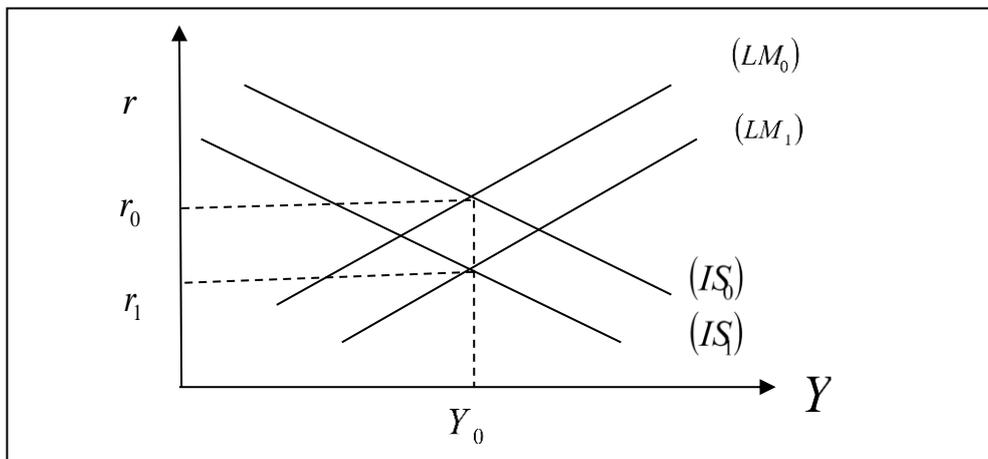
والشكل التالي يبين لنا آثار التغيرات في أدوات السياسة النقدية ( $M_s$ ) والمالية ( $G, T$ ) من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في الاقتصاد، ولتوضيح أكثر إحدى أربع التوليفات المذكورة سابقاً وأثرها على الطلب الكلي بإجراء تغييرات في أسعار الفائدة وتركيبه الإنتاج، فيتضح من خلال الشكل أن مستوى الاستخدام التام يتحقق عند مستوى إنتاج ( $Y_0$ ) وعند سعر فائدة مرتفع ( $r_0$ )، الذي من شأنه أن يتسبب في تحقيق مستوى منخفض جداً من الاستثمار، وفي مثل هذه الحالة يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع مستمر لمعدلات الضرائب ومن ثم يتم انتقال منحنى ( $IS$ ) من ( $IS_0$ ) إلى ( $IS_1$ ) متسبباً في تقليص حجم الطلب الاستهلاكي، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم تخفيض سعر الفائدة وتحفيز الطلب الاستثماري والعودة بالاقتصاد إلى مستوى ( $Y_0$ ) وعند مستوى سعر فائدة منخفض ( $r_1$ ). وهكذا أدى هذا التغير المزيج من السياستين المالية والنقدية المتمثل في تقليص حجم الميزانية واستخدام سياسة نقدية توسعية لعرض النقود، إلى تغير تركيبية مستوى الدخل عند التوازن ( $Y_0$ ) إذ مع ثبات ( $G$ ) انخفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي

<sup>1</sup> - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، [2015]، المرجع السابق، ص ص. 93-94.

## الفصل الثالث أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية الاقتصادية

وإزاد مستوى الاستثمار، وعلى ذلك يمكن أن تتغير أدوات السياسة بالاتجاه المعاكس لتغير تركيبة الطلب دون انتقال منحى الطلب داخل الاقتصاد<sup>1</sup>.

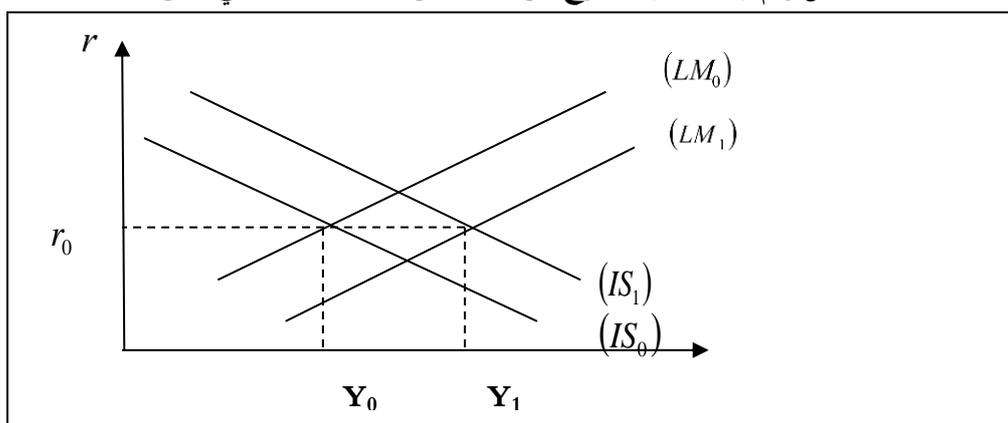
الشكل رقم (14.III): المزج بين السياستين المالية والنقدية في اتجاهين متعاكسين



Source : **Olivier Blanchard et Autres**, [2016], «Macroéconomie », 6<sup>eme</sup> Edition **Pearson**, France, P. 142.

يؤدي استخدام أدوات السياستين بالاتجاه المعاكس بعضها لبعض إلى حالة من عدم اليقين حول النتائج المتوقعة، خاصة وأن مقدار التغير في كل من هذه الأدوات سيعتمد على حالة الاقتصاد السائد قبل استخدام هذه السياسات وقبل الشروع بمثل هذا المزيج من السياستين من أجل تغيير تركيبة الدخل، فإن مسألة اعتماد سياستين متعاكستين تؤدي إلى معالجة المشاكل الموجودة في الاقتصاد دون التغير في مستويات الدخل، وأن اعتماد هذه السياستين في نفس الاتجاه تؤدي بدرجة كبيرة إلى تغير مستوى الدخل<sup>2</sup>، كما هو مبين في الشكل التالي

الشكل رقم (15.III): المزج بين السياستين المالية والنقدية في نفس الاتجاه



<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي، [2014]، «أسس علم الاقتصاد - نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية-»، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص. 98-99.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، [2009]، المرجع السابق، ص. 312.

المصدر: محمد العربي ساكر، [2006]، «محاضرات في الاقتصاد الكلي»، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، ص. .

ففي هذه الحالة يمكن دمج أثر السياستين معا في نفس الاتجاه لإحداث التغيير في المستوى التوازني للدخل دون تغيير مستوى سعر الفائدة، فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود و بالتالي انتقال ( $LM$ ) إلى اليمين وفي نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انتقال منحنى ( $IS$ ) إلى اليمين<sup>1</sup>.

المطلب الثالث: فعالية السياستين في ظل نموذج الاقتصاد المفتوح ( $IS - LM - BP$ ) في ظل سعر الصرف الثابت والمرن

سنتطرق في هذا المطلب في ظل الاقتصاد المفتوح لمحددات سعر الصرف والعوامل المؤثر عليه أين تنعكس على كل من الصادرات والواردات للدولة، لذلك من الضروري التطرق لنموذج "مندل فليمنج" كونه يدرس المكونات الأساسية بين التوازن النقدي وسعر الصرف، وفعالية السياسة النقدية والمالية في ظل نظام كل من سعر الصرف الثابت والمرن (العائم). ولكن قبل التطرق للتوازن الخارجي وفعالية كل من السياستين نستهل دراستنا بإعطاء مفاهيم عامة حول سعر الصرف وميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات بأنه "سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الدولية بين المقيمين في بلد ما والغير المقيمين فيها خلال مدة زمنية معينة"<sup>2</sup>، ولميزان المدفوعات جانبين دائن ومدين ويسجل فيهما العمليات التي تقوم بها الدولة في فترة معينة حيث تسجل المتحصلات في جانب والمدفوعات في الجانب الآخر، ويقسم ميزان المدفوعات إلى: الحساب الجاري والذي يتضمن كل من الصادرات والواردات من السلع المادية وكذا على الخدمات<sup>3</sup>، وحساب العمليات الرأسمالية والمالية، فحساب رأس المال يسجل فيه كافة تحويلات رأس المال ومعاملات الأصول الغير الملموسة على الساحة الدولية، أما الحساب المالي. فهو حساب يسجل فيه كل من الاستثمارات الأجنبية داخل بلد ما وكذا استثمارات ذلك البلد في الخارج.<sup>4</sup>

أما سعر الصرف بين عملتين تعطى بطريقتين، إما سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية أو سعر العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية<sup>5</sup>، وعليه يمكن تعريفه على أنه "سعر تبادل العملات ببعضها البعض أي هو عبارة عن السعر المحلي لوحدة واحدة من العملة الأجنبية مقابل عدد من الوحدات للعملة المحلية، وهو ما يعرف بسعر

<sup>1</sup> العربي ساكر، [2006]، «النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي»، المرجع السابق، ص. .

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، [2006]، «أسس العلاقات الاقتصادية الدولية»، منشورات حلي الحقوقية، الاسكندرية، مصر، ص. 95.

<sup>3</sup> محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، [1999]، «الاقتصاد الدولي»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص. 48.

<sup>4</sup> Robin Bade et Autres, [2010], «Initiation à l'Economie», 2<sup>ème</sup> Edition, ERPI, Québec, Canada, PP. 228-229.

<sup>5</sup> Olivier Blanchard et Daniel Cohen, [2010], «Macroeconomie», 5<sup>ème</sup> Edition, Pearson, Paris, France, P. 355.

الصرف الإسمي<sup>1</sup>. أما في حالة الصرف الحقيقي "فهو السعر النسبي للسلع بين الدول، أي ما هو السعر الذي من خلاله يمكن تبادل السلع لدولة ما مقابل سلع دول أخرى"، ويحسب سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة الرياضية التالية  $\left( R = e \cdot \frac{P}{P^*} \right)$  فهو يأخذ بعين الاعتبار الأسعار المحلية مقابل الأسعار العالمية، فإذا كان سعر الصرف الحقيقي مرتفع دل ذلك على أن السلع الأجنبية تكون أرخص نسبيًا من السلع المحلية، أما العكس حالة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، تكون السلع الأجنبية أغلى نسبيًا من السلع المحلية<sup>2</sup>.

إن لسعر الصرف سوقًا مجازية لا توجد داخل حدود الدولة لأن سعر العملة الوطنية إنما يتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع البلاد، فهو سوق وان كانت مؤسساته توجد في بعض الدول في نفس بورصات الأوراق المالية غير أنه مستقل عن سوق الأوراق المالية، فالواقع أن هذا السوق يتداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية<sup>3</sup>. فسعر الصرف متله مثل الأسعار الأخرى يتحدد بالطلب والعرض على الصرف دون تدخل الدولة أو يمكنها التدخل للتأثير على كل من الطلب أو العرض، وقد جرت العادة تقسيم نظم الصرف إلى نوعين: نظام سعر الصرف الثابت، الذي يتحقق في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب بحيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر للذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتًا<sup>4</sup>.

أما نظام سعر الصرف المرن فيتحدد وفقًا لقواعد العرض والطلب على العملة الأجنبية. وبسبب استمرار العجز في الاقتصاد وعدم قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف يقوم بتخفيض قيمة العملة المحلية حفاظًا على سعر الصرف، أي نميز بين نوعين: **التعويم النظيف** وفيه لا يستطيع البنك المركزي التدخل في تحديد عملية سعر الصرف ويترك ذلك لقوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي يؤدي إلى حدوث انخفاض وارتفاع في قيمة العملة، أما التعويم المشوه فيتم عن طريق تدخل البنك المركزي في عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي بهدف التأثير على سعر الصرف من خلال تخفيض أو زيادة قيمة العملة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، [2005]، المرجع السابق، ص. 363.

<sup>2</sup> - Gregory N Mankiw, [2010], « Macroéconomie », 5<sup>er</sup> Edition, De Boeck, Bruxelles, Belgique, PP. 188-189..

<sup>3</sup> - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، [2003]، « أساسيات الاقتصاد الدولي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص ص. 176.

<sup>4</sup> - أحمد فريد مصطفى، [1999]، « الاقتصاد الدولي»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص. 95.

<sup>5</sup> - وحيد مهدي عامر، [2010]، « السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي»، الطبعة الأولى، المرجع السابق، ص ص. 214-215.

### 1.III- نموذج "مندل فليمنج" والتوازن الكلي

إن نموذج "مندل فليمنج" يعتبر تطوراً مهماً في الفكر الاقتصادي فهو من الأبحاث الأولى والرائدة في تحديد فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في اقتصاد صغير مفتوح في نظام سعر الصرف الثابت والعائم، وتركيزه بالأخص على حساب رأس المال فاليولة الدولية من العوامل المهمة في تحديد مدى فعالية السياستين النقدية والمالية، وتعتبر أيضاً متغيراً مهماً يحدد درجة استجابة معدل الصرف لتغيرات السياسات النقدية والمالية، فاتباع مثلاً سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة اتجاه أسعار الفائدة المحلية للانخفاض، وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وما يصاحب ذلك من انخفاض قيمة العملة المحلية. أما فيما يتعلق بالسياسة المالية وعلاقتها بمعدل سعر الصرف فيشير هذا النموذج أن عجز الموازنة الناتجة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة أسعار الفائدة المحلية تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المحلي ما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية، غير أن هناك أثر معاكس مصاحب يتمثل في تدهور الميزان التجاري\* بسبب زيادة النشاط الاقتصادي هو ما يضغط على قيمة العملة المحلية في اتجاه التدهور.<sup>1</sup>

ومن أهم افتراضات النموذج:<sup>2</sup>

- يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وحساب توازن رأس المال في إطار ميزان المدفوعات؛

- يزداد صافي الصادرات (الميزان التجاري) في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية؛

- تعتبر تدفقات رأس المال ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية  

$$K = k(r - r^*)$$

- يعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازناً مؤقتاً وظاهرياً وهو شبه توازن، وحتى يتحقق التوازن بشكل كامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع وسوق النقد بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

\* إن زيادة أسعار الفائدة المحلية تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، ويؤدي الطلب المتزايد على العملة المحلية إلى ارتفاع صرفها مقابل العملات الأجنبية، ويؤدي كل من ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وارتفاع أسعار المنتجات المحلية إلى خفض الطلب على الصادرات في الخارج وإلى زيادة الطلب المحلي على الاستيراد من الخارج، ومن ثم تدهور الميزان التجاري ويؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، أنظر: أحمد الأشقر، [2002]، «الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 357.

<sup>1</sup> - نشأت الوكيل، [2006]، «التوازن النقدي ومعدل الصرف: دراسة تحليلية مقارنة»، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، ص. 121-122.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، [2006]، المرجع السابق، ص. 124.

ومنه يمكن صياغة مقارنة "مندل فليمنج" كالتالي<sup>1</sup>:

- إن التوازن في الاقتصاد المفتوح يغير لنا معادلة (IS) لتصبح من الشكل التالي:  $Y = C + I + G + (X - M)$ ، ويمكننا استنتاج معادلة التوازن (IS) عن طريق معادلة التوازن:

$$\begin{aligned} Y = C + I + G &\Rightarrow Y = C_0 + c.(Y - T) + I_0 - i.(r) + G_0 + (X - M) \\ \Rightarrow Y = C_0 + c.(Y) - c.(T) + I_0 - i(r) + G_0 + X_0 - (M_0 + mY) \\ \Rightarrow \left[ Y = \frac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - c + c.t - m} - \frac{i}{1 - c + c.t - m} (r) \right] \end{aligned}$$

- معادلة ميزان المدفوعات:  $BP = BC + BK$  حيث يمثل (BC) و (BK) كل من الميزان التجاري وميزان رأس المال على التوالي، مع العلم أن رصيد الميزان التجاري أو الحساب الجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات ونعبر عنه بالعلاقة الرياضية التالية:  $BC = X - M \Rightarrow X_0 - M_0 - mY$ ؛

- تعتمد الصادرات على سعر الصرف الذي يعبر عنه بعدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية وكذلك على مستوى الأسعار المحلية والدخل الأجنبي لأن الصادرات تمثل الطلب الخارجي على السلع المحلية أي  $X = f(P, E, Y^*)$ ، مع العلم أن السعر العالمي يعبر عنه بحاصل ضرب سعر الصرف في الأسعار المحلية  $P^* = P.E$ ، وبالتالي فإن أثر الأسعار العالمية له أثر إيجابي على حجم الصادرات بحيث تصبح صادرات الدولة رخيصة بالنسبة للأجانب، أما زيادة سعر الصرف أو المستوى الأسعار المحلية مما يعني أن الصادرات سوف تصبح أكثر غلاء، أي لسعر الصرف والأسعار المحلية أثر سلبي على الصادرات، أما الواردات فتعتمد بشكل رئيسي على الدخل القومي وعلى مستوى الأسعار المحلية وعلى سعر الصرف  $M = f(Y, P, E)$ ، وأن لهذه المتغيرات أثر إيجابي على حجم الواردات<sup>2</sup>؛

- رصيد رأس المال يعبر عن ميزان حركة رؤوس الأموال (K) عن الفرق بين رؤوس الأموال الداخلة ( $K_E$ ) والتي تتناسب طردياً مع سعر الفائدة ( $r$ )، ورؤوس الأموال الخارجة ( $K_S$ ) والتي تتناسب عكسياً مع سعر الفائدة ( $r$ )، ليتوصل في الأخير أن حركة رؤوس الأموال (K) دالة متزايدة بالنسبة لسعر الفائدة المحلي ( $r$ ) يعبر عنها رياضياً كالتالي:  $K = f(r) \Rightarrow K = k(r) - K_0$ ؛

<sup>1</sup> - طويل بهاء الدين، [2012]، «دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F»، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، العدد الحادي عشر، ص ص. 245-247.

<sup>2</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، [2010]، «النقود والبنوك والمصارف المركزية»، المرجع السابق، ص ص. 311-312.

- يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن عندما يكون مساويا للصفر، أي عندما يتساوى العجز أو الفائض في الميزان التجاري مع العجز أو الفائض في ميزان رصيد رأس المال، ونستطيع في هذه الحالة كتابة معادلة توازن ميزان المدفوعات (BP):

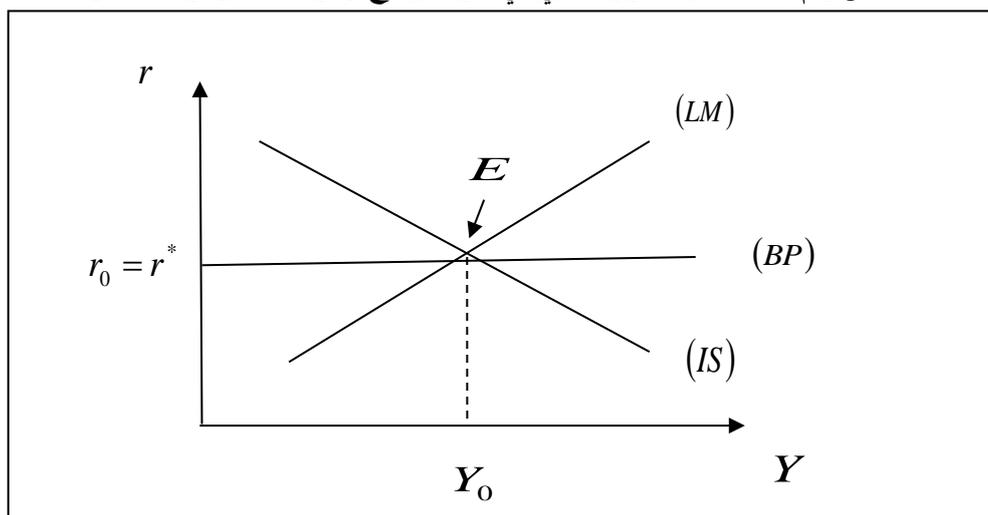
$$BP = 0 \Rightarrow BC + BK = 0 \Rightarrow (X - M) + k(r) - K_0 \Rightarrow \begin{cases} r = \frac{M_0 + K_0 - X_0}{k} + \frac{m}{k}(Y) \\ Y = \frac{X_0 - M_0 - K_0}{m} + \frac{k}{m}(r) \end{cases}$$

إن المنحنى الذي حصلنا عليه هو منحنى ال (BP) وهو عبارة عن جميع الأزواج (Y, r) التي تحقق توازن ميزان المدفوعات. إن ميل هذا المنحنى هو  $\left(\frac{dr}{dY} = \frac{m}{k}\right)$  وهو موجب مما يعني أن العلاقة طردية بين سعر الفائدة (r) والدخل (Y) وأن المنحنى (BP) ذو اتجاه متزايد. فإذا كان (m) كبيرا مقارنة بـ (k) (درجة الانفتاح التجاري) فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا، وتمثل هذه الحالة الحركة غير التامة لتدفق رؤوس الأموال حيث أن تدفق رؤوس الأموال لا يستجيب بشكل كبير لتغيرات أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، أما إذا كان الانفتاح المالي سائدا أي كانت (k) كبيرة جدا أي أن تدفق رؤوس الأموال يستجيب بشكل تام لتغيرات سعر الفائدة فإن منحنى (BP) يكون أكثر أفقية، وتمثل هذه الحالة الحركة التامة لتدفق رؤوس الأموال<sup>1</sup>.

يتحقق التوازن الكلي عند تقاطع منحنيات (IS)، (LM) و (BP) عند النقطة (e) الموضح في الشكل

التالي:

الشكل رقم (16.III): التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد وميزان المدفوعات



المصدر: محمود حامد محمود عبد الرزاق، [2013]، المرجع السابق، ص. 148.

<sup>1</sup> - jean- Olivier Hairault, [2000], «ANALYSE MACROECONOMIQUE», Editions La Découverte, Paris, France, p. 157.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن أسعار الفائدة العالية تحسن من ميزان المدفوعات وتؤدي إلى انتقاله إلى أعلى بسبب: أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي مما يخفض في المشتريات المستوردة، الذي يحسن من قيمة الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، وأيضا ستشجع على تدفقات رأس المال للداخل بالمقارنة مع أسعار الفائدة الأجنبية وهو ما يحسن من رصيد حساب رأس المال، وحتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات لمواجهة الفائض المحقق نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، يجب تحقيق زيادة في الدخل ويمكننا ذلك عن طريق زيادة الواردات لتقليص حجم الميزان التجاري ومن ثم تقليص الفائض في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>. ويكون ميزان المدفوعات في حالة التوازن على طول خط  $(BP)$  وأسفل هذا الخط فإن سعر الفائدة تكون منخفضة مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والدخل مرتفع وهنا تكون الواردات مرتفعة مما يؤدي إلى ظهور عجز في الميزان التجاري وكذا في ميزان المدفوعات والعكس، وهنا يمكن لسياسة تخفيض العملة أن تنقل منحى ميزان المدفوعات إلى الأسفل والعكس، لأن سياسة تخفيض قيمة العملة ستجعل سلع الدولة أكثر تنافسية عالميا مما يحسن من الميزان التجاري، وهو ما يتطلب من السلطات النقدية تخفيض أسعار الفائدة عند أي مستوى دخل مما يمكن للحساب الرأس المالي الضعيف أن يواجه التحسن في رصيد الميزان التجاري الذي يعتمد على دور المرونات في كل من الميزان التجاري والحساب الرأس المالي بالنسبة لسياسة التخفيض<sup>2</sup>.

### III.2- فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل سعر الصرف الثابت

رأينا فيما سبق، في الاقتصاد المغلق مدى ارتباط فعالية السياسة النقدية والمالية على كل من حساسية الاستثمار والطلب على النقود مع سعر الفائدة، أما في الاقتصاد المفتوح لـ "مندل فليمنج" فزيادة على أسعار الفائدة ترتبط فعالية هذه السياسات أساسا لنظام سعر الصرف، وخاصة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية لارتباطها الوثيق مع أسعار الفائدة. ففي حالة سعر الصرف المرن فالسياسة النقدية تكون أكثر فعالية أما السياسة المالية فتقل فعالية كلما كانت حركة أو تدفقات رأس المال الأجنبي كبير، على عكس سياسة سعر الصرف الثابت فتكون فعالية السياسة النقدية معدومة تماما، وتكون السياسة المالية أكثر فعالية كلما زادت حركة تدفقات رأس المال الأجنبي<sup>3</sup>، كل ذلك سيتم التطرق إليه وتحليله بشكل أدق لاحقا.

إن أسعار الفائدة العالية المحلية تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل ما يؤدي بتحسين سعر صرف العملة المحلية، وللمحافظة على سعر الصرف الثابت يجب على البنك المركزي أن يوسع من المعروض النقدي عن طريق شراء العملات الأجنبية أو الدخول إلى السوق المفتوحة، ويتم الوصول إلى وضعية التوازن عندما يرتفع

<sup>1</sup> - محمد كمال الحمزاوي، [2004]، «سوق الصرف الأجنبي»، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، مصر، ص. 109.

<sup>2</sup> - سمير فخري نعمة، [2011]، «العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 97.

<sup>3</sup> - Jean- Olivier Hairault, [2000], op.cit, P. 183.

مخزون النقود بشكل يمكنه من إرجاع سعر الفائدة إلى مستواه الأصلي، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تساوى سعر الفائدة المحلي مع الأجنبي ( $r = r^*$ )<sup>1</sup>. وفيما يلي سنتطرق إلى فعالية سياسات الاقتصاد الكلي في ظل كل من أنظمة سعر الصرف.

### 1- الفعالية النسبية للسياسة المالية

السياسة المالية التوسعية "زيادة الإنفاق الحكومي، تخفيض الضرائب" تطبق لمواجهة الاستخدام الغير الكامل، وتؤدي إلى ارتفاع الدخل وسعر الفائدة، وذلك بانتقال منحني ( $IS$ ) إلى اليمين جهة اليمين بمقدار مضاعف التجارية الخارجية  $\left( \Delta Y = \frac{1}{Pms + Pmi} \cdot \Delta G \right)$ ، وهذا الأثر ينخفض تبعاً لدرجة تدفق رؤوس الأموال على المستوى الدولي التي لها دور في فعالية السياسة المالية، وعليه يقتضي ذكر الحالتين التاليتين<sup>2</sup>:

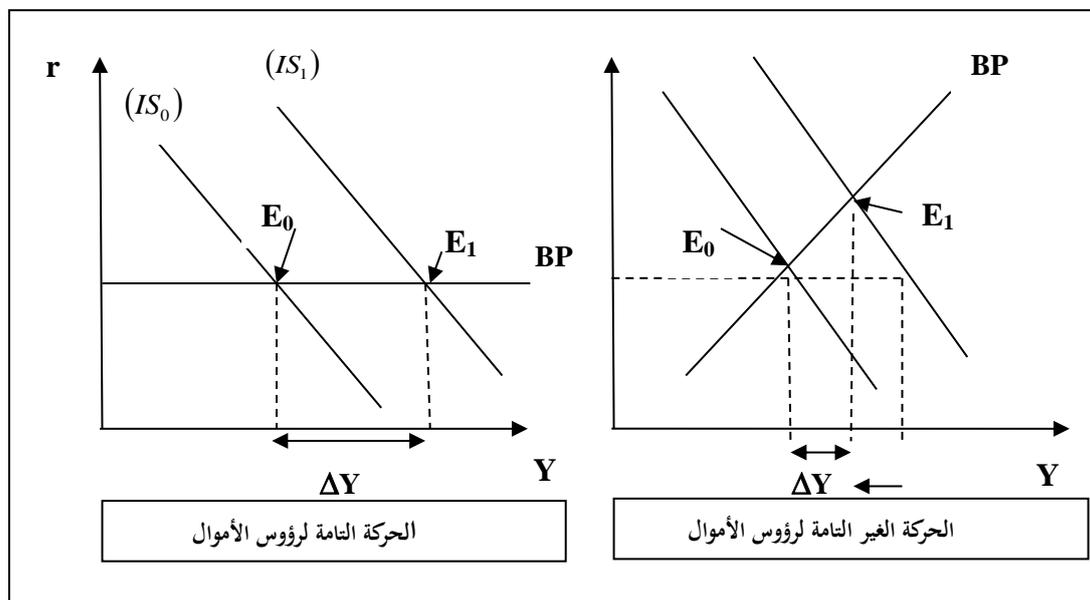
- **الحركة النامية لرؤوس الأموال:** تكون السياسة المالية فعالة لأن ارتفاع الطلب الإجمالي لا يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة بل يبقى ثابت عند المستوى الدولي؛

- **الحركة الغير النامية لرؤوس الأموال:** تكون فعالية السياسة المالية في هذه الحالة مقيدة جزئياً بارتفاع معدل الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ما يقلص من الارتفاع الأولي في الدخل القومي. فزيادة الإنفاق الحكومي هو مصدر لزيادة الطلب ثم الناتج ولكن تمويله يخلق منافسة في سوق رؤوس الأموال مما يدفع بإزاحة جزء من الاستثمار الخاص نظراً لارتفاع سعر الفائدة، ولكن ارتفاع هذا الأخير سيزيد من مردودية الاستثمار في البلاد، حيث تكون أعلى من نظيرتها في الخارج مما يولد تدفقاً مالياً من الخارج، فكلما كان الفرق كبير بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية كلما زاد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل مما يحسن من ميزان المدفوعات، ولكن هذا الفائض في حركة رؤوس الأموال يخلق ضغطاً في سوق الصرف، وبما أننا في حالة سعر الصرف الثابت فيقوم البنك المركزي في هذه الحالة بامتصاص الفائض في حركة رؤوس الأموال عن طريق تعزيره لاحتياطياته من العملة الأجنبية وذلك بمنح المستثمرين الأجانب مقابلاً من العملة المحلية، ويتسبب هذا في توسع عرض النقود وبالتالي وبطريقة تلقائية يتحول دخول رؤوس الأموال إلى سياسة نقدية توسعية، ينتج عنها وانخفاض معدل الفائدة ارتفاع الناتج بسبب عودة المستثمرين الخواص الذين تم ابتعادهم بسبب عن الاستثمارات بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، ولهذا يمكن القول أن رؤوس الأموال الأجنبية هي التي مولت الإنفاق الحكومي بطريقة غير مباشرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - صالح تومي، [2013]، «مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي»، الطبعة الثالثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 224.  
<sup>2</sup> - وسام ملاك، [2001]، «الظواهر النقدية على المستوى الدولي»، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص. 334-335.  
<sup>3</sup> - محمد بوخاري، [2001]، «الاقتصاد الكلي المعمق»، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، ص. 159-160.

والشكل البياني يشرح ميكانيزمات فعالية السياسة المالية عند الحركة المختلفة لتدفق رؤوس الأموال<sup>1</sup>:

الشكل رقم (17.III): فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت



المصدر: وسام ملاك، [2001]، «الظواهر النقدية على المستوى الدولي»، المرجع السابق، ص. 335.

ومنه نستنتج أن السياسة المالية كاملة الفعالية في نظام سعر الصرف الثابت، والتي ترجع كفاءتها لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية<sup>2</sup>، فالملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن فعالية السياسة المالية لها علاقة طردية بحركة تنقل رؤوس الأموال الأجنبية، فكلما كان تجاوز حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة قويا كلما زادت فعالية السياسة المالية، وتكون السياسة المالية أكثر فعالية في الاقتصاد المفتوح وفي ظل اتباع سياسة سعر الصرف الثابت، حيث في الاقتصاد المغلق يتوقف أثر السياسة المالية على أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص والمذكورة سابقا بالتفصيل، أما في الاقتصاد المفتوح فالسياسة المالية التوسعية مثلا تتقوى بسياسة نقدية توسعية تلقائيا والذي ينجر عنها تمويلًا غير مباشر للإنفاق الحكومي من طرف المستثمرين الأجانب<sup>3</sup>.

وفيما يلي سيتم تلخيص أهم نتائج السياسة المالية التوسعية في ظل ثبات أسعار الصرف على كل من في الناتج المحلي ومعدلات الفائدة انطلاقًا من حركة رأس المال.

<sup>1</sup> - وسام ملاك، [2001]، المرجع السابق، ص. 335.

<sup>2</sup> - Aristomène Varoudakis, [1999], « La Politique Macroéconomique », 1<sup>er</sup> Edition, DUNOD, Paris, France, P. 212.

<sup>3</sup> - محمد بوخاري، [2001]، المرجع السابق، ص. 160.

الجدول رقم (1.III): أثر السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة

حركة رأس المال	الاحتياطات النقدية الأجنبية	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي
منعدمة	استنزاف كبير للاحتياطات	لا تغيير	زيادة كبيرة
منخفضة	استنزاف قليل للاحتياطات	زيادة قليلة	زيادة أصغر
مرتفعة	تحقيق احتياطات محدودة	زيادة أكبر	زيادة طفيفة
كاملة	تحقيق احتياطات كبيرة	زيادة متعاطمة	لا تغيير

المصدر: عبد المجيد قدي، [2006]، المرجع السابق، ص. 127.

## 2- الفعالية النسبية للسياسة النقدية

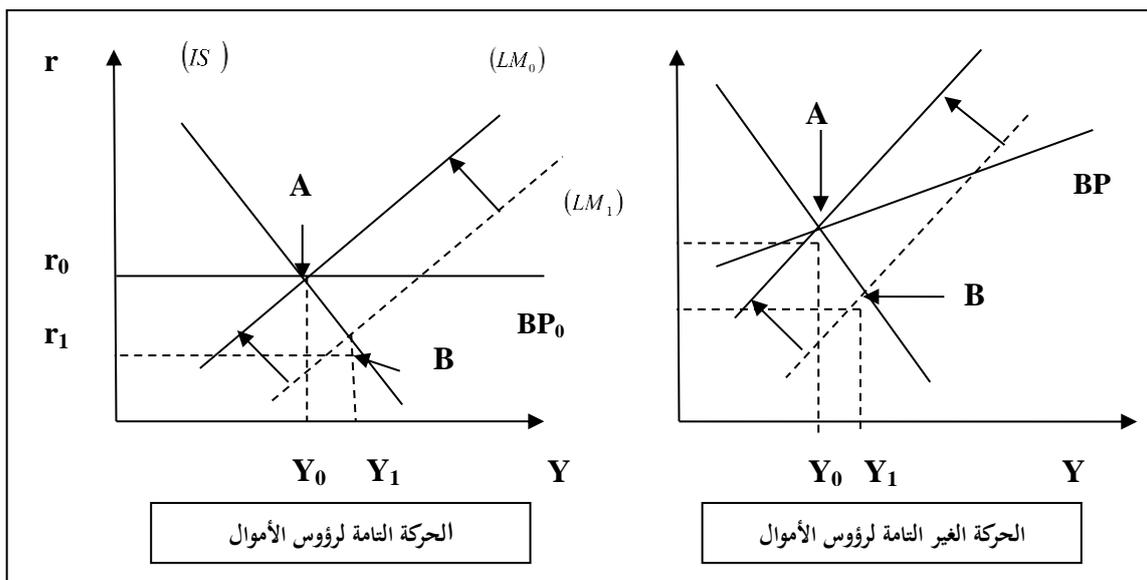
تدخل السياسة النقدية في سوق الصرف الأجنبي بشراء أو بيع السندات، أو تقوم بالتأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف، بالإضافة أن لها السلطة بفرض قيود على حركة رؤوس الأموال الأجنبية لتلافي أو تخفيف الضغوط قصيرة المدى على أسعار الصرف بما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال، وكذلك لتعديل ضغوط طويلة المدى عند ضعف العملة الوطنية، ففي حالة تبني سعر الصرف الثابت أي قيام الحكومة بشراء وبيع عملة بلدها بأسعار ثابتة مقابل العملات الأخرى يتطلب على السلطات النقدية أو البنك المركزي أن يحافظ على احتياطات الصرف الأجنبي لامتناس الزيادة في عرض العملات الأجنبية<sup>1</sup>.

حيث لهذه الزيادة في الاحتياط يمكن أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى اختلال في توازن سوق النقد، ولإعادة التوازن تتدخل السلطات النقدية لمقابلة زيادة عرض النقود واستخدام آليات لزيادة الطلب عليه، وتقوم في نفس الوقت بتخفيض معدلات الفائدة إلى حد الذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال، حيث هذه التركيبة والتدهور المقصود بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات الذي يعيد التوازن من جديد سوقي السلع والنقد عند مستوى أعلى من الناتج<sup>2</sup>. سوف نقوم بتتبع الشكل البياني التالي لمعرفة آثار السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت على الاستقرار المحلي في ظل قابلية حركة رؤوس الأموال المختلفة.

<sup>1</sup> - لعلو موسى بوخاري، [2010]، المرجع السابق، ص. 195.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، [2006]، المرجع السابق، ص. 125.

الشكل رقم (III.18): فعالية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت



Source : Jacques Généreux, [2008], «Economie Politique», 5<sup>eme</sup> Edition, Hachette Supérieur, Paris, France, PP. 143-147.

في حالة سياسة الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي للمحافظة على استقرار سوق الصرف، بافتراض انطلاقنا بنفس الفرضيات أي الاعتماد على السياسات التوسعية مثلما تطرقنا من قبل في السياسة المالية، فإذا تدخل البنك المركزي من خلال سياسة نقدية توسعية بزيادة المعروض النقدي حيث يقوم البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول كمشتري في السوق الأوراق المالية أو استخدام جميعها معاً، ويؤدي ذلك بيانياً بانتقال منحنى  $(LM)$  إلى جهة اليمين من  $(LM_0)$  إلى  $(LM_1)$  بمقدار المضاعف النقدي مما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وزيادة مستوى الدخل، وهذا الأثر يتغير تبعاً لدرجة تدفق رؤوس الأموال على المستوى الدولي التي لها دور في فعالية السياسة النقدية، وعليه يقتضي ذكر الحالتين التاليتين:

- الحركة التامة لرؤوس الأموال: تكون السياسة النقدية غير فعالة تماماً، فمن خلال تتبعنا للشكل البياني أعلاه نلاحظ التوسع النقدي في الأجل القصير يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_1)$  وانخفاض سعر الفائدة من  $(r_0)$  إلى  $(r_1)$  وانتقال الاقتصاد من نقطة التوازن  $(A)$  إلى حالة لا توازن إلى  $(B)$ ، التي يكون عندها ميزان المدفوعات في حالة عجز وبالتالي يتدهور سعر صرف العملة المحلية وهنا يتدخل البنك المركزي من أجل المحافظة على سعر الصرف الثابت، من خلال بيع العملات الأجنبية والحصول على العملة المحلية مما يؤدي

## الفصل الثالث أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية الاقتصادية

إلى انخفاض المعروض النقدي الذي يحسن من سعر صرف العملة المحلية من جديد، فهذه السياسة النقدية الانكماشية في المدى الطويل تعمل على عودة الوضع التوازني الأصلي عند النقطة (A)<sup>1</sup>.

- الحركة الغير التامة لرؤوس الأموال: تكون السياسة النقدية قليلة الفعالية تؤول إلى انعدام فعاليتها، ويعود السبب إلى انخفاض أسعار الفائدة التي تخلف فرص استثمارية جديدة مما يزيد من الناتج من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_1)$  وانتقال الاقتصاد من نقطة التوازن (A) إلى حالة لا توازن إلى (B)، فالتباين في معدلات الفائدة بين الداخل والخارج تجعل مردودية الاستثمار أعلى في الخارج منها في الداخل مما يتسبب في خروج رؤوس الأموال، وبما أننا في حالة سعر الصرف الثابت يترتب عن خروج رؤوس الأموال انخفاضاً في احتياطات الصرف الأجنبي مما يسحب منحنى (BP) إلى اليمين. وهذا الانخفاض يولد سياسة نقدية انكماشية تلقائية تدفع بعودة منحنى (LM) إلى وضعية قريبة جداً من الوضع التوازني، مما يدل على ضعف فعالية السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي، ويفسر هذا الفارق بين الوضعية التوازنية وما آل إليه منحنى (LM) بالحرية غير التامة لحركة رؤوس الأموال. ففي هذه الحالة تكون فعالية السياسة النقدية قليلة الفعالية مرتبة تدهور لميزان المدفوعات، وهنا يمكن القول ان السياسة النقدية في حالة سياسة سعر الصرف الثابت تتحول إلى تمويل غير مباشر لخروج رؤوس الأموال<sup>2</sup>.

في الواقع العملي لا يصل الاقتصاد إلى النقطة (B) لأن في هذه الحالة يكون تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج سريعاً، ما يجبر البنك المركزي من معاكسة التوسع النقدي بتوسع مالي من أجل المحافظة على تساوى سعر الفائدة المحلي مع الأجنبي  $(r = r^*)$  لتفادي هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وحدوث عجز في ميزان المدفوعات<sup>3</sup>. وفيما يلي سيتم تلخيص أهم نتائج السياسة المالية التوسعية في ظل ثبات أسعار الصرف على كل من في الناتج المحلي ومعدلات الفائدة انطلاقاً من حركة رأس المال.

الجدول رقم (2.III): أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة

حركة رأس المال	الاحتياطات النقدية الأجنبية	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي
منعدمة	استنزاف محدود للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
منخفضة	استنزاف كبير للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
مرتفعة	استنزاف واسع احتياطات	لا تغيير	لا تغيير
كاملة	استنزاف لا نهائي للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير

المصدر: لحلو موسى بوخاري، [2010]، المرجع السابق، ص. 204.

<sup>1</sup>- صالح تومي، [2013]، المرجع السابق، ص. 226.

<sup>2</sup>- محمد بوخاري، [2001]، المرجع السابق، ص ص. 165-166.

<sup>3</sup>- صالح تومي، [2013]، المرجع السابق، ص. 226.

وكنتيجة أخيرة يمكن القول أن السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت تكون عديمة الفعالية أو غير فعالة مهما كانت درجة حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، فهي لا تؤثر بشكل من الأشكال على كل من الناتج ولا على أسعار الفائدة.

### III.3- فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل سعر الصرف المرن

في إطار سياسة سعر الصرف المرن تتغير هذه الأخيرة بجزئية تامة انخفاضا وارتفاعا دون تدخل من جانب السلطات النقدية، أين يكون لتخفيض العملة المحلية وارتفاعها دور في إعادة التوازن في سوق التبادل الأجنبي من خلال إحداث تغيير في سعر الصرف ولا تقتضي الاستعانة باحتياطات الصرف الأجنبية، وما يهمنا هنا ما مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل سياسة الصرف المرن.

#### 1- الفعالية النسبية للسياسة المالية

تلعب حركة رؤوس الأموال في المستوى الدولي دورا حاسما في تحديد فعالية السياسة المالية، فكلما قلت درجة تدفق رؤوس الأموال فإن السياسة المالية التوسعية المتبعة في حالة الفجوة الانكماشية في الاقتصاد تؤدي إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات الصغيرة، وتقل فعاليتها في المدى الطويل بسبب زيادة الطلب وتدهور قيمة العملة والميزان التجاري، فتحقيق عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يحسن من المركز التنافسي للسلع المحلية في الأسواق الخارجية بمقدار ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري بشكل يعادل العجز الذي سبق وأن تحقق فيه نتيجة السياسات التي أدت إلى توسع الطلب<sup>1</sup>. فالسياسة المالية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع الدخل وسعر الفائدة نتيجة انتقال منحنى ( $IS$ ) إلى الأعلى جهة اليمين من ( $IS_0$ ) إلى ( $IS_1$ )، بالإضافة إلى أن حركة تدفق رؤوس الأموال لها دور في فعالية السياسة المالية ففي<sup>2</sup>:

- **الحركة الغير التامة لرؤوس الأموال:** ارتفاع الدخل يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري بسبب انتعاش الواردات، كما أن عرض العملة المحلية في سوق الصرف يرتفع وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف أي تدهور قيمة العملة المحلية، والتدهور في قيمة العملة المحلية يحسن رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي ينتقل كل من ( $IS$ ) و ( $BP$ ) جهة اليمين، ويتحقق التوازن من جديد عند النقطة ( $E_2$ ) بتقاطع كل من منحنى ( $IS_2$ ) و ( $LM$ )، ( $BP_1$ )، حيث يكون عرض النقود بما فيه احتياطات الصرف الأجنبي والائتمان المحلي محددا بواسطة البنك المركزي ومنه فمنحنى يكون مثبتا بواسطة السياسة النقدية، وعليه فحسب الشكل البياني فإن عرض النقود لم يتغير بسبب عدم وجود مشكل تعقيم عند تعديل سعر الصرف للمحافظة على ( $BP=0$ ) في

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، [2006]، المرجع السابق، ص. 128.

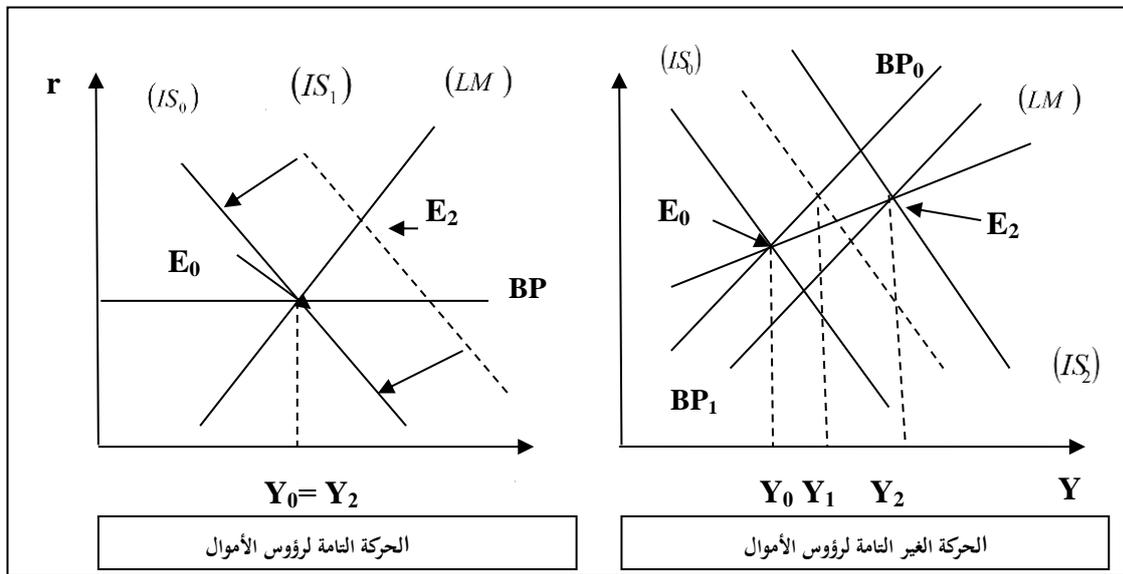
<sup>2</sup> - صالح تومي، [2013]، المرجع السابق، ص. 229-230.

## الفصل الثالث أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل النماذج والنظرية الاقتصادية

كل الأوقات، ففي حالة الحركة الغير التامة لتدفق رؤوس الأموال يكون تأثير ارتفاع الدخل هو الأقوى، أي كلما قلت درجة تدفق رؤوس الأموال كلما زادت فعالية السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي.

- **الحركة التامة لرؤوس الأموال:** إن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي فترتفع أسعار الفائدة مما يحسن من قيمة العملة المحلية، وذلك بسبب تدفق رؤوس الأموال الدولية وزيادة الطلب على العملة المحلية بشكل يفوق عرض النقد، فيصبح ميزان المدفوعات في الأجل القصير في حالة فائض فيزداد الدخل ويفقد الاقتصاد قوته التنافسية في الأسواق العالمية فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فينتقل كل من منحنى  $(IS)$  جهة اليسار. والشكل البياني يشرح ميكانيزمات فعالية السياسة المالية عند الحركة المختلفة لتدفق رؤوس الأموال:

الشكل رقم (19.III): فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن



المصدر: صالح تومي، [2013]، المرجع السابق، ص. 230.

ومنه نستنتج أنه في ظل سعر الصرف المرن، فإن فعالية السياسة المالية تكون أكثر فعالية في حالة الحركة غير التامة لتدفق رؤوس الأموال، وتقل فعاليتها كلما كان تدفق رؤوس الأموال أكثر حركة، وتكون عديمة الفعالية في حالة الحركة التامة لتدفق رؤوس الأموال. وفيما يلي سيتم تلخيص أهم نتائج السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة على كل من في الناتج المحلي ومعدلات الفائدة وسعر الصرف انطلاقاً من حركة رأس المال.

الجدول رقم (3.III): أثر السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة

حركة رأس المال	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي	قيمة العملة المحلية
منعدمة	زيادة قليلة	زيادة كبيرة	انخفاض كبير
منخفضة	زيادة أكبر	زيادة أصغر	انخفاض قليل
مرتفعة	زيادة متعاطمة	زيادة أقل	تحسن قليل
كاملة	لا تغيير	لا تغيير	تحسن كبير

المصدر: عبد المجيد قدي، [2006]، المرجع السابق، ص. 129.

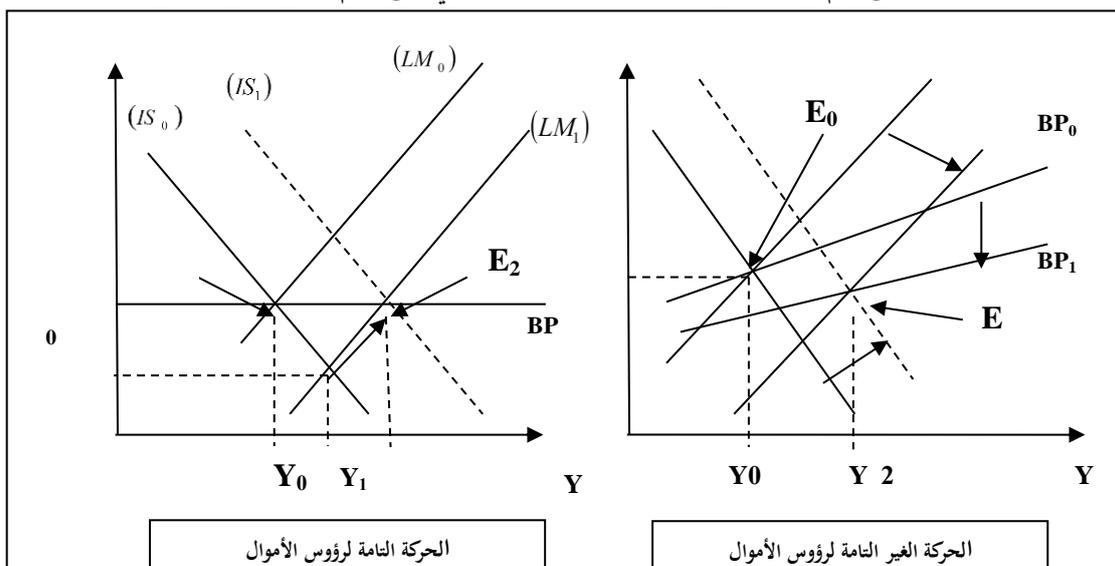
## 2- فعالية النسبية للسياسة النقدية

يعود عدم وجود تدخل البنك المركزي في ظل نظام سعر الصرف المرن إلى عدم تغيير صافي الأصول الأجنبية، ويستعيد البنك المركزي في هذه الحالة قدرته على التحكم في عرض النقود، لذلك تكون للسياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن تأثيرا هاما على الدخل مهما كانت درجة تدفق رؤوس<sup>1</sup>. فالتوسع النقدي أي اتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى انتقال منحنى ( $LM$ ) إلى الأسفل جهة اليمين، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبذلك يرتفع الاستثمار ومن ثم الدخل، فتصبح السوق السلعية والسوق النقدية في الأجل القصير متوازنة، فعند انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي أيضا إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وينتج عن ذلك زيادة عرض النقود المحلية في سوق الصرف فتدهور قيمتها مما ينعش الصادرات ويحد من الواردات، وبالتالي يتحسن رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، فينتقل كل من منحنى ( $IS$ ) و ( $BP$ ) جهة اليمين وتحقق نقطة التوازن الجديدة بتقاطع كل من منحنى ( $IS$ ) و ( $BP$ )، ( $LM$ ) الجدد. ففي ظل سعر الصرف المرن، السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في حالة الحركة التامة لتدفق رؤوس الأموال، لأنه كلما كان ( $k$ ) أكبر كان تدهور قيمة العملة المحلية ضروري لتعديل ميزان المدفوعات، وبالتالي يكون الانتقال نحو اليمين أكبر لكل من منحنى ( $IS$ ) و ( $BP$ )<sup>2</sup>. والشكل البياني يشرح ميكانيزمات فعالية السياسة النقدية عند الحركة المختلفة لتدفق رؤوس الأموال:

<sup>1</sup> - لعلو موسى بوخاري، [2010]، المرجع السابق، ص. 208.

<sup>2</sup> - Jean- Olivier Hairault, [2000], «ANALYSE MACROECONOMIQUE», OP.CIT, pp. 160-161.

الشكل رقم (20.III): فعالية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن



المصدر: صالح تومي، [2013]، «مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي»، الطبعة الثالثة، المرجع السابق، ص 231-232.

نستنتج من خلال الشكل أعلاه ارتفاع الدخل في كلا الحالتين، إذن فالسياسة النقدية هي فعالة في إطار سعر الصرف المرن مهما كانت درجة قابلية رؤوس الأموال للحركة (تدفقات رؤوس الأموال)، فتزداد فعالية السياسة النقدية كلما زادت حرية حركة رأس المال ذلك لأنها تحدث دائما انخفاضا في قيمة النقد الوطني وأيضا بسبب أن سعر الفائدة يتطور عكسيا لتطور الكتلة النقدية<sup>1</sup>. وفيما يلي سيتم تلخيص أهم نتائج السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة على كل من في الناتج المحلي ومعدلات الفائدة وسعر الصرف انطلاقا من حركة رأس المال.

الجدول رقم (4.III): أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة

حركة رأس المال	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي	سعر الصرف المحلي
منعدمة	زيادة صغيرة	انخفاض كبير	انخفاض صغير
منخفضة	زيادة كبيرة	انخفاض صغير	انخفاض كبير
مرتفعة	زيادة أكبر	انخفاض أصغر	انخفاض أكبر
كاملة	زيادة متعاضمة	لا تغيير	انخفاض متعاضم

المصدر: لعلو موسى بوخاري، [2010]، المرجع السابق، ص 211.

<sup>1</sup> - وسام ملاك، [2001]، المرجع السابق، ص 361.

### خلاصة الفصل

تمّ من خلال هذا الفصل تتبع مراحل تطور الفكر الاقتصادي لمعرفة تطور الأهمية النسبية للسياستين المالية والنقدية حسب المبادئ والتوجهات المختلفة، نجد أن السياسة النقدية امتازت بمبدأ حيادية النقود وعدم تأثيرها في النشاط الاقتصادي، وبعد تطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التغيير في كمية النقود، إلى حين ظهور أزمة الكساد الكبير التي أصاب العالم في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أصبحت السياسة النقدية عاجزة عن إعطاء حلول ما أدى إلى ظهور نظرية مغايرة على يد الاقتصادي كينز، بتقديمه نموذج التوازن العام الذي أعطى تفسيراً دقيقاً للأزمة ودعا إلى تدخل الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية ولكن بشكل قليل، وتمثلت هذه الأدوات في الضرائب والإنفاق الحكومي الذي من شأنه أن يخلق طلباً إضافياً عن طريق الزيادة في الاستثمار لانعاش النشاط الاقتصادي وقت أزمة الكساد، وأن تطبيق هذه السياسات يكون دائماً عكس الدورات الاقتصادية في المدى القصير.

وضع الاقتصادي ميلتون فريدمان خلال النظرية النقدية الحديثة بذور الشك في الأسس النظرية الكينزية، أمام عجزها عن حل مشكلة التضخم الركودي، وتبنت فكرة التحكم في العرض النقدي لتحقيق استقرار الاقتصاد الذي أعطى الأولوية مرة أخرى لأثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، حيث نجد أنها نجحت في السبعينات وأن الكثير من البنوك المركزية طبقت أسس النظرية النقدية وتم الوصول إلى نتائج مرضية فيما يخص الحد من ضغوطات التضخم، وأمام هذا التطور والجدل الحاصل بين أنصار المدارس النقدية والمالية والتوجهات التي تم الدفاع عليها، ما ساهم في ظهور فريق آخر يشيد بأهمية التنسيق والتكامل بين السياستين في ظل صعوبة وتناقض استعمال أدواتهما في نفس الوقت، واتسعت نطاق النظريات التي تناولت هذا التنسيق من أجل تحقيق نتائج إيجابية على الاقتصاد، وتوصلنا أن فعالية السياستين تزيد كلما تمّ استخدام مزيج مناسب لهما.

الفصل الرابع: مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق النمو  
الاقتصادي في الجزائر

## الفصل الرابع: مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

### تمهيد

إن التغيرات الحاصلة في وقتنا الحالي والتحولت العالمية والتي تشمل جميع المستويات من سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، فإن الجزائر وكغيرها من الدول تسعى جاهدة لمواجهة تحديات المستقبل بالاعتماد على مخططات إستراتيجية عملية لأجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

إن تتبع مسار البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من شأنه تبيين لنا فعالية ونوعية السياسة الاقتصادية سواء النقدية والمالية أو الإنفاقية المطبقة في الجزائر ومدى تحقيقها لنتائج ايجابية لدفع عجلة التنمية، حيث عرفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تطورات عديدة من خلال هذه البرامج من مرحلة الاقتصاد الموجه وصولا لبرامج الإنعاش الاقتصادي في الألفينيات، ومحاولتها رفع من معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة عدم استقرار الاقتصاد بتخفيض التضخم والحد من البطالة وكغيرها من الأهداف.

فبعد الدراسة النظرية التي قمنا بها من خلال الفصول السابقة تم إسقاط أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك لمحاولة دراسة فعالية كل من السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017، حيث سنقوم أولا بتحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر منذ اصلاحات قانون القرض والنقد 1986 إلى غاية التعديلات التي طرأت عليه خلال سنة 2017، وإلى تحليل واقع السياسة المالية وتطورها خلال فترة الدراسة والاصلاحات التي طبقتها الدولة من أجل تفعيلها في النشاط الاقتصادي، وسنقوم أيضا بتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر لمعرفة مدى مساهمة كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيقه، ثم في الأخير سنقوم بتبسيط الدراسة التحليلية وتحويلها إلى نموذج رياضي قياسي من شأنه تبيين لنا بشكل أكثر دقة توجهات الاصلاحات المطبقة خلال هذه الفترة ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة لها.

**المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر**

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى واقع السياسة النقدية في الجزائر، بتحليل مجموعة من المؤشرات النقدية بدءاً من الإصلاحات النقدية التي طبقها البنك المركزي من خلال سياساته المتعلقة بالأدوات المستخدمة والأهداف المتوقعة الوصول إليها قبل التوجه لاقتصاد السوق إلى بعد ذلك، ثم سنحاول التطرق بصفة واسعة إلى الإصلاحات الجديدة له خلال الألفية الأخيرة وصولاً لسنة 2017، كل هذا في ظل الأحداث الديناميكية التي تميز الاقتصاد الوطني والعالمي.

**المطلب الأول: ملامح الإصلاح المالي والنقدي في الجزائر**

مرت السياسة النقدية بمراحل عديدة تزامنا مع الإصلاحات النقدية والمالية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الإصلاحات بالتفصيل:

**I.1- الإصلاحات المالية والنقدية قبل التوجه لاقتصاد السوق**

مرت السياسة النقدية بمراحل عديدة تزامنا مع الإصلاحات النقدية والمالية في الجزائر، فخلال فترة الستينيات إلى بداية السبعينيات لم تكن السياسة النقدية واضحة المعالم بسبب تداخل النظام المالي والنقدي آنذاك، فقد كان هناك اعتماد كبير من قبل السلطات على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة، والمعروفة بمرحلة الانتظار والتي تعتبر أول فترة بعد الاستقلال والتي تميزت بوجود مشاكل حمة تسييرية في جانب القطاع الإنتاجي، ضعف المقومات المالية الذي نتج عنه نقص في الاستثمارات، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي.

فلم يكن للبنك المركزي الصلاحية التامة لاستخدام معالم السياسة نقدية من أجل معالجة الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، بل كان عبارة عن وسيلة بيد الخزينة العمومية تستخدمه في أي وقت لتمويل عجز الميزانية العامة، كتمويل البنوك العمومية وتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دون مراعاة المفهوم الحديث لأسلوب البنوك المركزية في تطبيقها للسياسة النقدية لتحقيق أهدافها، كاستقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن الخارجي وغيرها من الأهداف، فلم يكن هناك ربط بين حجم العرض النقدي والنشاط الحقيقي بل كان الإصدار النقدي يتم بطريقة عشوائية<sup>1</sup> دون أن يكون لها ضوابط اقتصادية.

أما خلال فترة السبعينات والتي تميزت بضرورة إخضاع دور النقد للسياسة الميزانية، وتم فيها إلغاء تدريجي لمساهمة البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة، فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع سياسة التسيير الإداري للائتمان في تمويل النشاط الاقتصادي، أسند هذا الدور للوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة

<sup>1</sup> - بناني فتيحة، [2017]، «علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية»، مجلة معارف، السنة 12، العدد ثاني والعشرون، جامعة بوزية،

النقد والقرض، لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية وفق ما تمّ تخطيطه مركزياً<sup>1</sup>، وبالتالي تراجع دور البنك المركزي الجزائري وأصبح ينحصر في عمليات تسمى "عمليات السوق النقدية" وتخلّى في نفس الوقت عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، وأصبح عرض النقود يشكل في إطار التخطيط متغيراً داخلياً يجب أن يتكيف كلياً مع احتياجات الاقتصاد، وعليه ارتبط إصدار النقد لصالح الخزينة الوسيط المالي الأساسي للاقتصاد<sup>2</sup>. كما أجبرت المؤسسات العمومية وفق لقانون المالية بتوطين جميع عملياتها المصرفية بما فيه حساباتها الجارية وعملياتها الاستغلالية لدى بنك واحد، بالإضافة إلى ضرورة اكتتاب المؤسسات المصرفية والمالية في سندات الخزينة لتأمين إعادة تمويلها<sup>3</sup>.

وفي سنتي 1978-1979 تمّ فيها مراجعة مخططات الإنماء السابقة، بانطلاق عملية جديدة معروفة بإعادة هيكلة مؤسسات المصرفية العمومية، قصد إعطائها نوع من الاختصاص في أنشطتها فانثقت بنك آخر بجانب البنوك سابقة الانشاء يدعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليمول جانباً من هذه الأنشطة، ولكن ونظراً للصعوبات المالية التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية جاء التطهير المالي المتمثل في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية سنة 1983، والذي انبثق منه ظهور بنك جديد ينشط على المستوى المحلي ولهذا سمي ببنك التنمية المحلية<sup>4</sup>.

في الثمانينات، شهد الاقتصاد الجزائري بداية الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وذلك في ظل تحبب معظم المؤسسات العمومية في عدة مشاكل والعجز الذي وقعت فيه تزامناً مع الأزمة النفطية 1986، سارعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات والتعديلات الهيكلية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ومن بين هذه الإصلاحات إصلاح النظام النقدي (قانون النقد والبنك) سنة 1986 مع صدور قانون 86-12، حيث تضمن هذا الإصلاح بإضافة ثلاث عناصر أساسية على النظام النقدي تتمثل في<sup>5</sup>:

- وضع نظام بنكي على مستويين، تم بموجبه الفصل بين البنك المركزي والبنوك التجارية، مع استعادة البنك المركزي بعضاً من صلاحيته وأدواره على أقل تقدير فيما يخص السياسة النقدية، بحيث كلف البنك المركزي بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض<sup>6</sup>؛

<sup>1</sup>- عبد الحق بو عتروس، محمد دهان، [2009]، «أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 11.

<sup>2</sup>- محمود حميدات، [2014]، «مدخل للتحليل النقدي»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 134.

<sup>3</sup>- عبد الحق بو عتروس، محمد دهان، [2009]، المرجع السابق، ص. 11.

<sup>4</sup>- محمود حميدات، [2014]، المرجع السابق، ص. 134-135.

<sup>5</sup>- طاهر لطرش، [2013]، «تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد المركز واقتصاد السوق- نظرة تقييمية-»، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 3، يوم 13 ماي، ص. 55.

<sup>6</sup>- محمود حميدات، [2014]، المرجع السابق، ص. 138.

- استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض، فأصبح للبنوك حق استلام الودائع ومنح القروض مما تقلص دور الخزينة في نظام التمويل؛
- وضع سياسة جديدة في مجال القرض، يتم تنفيذها في إطار المخطط الوطني للقرض الذي يحدد الحاجيات الإجمالية للاقتصاد إلى الموارد، مع زيادة دور النظام البنكي في تلبيتها مقارنة بالفترة السابقة.
- شرعت الجزائر منذ سنة 1988 إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع وشامل نظرا لاستحالة تكيف قانون 86-12 مع اصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، جاء القانون التكميلي المكمل للقانون السابق الذي ينص على إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن البنك أصبح شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية والتوازن المالي والمحاسبي<sup>2</sup>، أين أصبح البنك يسير وفقا لمبدأ الربحية، المتاجرة والمردودية. كما تم أيضا تحويله لمهام تمويل استثمارات المؤسسات العمومية التي تخلت عنها الخزينة العمومية، فأصبح نقطة انطلاق لقواعد جديدة في تسيير الاقتصاد تفصل بين دور الأعوان الاقتصادية ودور الدولة في تعبئة وتمويل تراكم رأس المال<sup>3</sup>.

## I.2- الإصلاحات المالية والنقدية في ظل التوجه لاقتصاد السوق

شهد العالم تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية خلال الثمانينات، ومن بينها الجزائر وكغيرها من الدول النامية التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة العالمية آنذاك، والتي عاشت أوضاع مزرية متمثلة في تدني معدلات النمو واختلالات في التوازن المالي الداخلي والخارجي، ما استدعى من الدولة القيام بالمزيد من الإصلاحات المالية والنقدية مع منطلق التحول إلى اقتصاد السوق كان أساسها القطاع المالي والبنكي، إن لجوء الجزائر للاقتراض من صندوق النقد الدولي بتوقيعها على اتفاقيتين في سنتي 1989 و1991 أدى بها إلى الرضوخ إلى مبادئه وشروطه الصارمة كتطبيق السياسة النقدية وإجراء تغييرات هيكلية لها نوجز أهمها<sup>4</sup>: مراقبة توسع الكتلة النقدية للحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة، تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة، الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس أموال أجنبية. وقد نتج عن الاتفاق

<sup>1</sup> - ملاي ختير رشيد، [2004]، «السياسة النقدية في الجزائر واقع وآفاق»، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29-30 ديسمبر، ص، 2.

<sup>2</sup> - قارة ابراهيم، مناقر نور الدين، [2008]، « أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقارنة نظرية ودراسة قياسية لفترة الإصلاحات المالية في الجزائر 1990-2012»، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة الجلفة، الجزائر، ص. 36.

<sup>3</sup> - بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، [2004]، «دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية»، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29-30 ديسمبر، ص، 5.

<sup>4</sup> - فريد بن طالبي، [2008]، « السياسة النقدية كأداة للإصلاح النقدي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر»، مجلة جديد الاقتصاد، العدد الثالث، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص. 175-176.

مع صندوق النقد الدولي مجموعة من الاصلاحات التشريعية حيث جاء قانون النقد والقرض (90-10) الصادر في 14 أبريل 1990 الذي يعتبر كمنطلق فعلي لعمل السياسة النقدية، حيث عرفت فيه المنظومة البنكية منعرجا حاسما، وأهم ما جاء في هذا القانون: القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص مثلها مثل المؤسسات العمومية، وكذلك أسعار الفائدة بالإضافة إلى اعطاء استقلالية التامة للبنك المركزي\* وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، هذا كله ضمن البرنامج التثبيت الأول<sup>1</sup>، بالإضافة إلى تعديل مهام البنوك ومنحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية أمام القطاع الخاص والأجنبي، كل ذلك لأجل زيادة فعالية الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي في الجزائر<sup>2</sup>. ومن بين أهداف إصدار قانون النقد والقرض نلخصها كالتالي<sup>3</sup>:

- سد الفراغ القانوني، حيث للمرة الأولى ورد قانون عضوي متماسك في وثقة واحدة؛
- إعطاء البنك المركزي المكانة في إدارة النقد والقرض بشكل يحمي من التعرض لضغوطات سياسة تؤثر سلبا على الاقتصاد؛
- تحديد دور البنك المركزي في الاقتصاد الوطني والحفاظ عليه، بتطوير جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، حيث يقوم بتنظيم ومراقبة القروض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف، بالإضافة أنه يمكن اعطاء اقتراحات للحكومة باتخاذ أي تدابير من شأنها تحسين ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وبشكل عام تطوير الاقتصاد الوطني<sup>4</sup>.
- تسيقات البنك المركزي للخزينة العمومية، حيث تكون هذه التسيقات محددة بسقف خاص عن طريق اتفاقية سابقة بين البنك المركزي والدولة، وعليه تستطيع الخزينة الحصول على النقد الذي تحتاجه في حدود هذا السقف،

\* البنك المركزي حسب المادة 11 من قانون (90-10)، هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وأصبح يدعى بـ "بنك الجزائر"، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير أي يخضع أيضا لقوانين التجارة، ولكنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع أيضا لأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحاسبة العامة ومراقبة مجلس الحاسبة، بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في الحاسبة التجارية، وهو لا يخضع أيضا لأحكام القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. (للتفصيل أكثر أنظر للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16 المادة 11-12-13، قانون (90-10)، ص.522.

<sup>1</sup>- مدني بن شهرة، [2009]، «الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية»، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 133.

<sup>2</sup>- سليمان ناصر، آدم حديدي، [2015]، «تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة: أي دور لبنك الجزائر»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 14.

<sup>3</sup>- أبو بكر خوالد، [2018]، «تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه»، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد 2، العدد السابع، برلين، ألمانيا، ص. 189.

<sup>4</sup>- قانون النقد والقرض (90-10)، المادة 55-56، المتعلقة بصلاحيات البنك المركزي وعملياته، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، ص. 527.

وفي الجزائر هذا السقف حدد بتسيقات لا تتجاوز 10% من الإيرادات العادية للدولة خلال السنة المالية السابقة، ومن جهة أخرى يتم سداد هذه التسيقات إجباريا في مدة أقصاها 240 يوما متتاليا قبل نهاية كل السنة مالية<sup>1</sup>.

- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتشجيع البحث عن الادخار وتسيير الميزانية، وتشجيع على تجميع المدخرات عبر اتباع سياسة تحرير أسعار الفائدة تدريجيا؛

- القضاء على المضاربة التي تتم في السوق الموازية؛

- إعطاء الاستقلالية للمؤسسات المالية والبنكية، وتجسيدها في الواقع لتصبح هذه المؤسسات تعمل وفقا لمعايير اقتصاد السوق والمتمثلة في الربحية والمردودية المالية، والسماح بإقامة بنوك خاصة وأجنبية بحيث يوجه نشاطها التمويلي ل: تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات، إنجاز السكن.

وخلال سنة 1991 توافقا مع برنامج التثبيت الثاني تم بموجبه مواصلة الإصلاحات التي تخص أدوات السياسة النقدية والسوق النقدية بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إلى حدود 20%، وتم فيها أيضا رفع من معدلات سعر إعادة الخصم من 7,5% سنة 1989 إلى 10,5% سنة 1991 ليصل إلى 11,5% سنة 1992<sup>2</sup>، وجعل سعر صرف الدولار في حدود 21,5 دينار ليرتفع إلى حوالي 26 دينار خلال نهاية سنة 1991، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17%<sup>3</sup>. إلا أن الجزائر تراجعت عن بعض الشروط المبرمة في الاتفاقية السابقة فالسياسة التقييدية أو الانكماشية التي طبقتها الجزائر لم تحقق نتائج إيجابية وخاصة فيما يخص الأوضاع الاجتماعية، فنتجت عن سياسة تخلي الدولة عن تدعيم بعض المواد إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي بلغ حده الأقصى سنة 1992 وبلغ<sup>4</sup> 31,7%، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية في تلك المرحلة ودخول الجزائر إلى مرحلة انتقالية أدى بالدولة إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات منها رفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 3999 دج، ورفع الرواتب في إطار الشبكة الاجتماعية للعائلات، هذا ما يتنافى مع شروط صندوق الدولي الذي بدوره تم تجميد القسط الأخير من القرض<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- صالح مفتاح، [2008]، «وسائل السياسة النقدية في الرقابة على الكتلة النقدية»، المجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 34.

<sup>2</sup>- معمري ليلي، سعدون عائشة، [2016]، «فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر»، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد السادس، جامعة المدية، الجزائر، ص. 117.

<sup>3</sup>- فريد بن طالي، [2008]، المرجع السابق، ص. 176.

<sup>4</sup>- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني: [WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ).

<sup>5</sup>- معمري ليلي، سعدون عائشة، [2016]، المرجع السابق، ص. 117.

إن اتباع الجزائر لسياسة نقدية توسعية بهدف تغطية عجز الموازنة، وتمويل صندوق إعادة التقويم لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، قامت بإصدار النقود بدون تغطية ما أدى بنتائج وخيمة على الاقتصاد القومي، أدى ذلك إلى لجوء الجزائر مرة أخرى للهيئات الدولية لطلب القرض فأبرمت اتفاقيتين جديدتين في إطار برنامج التعديل الهيكلي<sup>1</sup>، كان أولها: برنامج التثبيت الاقتصادي القصير الأجل المطبق من أبريل 1994 إلى غاية ماي 1995، والذي كان يهدف إلى<sup>2</sup>:

- الحد من توسع الكتلة النقدية ( $M_2$ ) التي انخفضت إلى 14% سنة 1994 بعدما كانت في حدود 21% في السنة السابقة، وبالتالي تم التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات مرتفعة عن التضخم للبحث عن أسعار فائدة حقيقية؛
- تخفيض قيمة الدينار أي ارتفاع سعر صرف الدولار إلى 36 دينار في 1994 قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعارها في السوق الموازية؛
- تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي بنسبة 3% ليرتفع إلى حدود 6% في السنة الموالية 1995، مع توفير مناصب شغل.

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة للادخار؛
- ارتفاع معدل تدخل البنك في السوق النقدية إلى 20% بعدما كان في حدود 17% في سنة 1991؛
- تحقيق استقرار نقدي بتخفيض معدلات التضخم إلى أقل من 10%؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة، مع رفع احتياطات الصرف لدعم القيمة الخارجية للعملة.
- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة الغير المباشرة، لهذا قامت بتحرير معدلات الفائدة المدينة بإلغاء السقوف عليها والسقوف في السوق النقدية بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة احتياطي إجباري على كافة الودائع بالعملة الوطنية سنة 1995 كوسيلة غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية، وفي نفس الوقت قامت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16%<sup>3</sup>.
- أما البرنامج الثاني والمعروف باتفاق القرض أو التمويل الموسع الممتد من سنة 1995 إلى غاية 1998 الهادف لإعادة الاستقرار النقدي، فمست الإصلاحات الاجراءات القطاع المالي والسياسة النقدية من خلال ما يلي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup>- بشيشي وليد، [2014]، «التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012»، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد الثالث والثلاثون، جامعة الكوفة، العراق، ص. 178.

<sup>2</sup>- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، [2004]، «دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية»، المرجع السابق، ص. 11.

<sup>3</sup>- ستيو مليكة، محمد بن بوزيان، [2009]، «مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي»، Les Cahiers du MECAS (دفاتر تسيير المؤسسات ورأس المال الاجتماعي)، العدد الخامس، جامعة تلمسان، الجزائر، ص. 135-136.

<sup>4</sup>- دردوري لحسن، [2016]، «فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014»، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد الحادي عشر، جامعة باتنة، الجزائر، ص. 366-367.

- تمويل إعادة هيكلة وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية من خلال عملية حقن النقدي وتحويل الديون، حيث ابتداء من سنة 1994 طلب من جميع البنوك التقدم من جديد لبنك الجزائر للحصول على ترخيص لمزاولة العمل المصرفي، حيث تم إعادة رسملة البنوك بعد اجراء عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي على أساس نسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرحة بمخاطر والتي بلغت 5% سنة 1996، وتم أيضا التوقيع على عقود أداء بين الحكومة ومدراء البنوك الذين يتحملون بموجبها مسؤولية احترام نسبة كفاية رأس المال المحددة من طرف بنك الجزائر بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغ 8% سنة 1996، حيث تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية بهدف تحفيز العقارات<sup>1</sup>؛
- تنمية سوق المال وتوسع التدخل المباشر لبنك الجزائر في السوق النقدية، بفضل إدخال نظام المزايدات لائتمان بنك الجزائر سنة 1995، هذا ما يدخل ضمن الوسائل الغير المباشرة للسياسة النقدية؛
- إدخال عملية السوق المفتوحة سنة 1996؛
- تعزيز القواعد الاحترازية التي تفيد تركيزات المخاطرة وتضع قواعد واضحة لتصنيف القروض والمخططات الاحتياطية.

- أدى السعر المرتفع والغير الحقيقي للدينار الجزائري لعجز في الحساب الجاري والخارجي، ومن بين الإصلاحات المطبقة إقامة سوق صرف ما بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا لقرار رقم 08-95 والتحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم قصد تخفيض قيمة الدين، واستقرار سعر الصرف الحقيقي، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات<sup>2</sup>؛
- إن النتائج المتحصل عليه من برنامج التعديل الهيكلي مقبولة على مستوى المتغيرات الكلية للاقتصاد، فتم إعادة تفعيل عمل السياسة النقدية لإدارة الطلب من أجل معالجة الاختلالات، نذكر أهم ما حققته هذه الإصلاحات<sup>3</sup>: انخفاض معدل السيولة  $\left(\frac{M_2}{PIB}\right)$  إلى 38,6% سنة 1995، مع انخفاض معدلات التضخم إلى 15% سنة 1996 بعدما كان في حدود 38,6% سنة 1994 و 21,9% في نهاية سنة 1995، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى حدود 4,3%، ونسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي نسبة عجز ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي بلغ - 1,4% و - 6,2% على التوالي، وارتفاع الائتمان المحلي

<sup>1</sup> - بهناس العباس، بن احمد لخضر، [2013]، «النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقروض والتحديات الراهنة له»، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد السابع، جامعة الجلفة، الجزائر، ص. 37.

<sup>2</sup> - الشارف عتو [2009]، «دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد السادس، ص. 129.

<sup>3</sup> - ستيتو مليكة، محمد بن بوزيان، [2009]، المرجع السابق، ص. 138.

سنة 1995 إلى 3,5% بعدما كان في السنة السابقة في حدود 2,8%، أما بالنسبة لمعدل خدمة المديونية بلغت حوالي 43,8% نسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات خارج المداخيل العامة.

### I.3- الإصلاحات المالية والنقدية خلال الفترة 2000-2017

بعد سنوات من إصدار قانون النقد والقرض (90-10)، تم إدخال مجموعة من التعديلات الجديدة ابتداءً من سنة 2001 في إطار مواصلة الإصلاحات المالية والنقدية، جاء الأمر (01-01) الصادر في 27 فيفري 2001 كأول تعديل لإعادة تنظيم بنك الجزائر، والذي مس فيه إلا الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون السابق<sup>1</sup>، إضافة أنه تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية<sup>2</sup>، إذ قسم مجلس النقد والقرض إلى جهازين<sup>3</sup>:

- يتكون الجهاز الأول على مجلس إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ومراقبته ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون، فهو يتكون من المحافظ رئيساً يساعده ثلاث نواب محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان؛
- أما الثاني فيتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

كما تم أيضاً إلغاء بعض القوانين من المادة 23 من قانون النقد والقرض، والذي كانت تنص على عدم إمكانية المحافظ ونوابه الاقتراض من أي مؤسسة جزائرية أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة سواء في محفظة البنك المركزي أو أي بنك عامل داخل التراب الوطني، مما يعني عدم قدرة كل من المحافظ ونوابه باستغلال المنصب للحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، فأصبح للمحافظ ونوابه بعد الإلغاء تحصيل قروض وتمويلات من البنوك الجزائرية والأجنبية وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر والبنوك الأخرى العاملة في الجزائر<sup>4</sup>، أما المادة 3 من الأمر (01-01) المعدلة بخصوص صلاحية المحافظ ونوابه نصت على أنه "لا يمكن

<sup>1</sup> - فراج الطيب، بروكي عبد الرحمن، [2017]، «دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2015»، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد الثالث، جامعة بشار، الجزائر، ص. 21.

<sup>2</sup> - رميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، [2014]، «أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد العاشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص. 73.

<sup>3</sup> - فراج الطيب، بروكي عبد الرحمن، [2017]، المرجع السابق، ص. 21.

<sup>4</sup> - بهناس العباس، بن احمد لخضر، [2013]، المرجع السابق، ص. 38.

للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو وظيفة أثناء عهدتهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع النقدي أو المالي أو الاقتصادي"<sup>1</sup>.

لتتواصل الاصلاحات في هذا المجال فجاءت سنة 2003 لتعايش مجموعة من الفضائح على مستوى الجهاز المصرفي كفضيحة بنك خليفة، التي هزت مكانة المؤسسة المصرفية الجزائرية لتبين مدى ضعف آلية الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر، إضافة إلى إفلاس البنك التجاري والصناعي اللذان كلفا خزينته الدولة ما يزيد عن مليار وسبعمائة مليون دولار<sup>2</sup>، فيأتي التعديل المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالأمر رقم (11-03) من قانون النقد والقرض بتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، لتشمل تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة أنه تم تحديد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري للبنوك والمحدد في القانون رقم 04-03 والصادر في سنة 2004 ما بين 0% و15%<sup>3</sup>، ومن أهم أسباب ظهور هذه التعديلات إضافة إلى فضيحة بنك الخليفة وإفلاس البنك التجاري والصناعي هي<sup>4</sup>:

- كون أن البنك المركزي بحاجة إلى استقلالية أكثر كشرط أساسي للإصدار النقدي؛
- النقاش القائم حول مدة خضوع البنك المركزي لرقابة مجلس المحاسبة؛
- عدم إمكانية صياغة قيام سياسة مالية ونقدية بقيادة البنك بعيدا عن السلطة المالية؛
- النزاعات الدائمة بين الحكومة والمحافظ.

### 1- تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003

إن الأمر (11-03) هو عبارة عن نص تشريعي معدل ومتمم لما جاء به قانون رقم (10-90) خاصة المتعلقة بتسيير القطاع المصرفي المحدد من طرف مجلس النقد والقرض، والتي أعطت استقلالية أكبر للبنك المركزي إضافة أنها قامت بتحرير البنوك التجارية من القيود الإدارية، وعليه يمكن القول أن القانون المعدل تعرض لكل جوانب والمجالات التي تخص النقود والبنوك، وأصبحت السلطات النقدية المكلفة بتسيير السياسة النقدية من اختصاص مجلس قانون النقد والقرض، وتم أيضا إعادة رسم العلاقة التي تربط البنوك المركزية بالبنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بإعادة الخصم وإعادة التمويل، وإعادة العلاقة بين النظام البنكي والخزينة الذي حددت مهامه في تسيير جزء من حافظة البنوك الأولية، وكذا تم إدخال التكنولوجيا وتنمية نظام المعلومات الخاص ببنك المركزي كمحاولة

<sup>1</sup> - الأمر رقم (01-01) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (10-90)، المادة 3، المتعلقة بتسيير بنك الجزائر ومراقبته، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، ص. 4.

<sup>2</sup> - فراج الطيب، بروكي عبد الرحمن، [2017]، المرجع السابق، ص. 22.

<sup>3</sup> - عبد الحق بو عتروس، محمد دهان، [2010]، «أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري»، مجلة اقتصاد والمجتمع، العدد السادس، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص. 107-108.

<sup>4</sup> - سالم رشيد، أسامة بوشريط، [2016]، «أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم - حالة الجزائر-»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد الخامس عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص. 94.

لعصرنة النظام المصرفي الجزائري ليتجاوب مع المتطلبات العالمية الراهنة<sup>1</sup>، وفيما يلي سيتم تلخيص أهم ما نصّ عليه الأمر (11-03) من القانون المعدل للنقد والقرض:

- فصل مجلس الإدارة المكلف بتسيير البنك عن مجلس النقد والقرض الذي يختص بالنقد والقرض وتوسيع صلاحيته فيما يخص السياسة النقدية، سياسة الصرف، التنظيم والإشراف وأنظمة الدفع<sup>2</sup>. وتعززت أيضا استقلالية اللجنة المصرفية وصلاحياتها بإحداث أمانة عامة للجنة الرقابة البنكية تتولى المتابعة اليومية لحسن سير نشاطات الإشراف<sup>3</sup>؛

- تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية، عن طريق تطوير محتوى المناقصات للعلاقات الاقتصادية والمالية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية<sup>4</sup>، وكذا تم اعتماد إجراءات كفيلة لتسيير الديون الخارجية وآفاق قدرة الاقتصاد على الوفاء بالديون الخارجية<sup>5</sup>؛

- توفير أحسن حماية للبنوك وبنوك الادخار العام والعمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية ووضع منتجات مالية جذابة، وتشديد العقوبات على الانحرافات والتجاوزات في ممارسة النشاطات البنكية، إعادة تنظيم الجهاز المصرفي بعد تطهيره ووضع نصوص تشريعية وتنظيمية خاصة به، بالإضافة إلى تدعيم وتوضيح شروط عمل مركزية المخاطر<sup>6</sup>.

- أما بالنسبة لدور البنك المركزي فيما يخص رسم السياسات النقدية، فقد حدد في الأمر (11-03) في قانون القرض والنقد في المادة رقم 35: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي"<sup>7</sup>، فبالمقارنة لدور البنك المركزي في المادة 55 من قانون النقد والقرض (10-90) أنه أبقى على مهمة بنك المركزي نفسها ولكن

<sup>1</sup> - منصور زين، [2004]، «استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية»، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي: الواقع وتحديات، جامعة شلف، يومي 14-15 ديسمبر، ص. 431.

<sup>2</sup> - بناني فتيحة، [2017]، المرجع السابق، ص. 71.

<sup>3</sup> - سيد اعمر الزهرة، [2017]، «اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة 2000-2014»، مجلة الحقيقة، العدد الواحد والأربعون، جامعة أدرار، الجزائر، ص. 765.

<sup>4</sup> - بوشنب موسى، [2015]، «فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013»، مجلة معارف السنة 10، العدد التاسع عشر، جامعة بويرة، الجزائر، ص. 95.

<sup>5</sup> - الأمر رقم (11-03) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (10-90)، المادة 29، المتعلقة بتسيير بنك الجزائر ومراقبته، ص. 5.

<sup>6</sup> - سالم رشيد، أسامة بوشريط، [2016]، المرجع السابق، ص. 95.

<sup>7</sup> - الأمر رقم (11-03) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (10-90)، المادة 35، المتعلقة بصلاحيات بنك الجزائر وعملياته، ص. 5.

هناك تغييرين: أولها استبدال النمو المنتظم بالنمو السريع، أما التغيير الثاني فهو يتمثل في إقصاء هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية أي هدف التشغيل الكامل<sup>1</sup>.

وفي خضم هذه الإصلاحات تعززت سنة 2004 بإصدار القانون رقم (04-01) الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي كان محدد في سنة 1990 بـ 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك و10 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، ليرتفع سنة 2004 إلى 2,5 مليار دينار جزائري للبنوك، و500 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط ينزع منها الاعتماد، كل هذا من أجل تحكّم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي<sup>2</sup>، كما تمّ تدعيم نظام ضمان الودائع المصرفية في القانون (04-03) الذي يهدف إلى تعويض المودعين في حالة تعذر وعدم امكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، ويودع هذا الضمان لدى بنك الجزائر الذي تقوم بتسييره شركة مساهمة تدعى بشركة ضمان الودائع البنكية ويكون ذلك بالعملة الوطنية فقط<sup>3</sup>. كما عرف القطاع التقني لأنظمة الدفع أيضا تأمينًا عن طريق وضع هندسة وظيفية لتحديد أخطار الدفع، فقد حددت مجموعة من النصوص التشريعية ضمن القانون الخاص بنظام المقاصة والشيكات الصادر في ديسمبر 2005 التي تحدد فيه مسؤوليات المتعاملين في نظام الدفع وحقوق والتزامات المشاركين في هذا النظام<sup>4</sup>، فقد ساهم بنك الجزائر على استحداث أنظمة دفع تتماشى مع التطورات العالمية قصد السماح للمصارف بتحسين تسيير مخاطر القروض، وتمّ إنشاء نظامين للدفع بين المصارف لضمان تحويل الأموال بطريقة سريعة وآمنة، والمعروفة بنظامي الدفع "آرتس ARTS" والمخصص للدفع الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة بين البنوك والسوق المالية، أما نظام الدفع "آتكي ATCI" المتعلق بنظام المقاصة الإلكتروني للمدفوعات صغيرة الحجم التي تعمل بشكل آلي للشبكات والسندات والتحويلات والبطاقات والاقتطاعات الآلية<sup>5</sup>، والذي يعتبر كنظام مكمل للنظام السابق ومن أهم عناصر بناء الاستقرار المالي، والذي

<sup>1</sup> - فتان الطيب، بوشنتوف نوال، [2018]، «أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر»، المجلة المغربية للاقتصاد والمانجمنت، العدد الثاني، جامعة معسكر، الجزائر، ص. 107.

<sup>2</sup> - فتحي ملياني، [2018]، «السياسة النقدية في الجزائر في ظل حرية حركة رؤوس الأموال»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد الثامن عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص. 142.

<sup>3</sup> - بن اسماعين حياة، [2011]، «وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية والمصرفية للفترة ما بين 2003-2010»، المجلة العلوم الإنسانية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 66.

<sup>4</sup> - بن اسماعين حياة، [2013]، «وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية والمصرفية للفترة ما بين 2003-2010»، المرجع السابق، ص. 66.

<sup>5</sup> - نوال بن خالدي، محمد بن بوزيان، [2016]، «النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية»، Les Cahiers du MECAS (دفاتر تسيير المؤسسات ورأس المال الاجتماعي)، العدد الثاني عشر، جامعة تلمسان، الجزائر، ص. 345-346.

دخلا حيز الخدمة منذ السداسي الأول من سنة 2006، لتتعرّض في سنة 2007 القيام بنوع من الرقابة على نظامي الدفع "آرتس-آتكّي" التي تعتبر أول عملية تفتيشية مست على وجه الخصوص التنظيم والإجراءات واستمرارية العمليات وأمنها وكذا التحكم في الحوادث وعمليات الرفض<sup>1</sup>.

ويهدف تعزيز الاستقرار المالي للجزائر قام مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في الثلاثي الرابع من سنة 2008 بتدابير إضافية مست كل من<sup>2</sup>:

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية؛
- تدعيم أدوات التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر ما يسمح بتحسين للإشراف على القطاع المصرفي؛
- تدقيق اختبارات المقاومة بشكل مستمر من طرف بنك الجزائر؛
- تكثيف متابعة تطور المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر خصوصا في مجال تركز مخاطر القرض للتأكد من تنمية قروض سليمة للاقتصاد.

## 2- تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010

لتأني سنة 2010 لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي، من خلال صدور الأمر رقم (04-10) المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للقانون (03-11)، تمّ فيه وضع مجموعة من الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية<sup>3</sup>، ويمكن تلخيص أهم ما جاء فيه:

- أهم تعديل طرأ عليه هو أن بنك الجزائر لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري، إضافة إلى أنه تمّ إعفاؤه بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما كانت طبيعتها<sup>4</sup>؛

- توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل السعي إلى تحقيق استقرار العام للأسعار، حيث أضحى هذا الأخير من بين أهم أهداف السياسة النقدية، فحسب الأمر (04-10) من المادة 02 التي تعدل المادة 35 من الأمر (03-11) "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار

<sup>1</sup> - محافظ البنك [2008]، «تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، ص. 8.

<sup>2</sup> - محافظ البنك [2008]، «تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني، ص. 7.

<sup>3</sup> - فنيحي ملياني، [2018]، المرجع السابق، ص. 142.

<sup>4</sup> - رسول حميد، [2016]، «الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر»، مجلة معارف، السنة 11، العدد الواحد والعشرون، جامعة بوزية، الجزائر، ص. 147.

النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته"<sup>1</sup>، كما يعد بنك الجزائر أيضا ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر، حيث يمكنه الحصول على المعلومات والاحصائيات سواء من البنوك أو المؤسسات المالية وحتى الإدارات المالية<sup>2</sup>؛

- إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية، والمتمثلة في الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية، أي كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائتها مع ضرورة مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال<sup>3</sup>؛

- سمح الأمر (04-10) بترخيص مساهمة رأس المال الأجنبي مع البنوك والمؤسسات المالية الوطنية، أي أن هذه المساهمة تكون إلا مع شراكة رأس المال المحلي الذي يساهم بنسبة 51% على الأقل من رأس مال المؤسسة البنكية والمالية، كما يشترط أيضا أن تملك الدولة سهما نوعيا من رأس مال هذه المؤسسات ذات رأس المال الخاص<sup>4</sup>؛

- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها<sup>5</sup>، لهذا وجب على كل بنك محلي أن يكون له حساب جاري دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع للحرس على السير الحسن لها<sup>6</sup>؛

- يقوم بنك المركزي بتنظيم وتسيير مركزية المخاطر للمؤسسات والعائلات ومركزية المخاطر لعوارض الدفع<sup>7</sup>.

- تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة...)<sup>8</sup>، وذلك في خضم النقائص ونقاط الضعف التي تم معاينتها خصوصا فيما يخص النظام رقم 04-08 الذي رفع فيه الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية في سنة 2008، وكذا النظام رقم 09-03 المؤرخ سنة 2009 المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك المتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية، سمح الأمر (04-10) بتوسيع صلاحيات البنك المركزي بتقلد هدف الاستقرار

<sup>1</sup>- الأمر رقم (04-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11-03)، المادة 02 المتممة للمادة 35، ص. 1.

<sup>2</sup>- الأمر رقم (04-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11-03)، المادة 03 المتممة للمادة 36، ص. 1.

<sup>3</sup>- أبو بكر خوالد، [2018]، المرجع السابق، ص. 197.

<sup>4</sup>- بهناس العباس، بن احمد لخضر، [2013]، المرجع السابق، ص. 42.

<sup>5</sup>- بوشنب موسى، [2015]، المرجع السابق، ص. 96.

<sup>6</sup>- الأمر رقم (04-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11-03)، المادة 04 المتممة للمادتين 52-56، ص. 1.

<sup>7</sup>- فراج الطيب، بروكي عبد الرحمن، [2017]، المرجع السابق، ص. 23.

<sup>8</sup>- بوشنب موسى، [2015]، المرجع السابق، ص. 96.

المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر خاصة من ناحية مراقبة الخطر النظامي، حيث أعطيت لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، ما ساعدها بمتابعة أفضل لهذه المؤسسات والكشف المبكر لنقاط الضعف، وعليه عزز بنك الجزائر قدراته عن طريق اختبارات الصلابة التي أدخلت لأول مرة سنة 2007، تماشياً مع إتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية كأفضل رقابة للمخاطر المصرفية<sup>1</sup>.

- وبغرض تعزيز وتدعيم مهمة الاستقرار المالي، بعدما تم تطبيق القواعد المحاسبية المتعلقة بتقييم المخاطر ذات الصلة بالمنتجات المالية الجديدة حسب المعايير الدولية في سنة 2010، ليدعم بتنظيم جديد آخر في مجال تحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة سنة 2011، ليصدر في هذا الصدد مجلس النقد والقرض جهازاً احترازيًا جديدًا سنة 2014 لمطابقة القواعد الاحترازية الكلية تماشياً مع مستجدات لجنة بازل، حيث تم تحديد نسبة الملاءة الدنيا إلى الرأس المال الأساسي بـ 9,5% وهي نسبة أعلى من النسبة الدنيا الموصى بها من طرف لجنة بازل، كما حددت نسبة الملاءة إلى الأموال الخاصة التنظيمية بـ 12%<sup>2</sup>.

### 3- تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017

إن الأوضاع الجيدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2003، سمح لها بتحقيق عائدات كبيرة مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة مما انعكس ذلك على تحسن غير مسبوق في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، تزامنا مع البرامج التنموية التوسعية الأخيرة المنفذة كارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وكذا الاستقرار الاجتماعي وانخفاض في معدلات البطالة وتراجع الديون الخارجية، إضافة إلى مؤشرات أخرى، فحسب احصائيات بنك الجزائر ارتفعت الاحتياطات من الصرف الأجنبي من 11,90 مليار دولار سنة 2000 إلى 143,10 مليار سنة 2008، إلى حين وصولها لحدها الأقصى سنة 2013 والتي بلغت 194,012 مليار دولار<sup>3</sup>، ويعود هذا التطور لحجم الاحتياطات الأجنبية إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما جعلت الاقتصاد الجزائري بعيدا عن الصدمات الخارجية التي هزت اقتصاديات العالم الخارجي إثر الأزمة المالية العالمية ولكن بصفة مؤقتة، فقد ساعد الوضع الجيد للوضع المالية الخارجية وتراكم الكبير للموارد الصمود أمام الأزمة العالمية سنة 2009، ولكن سرعان ما استطاعت الصدمات الخارجية ملامسة الاقتصاد الجزائري سنة 2014 ما جعله يتخبط في عدة مشاكل وصعوبات، بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال هذه السنة التي وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015 وهذا نتيجة عدة عوامل

<sup>1</sup> - محمد كريم قروف، [2013]، «السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر»، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد التاسع، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص. 120.

<sup>2</sup> - محافظ البنك [2015]، «التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني، ص. 14.

<sup>3</sup> - Rapport annuel de la banque D'Algérie. [2014]، «évolution économique et monétaire en Algérie»، P. 48.

من بينها ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا، وانخفاض العالمي على الطاقة والتوجه إلى الطاقات البديلة (المتجددة) ضمن مشاريع الاقتصاد الأخضر، إضافة إلى ارتفاع سعر الصرف الدولار إلى مستويات قياسية، أما السبب الأخير فيعود لسياسة الأوبك حيث رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإرجاعه للتوازن والتقليص من حجم الإنتاج خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا وإيران<sup>1</sup>.

فتراجعت قيمة الصادرات النفطية من 63,861 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 33,081 مليار دولار سنة 2015 لتتواصل تراجعها في سنة 2016 حيث بلغت 27,918 مليار دولار، ما ترتب عنها تراجع في الصادرات الإجمالية التي بدورها أثرت سلبا على رصيد الميزان التجاري الذي عرف فائض سنة 2013 بلغ 9,880 مليار دولار ليتقلص رصيده في السنة الموالية إلى 0,459 مليار دولار، ليعرف بعد ذلك عجز في السنّي 2015 و2016 قدر بـ(-18,083) و(-20,127) مليار دولار على التوالي<sup>2</sup>، لتكون السنة 2015 أول سنة عرف فيها الميزان التجاري عجز بعد أكثر من ثمانية عشر (18) من الفوائض المتتالية<sup>3</sup>. إن هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري يؤثر مباشرة في الميزان المدفوعات الذي عرف هو الآخر عجز مستمر في السنوات 2014 إلى 2016، فبعدها كان هناك فائض في الميزان المدفوعات سنة 2011 قدره 17,766 مليار دولار ليتقلص إلى 1,153 سنة 2013، عرف بعدها عجز بـ (-9,277) مليار دولار سنة 2014 ليستمر وصوله إلى (-27,289) مليار دولار سنة 2015، ليتراجع بقليل إلى (-26,217) مليار دولار سنة 2016، في حين أن هناك تآكل مستمر لقيمة الاحتياطات من العملة الصعبة من 178,938 مليار دولار سنة 2014 إلى 114,138 سنة 2016<sup>4</sup>، يضاف إلى ذلك ارتفاع حاد في معدل التضخم الذي بلغ 6% سنة 2016 بعدما كان في حدود 3,25% سنة 2013، وارتفعت أيضا معدلات البطالة إلى 10,5% سنة 2016 بعدما كانت في حدود 10% سنة 2013<sup>5</sup>.

إن هذه النتائج السلبية التي مست المؤشرات الكلية للاقتصاد تبين مدى التعرض المباشر والكبير للاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية، الذي يبين الخلل وعجز الإصلاحات الاقتصادية وعدم تحقيقها للأهداف المسطرة لها كتتنوع مصادر الدخل وتنمية القطاعات خارج قطاع المحروقات، ما ينبغي ويحتم ضرورة مواصلة الجزائر هذه الإصلاحات لتمس جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع البنكي والمالي، والذي بدوره تعزز بصدور قانون رقم (10-17) الصادر في أكتوبر 2017 الذي يعد بمثابة ضوء أخضر لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية،

<sup>1</sup> حمزة بن الزين، وليد قرونة، [2016]، «أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015»، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 88-89.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2016، ص. 55.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، [2016]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2015، ص. 63.

<sup>4</sup> بنك الجزائر، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2016، ص. 55.

<sup>5</sup> أبو بكر خوالد، [2018]، المرجع السابق، ص. 201.

لمواجهة شح الموارد وتغطية عجزها وتمويل الاقتصاد، والتي هي بحاجة إلى تمويل قدره 570 مليار دينار جزائري سنة 2017 وإلى 1815 مليار دينار سنة 2018<sup>1</sup>، ولمنع العودة إلى المديونية الخارجية تم فيه اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي (طباعة النقود) الصادر مؤخرا في الجريدة الرسمية لقانون النقد والقرض من الأمر (10-17) في المادة 45 مكرر الذي تنص على: "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. تنفذ هذه الآلية مرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى: توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات"<sup>2</sup>، حيث المصادقة على هذا التعديل جاء في ظروف تخوف كبير للخبراء الاقتصاديين الذين يعتبرون التمويل الغير التقليدي بمثابة عملية تجميلية لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر، والتي ينجر عنها ارتفاع في مستويات التضخم وتراجع كبير في القدرة الشرائية للدينار الجزائري<sup>3</sup>، ويقول في هذا الصدد وزير المالية عبد الرحمان راوية، "أن مبلغ الاقتراض الذي ستلجأ له الخزينة العمومية لدى البنك المركزي في إطار آلية التمويل غير التقليدي سيكون "جد محدود" قصد تفادي التضخم"<sup>4</sup>.

#### المطلب الثاني: تحليل أدوات ووسائل السياسة النقدية في ظل الإصلاحات النقدية والمالية

شرعت السلطات النقدية في إصلاح أدوات السياسة النقدية التي عرفت تحولا تدريجيا، حيث انتقل بنك الجزائر لتحقيق أهدافه من استخدام الأدوات المباشرة (كتأطير القروض ومراقبة نسب الفائدة وتحديد أسعار الصرف) إلى استخدام الأدوات الغير المباشرة (كالاحتياطي الاجباري، سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة)، ويتوقف الاختيار بينهما على مميزات الاقتصاد وخصائص النظام البنكي التي تعمل بها السياسة النقدية، وأهم الوسائل المباشرة المستخدمة من قبل بنك الجزائر: سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض، سقف القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية غير الهيكلية، سقف أسعار الفائدة المدينة، وسقف هامش الربح المصرفي وغيرهم<sup>5</sup>. وابتداء من 1994 تمّ تهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة، حيث بين قانون القرض والنقد بشكل صريح وسائل السياسة النقدية وأهدافها، والذي كان صافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر خلال فترة

<sup>1</sup> - هناء مطاطلة، [2018]، «البنك الجزائري يكشف قيمة الأموال المطبوعة»، جريدة البلاد.

<sup>2</sup> - الأمر رقم (10-17) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (03-11)، المادة 01 المتممة للمادة 45، الجريدة الرسمية، العدد 57، 2017، ص. 4.

<sup>3</sup> - أبو بكر خوالد، [2018]، المرجع السابق، ص. 202-203.

<sup>4</sup> - ع. سمير، [2017]، «قانون النقد والقرض المعدل يدخل حيز التنفيذ: الضوء الأخضر لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية»، جريدة النصر.

<sup>5</sup> - عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، [2014]، «إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني عشر، جامعة شلف، الجزائر، ص. 47.

1998-1994 كهدف وسيط للسياسة النقدية<sup>1</sup>، ومنذ سنة 2002 تزامنا مع تحسن الوضع الاقتصادي تبعا لآثار ارتفاع إيرادات النفطية، أصبح الفائض الكبير في السيولة محل انشغال إدارة السياسة النقدية بحيث قام بنك الجزائر باستعمال وسائل وأدوات جديدة لامتناس هذا الفائض في السيولة المصرفية<sup>2</sup>، محاولة منها تخفيض الضغوطات التضخمية فحسب الأمر (11-03) المتعلق بالنقد والقرض أصبح الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار، وتم وضع مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية<sup>3</sup>، إذن وبهدف التحكم في المجاميع النقدية ونموها استعمل بنك الجزائر مجموعة من الأدوات والوسائل بهدف تحقيق الأهداف المسطرة، وعموما تتمثل أهم هذه الأدوات كالتالي:

## 1.II- أداة معدل إعادة الخصم

معدل إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ إليها البنك المركزي للحصول على السيولة، مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها لغيره في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية خاصة أو عمومية، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها<sup>4</sup>، ويعتبر من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي للتأثير على سيولة البنوك التجارية، حيث بقي هذا المعدل ثابتا بمقدار 3,75% منذ سنة 1963 إلى غاية 1971 المحدد بمعدلات ثابتة لفترات طويلة، كما هو مبين في الجدول التالي الذي يوضح تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1963-2017:

الجدول رقم (1.IV): تطور معدلات إعادة الخصم خلال الفترة 1963-2017

المعدل	إلى	يحتسب ابتداء من
3,75%	1971/12/31	1963/01/01
2,75%	1986/09/30	1972/01/01
5%	1989/05/01	1986/10/01
7%	1990/05/21	1989/05/02
10,5%	1991/09/30	1990/05/22
11,5%	1994/04/09	1991/10/01
15%	1995/08/01	1994/04/10
14%	1996/08/27	1995/08/02
13%	1997/04/20	1996/08/28
12,5%	1997/06/28	1997/04/21
12%	1997/11/17	1997/06/29

<sup>1</sup> - ستيتو مليكة، محمد بن بوزيان، [2009]، المرجع السابق، ص. 142.

<sup>2</sup> - حسين بن العاربية، عبد السلام بلبالي، [2017]، «تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية - حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014»، المجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد الرابع، المركز الجامعي ميله، الجزائر، ص. 201.

<sup>3</sup> - بوشنب موسى، [2015]، المرجع السابق، ص. 99.

<sup>4</sup> - مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، [2005]، «أداء السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية»، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس، ص. 301.

11%	1998/02/08	1997/11/18
9,5%	1999/09/08	1998/02/09
8,5%	2000/01/26	1999/09/09
7,5%	2000/10/21	2000/01/27
6%	2002/01/19	2000/10/22
5,5%	2003/05/31	2002/01/20
4,5%	2004/03/06	2003/06/01
4%	2016/09/30	2004/03/07
3,5%	2017/05/01	2016/09/30
3,75%	حتى الآن	2017/05/02

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 42، جوان 2018، ص. 17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدل إعادة الخصم منذ سنة 1986 بمعدل 5% ضمن اصلاحات النظام النقدي مع صدور قانون (86-12) من قانون النقد والقرض، ليرتفع سنة 1991 توافقا مع برنامج التثبيت الثاني من 7% سنة 1989 إلى 10,5% سنة 1991 ليصل إلى 11,5% ما بين سنة 1991 إلى أبريل 1994، ثم يصل إلى حده الأقصى سنة 1995 بمعدل 15% تزامنا مع برنامج التثبيت الاقتصادي القصير الأجل المطبق من أبريل 1994 إلى ماي 1995، والذي كان يهدف إلى الحد من توسع الكتلة النقدية ( $M_2$ ) عن طريق رفع أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات بعيدة عن التضخم، والمعروف أن الهدف الرئيسي من رفع معدلات إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدلات تضخم منخفضة<sup>1</sup>، إن الحد من توسع الكتلة النقدية من خلال رفع معدل الخصم يقلل من اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي بسبب ارتفاع كلفة القروض أو السيولة، مما يؤثر في القدرة الاقتراضية لها وبالتالي في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يقلل من التوسع النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية.

ليبدأ في الانخفاض بعد ذلك من 14% إلى غاية 9,5% ما بين سنتي 1998 و1999 وهي فترة نهاية برنامج التعديل الهيكلي، ليواصل انخفاضه إلى 4% منذ سنة 2004 وبقائه ثابت لمدة طويلة، فالهدف هنا من تخفيض سعر إعادة الخصم هو رغبة البنك المركزي في زيادة عرض النقد لتنشيط الاقتصادي تزامنا مع برامج الإنعاش الاقتصادي التوسعية، مما يشجع المصارف التجارية طلب المزيد من السيولة من البنك المركزي، ولكن في ظل فائض السيولة منذ سنة 2002 وتحسن الوضعية المالية للبنوك التجارية، لم تعد تلجأ لإعادة التمويل من طرف بنك الجزائر مما جعل أداة سعر إعادة الخصم غير فعالة في امتصاص هذا الفائض<sup>2</sup> مما استدعى استعمال أدوات أخرى أكثر فعالية.

<sup>1</sup> - غريبي أحمد، أسامة بوشريط، [2016]، «تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر»، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد الخامس، جامعة المدية، الجزائر، ص. 190.

<sup>2</sup> - حسين بن العاربية، عبد السلام بلبالي، [2017]، المرجع السابق، ص. 203.

شهد بعد ذلك معدل إعادة الخصم تخفيض آخر قدر بـ 3,5% منذ سنة 2016 لإعادة تمويل المصارف التجارية، حيث صادق مجلس النقد والقرض في جويلية 2016 على الأحكام المتممة لنظام رقم (01-15)، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، وإعادة تمويل بعض أجزاء القروض طويلة الأجل كما ترخص إعادة التمويل الجزئي لسندات القرض الوطني، هذا موازاة مع تخفيض معدل إعادة الخصم إلى 3,5% منذ أكتوبر 2016<sup>1</sup>، وفي هذا الصدد قام بنك الجزائر خلال هذه الأداة بإعادة تمويل المصارف بمبلغ 432638 مليون دينار في ديسمبر 2016، وبمبلغ 324382 مليون دينار في مارس 2017<sup>2</sup>.

## II.2- أداة الاحتياطي الإجباري

يعتبر الاحتياطي الإجباري أداة عامة للسياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم السيولة، ويعرف بأنه نسبة احتفاظ البنوك التجارية بجزء من أصولها في شكل أصول سائلة لدى البنك المركزي، أما اليوم ينظر إليه بأنه أداة أساسية للرقابة ومدى مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان رفع من نسبة الاحتياطي القانوني والعكس في حالة ما إذا ما أراد التوسع في الائتمان عمد إلى خفض هذه النسبة<sup>3</sup>، وفي هذا الصدد أدرجت هذه الأداة في قانون القرض والنقد (90-10) بصفة صريحة حيث "يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب محمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع توظيفاتها حيث لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي معدل 28% من المبالغ المعتمدة في حسابه"<sup>4</sup>، ولكن بموجب التعليم رقم (94-16) حدد معدل الاحتياطي الإجباري بنسبة 2,5% بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد، والتي لم تستعمل بشكل فعلي خلال التسعينيات بسبب نقص السيولة المصرفية والتبعية الحصرية للبنوك والبنك المركزي الجزائري<sup>5</sup>، والجدول التالي يوضح حركية معدل الاحتياطيات الاجبارية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

<sup>1</sup> - محافظ البنك [2017]، «التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وآخر التوجهات لسنة 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، ص. 25.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، [2017]، «التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017»، احصائيات تخص مؤشرات السوق النقدية، ص. 16.

<sup>3</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، [2010]، المرجع السابق، ص. 160.

<sup>4</sup> - غريبي أحمد، أسامة بوشريط، [2016]، المرجع السابق، ص. 191.

<sup>5</sup> - بقيق ليلي اسمهان، بورقعة سنوسي، [2016]، «دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر: دراسة قياسية 1990-2014»، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 2، العدد الأول، جامعة شلف، الجزائر، ص. 13-14.

الجدول رقم (2.IV): تطور معدلات الاحتياطيات الإلجبارية خلال الفترة 2000-2017

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياطيات الإلجبارية %	3	4,25	6.25	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الاحتياطيات الإلجبارية %	8	9	9	11	12	12	12	8	4*

المصدر: بنك الجزائر: - النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 5، ديسمبر 2008، ص. 17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 21، مارس 2013، ص. 17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 42، جوان 2018، ص. 17.

\* ابتداء من أوت 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم إدخال أداة الاحتياطي الإجمالي حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2001، بعدما كانت مستبعدة من طرف بنك الجزائر في التسعينيات، حيث تم رفع نسبة الاحتياطي الإلجباري من 2,5% منذ سنة 1994 إلى 3% سنة 2001 بموجب التعليم رقم (01-01)، ليتواصل ارتفاعه إلى 4,25% ثم إلى 6,25% و6,5% خلال السنوات 2002، 2003 و2004 وذلك من أجل تقليص فائض السيولة التي كانت تعيشها البنوك الجزائرية آنذاك، وحثها على حسن تسيير سيولتها لمنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية بحيث يتماشى هذا المعدل وفقا لتطور الاحتياطي الحر للبنوك<sup>1</sup>، وفي مارس 2004 تم توضيح الإطار العملي لهذه الأداة وفق التعليم رقم (02-04) والذي حدد فيه كيفية تكوين الحد الأدنى من الاحتياطيات الإلجبارية وشروطها، والتي تعتبر كوسيلة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية، التي لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن عن طريق وجوب تشكيل ودائع من طرف المصارف لدى بنك الجزائر، قصد تغطية مستوى الاحتياطيات الإلجبارية التنظيمية على أساس مستوى شهري في الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر التالي<sup>2</sup>، وأنه يتم فرض عقوبات متمثلة في غرامة التأخير على البنوك والمؤسسات المالية التي تنقص من احتياطياتها الإلجبارية<sup>3</sup>.

إن استقرار معدلات الاحتياطي الإلجباري خلال الفترة 2004-2007 بمعدل 6,5% لدلالة على تخلي بنك الجزائر من استعماله كأداة له واستبداله بأدوات أخرى أكثر فعالية والتي سيتم ذكرها لاحقا، إلى حين إصدار

<sup>1</sup> - آيت يحي سميير، [2015]، «فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطيات الصرف - حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013»، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 1، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، ص. 50.

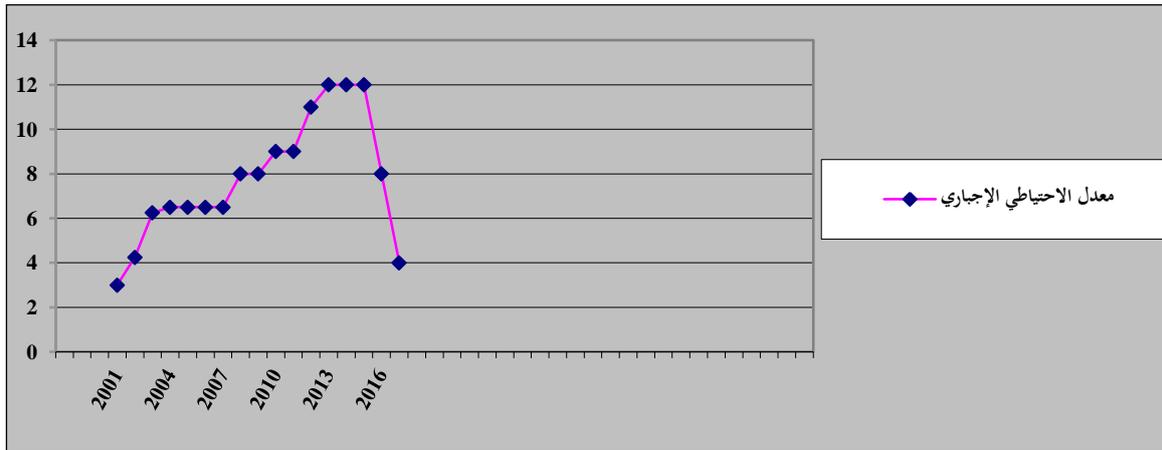
<sup>2</sup> - محمد راتول، صلاح الدين كروش، [2014]، «تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)»، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد السادس والستون، ص. 99.

<sup>3</sup> - مدوخ ماجدة، [2011]، «أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 376.

تعلّمة أخرى رقم (07-13) سنة 2007 المعدلة والمتّمة للأمر السابق (04-02) المتعلق بنظام الاحتياطات الإلجبارية، وتمّ فيها رفع من معدلات الاحتياطي الإلجباري إلى 8%<sup>1</sup> سنتي 2008 و2009، ليتواصل ارتفاعه إلى حد أقصى بلغ 12% سنة 2013 وذلك بموجب التعلّمة رقم (13-02) الهادفة لحل اشكالية فائض السيولة لدى البنوك، والتي من خلالها يمكن لبنك المركزي أيضا من رفع معدلات الاحتياطي الإلجباري لأجل امتصاص جزء من حجم السيولة الغير الموظفة في البنوك تفاديا لما قد ينجر عنها من ارتفاع في مستويات التضخم في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية للاقتصاد<sup>2</sup>.

والشكل التالي يبين لنا بوضوح استمرار السلطات النقدية في رفع من معدلات الاحتياطي الإلجباري بصفة دائمة حتى سنة 2015، وبعد ذلك نلاحظ انخفاض هذا المعدل سنتي 2016 و2017 إلى 8% و4% على التوالي بسبب الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية خصوصا على مستوى المصارف العمومية سنة 2015 ما أدى بالسلطات النقدية إلى تخفيض من معدلات الاحتياطات الإلجبارية من أجل ضخ سيولة إضافية، إضافة إلى تفعيل أداة إعادة الخصم كما ذكرنا سابقا، وتمّ أيضا تفضيل عمليات السوق المفتوحة في إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر ابتداء من 2016<sup>3</sup>.

الشكل رقم (1.IV): تطور معدلات الاحتياطات الإلجبارية خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر.

### 3.II- أداة عمليات السوق المفتوحة

تعني عمليات السوق المفتوحة امكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية والنقدية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية، وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، [2009]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2008، ص. 181.

<sup>2</sup> - سليمان ناصر، آدم حديدي، [2015]، المرجع السابق، ص. 25.

<sup>3</sup> - بنك الجزائر، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2016، ص. 139.

امتصاصها حسب حالة الاقتصاد السائدة<sup>1</sup>. تمت أول عملية للسوق المفتوحة في الجزائر عام 1996 بمبلغ قدر 4 ملايين دينار جزائري بمعدل فائدة متوسطة وصل إلى 14,94%، حيث قام بنك المركزي بشراء سندات عمومية قصيرة الأجل لا تتجاوز مدة استحقاقها 6 أشهر<sup>2</sup>، حيث يعتبر البنك المركزي هو المخول القانوني الوحيد في إنجاز عمليات السوق النقدية من خلال تدخل البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم التسعيرات النهائية للبيع والشراء، إضافة أنه تم إعطاء المبادرة للبنوك التجارية والسماح لها في اقتراح أنواع جديدة من القروض والادخار بشرط إخطار البنك المركزي بذلك<sup>3</sup>، ولكن تبقى هذه الأداة غير مستعملة في الجزائر، نظرا لضيق السوق النقدية وضعف تطور سوق السندات وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض، فإنه يصعب على بنك الجزائر القيام بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي<sup>4</sup>.

إن الأوضاع الصعبة التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة بعد انهيار أسعار البترول ابتداء من جوان 2014، خاصة على مستوى المالية العامة والحسابات الخارجية والسيولة المصرفية التي عرفت انخفاض تدريجيا، مما أدى لبنك الجزائر إلى القيام بعدة اصلاحات وألها الامتناع التدريجي من استعمال أدوات استرجاع السيولة والعودة إلى عملية تمويل المصارف باستعمال عمليات إعادة الخصم المذكورة سابقا وخاصة عمليات السوق المفتوحة.

عرفت الساحة المصرفية عودة أداة عمليات السوق المفتوحة ذات آجال استحقاق مختلفة لثاني مرة في الجزائر، حيث تم إصدار تعليمية رقم (16-06) المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك بتاريخ 1 سبتمبر 2016 وكان يهدف بنك الجزائر في تفضيل عمليات السوق المفتوحة في إدارة السياسة النقدية لجعل معدل العمليات ل (7) أيام المعدل التوجيهي لبنك الجزائر<sup>5</sup>، حيث نصت كل من المواد (1)، (2) إلى تحديد كفاءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لإعادة تمويل البنوك بواسطة الإعلانات عن المناقصة و/أو بواسطة العمليات الثنائية، وأن عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية تجري بمبادرة بنك الجزائر المتعلقة بعمليات إعادة التمويل الرئيسية وعمليات إعادة التمويل ذات الأجل الطويل وعمليات الضبط الدقيق والعمليات الهيكلية، وأن معدل الفائدة المطبق على إعادة التمويل الرئيسية هو معدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر، الذي يحدده وينشره بشكل دوري<sup>6</sup>.

دخلت عمليات السوق المفتوحة حيز التنفيذ ابتداء من مارس 2017 في ظروف تقلص حاد في السيولة المصرفية، حيث سمحت هذه الأداة بتمويل المصارف وإعطائها امكانية أكبر لمنح القروض وتمويل الاقتصاد، وفي

<sup>1</sup> محمد راتول، صلاح الدين كروش، [2014]، المرجع السابق، ص. 91.

<sup>2</sup> مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، [2005]، «أداء السياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية»، المرجع السابق، ص. 303-304.

<sup>3</sup> سالم رشيد، أسامة بوشريط، [2016]، المرجع السابق، ص. 96.

<sup>4</sup> فتحي ملياني، [2018]، المرجع السابق، ص. 150.

<sup>5</sup> بنك الجزائر، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2016، ص. 139.

<sup>6</sup> التعليمية رقم (16-06) المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك مؤرخة في 1 سبتمبر 2016

هذا الصدد قام بنك الجزائر بتمويل المصارف باستخدام أداة عمليات السوق المفتوحة (لـ 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 1 سنة) بمعدل فائدة توجيهي قدر بـ 3,5%، حيث بلغ إجمالي إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر 58000 مليون دينار في مارس 2017، و 386222 مليون في جوان من نفس السنة، ليرتفع إلى 559532 مليون دينار في سبتمبر 2017<sup>1</sup>، ونلاحظ أنه في الثلاثي الأخير من سنة 2016 أصبح بنك الجزائر يهتم بإعادة تمويل البنوك في ظل انكماش السيولة، حيث كان الهدف هنا هو تفضيل بنك الجزائر كل من أداة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة في إدارة السياسة النقدية، والجدول التالي يبين إجمالي إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر باستخدام الأداة السابقتين خلال الفترة 2016-2017:

الجدول رقم (3.IV): إجمالي إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر 2016-2017

(نهاية الفترة) الوحدة: مليون دينار جزائري

2017			2016		السنوات
سبتمبر*	جوان	مارس	ديسمبر	سبتمبر	المبالغ
0	0	324382	432638	235326	إعادة الخصم %3,5
559532	386222	58000	0	0	عمليات السوق المفتوحة %3,5
-	0	58000	0	0	7 أيام
-	205782	0	0	0	3 أشهر
-	92337	0	0	0	6 أشهر
-	88103	0	0	0	1 سنة
559532	386222	382382	432638	235326	إجمالي إعادة التمويل

المصدر: بنك الجزائر: - التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017، احصائيات تخص مؤشرات السوق النقدية، ص. 16.

\*- الاحصائيات النقدية، الوضعية الشهرية لبنك الجزائر، سبتمبر 2017..

#### 4.II- أدوات السوق النقدية

يتدخل بنك الجزائر لتمويل النظام المصرفي بالسيولة اللازمة كونه الملجأ والمتدخل الأخير للإقراض، وذلك عندما تكون احتياجات التمويل أكبر من الفوائض المالية، حيث يقوم بتنظيم السيولة (بالزيادة أو بالانخفاض)

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017، احصائيات تخص مؤشرات السوق النقدية، ص. 16.

وفقا للأهداف النقدية المتبعة<sup>1</sup>، مثل الوضع الذي نعيشه في السنوات الأخيرة بعد انهيار أسعار البترول، حيث عرفت السيولة المصرفية انخفاض تدريجي، مما أدى لبنك الجزائر إلى القيام بعدة اصلاحات والعودة إلى عملية تمويل المصارف لضخ سيولة أكثر باستعمال عمليات إعادة الخصم وخاصة عمليات السوق المفتوحة والمذكورة سابقا منذ سبتمبر 2016.

عموما يتدخل بنك الجزائر في تنظيم السوق النقدية بواسطة مجموعة من الأدوات والوسائل، أهمها<sup>2</sup>: التدخل اليومي ونظام الأمانات، الأخذ لأجل للسندات العمومية والخاصة، عمليات السوق المفتوحة (المذكورة سابقا) ومزايدة سندات الخزينة في الحساب الجاري، نظام مزايدة القروض عن طريق المناقصات الذي أدخل لأول مرة في سنة 1995.

أصبحت المنظومة المصرفية مؤخرا تعاني من فائض في السيولة منذ سنة 2002 بسبب القروض التي كانت تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية لضمان إعادة رسميتها، والتخفيض الجزئي لديونها حيث أصبحت البنوك تعمل خارج نطاق البنك المركزي<sup>3</sup>، أي غياب كلي للحوء البنوك التجارية لإعادة تمويل لدى بنك الجزائر. وعليه تحول فائض السيولة من نعمة إلى نقمة وأصبحت مشكلة هيكلية يستحيل معالجتها في فترة قصيرة الأجل، وهنا تبرز لنا أهمية السياسة النقدية في معالجة الاختلالات في الاقتصاد، فالسياسة النقدية في الجزائر تعرقلها مجموعة من التحديات متمثلة في: موارد مالية فائضة وعاطلة، عدم تنوع الاقتصاد مما أدى تدهور النشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة، انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية بسبب ضعف المنظومة المصرفية والمالية وعدم وجود الائتمان اللازم لذلك، عدم تناسق السياسة النقدية مع سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى، إضافة إلى ضغوطات التضخم المستمرة<sup>4</sup>.

كل هذه العراقيل والأسباب أدت بالسلطات النقدية إلى ضرورة إصلاح إدارة السياسة النقدية وأدواتها من أجل تفعيلها والرفع من كفاءتها، فقام بنك الجزائر بتدعيم أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة وإدخال أدوات جديدة أكثر فعالية من شأنها معالجة الوضع القائم والمتمثل في امتصاص فائض السيولة، وذلك باستخدام الأدوات التالية: أداة استرجاع السيولة، أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، وفيما يلي سيتم تحليل الأدوات المستخدمة من طرف البنك الجزائر المتعلقة بالسوق النقدية كل على حدى:

<sup>1</sup> - صالح مفتاح، [2003]، «النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990 - 2000)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص. 289.

<sup>2</sup> - بقيق ليلي اسمهان، بورقة سنوسي، [2016]، المرجع السابق، ص. 14.

<sup>3</sup> - رسول حميد، [2016]، المرجع السابق، ص. 149.

<sup>4</sup> - فضيل رايس، [2012]، «تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009»، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 77.

## 1- مزادات القروض

تم استخدام هذا النوع من أدوات الرقابة الغير المباشرة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية، باستخدام أسعار الفائدة وجعلها أكثر فعالية وأكثر تنافسا في السوق<sup>1</sup>، حيث يقوم البنك المركزي وفقا لنظام المزادات الإعلان عن سعر فائدة أدنى قبل المزاد، لتتقدم بعد ذلك البنوك أو المؤسسات المالية بطلباتها في شكل أسعار الفائدة وأحجام الائتمان<sup>2</sup>.

والجدول التالي يبين إجمالي إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر باستخدام هذه الأداة خلال الفترة 1995-1998:

### الجدول رقم (4.IV): إجمالي إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر خلال الفترة 1995-1998

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998
المناقصات*	44	107,3	31	47
معدلات الفائدة %**	19,44	16,5	13,25	11,75

المصدر: - \* بقبق ليلي اسمهان، [2015]، «آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص. 301.

- \*\* بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 5، ديسمبر 2008، ص. 17.

## 2- أداة استرجاع السيولة

تعتبر أداة استرجاع السيولة بالمناقصة عن طريق نداءات العروض ضمن تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، وهي إحدى الأدوات الغير المباشرة المستحدثة لامتناس فائض السيولة، وقد دخلت حيز التنفيذ في أفريل 2002، وتعتمد هذه الآلية على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية التي لديها سيولة فائضة من خلال الإعلان عن المناقصة<sup>3</sup>، بأن تضع اختياريا لديه حجم من سيولتها في شكل ودائع على أن تتم عمليات استرجاع السيولة إما لفترة نضج 7 أيام أو ثلاثة 3 أشهر (تم تدعيم أداة استرجاع السيولة لـ 3 أشهر في أوت 2005<sup>4</sup>)، مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق  $\left(\frac{n}{360}\right)^5$ ، ليتم إضافة أداة استرجاع

<sup>1</sup> - مدوخ ماجدة، [2011]، المرجع السابق، ص. 379.

<sup>2</sup> - بشيشي وليد، سليم مجلخ، [2017]، «أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السابع، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 80.

<sup>3</sup> - رجراج وهيبية، [2014]، «إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها»، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص. 278.

<sup>4</sup> - سيد اعمر الزهرة، [2017]، المرجع السابق، ص. 770.

<sup>5</sup> - فراج الطيب، بروكي عبد الرحمن، [2017]، المرجع السابق، ص. 25.

السيولة لمدة 6 أشهر في سنة 2013 بمعدل فائدة 1,5%<sup>1</sup> تدعيما لأدوات استرجاع السيولة السابقة، فضلا عن فعاليتها الكبيرة في امتصاص فائض السيولة أكثر من أي أداة أخرى، إن أداة استرجاع السيولة بالمنافسة آلية مشاهجة لآلية المزادات على القروض والمذكورة سابقا، ولكن الاختلاف، أن الآلية السابقة استخدمت من أجل تمويل البنوك التجارية التي عانت من العجز في التسعينيات، أما آلية استرجاع السيولة استخدمت من أجل امتصاص فائض السيولة التي أصبحت تتمتع بها البنوك التجارية، الأمر الذي دفع بنك الجزائر استخدام الأسلوب نفسه ولكن بعكس الأطراف، حيث أصبح في هذه الحالة البنوك التجارية هي المقرضة وبنك المركزي هو المقترض، وتظهر مرونة هذه الأداة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب سحبها من السوق<sup>2</sup>، فهي تعتبر أكثر مرونة من الاحتياطات الإلزامية الممكن تعديلها يوما بعد يوم، فقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها<sup>3</sup>.

### 3- أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة

تعتبر هذه الأداة تسهيلة دائمة يتم القيام بها على البيضاء، ويخصصها بنك الجزائر لصالح المصارف عن طريق تشكيلهم لودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة، وتتم مكافأة هذه التسهيلة بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا، ويمكن تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات<sup>4</sup>، دخلت أداة تسهيلة الوديعة حيز التنفيذ ابتداء من جوان 2005 وفقا للتعليمية رقم (04-05)<sup>5</sup> لاستمرار الوضع القائم لفائض السيولة لدى البنوك، وقد حدد مجلس النقد والقرض تسهيلة الوديعة بنسبة 0,25% من مجموع الودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2012 على أن يتم إيداع قيمة هذه النسبة في صندوق ضمان الودائع البنكية في أجل أقصاه 15 ديسمبر 2013<sup>6</sup>.

وفيا يلي سيتم عرض كل معدلات عمليات بنك الجزائر التي تم استخدامها كأدوات لسياسته النقدية خلال الفترة 1993-2017:

<sup>1</sup>- رسول حميد، [2016]، المرجع السابق، ص. 150.

<sup>2</sup>- حاجي سمية، مفتاح صالح، [2016]، «السياسة النقدية ومعالجة خلال ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد التاسع، جامعة الوادي، الجزائر، ص. 62.

<sup>3</sup>- آيت يحيى سمير، [2015]، المرجع السابق، ص. 51.

<sup>4</sup>- محمد راتول، صلاح الدين كروش، [2014]، المرجع السابق، ص. 99.

<sup>5</sup>- سوسن بركاني، [2018]، «أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 169.

<sup>6</sup>- رجراج وهيبة، [2014]، المرجع السابق، ص. 278-279.

الجدول رقم (5.IV): تطور معدلات عمليات بنك الجزائر خلال الفترة 1993-2017

نداءات العروض						المعدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة %	معدل إعادة الخصم %	معدل حساب الاحتياطي الإجباري %	
المعدل المستهدف لمناقصات القروض %	عمليات السوق المفتوحة % لمدة 7 أيام، 3 و 6 أشهر و 12 شهر	تسهيلات الودائع %	استرجاع السيولة %						
			6 أشهر	3 أشهر	7 أيام				
-	-	-	-	-	-	17	11,5	-	1993
-	-	-	-	-	-	21	15	-	1994
19,44	-	-	-	-	-	23	14	-	1995
16,5	14,94	-	-	-	-	19	13	-	1996
13,25	-	-	-	-	-	14,5	11	-	1997
11,75	-	-	-	-	-	13	9,5	-	1998
10,75	-	-	-	-	-	12	8,5	-	1999
8,25	-	-	-	-	-	10,75	6	-	2000
8,25	-	-	-	-	-	8,75	6	3	2001
8,25	-	-	-	-	2,75	8,75	5,5	4,25	2002
8,75	-	-	-	-	1,75	4,5	4,5	6,25	2003
4,5	-	-	-	-	0,75	4,5	4	6,5	2004
4,25	-	0,3	-	1,9	1,25	4,5	4	6,5	2005
-	-	0,3	-	2	1,25	4,5	4	6,5	2006
-	-	1	-	2,5	1,75	-	4	6,5	2007
-	-	0,75	-	2	1,25	-	4	8	2008
-	-	0,3	-	1,25	0,75	-	4	8	2009
-	-	0,3	-	1,25	0,75	-	4	9	2010
-	-	0,3	-	1,25	0,75	-	4	9	2011
-	-	0,3	-	1,25	0,75	-	4	11	2012
-	-	0,3	1,5	1,25	0,75	-	4	12	2013
-	-	0,3	1,5	1,25	0,75	-	4	12	2014
-	-	0,3	1,5	1,25	0,75	-	4	12	2015
-	-	0	1,5	1,25	0,75	-	3,5	8	2016
-	3,5	0	-	-	-	-	3,75	4	2017

المصدر: بنك الجزائر: - النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 5، ديسمبر 2008، ص. 17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 21، مارس 2013، ص. 17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 42، جوان 2018، ص. 17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مختلف أدوات السياسة النقدية التي استعملها بنك الجزائر خلال الفترة 1993-2017، بتفضيل أدوات على أدوات أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة، فنلاحظ أن الأمانات ومزادات القروض بالمناقصة تخلى عنها بنك الجزائر منذ سنة 2002 وهذا بسبب عدم تعهد البنوك في مزادات

القروض وعدم لجوئها إلى إخذ الأمانات على 24 ساعة ولأجل<sup>1</sup>، وكذا أداة إعادة الخصم ذلك لأن الهدف أصبح امتصاص السيولة المصرفية في ظل الفائض التي أصبحت تمتاز به البنوك التجارية عكس سابقا، أي في التسعينيات عندما كان النظام البنكي لديه عجزا ونقص في السيولة وكانت بحاجة دائما إلى إعادة التمويل وضخ سيولة من قبل بنك الجزائر، والملاحظ مؤخرا تفعيل أداة معدل الخصم في سنتي 2016 و2017 وكذا تفعيل أداة جديدة لظالما كانت مستبعدة بالرغم من استعمالها مرة واحدة في سنة 1996 وهي أداة عمليات السوق المفتوحة بمعدل فائدة 3,5% سنة 2017 بسبب الأوضاع الصعبة التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة بعد انهيار أسعار البترول ابتداء من جوان 2014، والتي عرفت من خلالها انخفاض تدريجي في السيولة المصرفية، ما استدعى بنك الجزائر القيام بعدة اصلاحات والعودة إلى إعادة تمويل المصارف.

أما بالنسبة لأدوات امتصاص فائض السيولة والمعروفة بأداة استرجاع السيولة وأداة تسهيلة الوديعه المغلة للفائدة وكذا الاحتياطات الإلجبارية، فقد عرفت معدلات الاحتياطي الإلجباري ارتفاعا مستمرا من 3% سنة 2001 إلى 4,25% ثم إلى 6,25% و6,5% خلال السنوات 2002، 2003 و2004 وذلك من أجل تقليص فائض السيولة التي كانت تعيشها البنوك الجزائرية آنذاك، ثم استقر هذا المعدل في الفترة 2004-2007 بمعدل 6,5%، بسبب تحلي بنك الجزائر من استعماله كأداة له واستبداله بأدوات أخرى أكثر فعالية كأداة استرجاع السيولة، ليعاود الارتفاع إلى 8% سنتي 2008 و2009 و12% خلال الفترة 2013-2015، وبعد ذلك نلاحظ انخفاض هذا المعدل سنتي 2016 و2017 إلى 8% و4% على التوالي بسبب الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية أدى بالسلطات النقدية إلى تخفيض من معدلات الاحتياطات الإلجبارية من أجل ضخ سيولة إضافية، إضافة إلى تفعيل أداة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كما ذكرنا سابقا.

أما بالنسبة لأداة استرجاع السيولة والتي تأرجحت معدلاتها بين الانخفاض والارتفاع، حيث دخلت أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام حيز التنفيذ منذ 2002 بمعدل 2,75% لينخفض إلى 0,75% سنة 2004، ليعاود الارتفاع إلى 1,25% سنة 2008، ثم ينخفض إلى 0,75% خلال الفترة 2009-2016، وبالمقابل تم تخفيض معدلات استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر من 2% إلى 1,25% ابتداء من سنة 2009، حيث تم إدخال هذه الأداة لأول مرة سنة 2005 بمعدل 1,9% وفي سنة 2013 تمّ تدعيم الأدوات السابقتين بأداة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل 1,5%، بهدف امتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف ومن تمّ تسيير أحسن للسياسة النقدية من أجل احتواء التضخم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد لكصاصي، [2004]، «الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص. 14.

<sup>2</sup> - محافظ البنك [2013]، «تطورات الوضعية الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 في الجزائر»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني، ص. 23.

وأخيرا أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة والتي استقرت معدلاتها عند 0,3% في أغلبية السنوات لأن دورها تراجع بشكل جوهري لصالح وسيلة استرجاع السيولة المترجم بمعدلات مرتفعة، ما عدا سنتي 2007 و2008 التي استعملت بنشاط من قبل البنوك قصد تعقيم جزء من فوائض خزائهم<sup>1</sup>، حيث لعبت هذه الأداة هنا دور مهم في الامتصاص الفعلي للسيولة. وبالفعل إن استخدام هذه الأدوات من قبل بنك الجزائر ساهم بشكل فعال في امتصاص السيولة والجدول التالي يبين قيمة المبلغ الممتص من قبل كل أداة على حدى:

الجدول رقم (6.IV): تطور مبالغ السيولة التي تم امتصاصها بمختلف أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2017-2001

الوحدة: مليار دينار جزائري

الاحتياطات الاجبارية	استرجاع السيولة	تسهيل الوديعة المغلة	
43,5	-	-	2001*
109,5	129,7	-	2002
126,7	250	-	2003
157,2	400	-	2004
171,5	450	49,75	2005
199,5	449,7	456,7	2006
272,1	1101	483,1	2007
394,7	1100	1400	2008
394,7	1100	1022	2009
494,1	1100	1017	2010
569,9	1100	1258	2011
754,1	1350	883	2012
891,4	1350	479,9	2013
1024	1350	468,6	2014
-	660	152,7	2015
-	284	246,1	2016
-	-	-	2017

المصدر: - خلف الله زكرياء، صرامة عبد الوحيد، [2017]، «فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم - دراسة تحليلية تقييمية 2002-2016»، المجلة العلوم الانسانية، المجلد 4، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص. 6-9.

- إحصائيات بنك الجزائر الخاصة بالوضعية الشهرية للسوق النقدية.

\*- حسين بن العارية، عبد السلام بلبالي، [2017]، المرجع السابق، ص. 205.

- هناك اختلاف في قيم المبالغ لأن الإحصائيات تحسب بصفة شهرية، حيث تم أخذ إحصائيات بنك الجزائر المتاحة الحديثة الأخيرة، فهناك بعض السنوات التي تتوفر فيها معطيات لشهر ديسمبر والبعض الآخر سبتمبر وهكذا.

<sup>1</sup> - محافظ البنك [2008]، «تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، ص. 13.

## المطلب الثالث: الكتلة النقدية، مكوناتها ومقابلاتها

إنَّ للكتلة النقدية دور هام في معرفة الوضعية النقدية لأي بلد حيث التحكم في نموها يعد من بين أسباب الاستقرار النقدي، فيستخدمها البنك المركزي كهدف وسيط لتحقيق أهدافه النهائية. فهي عملية متشابهة ومعقدة لا تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها، بل تتحدد من قبل عدة متدخلين اقتصاديين، من السلطة النقدية والبنوك التجارية والجمهور (الأفراد، مؤسسات)، حيث تحدد السلطة النقدية حجم القاعدة النقدية المتمثلة بالعملة والاحتياطات المصرفية، أما البنوك التجارية تقوم بتحديد القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها إضافة إلى حجم الاحتياطات الفائضة التي ستحتفظ بها، ليأتي في الأخير الجمهور الذي يقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية وغيرها من الأصول المالية الأخرى<sup>1</sup>، وعليه وقبل التطرق للوضعية النقدية في الجزائر يجب أولاً التوقف على مفهوم الكتلة النقدية وأشكالها، والشكل الذي تأخذه في الجزائر:

- أخذ مفهوم العرض النقدي جدلاً بين الاقتصاديين حول إعطاء مفهوم موحد وحول الآلية المناسبة لاحتسابه، فالعرض النقدي يعتبر بمثابة دينا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ أنه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف بالمبالغ التي يجوزتهم<sup>2</sup>، فالكتلة النقدية أو عرض النقود تعرف بأنها كمية النقد المتداول في الاقتصاد، وهي تضم وسائل الدفع المتداولة لدى الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وتشمل جميع النقود الورقية والمعدنية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة والودائع<sup>3</sup>، وهي تتكون من الكتلة النقدية بالمعنى الضيق والواسع والأكثر توسعا وتدعى بالجمعات النقدية، فالكتلة النقدية بالمعنى الضيق ( $M_1$ ) هي مجموع وسائل الدفع التي تشمل الأوراق النقدية والتجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة<sup>4</sup>، أما الكتلة النقدية بمعناها الواسع ( $M_2$ ) فهي تعبر عن السيولة المحلية الخاصة، وتشمل إضافة على ( $M_1$ ) وودائع الأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير أما الكتلة النقدية بمعناها الأكثر توسعا ( $M_3$ ) تشمل على ( $M_2$ ) مضاف إليه الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزينة، أما

<sup>1</sup> عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، [2014]، المرجع السابق، ص. 53.

<sup>2</sup> باصور كمال، [2016]، «أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي - بالإشارة لحالة الجزائر للفترة 2000-2012»، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد السادس، جامعة المدية، الجزائر، ص. 64.

<sup>3</sup> آيت يحيى سمير، [2015]، المرجع السابق، ص. 43.

<sup>4</sup> بشيشي وليد، مجلخ سليم، [2016]، «تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية»، حوليات جامعة الجزائر، الجزء الثاني، العدد الثلاثون، جامعة الجزائر 1، الجزائر، ص. 51.

$(M_4)$  التي تدعى بالسيولة الاجمالية تشمل على  $(M_3)$  زائد الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة<sup>1</sup>،

- فيما يخص الكتلة النقدية في الجزائر فهي تأخذ الأشكال التالية: **النقود القانونية** التي تتكون من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن بنك الجزائر والنقود المساعدة الصادرة فائدة الخزينة، وتعتبر هذه النقود أكثر سيولة<sup>2</sup>، **والنقود الكتابية** التي تعبر عن النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنكي إلى آخر، وتتكون من الودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير، وهذين العنصرين يشكلان المتاحات النقدية  $(M_1)$ <sup>3</sup> بمعنى أن  $(M_1) = (\text{النقود القانونية النقدية} + \text{النقود الكتابية})$ ، أما أشباه النقود تشمل كل من ودائع الأجل وودائع الادخارية في البنوك التجارية بمعنى أن  $(M_2) = (M_1) + \text{ودائع الأجل} + \text{ودائع الادخارية في البنوك التجارية}$  أي  $(M_2) = (M_1) + \text{أشباه النقود}$ ، و  $(M_3)$  هو عبارة عن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع  $(M_2)$  مضاف إليه الأدوات المالية ذات السيولة الغير المؤكدة كالأسهم والسندات<sup>4</sup>، بمعنى  $(M_3) = (M_2) + \text{الأوراق المالية أسهم وسندات}$ .

### 1.III- مكونات الكتلة النقدية

عموما يهدف البنك المركزي من خلال استهدافه للمجاميع النقدية التي تم ذكرها إلى التحكم مباشرة في كمية النقود، ارتباطا بالأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة والاصلاحات المطبقة في القطاع النقدي، وفيما يلي سيتم تحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال فترة الدراسة:

<sup>1</sup> - حمدوش وفاء، [2015]، «فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر 2000-2010»، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد الثاني وأربعون، جامعة عنابة، الجزائر، ص. 293.

<sup>2</sup> - عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، [2014]، المرجع السابق، ص. 54.

<sup>3</sup> - آيت يحيى سمير، [2015]، المرجع السابق، ص. 43.

<sup>4</sup> - سمية زيرار، محمد موساوي، [2013]، «مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970-2009»، مجلة جديد الاقتصاد، العدد الثامن، جامعة الجزائر، الجزائر، ص. 104.

الجدول رقم (7.IV): تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1986-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

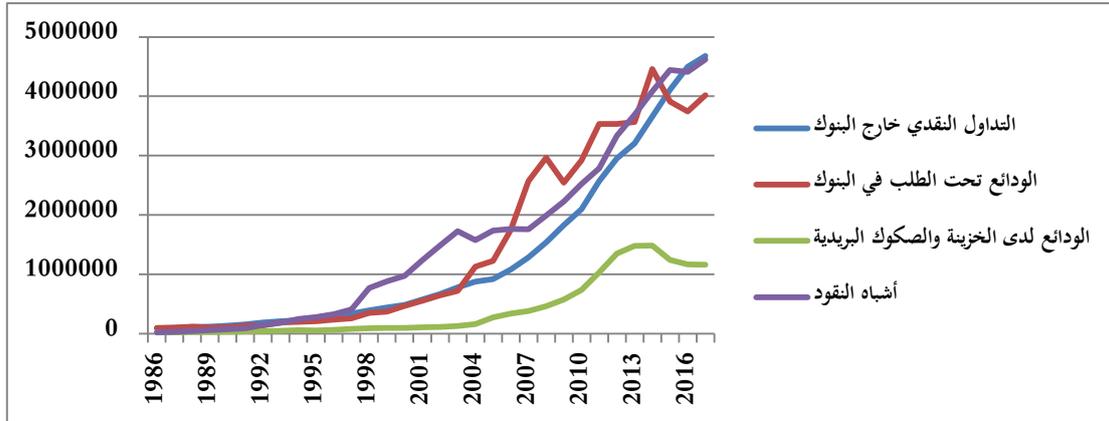
$(M_2)$		أشباه النقود	$(M_1)$ النقود				السنوات
معدل نمو $(M_2)$ %	الكتلة النقدية $(M_2)$	أشباه النقود	النقود $(M_1)$	الودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية	الودائع تحت الطلب في البنوك	التداول النقدي خارج البنوك	
1,410	227017	22199	204818	19522	95936	89360	1986
13,602	257896	33990	223905	23240	103801	96865	1987
13,597	292963	40758	252205	26925	115525	109755	1988
5,182	308146	58134	250012	28249	101893	119870	1989
11,312	343005	72923	270082	29595	105546	134942	1990
21,068	415270	90276	324933	34682	133111	157200	1991
24,232	515902	146183	369719	44027	140841	184851	1992
21,617	627427	180522	446905	46661	188933	211311	1993
15,314	723514	247680	475834	56395	196452	222986	1994
10,510	799562	280455	519107	53740	210775	249767	1995
14,444	915058	325958	589100	64188	234029	290884	1996
18,191	1081518	409948	671570	79116	254833	337621	1997
47,243	1592461	766090	826372	88382	347570	390420	1998
12,363	1789350	884167	905183	96812	368375	439995	1999
13,031	2022534	974350	1048184	96156	467502	484527	2000
22,297	2473516	1235006	1238510	106433	554927	577150	2001
17,303	2901532	1485191	1416341	109485	642168	664688	2002
15,608	3354422	1724043	1630380	130135	718905	781339	2003
11,436	3738037	1577456	2160581	158317	1127916	874347	2004
11,223	4157585	1736164	2421421	276054	1224403	920964	2005
18,668	4933744	1766105	3167640	335849	1750432	1081358	2006
21,502	5994608	1761035	4233573	378662	2570418	1284493	2007
16,037	6955968	1991040	4964928	459791	2965163	1539975	2008
3,120	7173052	2228893	4944159	572873	2541937	1829348	2009
15,442	8280740	2524281	5756460	735461	2922370	2098629	2010
19,907	9929188	2787489	7141699	1034027	3536191	2571481	2011
10,936	11015100	3333600	7681500	1349000	3536200	2952300	2012
8,410	11941500	3691700	8249800	1481300	3564500	3204000	2013
14,615	13686800	4083700	9603000	1483300	4460800	3658900	2014
0,129	13704500	4443400	9261100	1244600	3908500	4108100	2015
0,815	13816300	4409300	9407000	1164400	3745400	4497200	2016
4,84	14485591	4620625	9864966	1162524	4020650	4681792	2017

Source : - Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie. [2012], Série Rétrospectives, PP.

30- 47-48 -61-62.

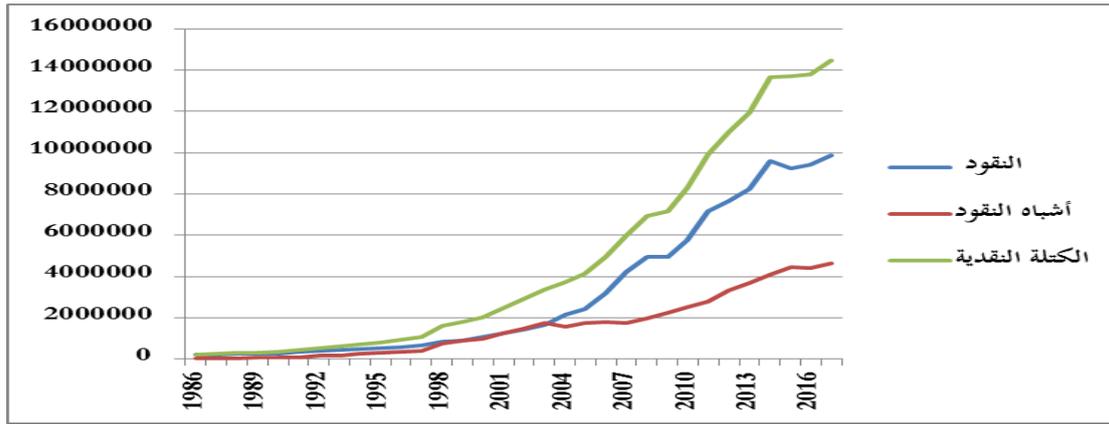
- Bulletin Statistique Trimestriel de la Banque d'Algérie, n. 41, Mars 2018, p. 10.

الشكل رقم (2.IV): تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1986-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق (7.IV).

الشكل رقم (3.IV): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1986-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق (7.IV)

يوضح الجدول أعلاه أهم التغيرات النقدية منذ سنة 1986، حيث نلاحظ النمو المتواصل للكتلة النقدية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 1986 بـ 227017 مليون دينار جزائري، لترتفع إلى أعلى مستوى لها سنة 2017 وصلت إلى 14974600 مليون بفارق كبير جدا، ولكن إذا تتبعنا الإحصائيات بشكل معمق بهدف معرفة مسار السياسة النقدية المتبعة خلال فترة الدراسة، نقوم بتقسيم الدراسة إلى 5 فترات:

#### - الفترة الأولى 1986-1989

إن تحبط معظم المؤسسات العمومية في عدة مشاكل والعجز الذي وقعت فيه تزامنا مع الأزمة النفطية 1986، سارعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات والتعديلات الهيكلية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ومن بين هذه الإصلاحات إصلاح النظام النقدي (قانون النقد والبنك) سنة 1986 مع صدور قانون

12-86 والقانون التكميلي سنة 1988 الذي ينص على إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، إلا أنها لم ترقى إلى التطلعات المرجوة بسبب عدم انتقالها إلى الجانب العملي، فنلاحظ الانخفاض الهائل في توسع الكتلة النقدية مباشرة بعد انخفاض أسعار البترول والانخفاض الرهيب في سعر صرف الدولار الأمريكي، ما يدل ذلك إلى غياب ملامح السياسة النقدية ووسائلها لاحتواء الصدمات الخارجية وغيابها الكلي في الواقع العملي، حيث عرفت الكتلة النقدية انخفاض في التوسع بمعدل نمو قدره 1,41% سنة 1986 لترتفع في حدود 13,6% سنتي 1987 و1988، لتعاود الانخفاض سنة 1989 إلى 5,18% بسبب تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي<sup>1</sup>، حيث نلاحظ ارتفاع في قيمة التداول النقدي خارج البنوك بقيمة 119870 مليون عن الودائع الأخرى، حيث انخفضت قيمة الودائع تحت الطلب في البنوك من 115525 مليون سنة 1988 إلى 101893 مليون سنة 1989، إضافة إلى أنه تم رفع معدل إعادة الخصم سنة 1989 كأداة من أدوات السياسة النقدية للحد من توسع الكتلة النقدية والذي بلغ 7,5%.

#### - الفترة الثانية 1990-1994

عرفت فيها سياسة نقدية توسعية وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول، إذ عرفت الكتلة النقدية توسعا بمعدل نمو 21,06%، 24,23% خلال السنتين 1991 و1992 على التوالي، كان الهدف من هذا التوسع تمويل العجز في الميزانية العامة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة<sup>2</sup>، حيث يعود ارتفاع نمو الكتلة النقدية سنة 1992 إلى هيكلها وذلك بارتفاع كبير في قيمة أشباه النقود الذي انتقل من 90276 مليون سنة 1991 إلى 146183 مليون دينار أي بمعدل نمو وصل إلى 61,92%.

#### - الفترة الثالثة 1995-1999

في ظل التوسع النقدي المفرط خلال الفترة السابقة من خلال قيام الجزائر بعملية إصدار النقود دون تغطية، أدى بنتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني حيث بلغ معدل التضخم حده الأقصى<sup>3</sup> 31,7% سنة 1992 إضافة إلى النتائج السلبية فيما يخص الجانب الاجتماعي، مما أدى إلى اللجوء مرة أخرى إلى الهيئات الدولية لطلب القرض، فأبرمت الاتفاقيتين في إطار برنامج التعديل الهيكلي منذ سنة 1994 إلى غاية 1998 والذي كان يهدف إلى الحد من توسع الكتلة النقدية، فنلاحظ في ها الخصوص انخفاض في توسع الكتلة النقدية ( $M_2$ ) منذ سنة 1994 إلى غاية سنة 1996 بانتقالها من 15,31% إلى 14,44%، وإلى 12,363% سنة 1999، لدلالة على نجاعة

<sup>1</sup> - سمية زيرار، محمد موساوي، [2013]، المرجع السابق، ص. 105.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، [2008]، « السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006»، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الواحد والأربعون، ص. 30.

<sup>3</sup> - معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني: [WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ).

السياسة النقدية المطبقة، حيث خلال هذه الفترة تمّ رفع من معدلات إعادة الخصم من 11,5% سنة 1994 إلى 15% سنة 1995 بمعدل 15% للحد من هذا التوسع، ولكن خلال السنتي 1997 و1998 نلاحظ توسع في الكتلة النقدية حيث ارتفع معدل نموها من 18,19% إلى 47,24%، وهذا التوسع الهائل راجع إلى زيادة عرض السيولة المالية في ودائع الأعوان الاقتصاديين في البنوك<sup>1</sup>، حيث نلاحظ خلال الجدول أعلاه أن رصيد الودائع تحت الطلب ارتفع من 254833 مليون سنة 1997 إلى 347570 مليون سنة 1998 أي بمعدل نمو 36,39%، وبالنسبة لأشبه النقود هي الأخرى عرفت معدلات نمو مرتفعة بلغت أعلى قيمة لها 86,87%، هذا ما أدى بتوسع الكتلة النقدية خلال هذه السنة.

#### - الفترة الرابعة 2000-2009

كان توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة توسعي تزامنا مع تطبيق مرحلة الاصلاحات الاقتصادية، حيث عرفت هذه المرحلة برامج توسعية ضخمة، مستهله برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى سنة 2004، والذي عرفت فيه معدلات نمو الكتلة النقدية انخفاضا مستمرا تراوح بين 22,29% سنة 2001 إلى 11,43% سنة 2004، حيث يعود سبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية لسنة 2001 إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط، وإلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم فيه ضخ كتلة نقدية هائلة في الاقتصاد والذي نتج عنها توسع في الكتلة النقدية والذي بلغ معدل نموها 22,29% سنة 2001 بعدما كان في السنة السابقة في حدود 13%، وبالنظر لمكونات الكتلة النقدية نلاحظ أن سبب ارتفاعها سنة 2001 راجع إلى ارتفاع معتبر في أشبه النقود منتقلة من 974350 مليون إلى 1235006 مليون أي بمعدل نمو قدره 26,75% متجاوزا بذلك كل من معدلات المكونات الأخرى للكتلة النقدية، وهذا الارتفاع لا يعبر عن نجاعة الجهاز المصرفي أو تغيير سلوك الأعوان الاقتصاديين، بل راجع بالدرجة الأولى إلى إجراءات برنامج التعديل الهيكلي كالتحكم بالكتلة النقدية وتراجع مستويات التضخم، الأمر الذي سمح بالتعامل بمعدلات نمو حقيقية في الاقتصاد<sup>2</sup>، وكذا إلى التراكم المتزايد للدخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات الذي يمثل الجزء الأكبر من الودائع للأجل منذ سنة 2000<sup>3</sup>.

أما التراجع المستمر في معدلات نمو الكتلة النقدية يعود إلى إتباع السلطة النقدية لبديل نقدي المتمثل في سياسة التكييف والتوسع، بحيث تهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدلات تضخم متوقعة ومستهدفة، وذلك بإحداث توسع نقدي مناسب لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة

<sup>1</sup> - دردوري لحسن، [2016]، المرجع السابق، ص. 361.

<sup>2</sup> - بابا عبد القادر، [2006]، «السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية»، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية ولاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، يوم 24-25 أبريل، ص. 3.

<sup>3</sup> - محمد لكصاصي، [2004]، «الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر»، المرجع السابق، ص. 8.

التالية<sup>1</sup>، حيث عرفت هنا نمو الكتلة النقدية نوعا من الاستقرار ما يفسر نجاعة وسائل السياسة النقدية بالتحكم في توسعها، وذلك باستخدامها لأداة جديدة والمعروفة بأداة استرجاع السيولة التي ساعدت السلطات النقدية بامتصاص مستمر في السيولة بلغت 129,7 مليار دينار سنة 2002 إلى حوالي 400 مليار دينار سنة 2004<sup>2</sup>. وفيما يخص البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد في الفترة من 2005 إلى سنة 2009 استمرت فيه السلطات النقدية من استخدام سياسة نقدية توسعية بهدف تمويل برنامجها الخماسي، فالملاحظ من خلال الجدول ارتفاع مستمر في قيمة الكتلة النقدية من 4157585 مليون سنة 2005 إلى غاية 7173052 مليون سنة 2009، مع زيادة مستمر في معدلات نمو الكتلة النقدية من 11,22% سنة 2005 إلى 18,668% سنة 2006، وذلك بسبب ارتفاع في معدل التداول النقدي خارج البنوك عن باقي مكونات الكتلة النقدية، فقد ارتفع من 920964 مليون إلى 1081358 مليون دينار أي بمعدل بلغ 17,41% سنة 2006، ويعود ارتفاع التداول النقدي خارج البنوك إلى<sup>3</sup>: تسجيل عمليات سحب كبيرة من البنوك خلال السنتين 2005 و2006، الاكتناز للأوراق النقدية وتنامي السوق الموازية، إلى حين وصول معدل نمو الكتلة النقدية إلى حده الأقصى سنة 2007 بمعدل نمو قدره 21,5% بسبب ارتفاع معدلات نمو الودائع تحت الطلب في البنوك 46,84% عن باقي المكونات الأخرى سنة 2007، سرعان ما نلاحظ انخفاض كبير في نمو الكتلة النقدية ووصوله إلى أدنى مستوى له 3,12% بسبب التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6,29% سنة 2009 مقارنة بـ 38,18% سنة 2008<sup>4</sup>، والسبب الثاني يعود إلى انخفاض الودائع تحت الطلب من 2965163 مليون سنة 2008 إلى 2541937 مليون خلال السنة الموالية بمعدل نمو سالب بلغ (-14,27%).

ابتداء من سنة 2004 نلاحظ عودة ارتفاع ودائع تحت الطلب في البنوك عن التداول النقدي خارج البنوك، لدلالة على نجاعة الجهاز المصرف وعودة ثقة الأعوان الاقتصاديين في البنوك، وقدرة البنوك على جذب الادخارات البنكية، واسترجاع جزء من الكتلة النقدية المتداولة في الخارج.

### الفترة الخامسة 2010-2017

في خضم متابعة الإصلاحات الاقتصادية، تمت مواصلة استخدام السياسة النقدية التوسعية من قبل السلطات النقدية، وذلك من أجل دعم تنفيذ البرنامج الخماسي الممتد من 2010 إلى غاية 2014 والمعروف

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، [2008]، المرجع السابق، ص. 33.

<sup>2</sup> أنظر الجدول رقم (6.IV)، الخاص بتطور مبالغ السيولة التي تم امتصاصها بمختلف أدوات السياسة النقدية، ص. 220.

<sup>3</sup> بن شني عبد القادر، [2015]، «أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر للفترة»، مجلة المالية والأسواق، العدد الثالث، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 79.

<sup>4</sup> البحري عبد الله، صاري علي، [2017]، «تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014»، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الثالث عشر، جامعة أدرار، الجزائر، ص. 10.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي، فنلاحظ عودة الارتفاع والتوسع في معدلات نمو الكتلة النقدية من 15,44% سنة 2010 إلى 19,90% في السنة الموالية، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التوسع إلى ارتفاع ملحوظ في معدل نمو الودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية الذي بلغ 40,59% مقارنة بمعدلات نمو مكونات الكتلة النقدية الأخرى، حيث عرفت هذه الأخيرة قفزة نوعية بسبب ازدياد مداخيل الأجور وتحويلات الميزانية الجارية<sup>1</sup>.

سرعان ما تراجع توسع الكتلة النقدية بانخفاض معدلات نموها من 19,90% في السنة 2011 إلى 10,93% في السنة الموالية ثم إلى 8,41% سنة 2013، ويعود سبب انخفاضها سنة 2012 نتيجة التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الرئيسي لعملية إصدار النقود<sup>2</sup>، أما التراجع في توسع الكتلة النقدية سنة 2013 بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول الذي انخفض إلى 108,65 دولار للبرميل بينما كان في حدود 113,37 دولار في السنة السابقة، ما أدى بتقلص حجم صادرات المحروقات<sup>3</sup> وتراجع دور موارد قطاع المحروقات في الودائع البنكية، ويمكن ارجاع تحكم السلطات النقدية في توسع الكتلة النقدية وتخفيض معدلات نموها بفضل الإصلاحات التي مست في وسائل السياسة النقدية، حيث في هذه السنة تم فيها ادخال أداة جديدة لامتناس فائض السيولة وتخفيض عرض النقود بإضافة أداة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر في سنة 2013 تدعيما لأدوات استرجاع السيولة، لتعاود معدلات النمو في الكتلة النقدية للارتفاع مرة أخرى سنة 2014 إلى 14,61% ويعود بالدرجة الأولى إلى تبني الدولة لسياسة نقدية توسعية، بسبب السياسة المنتهجة خلال هذه الفترة في إطار تشجيع تشغيل الشباب والقضاء على البطالة<sup>4</sup>.

إن السنوات الأخيرة عرفت منعرجا فيما يخص المجاميع النقدية، حيث منذ سنة 2015 تزامنا مع الانخفاض الحاد في أسعار البترول منتقلا من 109,92 دولار للبرميل إلى 58,23 دولا فقط في السداسي الأول من السنة الجارية، الأمر الذي أدى إلى تقلص فائض السيولة المصرفية حيث لم تعد الخزينة العمومية صافيا دائنا اتجاه النظام المصرفي، ولم يعد المجمع صافي الموجودات الخارجية المصدر الأساسي للتوسع النقدي<sup>5</sup>، وأصبحت إدارة السياسة النقدية مجبرة على اتباع اتجاه جديد نحو سياسة ضخ السيولة باستخدام إعادة معدلات الخصم وعمليات السوق المفتوحة والمذكورة سابقا بهدف إعادة تمويل المصارف.

ففي سنة 2015 نلاحظ نمو شبه منعدم في الكتلة النقدية منتقلة إلى 0,129% بسبب الانخفاض الكبير لودائع الأجل لقطاع المحروقات وتقلص الموارد المجمعة على مستوى النظام المصرفي والمالي، الناجم عن حدة

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، [2012]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2011، ص ص. 171-172.

<sup>2</sup> - البحري عبد الله، صاري علي، [2017]، المرجع السابق، ص. 11.

<sup>3</sup> - محافظ بنك الجزائر، [2013]، «وضعية الاقتصاد العالمي ونظور الاقتصاد الكلي في الجزائر» تدخل محافظ بنك الجزائر أمام اللجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، ص ص. 6-7.

<sup>4</sup> - فتحي ملياني، [2018]، المرجع السابق، ص. 144.

<sup>5</sup> - بنك الجزائر، [2016]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2015، ص ص. 131.

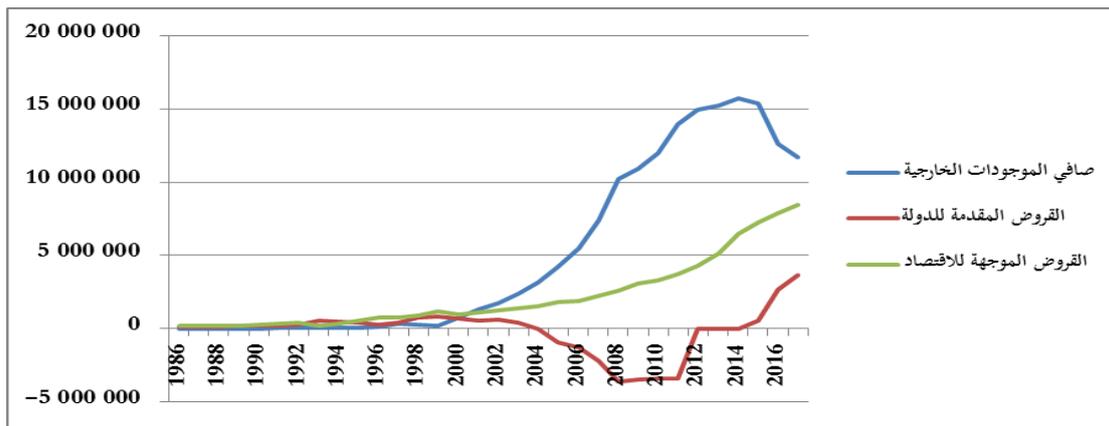
الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>، حيث نلاحظ من الجدول أن سبب تقلص الكتلة النقدية بالنظر لمكوناتها هي تراجع كل من نمو الودائع تحت الطلب في البنوك منتقلة من 4460800 مليون دينار إلى 390850 مليون أي بمعدل نمو سالب قدره (-12,38%)، وتراجع معدلات نمو الودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية ب (-16,09%)، وعلى عكس السنة الماضية فتراجع الكتلة النقدية في سنة 2016 ناتج عن انخفاض في وداائع القطاعات خارج المحروقات (-3,2%)<sup>2</sup>، وبالنظر لمكونات الكتلة النقدية نلاحظ استمرار في انخفاض كل من الودائع تحت الطلب في البنوك والودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية خلال السنة الجارية.

ابتداء من سنة 2015 نلاحظ عودة ارتفاع التداول النقدي خارج البنوك عن الودائع تحت الطلب في البنوك، من جراء حدة الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني، ما أدى بارتفاع تهريب الأموال من القطاع المصرفي، وفقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في نظام المصارف والعودة إلى الادخار المالي للأسر والاكتناز، وارتفاع التداول النقدي في الاقتصاد الموازي، ما يستدعي بذل المزيد من الجهود لجمع الادخارات وتقليص المجال الموازي للاقتصاد من قبل المصارف.

### 2.III- مقابلات الكتلة النقدية

إن تغطية الكتلة النقدية هي بمثابة ديون على مؤسسة الإصدار، حيث لا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي الجزائري إلا من العناصر التالية: صافي الموجودات الخارجية ومن القروض المقدمة للدولة، والقروض الموجهة للاقتصاد<sup>3</sup>، إذن فالتغيرات التي تطرأ على الكتلة النقدية سببها الأجزاء المكونة لها وكذا المقابلة لها، والجدول والشكل التاليين يبينا تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (4.IV): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1986-2017



<sup>1</sup> - بنك الجزائر، [2016]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2015، ص. 133.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2016، ص. 129.

<sup>3</sup> - حمدوش وفاء، [2015]، المرجع السابق، ص. 298.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول اللاحق رقم (8.IV).

الجدول رقم (8.IV): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1986-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	القروض المقدمة للدولة	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	القروض الموجهة للاقتصاد	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	الكتلة النقدية ( $M_2$ )
1986	9 317	4,10	101 087	44,53	176 922	77,93	227017
1987	9 140	3,54	123 188	47,77	180 608	70,03	257896
1988	9 272	3,16	147 246	50,26	191 993	65,53	292963
1989	6 513	2,11	157 205	51,02	209 387	67,95	308146
1990	6 535	1,90	167 043	48,70	246 979	72,00	343005
1991	24286	5,85	158 970	38,28	325 848	78,47	415270
1992	22641	4,39	226 933	43,99	412 310	79,92	515902
1993	19618	3,13	527 835	84,13	220 249	35,10	627427
1994	60399	8,35	468 537	64,76	305 843	42,27	723514
1995	26298	3,29	401 587	50,23	565 644	70,74	799562
1996	133949	14,64	280 548	30,66	776 843	84,89	915058
1997	350309	32,39	423 650	39,17	741 281	68,54	1081518
1998	280710	17,63	723 181	45,41	906 181	56,90	1592461
1999	169618	9,48	847 899	47,39	1 150 733	64,31	1789350
2000	775948	38,36	677 477	33,50	993 737	49,13	2022534
2001	1310746	52,99	569 723	23,03	1 078 448	43,60	2473516
2002	1755696	60,51	578 690	19,94	1 266 799	43,66	2901532
2003	2342663	69,84	423 406	12,62	1 380 166	41,14	3354422
2004	3119174	83,44	-20 596	-0,55	1 535 029	41,06	3738037
2005	4179656	100,53	-933 184	-22,44	1 779 754	42,81	4157585
2006	5515046	111,78	-1304 048	-26,43	1 905 440	38,62	4933744
2007	7415563	123,70	-2193 176	-36,59	2 205 242	36,79	5994608
2008	10246964	147,31	-3627 346	-52,15	2 615 516	37,60	6955968
2009	10885743	151,76	-3488 923	-48,64	3 086 545	43,03	7173052
2010	11996565	144,87	-3392 949	-40,97	3 268 092	39,47	8280740
2011	13 922 408	140,22	-3406 604	-34,31	3 726 510	37,53	9929188
2012	14940000	135,63	-3334100	-30,27	4287600	38,92	11015100
2013	15225200	127,50	-3235400	-27,09	5156300	43,18	11941500
2014	15734500	114,96	-1992400	-14,56	6504600	47,52	13686800
2015	15375400	112,19	567500	4,14	7277200	53,10	13704500
2016	12596000	91,17	2682200	19,41	7909900	57,25	13816300
2017	11674333	80,59	3616666	24,97	8482616	58,56	14485591

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie. [2012], Série Rétrospectives, PP. 30- 47-48 -61-62.

- Bulletin Statistique Trimestriel de la Banque d'Algérie, n. 41, Mars 2018, p. 10.

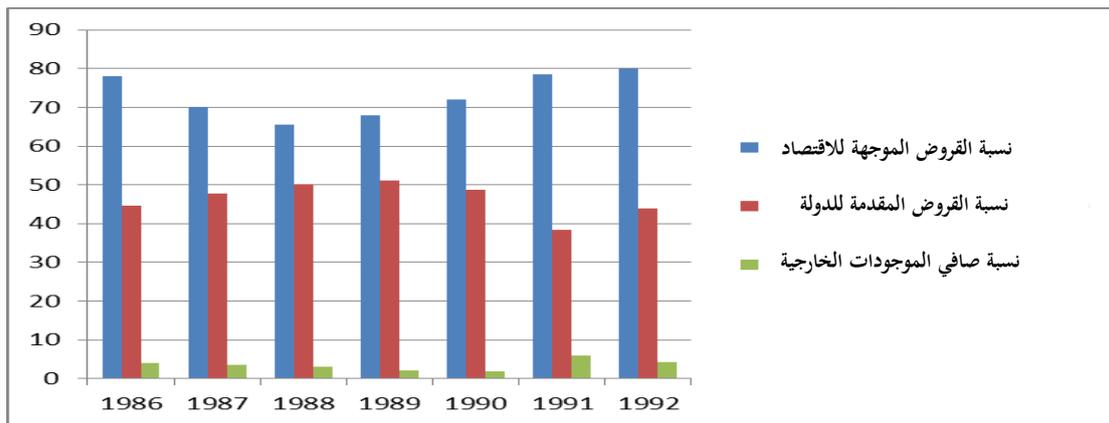
لمعرفة المصدر الأساسي للإصدار النقدي في الجزائر سنقوم بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات حسب

هيمنة أو مساهمة كل عنصر في تغطية الكتلة النقدية:

- الفترة الأولى 1986-1992: نلاحظ من خلال الجدول هيمنة القروض الموجهة للاقتصاد في تغطية الكتلة النقدية فهي تحتل المرتبة الأولى، تليها القروض المقدمة للدولة لتأتي في الأخير مساهمة صافي الموجودات الخارجية، عموما عرفت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعا مستمرا من 176 922 مليون دينار سنة 1986 إلى 412 310 مليون سنة 1992 بنسبة مساهمة تراوحت ما بين أدنى قيمة 65,53% سنة 1988 إلى أعلى قيمة لها 79,92% سنة 1992، مما يدل على سيطرة البنوك في تمويل الاقتصاد خلال هذه الفترة وذلك نظرا لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 و 1991 بإعطاء أكثر لتسهيلات وقروض موجهة للقطاع الخاص تزامنا مع النقائص التي ظهرت في المؤسسات العمومية والتي عرفت عجز كبير في الثمانينات، والتي كانت دائما تلجأ للبنوك لتمويل استثماراتها مما استحوذت على حصة الأسد من القروض البنكية، وعليه نستنتج أن القروض الموجهة للاقتصاد هو المكون الأساسي للإصدار النقدي خلال هذه الفترة.

تليها مساهمة القروض المقدمة للدولة في تغطية الكتلة النقدية، والتي عرفت هي الأخرى زيادة مستمرة في حجمها من 101087 مليون دينار سنة 1986 إلى 226933 مليون سنة 1992 حيث عرفت السنة الأخيرة أقصى معدل نموها وصل إلى 42,75%، لدلالة على الزيادة المستمرة في حجم تدخلات الدولة في الاقتصاد نتيجة إعادة هيكلة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية، التي تم شراء ديونها لدى البنوك من قبل الخزينة العمومية. لتأتي في الأخير مساهمة صافي الموجودات الخارجية في تغطية الكتلة النقدية بمساهمة ضعيفة جدا تراوحت ما بين 1,90% إلى 4,39% سنة 1992 و 5,85% سنة 1991، وهذا التغير في المساهمة راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع وانخفاض أسعار البترول، والشكل البياني التالي يبين مدى مساهمة مقابلات الكتلة النقدية في تكوين الكتلة النقدية خلال هذه الفترة:

الشكل رقم (5.IV): تطور مساهمة مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1986-1992



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق رقم (8.IV).

- الفترة الثانية 1993-2000: نلاحظ خلال هذه الفترة مواصلة هيمنة مساهمة القروض الموجهة للاقتصاد في تغطية الكتلة النقدية ما عدا سنتي 1993 و1994، حيث قلت مساهمتها إلى 35,10% و42,27% بحيث انخفضت قيمتها من 412 310 مليون سنة 1992 إلى 220 249 مليون في السنة الموالية بمعدل نمو سالب قدره (-) 46,58%)، وسبب ذلك يعود إلى تبني سياسة ائتمانية تقييدية في مجال منح القروض باعتماد بنك الجزائر إلى الرفع من معدلا الخصم وتقييد أسعار الفائدة<sup>1</sup>، للتقليل من اقتراض البنوك التجارية من بنك الجزائر مما يقلل من القدرة الاقراضية لها وهذا ما لاحظناه، مقابل تطور ملحوظ في مساهمة القروض المقدمة للدولة خلال هاتين السنتين حيث ارتفعت إلى 84,13% و64,76% نتيجة إعادة الهيكلة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية، مما يدل على أن المكون الأساسي للإصدار النقدي هنا أصبحت القروض المقدمة للدولة.

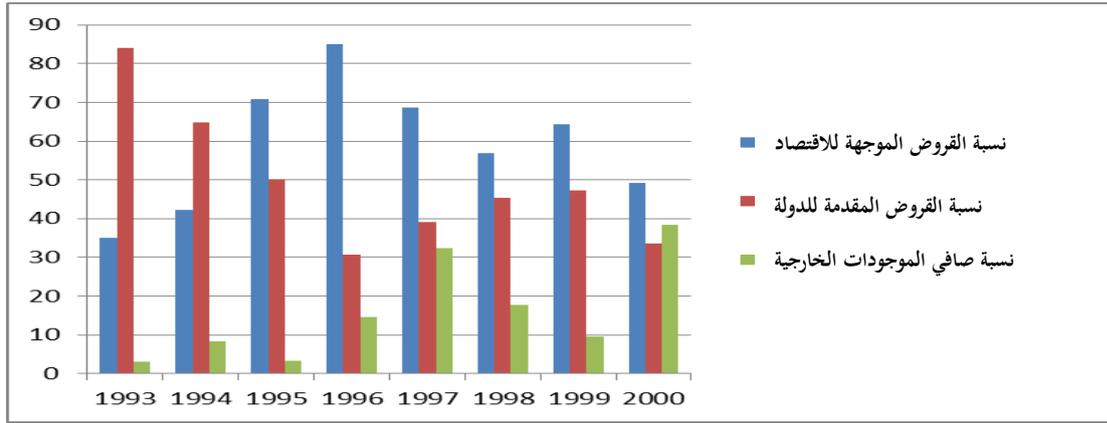
ولكن سرعان ما تزول هيمنة القروض المقدمة للدولة مقابل عودة القروض الموجهة للاقتصاد في السيطرة على تغطية الكتلة النقدية. حيث نلاحظ انخفاض مساهمة القروض المقدمة للدولة تزامنا مع تطبيق الصرامة للسياسة الميزانية في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للحفاظ على الاستقرار النقدي، وذلك بالابتعاد عن التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي<sup>2</sup>، ولكن ابتداء من سنة 1997 نلاحظ عودة ارتفاع مساهمتها نتيجة ظهور العجز الموازي وتكفل الخزينة بإعادة شراء الذمم المترتبة عن المؤسسات المنحلة وتطهيرها ماليا<sup>3</sup>. وبالنسبة لتغطية صافي الموجودات الخارجية فمازالت مساهمتها مهمشة مقابل المكونات الأخرى، وعلاقتها الوطيدة بارتفاع وانخفاض أسعار البترول، حيث نلاحظ أن ارتفاع مساهمتها كان في سنة 1997 و2000 بسبب ارتفاع أسعار البترول في هاتين السنتين، وفي الأخير نستنتج أن القروض الموجهة للاقتصاد هو المكون الأساسي للإصدار النقدي خلال هذه الفترة ما عدا سنتي 1993 و1994، كما ذكرنا سابقا، والشكل البياني التالي يبين مدى مساهمة مقابلات الكتلة النقدية في تكوين الكتلة النقدية خلال هذه الفترة:

<sup>1</sup>- يسعد عبد الرحمن، [2015]، «دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية -دراسة حالة الجزائر الفترة بين (1990-2013)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، ص.ص. 203-204.

<sup>2</sup>- مصطفى عبد اللطيف، [2008]، «الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع»، مجلة الباحث، العدد السادس، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 118.

<sup>3</sup>- بقبق ليلي اسمهان، [2015]، «آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية -دراسة قياسية-»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص. 322.

الشكل رقم (6.IV): تطور مساهمة مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1993-2000



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق رقم (8.IV).

### - الفترة الثالثة 2001-2017

تميزت هذه الفترة بوضعية نقدية جديدة حيث أصبح صافي الموجودات الخارجية المكون الأساسي للإصدار، فقد عرفت قيمة الموجودات الخارجية ارتفاع مستمر منذ سنة 2001 بفضل ارتفاع إيرادات المحروقات وما نتج عنها من ارتفاع في احتياطات الرسمية من العملات الأجنبية واحتياطي الذهب، فانتقل رصيد الموجودات الخارجية من 1310746 مليون دينار إلى 15734500 مليون سنة 2014، حيث ارتفعت مساهمتها في تغطية الكتلة النقدية إلى 52,99% سنة 2001 أين كانت نصف تغطية الكتلة النقدية عبارة عن ذهب<sup>1</sup>، لتتزايد مساهمتها بصفة مستمرة إلى غاية سنة 2005 حيث أصبحت تغطي بالكامل الكتلة النقدية وتجاوزت مساهمتها 100% خلال هذه السنة، ما يؤكد ان الموجودات الخارجية أضحت المورد الوحيد لإصدار النقود وأن الاحتياطات الرسمية هي المقابل الرئيسي للكتلة النقدية، لتتجاوز بعد ذلك صافي الموجودات الخارجية الكتلة النقدية حيث تراوحت مساهمة صافي الموجودات الخارجية في الفترة 2006-2015 ما بين أدنى قيمة 111,78% و 151,76% كأعلى قيمة لها، لتتخفف مساهمتها بعد ذلك إلى 91,17% و 80,59% سنتي 2016 و 2017، فالملاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض مستمر في رصيد صافي الموجودات الخارجية ابتداء من سنة 2015، حيث انخفض من 15734500 مليون سنة 2014 إلى 15375400 مليون في السنة الموالية بمعدل نمو سالب قدره (-2,28%)، ليستمر انخفاضه إلى 12596000 مليون سنة 2016 أي بمعدل نمو (-18,08%)، ويعود ذلك إلى التآكل المستمر في الاحتياطات الصرف المعبر عنها بالدولار (-64,8 مليار دولار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016)، وبانخفاض قيمة الدينار أمام العملة الأمريكية، أما سنة 2017 فامتازت بانخفاض هذا التقلص فبعدما كان في حدود (-18,08%)

<sup>1</sup> - غريبي أحمد، أسامة بوشريط، [2016]، المرجع السابق، ص. 195.

تقلص إلى (-7,32%) ترابطا مع عجز الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات وفي وضع انخفاض طفيف لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي<sup>1</sup>.

لتأتي في المرتبة الثانية القروض الموجهة للاقتصاد لتغطية الكتلة النقدية خلال هذه الفترة، فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا من 1078448 مليون دينار سنة 2001 إلى 8482616 مليون سنة 2017 ما يؤكد لنا تزايد وانتعاش وحيوية القروض في انتقال التطورات النقدية للاقتصاد، مع التعزيزات والتسهيلات لدعم الدولة المالي خاصة في تشجيع منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا منح قروض الاستثمار للقطاع الخاص، حيث اختلفت مساهمتها في تغطية الكتلة النقدية بنسب تتراوح ما بين أدنى قيمة لها 36,79% إلى أعلى قيمة لها 58,56% سنة 2017، وذلك بالرغم من تقلص الموارد في السنوات الأخيرة نلاحظ ارتفاع مساهمة القروض الموجهة للاقتصاد وذلك بسبب لجوء المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر منذ سنة 2016، إضافة إلى وضع حيز التنفيذ للتمويل التقليدي ما يفسر ارتفاع السيولة في الفصل الأخير من سنة 2017، ما شجع التوسيع أكثر في منح القروض للاقتصاد.

وأخيرا المساهمة الضعيفة للقروض المقدمة للدولة في تغطية الكتلة النقدية، فالملاحظ خلال هذه الفترة تقلص كبير للقروض المقدمة للدولة فأصبحت إشارتها سالبة منذ سنة 2004، وهذا ما يبين أن الخزينة العمومية أصبحت تسدد قيمة القروض التي تم اقتراضها من الجهاز المصرفي نتيجة تحسن الوضعية النقدية للدولة<sup>2</sup>، ويؤكد ذلك تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات أين أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي<sup>3</sup>، ويضاف إلى ذلك تطبيق الصرامة من قبل السلطات في الحفاظ على الاستقرار النقدي من جهة والابتعاد عن التمويل التضخمي من جهة أخرى<sup>4</sup>، ولكن سرعان ما تدنت الوضعية المالية الصافية للدولة اتجاه النظام المصرفي، تحت تأثير العجزات القوية في الميزانية في نهاية 2014 وخاصة سنة 2015 الممولة من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد، وأصبحت وضعية الدولة من دائن صافي اتجاه النظام المصرفي إلى مدينا صافيا ابتداء من 2015<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - محافظ بنك الجزائر، [2018]، «حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني، ص. 15.

<sup>2</sup> - باصور كمال، [2016]، المرجع السابق، ص. 71.

<sup>3</sup> - شوطي حكيم، مراح ياسين، [2017]، «فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص. 190.

<sup>4</sup> - باصور كمال، [2016]، المرجع السابق، ص. 71.

<sup>5</sup> - بنك الجزائر، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2016، ص. 132.

حيث عرفت القروض الموجهة للدولة نموا واسع قدره 372,63%، بانتقالها من 567500 مليون دينار إلى 2682200 مليون سنة 2016، وذلك بسبب<sup>1</sup>:

- اللجوء المعترف لصندوق ضبط الإيرادات (3668 مليار دينار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016)؛

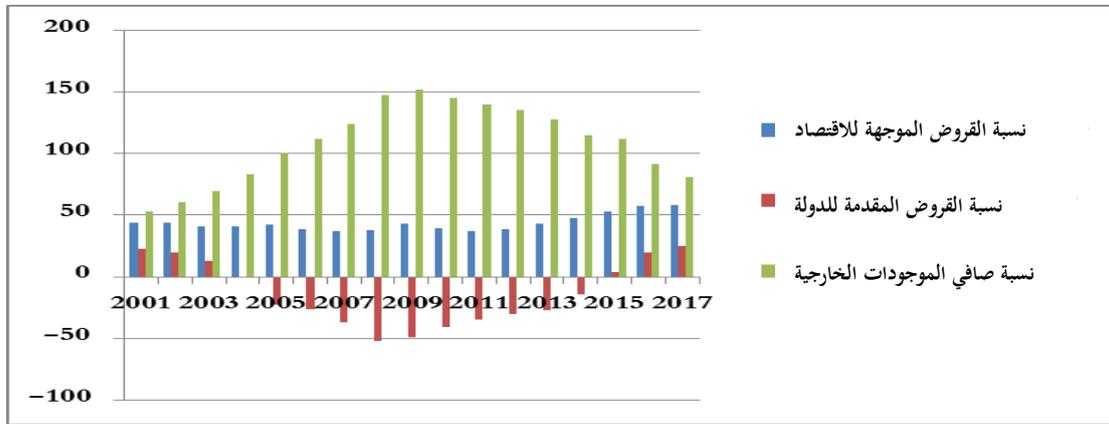
- إعادة شراء في سنتي 2015 و2016 من طرف الخزينة للديون الغير الناجعة للمصارف العمومية على مؤسسات عمومية (767,1 مليار دينار) من خلال إصدار السندات؛

- ارتفاع قروض المصارف للدولة أساسا بعد اكتتابهم في القرض الوطني (158,9 مليار دينار).

استمرت القروض المقدمة للدولة في الارتفاع حيث انتقلت من 2682200 مليون دينار سنة 2016 إلى 3616666 مليون سنة 2017 بمعدل نمو قدره 34,84% بسبب انخفاض الموجودات المستمر في صافي حسابات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات والحساب الجاري)، والتي انتقلت من 870,1 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 إلى 24,8 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، بالرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة (-6,6%)<sup>2</sup>.

والشكل التالي يبين مدى مساهمة مقابلات الكتلة النقدية في تكوين الكتلة النقدية خلال هذه الفترة:

الشكل رقم (7.IV): تطور مساهمة مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق رقم (8.IV).

<sup>1</sup> - محافظ بنك الجزائر، [2017]، «حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، ص. 15.

<sup>2</sup> - محافظ بنك الجزائر، [2018]، «حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني، ص. 16.

## المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر

مرت السياسة المالية بمراحل عديدة تزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1986-2017، حيث سنتطرق من خلال الأجزاء الآتية إلى كل ما يتعلق بها من خلال تحليل أدواتها وأهدافها لمعرفة توجهاتها وإلى أي مدى تمكنت هذه الإصلاحات من تحقيق الأهداف المسطرة لها، وما هي تطلعاتها في المستقبل خاصة وأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا مع التغييرات الدولية.

## المطلب الأول: أداء السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط

اعتمدت الجزائر لتوجيه اقتصادها على النظام الاشتراكي خلال فترة الستينيات إلى نهاية السبعينيات أي بعد الاستقلال مباشرة، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها<sup>1</sup>.

## I.1- ملامح الإصلاحات الاقتصادية قبل التوجه لاقتصاد السوق

أطلقت على المرحلة التي سبقت الإصلاحات الاقتصادية بمرحلة الانتظار أو مرحلة الفراغ الاقتصادي (1962-1966)، والتي تميزت بمجموعة من الاختلالات والمشاكل في عدة مستويات، نذكر أهمها: غياب شبه تام للصناعات الأساسية بالرغم من وجود بعض الصناعات التحويلية المتمركزة حول الموانئ في العاصمة ذات الطابع الحربي التي كانت بيد المعمرين؛ شلل في القطاع الانتاجي بعد تخلي المعمرين عن أملاكهم حيث كان القطاع الزراعي يحتل مساحة قدرها 3 ملايين هكتار من أراضي خصبة للأوروبيين، إضافة إلى تدمير البنية التحتية بالرغم من الهياكل القاعدية التي تركتها فرنسا كطرقات معبدة وسكك حديدية ومطارات وشبكة كهرباء، ومنشآت أخرى كميناء الجزائر، وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية، إلا أن مغادرة الإطارات والحرفيين العمال الأوروبيين هو ما نتج عنه شلل كلي ما عطل سير الاقتصاد والإدارة، كذا تحويلهم لرؤوس أموالهم أدى أيضا إلى نقص في القروض الموجهة للاقتصاد وبالتالي قلة الاستثمارات<sup>2</sup>.

وعليه فكان لا بد من تدخل السلطات الحكومية والقيام بمجموعة من الإصلاحات الهادفة، ولكنها وبالرغم من قلة الاستثمارات في هذه المرحلة وعدم وضوح المخطط التنموي إلا أنها نجحت في ووضوح حجر الأساس لعملية التخطيط المركزي.

<sup>1</sup> كربالي بغداد، [2005]، «نظرة عامة على التطورات الاقتصادية في الجزائر»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، الجزائر، ص.

54.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، [2004]، «تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق»، الملتقى الوطني حول

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20-21 أفريل، ص. 2.

## 1- مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط: (1967-1978)

امتازت هذه المرحلة بالتصنيع والتخطيط المركزي للاقتصاد الوطني، بإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي والاهتمام بالفكر الريعي المعتمد على النفط لتوسيع انتاجه، فاعتمدت الجزائر على خطط وبرامج تنموية متمثلة في ثلاث مخططات تنموية خصص لها أموال ضخمة، نتج عنها انشاء قاعدة صناعية متينة وواسعة تحوي على مصانع ومؤسسات عمومية كبرى. أين استهلت الجزائر الاصلاحات خلال هذه الفترة بوضع أول مخطط ثلاثي اقتصادي لها (1967-1969)، يعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الصناعي والأنشطة المرتبطة بالمحروقات، حيث احتلت الاستثمارات العمومية في القطاع الصناعي والمحروقات الحصة الأكبر مع إهمال باقي القطاعات<sup>1</sup>.

ليأتي المخطط الرباعي الأول (1970-1973) كانطلاقة حقيقية لأسلوب التخطيط، وذلك بتبني نظرية الصناعات المصنعة الثقيلة المتضمنة لإنشاء أقطاب صناعية تتميز باستخدام كثيف لعنصري رأس المال والعمل، في قطاعات الحديد والصلب، الميكانيك، الصناعة، البتروكيماوية ومواد البناء..<sup>2</sup> والخ، ثم المخطط الرباعي الثاني التكميلي للمخطط السابق (1974-1978)، والذي تميز بحجم مبالغ استثماراته الكبيرة والضخمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما ساعد على تحقيق أهداف المخطط السابق، وتم فيه توسيع في انتاج النفط بشكل كبير<sup>3</sup>، ولأول مرة اهتم هذا المخطط بالظروف الاجتماعية، من خلال تحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي للأفراد<sup>4</sup>.

إن تبني الدولة للتخطيط المركزي واهتمامها بشكل كبير ومستمر بالصناعة آنذاك وإهمال باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، أدى إلى ظهور اختلالات عميقة على المستوى الداخلي بضعف في القدرة الإنتاجية الذي انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية، أما على المستوى الخارجي فاكتفاء السلطات بالاستيراد من الخارج لتغطية العجز في باقي القطاعات، أدى إلى زيادة التبعية للخارج مؤدية بذلك إلى تبذير هام للموارد والأموال العامة.

## 2- إعادة توجيه الاقتصاد في الثمانينات "المرحلة التنموية": (1980-1989)

تميزت هذه الفترة بتحول كبير في الاقتصاد الجزائري، ببداية الاستغناء عن نهج التخطيط المركزي والتحول نحو اقتصاد السوق في ظل عجز معظم المؤسسات العمومية، مما انعكس على تراجع حجم سيطرة القطاع العام على

<sup>1</sup> - كربالي بغداد، [2005]، المرجع السابق، ص. 56.

<sup>2</sup> - أحمد ضيف، نسيم بن يحيى، [2017]، «تقوم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد السابع، جامعة المدينة، الجزائر، ص. 163.

<sup>3</sup> - صالح مفتاح، [2004]، «تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق»، المرجع السابق، ص. 3.

<sup>4</sup> - أحمد ضيف، نسيم بن يحيى، [2017]، المرجع السابق، ص. 163.

السوق المحلية مقابل ترك المجال أمام القطاع الخاص لدفع عجلة التنمية المحلية<sup>1</sup>، وعليه جاء المخططين التنمويين الخماسيين الأول والثاني (1980-1984)، (1985-1989) لمعالجة الاختلالات الناتجة عن تطبيق السياسة التصنيعية من خلال المخططات السابقة، حيث كان الهدف من المخطط الخماسي الأول: اقرار التوازنات الاقتصادية الكلية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات؛ ضمان مردودية الامكانيات وترتيب الأولويات لمنظمة التخطيط؛ تعميم التخطيط السنوي وتأسيس مخطط الولاية والعمل بمخطط الإنتاج؛ استعمال عمليات الضبط وانشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية. أما المخطط التنموي الثاني ف جاء لإعادة وارجاع الأولوية للقطاع الزراعي والذي تم اهماله في الخطط التنموية السابقة وكذا الري والسكن والنقل، إضافة إلى محاولة تخفيف الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل، والمحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات، وتم فيه إنشاء المجلس الوطني للتخطيط سنة 1987<sup>2</sup>.

## I.2- توجهات السياسة المالية في ظل الاقتصاد المخطط (1970-1989)

لمعرفة مسار وتوجهات السياسة المالية خلال هذه الفترة ومدى تحقيقها لأهدافها، نتطرق إلى تطور كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، وكذا إلى رصيد الميزانية العامة، والجدول التالي يبين لنا التوجه التوسعي للسياسة المالية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (9.IV): تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 1970-1989

الوحدة: مليون دينار جزائري

المخططات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
(1973-1970)	8367,5	7750,75	616,75
(1978-1974)	28993,2	21634,6	7358,6
(1984-1980)	79046,6	70107,8	8938,8
(1989-1985)	99684,8	109967	-10282,2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

عرفت المالية العامة خلال هذه الفترة تطورا كبيرا، فالملاحظ خلال الجدول الارتفاع المستمر في النفقات العمومية من سنة إلى أخرى، فبلغت قيمتها خلال الفترة البرنامج الرباعي الأول 7750,75 مليون دينار في المتوسط لترتفع إلى 70107,8 مليون و109967 مليون في المتوسط، ويعود سبب ذلك إلى السياسة الإنفاقية المطبقة خلال هذه الفترة والمتمثلة في تبني الأسلوب الاشتراكي في توجيه اقتصادها بعد الاستقلال ما يبرر

<sup>1</sup> - محمد عوامر وآخرون، [2017]، «تحليل وتقدير أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي 1985-2015»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، جامعة البليدة، الجزائر، ص. 110.

<sup>2</sup> - عطا الله بن مسعود، بوتلجة عبد الناصر، [2017]، «أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، ص. 31.

التدخل الواسع للدولة، وتبنيها للتخطيط المركزي بالاهتمام الكبير بالصناعة وبالفكر الريعي المعتمد على النفط وتوسيع انتاجه، حيث اعتمدت الجزائر على خطط وبرامج تنمية سابقة الذكر. معتمدة بذلك على الموارد المالية الضخمة المتحصل عليها بفضل تأمين المحروقات وارتفاع أسعار النفط آنذاك، وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر في الإيرادات العامة للدولة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل الجباية البترولية، حيث انتقلت نسبة مساهمتها من 24,74% في إجمالي الإيرادات العامة سنة 1970 إلى 66,42% سنة 1981، لتتخفف بعد ذلك إلى حين سنة 1986 والتي عرفت أدنى مستوياتها بسبب انخفاض أسعار النفط<sup>1</sup>، مما انعكس مباشرة على انخفاض الإيرادات الكلية عن النفقات الكلية من سنة 1986 إلى غاية 1989، أين عرف فيها رصيد الموازنة العامة عجزا قدر بـ (10282,2-) مليون دينار في المتوسط. بالرغم من الاجراءات التي قامت بها الدولة لدعم الجباية العادية كمحاولة للتعويض ولو بجزء صغير الانخفاض المسجل في إيرادات الجباية البترولية، حيث تمّ الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) وتعديل سلم حساب قيمة (ITS)، وتعديل أيضا الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC)<sup>2</sup>. ونلاحظ أيضا أنه وبالرغم من انخفاض الإيرادات العامة هناك ارتفاع مستمر في النفقات العامة ولكن بوتيرة أقل مما كانت عليه، وذلك نتيجة تمويلها عن طريق الاقتراض من الخارج<sup>3</sup>.

#### المطلب الثاني: أداء السياسة المالية في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية

شهدت فترة التسعينات تحولات كبيرة في الاقتصاد الجزائري، نتيجة الأزمة العالمية سنة 1986 وما أنجر عنها من اختلالات عميقة على المستوى الداخلي والخارجي، ولعل أهم هذه الاختلالات ضعف في معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع مستويات البطالة والتضخم، إضافة إلى اختلال التوازن المالي الداخلي والخارجي من خلال ارتفاع العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وارتفاع معدلات خدمة الدين. كل هذه المشاكل دفعت بالدولة إلى ضرورة إجراء عدة تصحيحات واصلاحات عميقة متمثلة أولا في تخليها عن نمط التخطيط المركزي وانتقالها إلى اقتصاد السوق، ولجئها إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين للحصول على التمويل اللازم راضحة بذلك لشروطهما الصارمة التي تخص بالدرجة الأولى سياسات الاقتصاد الكلي وكل ما يتعلق بها.

<sup>1</sup> - كرمين سميرة، بقيق ليلي اسمهان، [2018]، «أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014»، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد 9، العدد الأول، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص. 9.

<sup>2</sup> - مراس محمد وآخرون، [2015]، «ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي: حالة الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR-»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الرابع، جامعة المدينة، الجزائر، ص. 98.

<sup>3</sup> - عمار زيتوني، إيمان بوعكاز، [2016]، «ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1963-2011»، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد العاشر، جامعة باتنة، الجزائر، ص. 511.

**1.II- الإصلاحات الاقتصادية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق**

في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر وعدم نجاحها في إعادة التوازنات الكلية، قررت اللجوء إلى الهيئات الدولية من خلال إبرام عدة اتفاقيات، والمعروفة ببرنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي والتي سيتم تلخيصها كما يلي:

**1- برنامج التثبيت الاقتصادي: (1989-1995)**

في فبراير 1989 تمت مجموعة من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تمّ فيه أول اتفاق بين الجزائر والهيئات الدولية، حصلت بموجبها على قرض بـ 155,7 مليون وحدة سحب والتي استخدمت كليا في 1990/05/30، وفق شروط صارمة محددة من قبل صندوق النقد الدولي نذكر أهمها: انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتحرير الكامل للاقتصاد أي التحول الكامل لاقتصاد السوق، بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري، ومعالجة عجز ميزان المدفوعات؛ تحرير التجارة الخارجية بإزالة القيود والعوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أمام تدفقات سلعية أو خدماتية<sup>1</sup>؛ تقليص حجم الموازنة العامة؛ مراقبة توسيع الكتلة النقدية وتحرير الأسعار<sup>2</sup>.

وفي جوان 1991، تم الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي، حصلت بموجبه على قرض بـ 300 مليون حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح قيمة الواحدة 75 مليون وحدة سحب<sup>3</sup>، كان الهدف من هذا الاتفاق<sup>4</sup>: تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإصلاح النظام الضريبي؛ مراقبة توسع الكتلة النقدية وتحرير الأسعار؛ العمل على خفض سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي؛ تخفيض معدلات التضخم عن طريق تثبيت الأجور؛ تحرير التجار الخارجية؛ الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، على أساس قواعد السوق ومؤشرات المردودية والربحية الاقتصادية والمالية، وتقليص دور

<sup>1</sup>- زيرمي نعيمة، [2016]، «التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمل للاستفادة لأزمة اليوم»، مجلة المالية والأسواق، العدد الخامس، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 269.

<sup>2</sup>- دمدوم زكرياء، شيخة خليفة بلقاسم، [2014]، «الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1990-2010»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، ص. 94.

<sup>3</sup>- بوخاري امنة، يوسف رشيد، [2018]، «برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري -دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 1989-2015»، دفا تر بوادكس، العدد التاسع، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 89.

<sup>4</sup>- علواش وردة، [2015]، «محاولة تحليل أثر تطبيق البرامج الإصلاحية على معدل البطالة في الجزائر»، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد السادس، جامعة بليدة 2، الجزائر، ص. 206.

خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات<sup>1</sup>. ولكن بالنسبة للقسط الأخير لم يتم سحبه بسبب عدم التزام الجزائر ببنود الاتفاقية بسبب الظروف السياسية والأمنية آنذاك واستقالة الحكومة التي أبرمت العقد مع صندوق النقد، ومجيء أخرى كان همها خلق نوع من الاستقرار الأمني واحتواء غضب الشعب بالمساعدات الاجتماعية، والتي يصعب ذلك في ظل تدابير الصندوق الصارمة مؤدية بذلك إلى ارتفاع الأسعار وتهديد مناصب الشغل الناجم عن سياسة التحرير التدريجي لسعر الصرف الجزائري<sup>2</sup>.

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين وفي خضم الأزمة الاقتصادية والأمنية، زيادة على انخفاض أسعار المحروقات لجأت الدولة مرة أخرى إلى الهيئات الدولية، مبرمة بذلك لبرنامج آخر والمعروف ببرنامج التثبيت الاقتصادي الثالث الممتد من أبريل 1994 إلى غاية مارس 1995، وتمّ فيه منح مساعدة مالية قدرت بـ 731,5 مليون حقوق سحب أي ما يقارب 1037 مليون دولار أمريكي، مما أعاد ثقة المؤسسات المالية العالمية وتمّ فيه أيضا الاتفاق على إعادة جدولة الديون في إطار نادي باريس، أين حددت مدة الاتفاق بـ 16 سنة، ما مكن بعد ذلك من إبرام عدة اتفاقيات من بينها الاتفاق مع كندا وإيطاليا<sup>3</sup>. وكان الهدف من هذا البرنامج تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها: الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع الأشغال العمومية<sup>4</sup>؛ رفع من معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم؛ استعادة التوازن في ميزان المدفوعات؛ حيث قام هذا البرنامج على استراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى تحقيق عدة محاور من بينها: تعديا الأسعار النسبية وتحرير سعر الصرف؛ وتخفيض العجز الموازي؛ وتسيير الطلب المحلي بواسطة سياسة ميزانية ونقدية صارمة<sup>5</sup>.

## 2- برنامج التعديل الهيكلي: (1995-1998)

إن النتائج الإيجابية والمحدودة المتحصل عليها خلال المرحلة السابقة أعطت دفعة قوية للسلطات لمزاولة هذه الإصلاحات، فقامت الجزائر مرة أخرى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية بطلب تدعيم مالي لتمويل مخططاتها التنموية وكذا لتغطية العجز المسجل في الميزان التجاري، وتمّ بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى

<sup>1</sup> - بطاهر علي، [2004]، «سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، الجزائر، ص. 182.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، [2002]، «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييمية»، مجلة Les Cahiers du CREAD، العدد الواحد والستون، جامعة الجزائر، الجزائر، ص. 5.

<sup>3</sup> - علواش وردة، [2014]، «دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد الثاني عشر، جامعة شلف، الجزائر، ص. 45-46.

<sup>4</sup> - بوخاري امنة، يوسف رشيد، [2016]، المرجع السابق، ص. 90.

<sup>5</sup> - رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، [2018]، «أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016»، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخامس، جامعة برج بوعريجة، الجزائر، ص. 65.

الممتد لمدة 3 سنوات (ماي 1995 إلى ماي 1998)، والمعروف بأنه مقياس أو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية يعمل على تحسين أداء اقتصاد دولة ككل<sup>1</sup>.

وعليه تحصلت الجزائر على دعم مالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم الاصلاحات، فمنح الصندوق تسهيل بمبلغ 1,169 مليون من حقوق السحب الخاصة، وكذا مبلغ 3,9 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات ومبلغ 4,7 مليار دولار سنة 1996، و4,7 مليار دولار سنة 1997 لدعم عملية التصحيح<sup>2</sup>. وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف نلخصها كالتالي<sup>3</sup>: تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج قطاع المحروقات؛ تخفيض التضخم إلى 10,3% وتقليص عجز الموازنة إلى 1,3% بعدما كان في حدود 2,8% خلال 1994-1995؛ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية مع تخلي الدولة عن سياسة الدعم للقطاعات؛ وضع إطار تشريعي للخصوصية.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات<sup>4</sup>: ذات طابع الاستقرار المتضمن مواصلة التخلي عن دعم الأسعار والوصول للتحرير الكامل لجميع أسعار السلع والخدمات؛ القضاء على عجز الميزانية العامة وتنمية الادخار العام؛ زيادة توسيع الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي (توسيع الضريبة على القيمة المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي) وتقليص النفقات العامة وعقلنة نفقات التجهيز<sup>5</sup>. أما الإجراءات المتخذة ذات الطابع الهيكلي متمثلة في فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب؛ تطوير الجهاز الانتاجي والرفع من مردوديته، إضافة إلى مواصلة تحرير التجارة الخارجية بالرفع من القيود الإدارية والمالية وتنويع الصادرات خارج المحروقات بإنشاء هيئة تأمين القروض على التصدير وصندوق دعم وترقية الصادرات.

## II.2- توجهات السياسة المالية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990-1999)

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 1990-1999 انعكس سلبا على السياسة المالية المطبقة في الجزائر، حيث اعتمدت الجزائر على سياسة مالية انكماشية ضمن الاصلاحات الاقتصادية المبرمة مع الهيئات الدولية، وذلك بالحد من توسع النفقات العمومية وتنويع الإيرادات الكلية بشكل يعالج لنا ويحد تفاقم عجز الموازنة العامة،

<sup>1</sup> - بن صاولة صراح، بزار محمد سفيان، [2017]، «تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 8، العدد الثاني، جامعة معسكر، الجزائر، ص. 24.

<sup>2</sup> - رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، [2018]، المرجع السابق، ص. 65.

<sup>3</sup> - حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، [2007]، «أثر الاصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر»، Les Cahiers du MECAS (دفاتر تسيير المؤسسات ورأس المال الاجتماعي)، العدد الثالث، جامعة تلمسان، الجزائر، ص. 335.

<sup>4</sup> - زيرمي نعيمة، [2016]، المرجع السابق، ص. 274.

<sup>5</sup> - حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، [2007]، المرجع السابق، ص. 336.

وهنا نقوم بعرض التغيرات التي حصلت في كل من أدوات السياسة المالية سواء الإنفاقية أو الإيرادية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (10.IV): تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النمو %	رصيد الموازنة
1990	152500	31,01	136500	9,64	16000
1991	248900	63,21	212100	55,39	36800
1992	311864	25,30	420131	98,08	-108267
1993	313949	0,67	476627	13,45	-162678
1994	477181	51,99	566329	18,82	-89148
1995	611731	28,20	759617	34,13	-147886
1996	825157	34,89	724609	-4,61	100548
1997	926668	12,30	845196	16,64	81472
1998	774511	-16,42	875739	3,61	-101228
1999	950496	22,72	961682	9,81	-11186

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الموازنة العامة سجل تقلبات بين العجز والفائض، فقد عاد من حالة عجز منذ سنة 1986 إلى حالة فائض خلال الفترة 1990-1991 بقيمة 16000 و 36800 مليون دينار على التوالي، وذلك نتيجة السياسة التصحيحية المطبقة في هذه الفترة والمتمثلة في تخفيض الدينار الجزائري من أجل زيادة مداخيل الجباية البترولية، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة للدولة بتقليص العجز أو تحقيق الفائض<sup>1</sup>، سرعان ما عرف عجزاً آخر ابتداءً من سنة 1992 إلى غاية 1995 بسبب تفاقم النفقات العامة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير برفع الأجور والرواتب، وكذا نفقات الشبكة الاجتماعية بالإضافة إلى تكاليف التطهير المالي للمؤسسات العمومية<sup>2</sup> والتوسع في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية خلال هذه الفترة، والرفع من نفقات التجهيز من أجل تدعيم النمو الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات إلى 17 دولار للبرميل<sup>3</sup>.

ليعود التحسن مرة أخرى في رصيد الموازنة حيث عرف فائضاً في سنتي 1996 و 1997 نتيجة ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة والتقييد الملاحظ في النفقات العامة ضمن برنامج التعديل الهيكلي، ثم عاد ظهور عجز الموازنة العامة بقيمة (101228-) مليون دينار بسبب تقلص في الإيرادات العامة والتي عرفت معدلات نمو سالبة (-16,42%) سنة 1998 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات الناتج عن الأزمة الآسيوية مما أثر على حصيلة الجباية

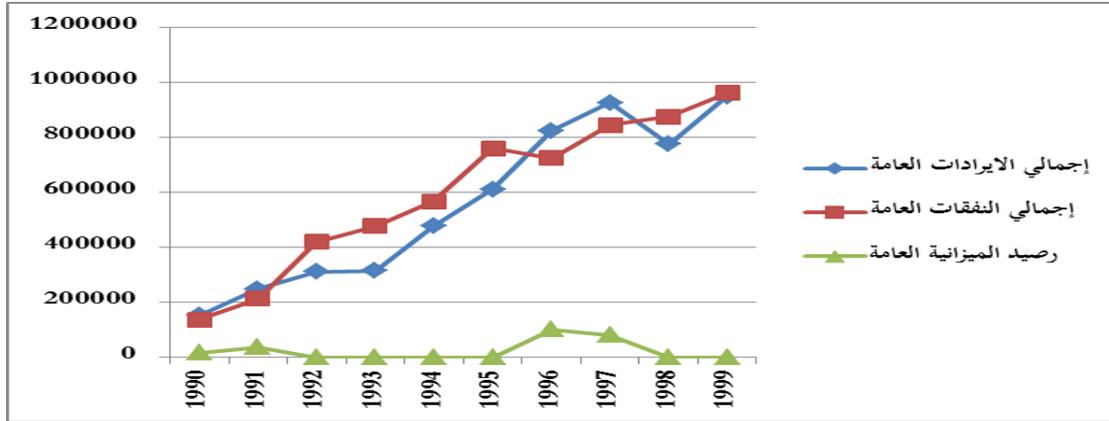
<sup>1</sup> - بن سميحة عزيزة، [2009]، «مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر»، المجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع العشر، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 105.

<sup>2</sup> - بن رمضان أنيسة، [2008]، «تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول: دراسة حالة الجزائر»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد التاسع، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 31.

<sup>3</sup> - بن سميحة عزيزة، [2009]، المرجع السابق، ص. 109.

البتروولية<sup>1</sup>، لترتفع قيمة الإيرادات إلى 950496 مليون دينار لتقلص العجز إلى (-11186) مليون في سنة 1999، والشكل التالي يبين تطور كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 1990-1999.

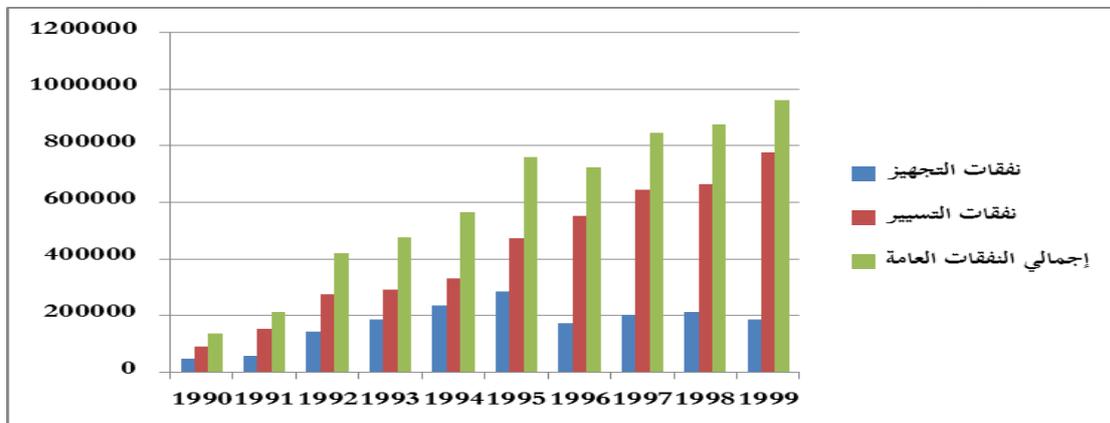
الشكل رقم (8.IV): تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق رقم (10.IV).

إن التقلبات في رصيد الموازنة يكون نتيجة التطورات التي تحدث في كل من النفقات العامة والإيرادات العامة مثلما ذكرنا سابقا، وعليه سنقوم بتحليل كل من تطور النفقات العامة وإلى أسباب توسعها أو تقييدها بالنظر إلى مكوناتها، والجدول والشكل البياني أدناه يبين بتطور النفقات العامة، نفقات التجهيز والتسيير خلال هذه الفترة:

الشكل رقم (9.IV): تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

بصفة عامة عرفت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا حسب طبيعة الإصلاحات المطبقة، حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في النفقات العامة سواء نفقات التجهيز أو نفقات التسيير ولكن بمعدلات نمو تختلف من فترة إلى أخرى،

<sup>1</sup> - علوان الضاوي، [2016]، «انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010»، مجلة الباحث الاقتصادي،

العدد السادس، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص. 248.

فخلال برنامج التثبيت الاقتصادي (1990-1994) كان معدل نمو النفقات العامة مقدر بـ 39,08% في المتوسط لينخفض إلى 11,92% خلال الفترة (1995-1999) نتيجة السياسة الإنفاقية الانكماشية المطبقة ضمن برنامج التعديل الهيكلي، حيث نلاحظ هيمنة نفقات التسيير في الرفع من النفقات العمومية خلال فترة الدراسة بسبب سيطرة الدولة من خلال تحملها لمهام التسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية والمحلية، التعليم والصحة إلى غير ذلك ما ساهم في ارتفاع مستوياتها<sup>1</sup>، وعرفت معدلات نموها أقصى حد لها سنة 1992 بمعدل وصل 79,53% نتيجة رفع الأجور ونظام الشبكة الاجتماعية لمساعدة عديمي الدخل ودوي الدخل المحدودة، لتتخفف بعد ذلك إلى أدنى معدل لها 3,2% سنة 1998 نتيجة تجميد الرواتب والحد من التوظيف العمومي خلال فترة التعديل الهيكلي.

أما فيما يخص نفقات التجهيز فهي الأخرى عرفت معدلات نموها تذبذب، فخلال الفترة (1990-1995) عرفت معدلات نموها ارتفاعا مستمرا لتمويل البرامج التنموية التي تتطلب توفير تجهيزات البنى التحتية مع إعطاء الأولوية لإتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية 1994 بـ 330 مليار دينار مدعمة بذلك النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات<sup>2</sup>، أما خلال الفترة (1995-1999) فعرفت تباطؤ في معدلات نمو نفقات التجهيز نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي نص على الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ترشيد النفقات وعقلنة نفقات التجهيز هذا من جهة وإلى فتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي يؤكد على مدى امكانية الدولة في التحكم في نفقات التجهيز عكس التحكم في نفقات التسيير.

عرفت الإيرادات العامة هي الأخرى تغييرات بسبب الإصلاحات المبرمجة خلال هذه الفترة، والتي تنص على احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وتنوع مصادرها بتوسيع وعائها الضريبي، والجدول التالي يبين تطور الإيرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم (11.IV): تطور مكونات الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية			الإيرادات الغير الجبائية
		الجبائية العادية	نسبتها إلى الإيرادات العامة %	نسبتها إلى الإيرادات العامة %	
1990	152500	71100	46,62	5200	
1991	248900	82700	33,23	4700	
1992	311864	108864	34,91	9200	

<sup>1</sup> - عبد الحق طير، عقبة ريمي، [2017]، «فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1995-

2015»، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 112.

<sup>2</sup> - مراس محمد وآخرون، [2015]، المرجع السابق، ص. 98.

13262	38,69	121469	57,08	179218	313949	1993
78831	36,92	176174	46,56	222176	477181	1994
33591	39,56	241992	54,95	336148	611731	1995
38557	35,22	290603	60,11	495997	825157	1996
47890	33,89	314013	60,95	564765	926668	1997
66127	42,58	329828	48,88	378556	774511	1998
75608	33,12	314767	58,93	560121	950496	1999

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتبين من الجدول أعلاه مدى هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الكلية ثم تأتي كل من إيرادات الجباية العادية والإيرادات الغير الجبائية، مما يبين ويؤكد مدى اعتماد الجزائر على إيرادات الجباية البترولية كمورد أساسي لتمويل خزينة الدولة، وارتباط حصيلة هذه الأخيرة مع تقلبات أسعار المحروقات.

والملاحظ أن الجباية البترولية عرفت ارتفاعا مستمرا ما عدا في السنتي 1993 و1998 أين تراجع قيمها إلى 179218 مليون دينار بمعدل نمو سالب (-7,52%) سنة 1993 بسبب المشاكل وعدم الالتحام داخل منظمة الأوبك مما أثر سلبا على أسعار البترول، أما سنة 1998 عرفت هي الأخرى انخفاض في أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب العالمي على البترول في دول جنوب شرق آسيا واليابان، وارتفاع إنتاج وعرض البترول في السوق بسبب القرار الصادر من منظمة الأوبك سنة 1997 بزيادة الإنتاج بنسبة 10%<sup>1</sup>، مما أثر سلبا على أسعار البترول وبالتالي على إيرادات الجباية البترولية سنة 1998 والتي انخفضت قيمتها من 564765 مليون دينار سنة 1997 إلى 378556 مليون في السنة الموالية.

لقد حظيت الجباية العادية خلال الإصلاحات الأخيرة ابتداء من سنة 1991 باهتمام كبير من طرف السلطات، لاتصافها بالاستقرارية عكس الجباية البترولية التي تتحكم فيها عوامل خارجية، فنلاحظ ارتفاع حصيلتها من سنة لأخرى، منتقلة من 71100 مليون سنة 1990 إلى 329828 مليون سنة 1998 كحد أقصى لها، أين عرفت أكبر نسبة مساهمة لها بنسبة 42,58% واقتربا من نسبة مساهمة الجباية البترولية، لدلالة على الأداء الحسن لهذه الإصلاحات الضريبية التي عرفتها المنظومة الاقتصادية والمتمثلة في:

- إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة TVA الخاضعة لأربع معدلات ابتداء من أفريل 1992 وهي: المعدل المخفض الخاص 7% والمعدل المخفض 13% والمعدل العادي 21%، وأما المضاعف 40% تمّ التحلي عليه ابتداء من سنة 1995 ليتم لاحقا في سنة 1998 تغيير المعدل العادي بزيادة نقطة أي من 13% إلى 14%<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup>- قرينعي ربحية، نوي طه حسين، [2018]، «أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-

2016»، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، جامعة الجلفة، الجزائر، ص. 35.

<sup>2</sup>- بابا عبد القادر وآخرون، [2018]، « دور الرسم على القيمة المضافة في تمويل ميزانية الدولة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1991-

2017»، المؤتمر الدولي الأول حول الإبداع والابتكار، الكلية الإماراتية الكندية الجامعية، الامارات، جانفي، ص. 10.

- نتيجة برنامج التعديل الهيكلي، تم رفع معدل الضريبة على الدخل الاجمالي IRG والتقليل من الاعفاءات على ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى رفع من معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%<sup>1</sup>؛
- تحسين إيرادات الرسوم على السلع والخدمات نتيجة رفع الضرائب على بعض السلع الاستهلاكية كالدخان والخمر، إضافة إلى تحقيق إيرادات اضافية عن طريق الرسوم الجمركية بفضل ارتفاع حجم المبادلات التجارية مع الخارج<sup>2</sup>.

أما سنة 1999 فنلاحظ لأول مرة انخفاض في إيرادات الجباية البترولية بسبب انخفاض الضرائب على الأجور نتيجة تزايد عمليات تسريح العمال وغلق المؤسسات، وكذا لضعف التحصيل الضريبي الناتج عن غياب المتابعة الضريبية، وإلى ضيق قاعدة الجباية العادية من طرف السلطات العمومية، إضافة إلى الخسارة التي عانت منها الخزينة العمومية نتيجة الغش والتهرب الضريبي<sup>3</sup>. وأكبر مشكل يؤدي لانخفاض مستوى الضرائب هو ظاهرة الاقتصاد الخفي الذي يتسم به الهيكل الاقتصادي الجزائري، حيث يلاحظ أن إحدى الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هو وجود جزء من الدخل لا تفرض عليه الضرائب، إضافة إلى تأثير ذلك على إحصائيات يعتمد عليها، هذا النقص في المعطيات والبيانات من شأنه أن يحول دون التقييم المكتمل لصانعي السياسات للتأثير المحتمل على حدوثه نتيجة للتغيرات الأساسية في النظام الضريبي<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: أداء السياسة المالية في مرحلة الانعاش الاقتصادي

بعد خروج الجزائر من الأزمة التي شهدتها في التسعينيات، وفي ظل الوضعية المالية الجيدة المتمثلة في ارتفاع المداخيل الخارجية الناجمة عن الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات في السوق العالمية، عمدت الجزائر إلى اتباع سياسة توسعية بغية تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق استقراره، وتوسيع نطاق العملية التنموية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتخفيض مستويات الفقر داخل المجتمع بالحد من البطالة وتحسين مستويات المعيشية للأفراد.

<sup>1</sup> - جهيدة العياطي، [2017]، «تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري»، مجلة مجاميع المعرفة، العدد الرابع، جامعة تندوف، الجزائر، ص. 157.

<sup>2</sup> - بظاهر علي، [2004]، المرجع السابق، ص. 192.

<sup>3</sup> - عنتره برباش، محمد خليل بوحلايس، [2018]، «قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017»، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد الخامس، جامعة تبسة، الجزائر، ص. 60.

<sup>4</sup> - حجاموي توفيق، كش محمد، [2015]، «دراسة استقراريه النظام الجبائي للفترة 1993-2011»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة أم بواقي، الجزائر، ص. 172.

### 1.III- الإصلاحات الاقتصادية في ظل الإنعاش الاقتصادي

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي تتطلب سياسة ميزانية أو مالية لتنشيط أو تحريك الاقتصاد، فهي عبارة عن سياسة ظرفية تقوم بها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي على المدى القصير، فهي تستعمل إحدى السياستين المالية وحتى النقدية إذا تطلب الأمر لتنشيط الطلب الكلي بزيادة أحد مكونات الطلب قصد زيادة الإنتاج<sup>1</sup>. والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على زيادة الإنفاق بالدرجة الأولى لذلك، ومن هنا يمكننا القول أن هذه السياسة ذات توجه "كينزي" بزيادة مكونات الطلب الكلي لخلق موارد إنتاجية، ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي بإمكانه الانعكاس إيجابيا على الوضعية الاجتماعية للدولة. شرعت الجزائر إلى تنفيذ عدة برامج تنموية (برامج الاستثمارات العمومية الضخمة) منذ سنة 2001، مستندة بذلك على التوجه الكينزي والمتمثلة أساسا في:

#### 1- برنامج الإنعاش الاقتصادي: (2001-2004)

أعدت الحكومة سنة 2001 برنامج الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار، منها 380 مليار 2001-2002 في إطار مرحلة التنفيذ الأولى<sup>2</sup>، الهادف إلى<sup>3</sup>: الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لأفراد؛ رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الأساسي خلال هذا البرنامج؛ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية؛ الحد من البطالة بخلق مناصب شغل جديدة، حيث أدرج هذا البرنامج 15974 مشروع جديد<sup>4</sup>، والجدول التالي يبين مجالات الاستثمار خلال هذا البرنامج:

الجدول رقم (12.IV): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

النسب المئوية%	المجموع	2004	2003	2002	2001	
40,1	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	أشغال كبرى وهيكل قاعدية
38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية محلية وبشرية
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8,6	45	-	-	15	30	دعم الإصلاحات

<sup>1</sup> محمد مسعي، [2012]، «سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو»، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، الجزائر، ص، 148.

<sup>2</sup> برحومة عبد الحميد، [2006]، «الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس، جامعة سطيف، الجزائر، ص، 126.

<sup>3</sup> بوهنة علي، رابحي بو عبد الله، [2013]، «التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001-2014»، مجلة المعيار، العدد الثامن، جامعة تيمسويلت، الجزائر، ص، 243.

<sup>4</sup> تقار عبد الكريم، [2013]، «برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001-2014»، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد التاسع، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص، 230.

المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100
---------	-------	-------	-------	------	-------	-----

المصدر: المومن عبد الكريم، [2016]، «أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة في الجزائر»، مجلة معارف، السنة 10، العدد العشرون، جامعة بورة، الجزائر، ص. 189.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تدعيمه بسياسات مصاحبة، وعليه تم إضافة عدة إصلاحات بتخصيص اعتمادات مالية كبيرة محفزة بذلك أداة الجباية، نذكر أهمها<sup>1</sup>: - تنوع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال الرفع من فعالية الإدارة الضريبية؛ تسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية واستكمالها، إما بخصوصيتها أو فتح رأسمالها للشركات الأجنبية، مع إصلاح القطاع المصرفي عن طريق اللجوء إلى فتح العديد من رأس المال العديد من البنوك العمومية، حيث سمح الأمر (10-04) بترخيص هذا الأمر بمساهمة رأس المال الأجنبي مع البنوك والمؤسسات المالية الوطنية، والمذكورة سابقا في إصلاحات قانون النقد والقرض في المبحث الأول من هذا الفصل.

## 2- برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: (2005-2009)

جاء هذا البرنامج لمواصلة مسار الإنعاش الاقتصادي، ويعتبر هذا البرنامج برنامجا طموحا حيث بلغت قيمته 4202,7 مليار دينار جزائري أي بحدود 65 مليار دولار، كما أضيف له برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار<sup>2</sup>. وكان الهدف منه<sup>3</sup>: تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛ وتحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية باعتبارها من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛ الرفع من معدل النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج. والجدول التالي يبين حجم الاستثمارات خلال هذا البرنامج:

### الجدول رقم (13.IV): محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار

النسب المئوية %	المبالغ	القطاعات
45,5	1908,5	برنامج تحسين ظروف المعيشية للسكان
40,5	1703,1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337,2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية

<sup>1</sup> سعودي محمد، [2016]، «أثر الإنفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000/2015»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الخامس، جامعة المدينة، الجزائر، ص. 54.

<sup>2</sup> تقار عبد الكريم، [2013]، المرجع السابق، ص. 231.

<sup>3</sup> محمد صلاح، [2016]، المرجع السابق، ص. 273.

4,8	203,9	برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1,1	50	برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: محمد صلاح، [2016]، «أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد السادس عشر، جامعة مسيلة، الجزائر، ص. 271.

### 3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

خصصت الجزائر ضمن هذا البرنامج غلafa ماليا ضخما لإكمال وتعزيز المشاريع السابقة الهادفة للإعمار الوطني منذ سنة 2001، والذي قدر بـ 186 مليار دولار أي بقيمة 21214 مليار دينار جزائري<sup>1</sup>، وبعد هذا المبلغ استثنائيا خاصة أنه تجسد في وقت تعاني منه معظم الدول من عجز موازنتها واتباعها لسياسات تقشفية<sup>2</sup>. إن البرنامج يتضمن شقين اثنين<sup>3</sup>: - استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاع السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار؛ إضافة إلى تخصيص 40% من الموارد لتحسين التنمية البشرية. كما حددت أهداف هذا البرنامج فيما يلي: - تحسين التنمية البشرية وتشجيع خلق مناصب شغل؛ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛ دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛ التنمية الصناعية؛ وتطوير اقتصاد المعرفة<sup>4</sup>. والجدول التالي يبين حجم الاستثمارات خلال هذا البرنامج:

#### الجدول رقم (IV.14): محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

الوحدة: مليار دينار

النسب المئوية %	المبلغ	القطاعات
49,59	10122	التنمية البشرية
31,59	6448	المنشآت الأساسية
8,16	1666	تحسين الخدمة العمومية
7,7	1566	التنمية الاقتصادية
1,8	360	مكافحة البطالة

<sup>1</sup> - كمال رزق، عقون عبد السلام، [2017]، «مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة -دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2012)-»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، جامعة بليدة، الجزائر، ص. 283.

<sup>2</sup> - براهيم بن حراث حياة، [2017]، «قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 127.

<sup>3</sup> - بن عزة هناء، [2017]، «أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي-2011»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد الأول، جامعة أم بواقي، الجزائر، ص. 134.

<sup>4</sup> - الفتيحي عز الدين، [2014]، «تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014»، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر، ص. 133.

1,2	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال
100	20412	المجموع

المصدر: صالح صالح، [2013]، «تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث عشر، جامعة سطيف، الجزائر، ص. 17.

إن من بين خصائص هذا البرنامج ضخم حجم استثماراته وعليه قدمت الدولة مجموعة من الترتيبات لتنفيذه، نذكر منها: - لا يمكن تنفيذ أي مشروع ما لم تنتهي الدراسات الاقتصادية وتوافر الوعاء العقاري؛ موافقة صندوق التجهيزات العمومية إجبارية إذا تجاوز المبلغ 20 مليار دينار؛ كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين أنها ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛ تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية؛ تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز، حيث التمويل سيتم حصريا من الموارد الوطنية ودون صندوق ضبط الموارد<sup>1</sup>.

#### 4- برنامج المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019

إن المخطط الخماسي للتنمية هو برنامج استثمارات عمومية خصص له مبلغ مالي قدره 262 مليار دولار، تفترض معدلات سنوية للمخصصات المالية بـ 52,4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان<sup>2</sup>، وفيما يلي سيتم تلخيص أهم أهداف هذا البرنامج<sup>3</sup>: - العمل على إحداث النمو قوي للناتج الداخلي الخام؛ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ استحداث مناصب شغل؛ استهداف بلوغ معدلان نمو قدرها 7% مع مواصلة الإصلاحات الاجتماعية؛ إعطاء عناية خاصة للتكوين وتدعيم الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد البشرية المؤهلة؛ تشجيع الاستثمار المنتج الخالق للثروة؛ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة ودعم المؤسسات المصغرة؛ العمل على ترقية الشراكة بين بين القطاع العام والخاص والأجنبي؛ عصرنه الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

<sup>1</sup>- روشو عبد القادر، راتول محمد، [2017]، «دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-

2015»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 107-108.

<sup>2</sup>- بن لشهب حمزة، قرومي حميد، [2018]، «دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر -دراسة تحليلية الفترة 2000-2017-»، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد الأول، جامعة ميله، الجزائر، ص. 78.

<sup>3</sup>- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، [2017]، «أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2017-»، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد الأول، جامعة ميله، الجزائر، ص. 338.

### III.2- توجهات السياسة المالية خلال الفترة (2001-2017)

اعتمدت الدولة خلال هذه الفترة على سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية المطبقة منذ سنة 2001، وما صاحبها من ارتفاعات مستمرة في أسعار المحروقات، الأمر الذي شجع الحكومة في استمرار التوسع من أجل تنشيط الاقتصاد المحلي وتحقيق تنمية شاملة، بالرغم من التحذيرات المستمرة من طرف محافظ البنك المركزي الذي دق ناقوس الخطر المتمثل في تبذير الموارد المالية وتآكل احتياطات الصرف، خاصة في استمرار الدعم الحكومي للمجتمع وزيادة النفقات الغير المنتجة وتنامي الموارد العاطلة داخل الاقتصاد. تزامنت هذه الفترة مع تطبيق كل من سياسة الانعاش (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014 والجدول التالي يبين لنا التوجه التوسيعي المنتهج خلال هذه الفترة، أما خلال البرنامج الخماسي الأخير 2015-2019 طرأت خلاله مجموعة من التغييرات ما أدى بالدولة إلى القيام بإجراءات تقشفية متمثلة في كبح توسع النفقات العامة. ومن هنا سنقوم بعرض هذه التغييرات التي طرأت من خلال تحليل كل من أدوات السياسة المالية، وذلك لمعرفة مدى استجابتها ومرونتها لتحقيق أهداف البرامج التنموية الحكومية وما صاحبها من اجراءات جديدة في ظل الصدمات الخارجية العنيفة.

#### الجدول رقم (15.IV): تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النمو %	رصيد الموازنة
2000	1578161	66,04	1178122	22,51	400039
2001	1505526	-4,60	1321028	12,13	184498
2002	1603188	6,49	1550646	17,38	52542
2003	1974466	23,16	1639265	5,71	335201
2004	2229899	12,94	1888930	15,23	340969
2005	3082828	38,25	2052037	8,63	1030791
2006	3639925	18,07	2453014	19,54	1186911
2007	3687900	1,32	3108669	26,73	579231
2008	2902448	-21,3	4191053	34,82	-1288605
2009	3275362	12,85	4246334	1,32	-970972
*2010	4392900	34,12	4466900	5,19	-74000
2011	5790100	31,81	5853600	31,04	-63500
2012	6339300	9,49	7058100	20,58	-718800
2013	5957500	-6,02	6024200	-14,65	-66700
2014	5738400	-3,68	6995700	16,13	-1257300
2015	5103100	-11,07	7656300	9,44	-2553200
2016	5042200	-1,19	7383600	-3,56	-2341400
2017	5997900	18,95	7282700	-1,37	-1284800

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

\* تم الاعتماد على معطيات بنك الجزائر ابتداءً من سنة 2010.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الموازنة العامة عرف فائضا مستمرا خلال الفترة 2000-2007 نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة في ظل التحسن الكبير التي عرفته أسعار المحروقات، مما أدى بالدولة إلى استثمار هذه المداحيل في برامج تنموية والمذكورة من أجل تنشيط الاقتصاد وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ولهذا السبب عرفت النفقات الحكومية توسعا كبيرا خلال هذه الفترة بغرض تمويل هذه البرامج ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي وصولا لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الفترة 2005-2009، فنلاحظ الارتفاع المستمر في النفقات العامة من 1321028 مليون دينار سنة 2000 إلى غاية وصولها إلى حد أقصى سنة 2012 حيث بلغت 7058100 مليون، بالمقابل نلاحظ ارتفاع مستمر في الإيرادات العامة منذ سنة 2000 أين عرفت معدلات نمو كبيرة بلغت 66,04% بسبب الارتفاع الكبير في إيرادات المحروقات، ولكن بعد ذلك عرفت ضعف في وتيرة نموها أين عرفت معدلات سالبة سنة 2001 وتباطؤ في سنة 2002، ويعود ذلك إلى الأحداث الإرهابية التي وقعت في أمريكا في 11 سبتمبر 2001 وانعكاسها الشديد على الصعيد الدولي<sup>1</sup>، وسرعان ما انتعشت من جديد ابتداء من سنة 2003.

ابتداء من سنة 2008 إلى غاية 2017 عرفت الموازنة العامة عجزا مستمرا، بسبب انخفاض أسعار المحروقات هذا من جهة وتنامي النفقات العمومية سواء نفقات التسيير أو التجهيز لتمويل البرامج التنموية من جهة أخرى. علما أن هذا العجز أصبح يمول ابتداء من 2006 من صندوق ضبط الموارد مما أصبح يعرف تآكل مستمرا الذي أدى إلى عودة اشكالية تمويل العجز الموازي<sup>2</sup>، ولكن رغم ذلك نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2016 تقلص عجز الموازنة من (-2553200) مليون دج في سنة 2015 إلى (-2341400) مليون و(-1284800) مليون سنتي 2016 و2017، وسبب ذلك<sup>3</sup> شروع الدولة في اعتماد ترشيد الإنفاق الحكومي كآلية لتخفيف الضغط على الموازنة العامة.

ومنه يجب علينا تتبع النفقات العامة من حيث طبيعتها لمعرفة دورها والتوجهات الإصلاحية بشكل دقيق، وكذا التطرق لهيكل الإيرادات العامة لمعرفة ما إذا تم تغطية الانخفاض الكبير للجباية البترولية من خلال الجباية العادية، لأن غرض الدولة من جراء اتباع السياسة التوسعية هو غرض مالي بعيد المدى هدفه الرئيسي هو التقليل

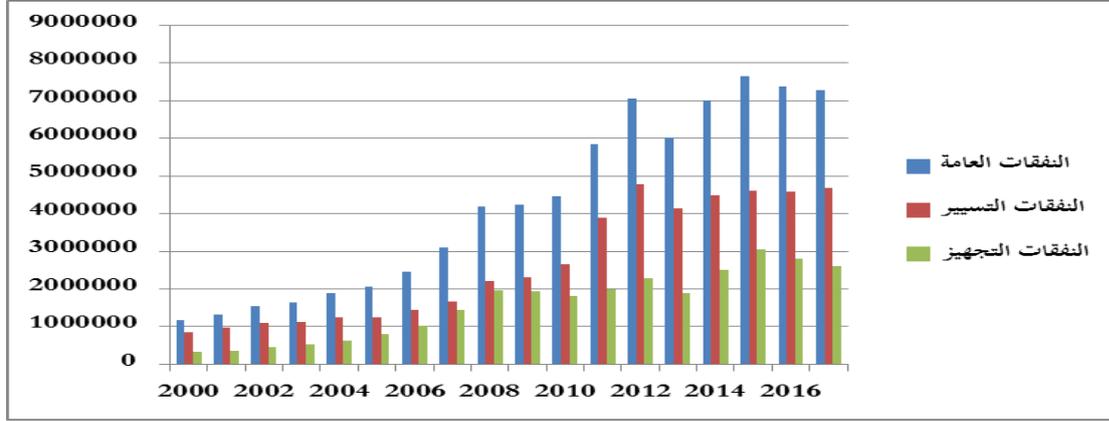
<sup>1</sup> عبد الحق طير، عقبة ريمي، [2017]، المرجع السابق، ص. 114.

<sup>2</sup> روشو عبد القادر، راتول محمد، [2017]، «دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2016»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثاني عشر، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 174.

<sup>3</sup> كزيز نسرين، حميدة مختار، [2018]، «آلية سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انخيار أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر»، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد الخامس والثلاثون، جامعة الجلفة، الجزائر، ص. 234.

من أهمية علاقة الجباية البترولية بالسياسة المالية، وزيادة أهمية علاقة الإيرادات الضريبية (الجبائية العادية) بالسياسة المالية<sup>1</sup>، والشكل التالي يبين لنا تطور كل من النفقات العامة، نفقات التجهيز والتسيير خلال هذه الفترة:

الشكل رقم (10.IV): تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

\* تم الاعتماد على معطيات بنك الجزائر ابتداءً من سنة 2010.

عرفت نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة ارتفاعاً مستمراً، والملاحظ من خلال الشكل البياني مدى هيمنة نفقات التسيير على هيكل النفقات العامة، ولكن يكمن الاختلاف في مدى توسع وتيرة كل منهما حسب الأولوية التي أعطتها الدولة من خلال برامج الإصلاحات. حيث عرفت نفقات التسيير مبالغ كبيرة منتقلة من 856193 مليون دينار لتصل إلى حدها الأقصى سنة 2012 بقيمة 4782600 مليون، ويعود سبب هذا التوسع إلى قرار التسديد المسبق للمديونية الخارجية (آخرها سنة 2006)<sup>2</sup>، وإلى الزيادة الكبيرة لأجور الموظفين والعمال حيث خلال هذه سنة 2012 بلغت كتلة الأجور المرصودة لصالح العمال والموظفين قيمة 2850 مليار دينار، أي تشكل لوحدها نسبة 61,8% من نفقات التسيير خلال هذه السنة<sup>3</sup>.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فهي الأخرى عرفت ارتفاعاً مستمراً منذ سنة 2000، بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع أخرى في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، أما في الفترة 2005-2008 تميزت بمعدلات أسرع لنفقات التجهيز ما عدا سنتي 2009-2010-2013 والتي عرفت معدلات نمو سالبة بسبب الصدمة

<sup>1</sup> - عواق مريم، زيري رايح، [2018]، «دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني (قبل وبعد 1990)»، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جامعة أم بواقي، الجزائر، ص. 162.

<sup>2</sup> - روشو عبد القادر، راتول محمد، [2015]، «أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014»، مجلة المعيار، العدد السادس، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ص. 441.

<sup>3</sup> - حراق مصباح، [2012]، «فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي»، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد السادس، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص. 21.

الخارجية المتمثلة في انخفاض أسعار المحروقات والذي توجب على الدول التخفيض في نفقاتها ذات الطابع الاستثماري مع استحالة التحكم في نفقات التسيير، حيث في خضم الأزمة قامت الدولة برفع الأجر القاعدي إلى 15.000 دينار في سنة 2010 بعدما كان في حدود 12.000 دينار سنة 2008، إضافة إلى زيادة التحويلات الاجتماعية.

ابتداءً من سنة 2015 أعلنت الحكومة عن سياسة التقشف بسبب استمرار تراجع أسعار المحروقات الذي وصل إلى 44,28 دولار للبرميل سنة 2016، نتيجة الفائض النفطي الموجود في جميع مراكز النفط ومواصلة الدول زيادة انتاجها<sup>1</sup>، وعليه قررت الحكومة تقليص نفقات التسيير من خلال تخفيض الرواتب وتسريح العمال، إضافة إلى الحد من إنشاء المؤسسات العمومية الإدارية ومصاريف التكفل بالوفود الأجنبية<sup>2</sup>، وهنا عرفت النفقات العامة نمواً سالبا خلال سنتي 2016 و2017 منتقلة من 7656300 مليون دينار سنة 2015 إلى 7383600 مليون دينار و7282700 مليون دج في سنتي 2016 و2017، بما في ذلك نفقات التسيير والتجهيز حيث هي الأخرى عرفت انخفاضاً سنة 2016، حيث قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات تمثلت في<sup>3</sup>: تجميد التوظيف في القطاع العام مع الرفع من سن التقاعد؛ تأجيل المشاريع الغير العاجلة مع تعليق وإلغاء مشاريع خاصة بالبنى التحتية؛ تقليص الواردات مع فرض رخص استيراد السيارات والإسمنت؛ مع مضاعفة التدابير الخاصة بإدماج الاقتصاد الموازي داخل النشاط الرسمي لاسترجاع أموال الناشطين في هذه السوق وإدماجها في الجهاز البنكي بهدف استغلالها في الاقتصاد الوطني.

ولكن في سنة 2017 نلاحظ استمرار في انخفاض نفقات التجهيز حيث انخفضت إلى 2605400 مليون، عكس نفقات التسيير والتي ارتفعت مرة أخرى من 4591400 مليون سنة 2016 إلى 4677200 مليون، نتيجة محاولة الحد من توسع النفقات العامة لتقليص في العجز الموازي عن طريق الضغط على نفقات التجهيز، دون المساس بالأوضاع الاجتماعية كتدعيم أسعار بعض السلع الأساسية والخدمات كالتهذيب والصحة.

<sup>1</sup> - مسعود مريم، [2018]، «انعكاس تقلبات أسعار النفط على توجهات السياسة المالية في الجزائر الفترة 2000-2016»، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد الأول، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص. 321.

<sup>2</sup> - فار عبد القادر، جاري فاتح، [2018]، «سياسة الإنفاق العام وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006-2016»، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد الثامن، جامعة بومرداس، الجزائر، ص. 8.

<sup>3</sup> - سليمة طيابة، ساسية عناني، [2017]، «سياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (2001-2014)»، مجلة دراسات، العدد الثلاثون، جامعة الأغواط، الجزائر، ص. 200.

الجدول رقم (16.IV): تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير

خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو %	النفقات التسيير	معدل النمو %	النفقات التجهيز	معدل النمو %
2000	1178122	-	856193	-	321929	-
2001	1321028	12,13	963633	12,55	357395	11,02
2002	1550646	17,38	1097716	13,91	452930	26,73
2003	1639265	5,71	1122761	2,28	516504	14,04
2004	1888930	15,23	1250894	11,41	638036	23,53
2005	2052037	8,63	1245132	-0,46	806905	26,47
2006	2453014	19,54	1437870	15,48	1015144	25,81
2007	3108669	26,73	1674031	16,42	1434638	41,32
2008	4191053	34,82	2217775	32,48	1973278	37,54
2009	4246334	1,32	2300023	3,71	1946311	-1,37
2010	4466900	5,19	2659000	15,60	1807900	-7,11
2011	5853600	31,04	3879200	45,89	1974400	9,21
2012	7058100	20,58	4782600	23,29	2275500	15,25
2013	6024200	-14,65	4131600	-13,61	1892600	-16,83
2014	6995700	16,13	4494300	8,78	2501400	32,17
2015	7656300	9,44	4617000	2,73	3039300	21,50
2016	7383600	-3,56	4591400	-0,55	2792200	-8,13
2017	7282700	-1,37	4677200	1,87	2605400	-6,69

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

\* تم الاعتماد على معطيات بنك الجزائر ابتداء من سنة 2010.

الإيرادات العامة وكغيرها من أدوات السياسة المالية عرفت هي الأخرى مؤخرا تغييرات متمثلة في انخفاض إيرادات الجباية البترولية عن إيرادات الجباية العادية، ولمعرفة سبب هذا التحول هل هو بفعل الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الدولة والمتمثل في تنويع تحصيل الضرائب للحد من هيمنة الجباية البترولية، أو بفعل انخفاض هذه الأخيرة جراء الصدمات الخارجية مع بقاء الجباية العادية على حالها، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (17.IV): تطور مكونات الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

الإيرادات الغير الجبائية	الإيرادات الجبائية				الإيرادات العامة	السنوات
	نسبتها إلى الإيرادات العامة %	الجبائية العادية	نسبتها إلى الإيرادات العامة %	الجبائية البتروولية		
55422	22,15	349502	74,34	1173237	1578161	2000
150899	26,45	398238	63,52	956389	1505526	2001
177388	30,12	482896	58,81	942904	1603188	2002
164566	26,59	524925	65,08	1284975	1974466	2003
163789	26,03	580411	66,63	1485699	2229899	2004
174520	20,78	640472	73,56	2267836	3082828	2005
205041	19,80	720884	74,56	2714000	3639925	2006
209300	20,79	766750	73,53	2711850	3687900	2007
221759	33,26	965289	59,10	1715400	2902448	2008
201750	35,01	1146612	58,83	1927000	3275362	2009
189800	29,55	1 298000	66,13	2 905000	4392900	*2010
283300	26,37	1 527100	68,73	3 979700	5790100	2011
246400	30,11	1908600	66,01	4184300	6339300	2012
248400	34,09	2031000	61,74	3678100	5957500	2013
258500	36,44	2091400	59,05	3388400	5738400	2014
374900	46,14	2354700	46,51	2373500	5103100	2015
838200	48,05	2422900	35,32	1781100	5042200	2016
1240900	43,85	2630000	35,46	2127000	5997900	2017

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

\* تم الاعتماد على معطيات بنك الجزائر ابتداء من سنة 2010.

إن الارتفاع المستمر في الإيرادات العامة للدولة نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات، ما أدى إلى انتعاش الصادرات النفطية بنسبة 40%<sup>1</sup> خلال الفترة 1999-2007، فنلاحظ ارتفاع الإيرادات بصفة مستمرة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2007، والسبب يعود إلى ارتفاع الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات حيث انتقلت إيرادات الجبائية البترولية من 1173237 مليون سنة 2000 إلى 2711850 مليون سنة 2007، ولكن بالرغم من انتعاش أسعار المحروقات نلاحظ تباطؤ في نمو الإيرادات الكلية بنسبة 1,32% خلال سنة 2007 وذلك بسبب انخفاض إيرادات الجبائية البترولية أين عرفت معدل نمو سالب (-0,08%) نتيجة تراجع حجم الصادرات النفطية من جراء انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة 4,5% مقابل الدولار، سرعان ما تراجعت إيراداتها خلال سنوات

<sup>1</sup> - نصير أحمد، بنين بغداد، [2017]، «سياسة الموازنة العامة وتأثيراتها على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي - حالة الجزائر للفترة (2001-2015)»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، جامعة بلية، الجزائر، ص. 52.

<sup>2</sup> - إسحاق خديجة، [2015]، «السياسة المالية العامة المضادة للصدمات النفطية»، دفاثر بواوكس، العدد الرابع، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 211.

2008 و2013، 2014 و2016 بسبب انخفاض أسعار المحروقات، حيث انتعشت قليلا الأسعار ما أدى بتحسين محتشم للإيرادات الكلية سنة 2017.

أما بالنسبة لإيرادات الجباية العادية فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور حصيلتها من سنة إلى أخرى، حيث عرفت أعلى مستوى لها سنة 2014 وتجاوزت مساهمتها في الإيرادات الكلية نسبة 36,44%، ويعود سبب ذلك<sup>1</sup>: إلى زيادة الضرائب على الدخل بعد الزيادات التي عرفتها الأجور بأثر رجعي. وفي خضم انخفاض أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2014 نلاحظ ارتفاع مساهمة الجباية العادية عن مساهمة الجباية البترولية بسبب تراجع إيرادات هذه الأخيرة، وأيضا بسبب توجه الحكومة إلى تنويع تحصيل الضرائب خارج قطاع المحروقات، والتي أضحت المفاد الأخير للدولة للخروج من الأزمة لتقليص العجز الموجود في الموازنة العامة وتمويل الإنفاق العام، وأهم الاجراءات التي قامت بها الدولة هي<sup>2</sup>:

- ارتفاع عائد أرباح المؤسسات الكبرى أكثر من 2000 مؤسسة بتسجيلها قيمة مضافة بلغت 72,8 مليار خلال إحدى عشر الأولى من شهر 2016؛

- ارتفاع عائدات الضرائب بدخول المستثمرين في النشاط، والتي وفرت لهم مزايا وتحفيزات كبيرة خلال الألفية الأولى؛

- تحصيل مليارات الدولارات بفضل برنامج الامتثال الطوعي، والذي يهدف إلى إدماج الاقتصاد الموازي وتحويل أموال هذه السوق إلى البنوك؛

- الرفع من الضرائب كزيادة في قيمة الرسم على القيمة المضافة إلى 9% و19%؛ رفع معدل الرسم الداخلي على الاستهلاك في بعض المنتجات كالتبغ والسيارات التي تزيد اسطوانتها عن 2000 سم<sup>3</sup>؛ رفع من رسم المرور للكحول والخمور؛ رفع الرسوم على المنتجات البترولية للوقود؛ رفع معدل الرسم المطبق على التعبئة المسبقة (كل أنواع الهواتف)؛ تأسيس رسم خاص على عقود الإنتاج أو الإشهار لصالح المنتجات غير المصنعة محليا (10% من القيمة الإجمالية للعقد)؛ تأسيس حق طابع خاص بتسريع اجراءات إخراج جواز السفر؛ وكذا فرض ضريبة على إعادة صنع بطاقة التعريف البيومترية الضائعة؛ إعادة تنظيم الجباية المطبقة على المداخيل المتأتية من الممتلكات العقارية المبنية والغير المبنية والمستأجرة إلخ.

<sup>1</sup>- رسول حميد، [2017]، «قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر»، مجلة معارف، السنة 12، العدد ثاني والعشرون، جامعة بوية، الجزائر، ص. 279.

<sup>2</sup>- بن طيرش عطاء الله، سويح جمال، [2017]، «مدى فعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة بالجزائر -دراسة تحليلية للفترة 2000-2015-»، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد الثاني، جامعة ميله، الجزائر، ص. 289-293.

المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017

إنّ النمو لاقتصادي في الجزائر تحدده مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وأكثرها عوامل خارجية كأسعار المحروقات وأسعار الصرف في الأسواق الدولية، حيث كان الهدف الأسمى والأول للإصلاحات المطبقة هو الرفع من معدلاته، أين يتطلب تظافر وتشابك بين السياسة المالية والنقدية من أجل تحقيقه، وهنا تلعب السياسة المالية دورا هاما من خلال أدواتها كزيادة الإنفاق من أجل تنشيط الطلب الكلي وهذا ما لاحظناه خلال برامجها التنموية خاصة منذ الألفية الأخيرة، أما السياسة النقدية هنا يجب عليها التحكم في الكتلة النقدية وامتصاص السيولة بما يخفف من حدة ارتفاع الأسعار الذي يعرقل بدوره النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر

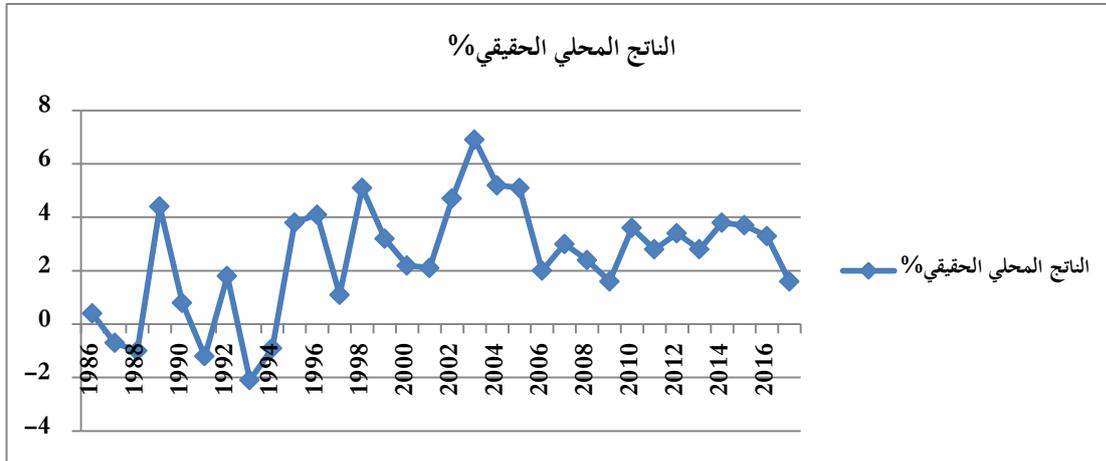
غالبا ما يعبر نمو الناتج المحلي الإجمالي عن النمو الاقتصادي في بلد ما، لذلك سنقوم بتحليل معدلات نمو الناتج لمعرفة مدى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المطبقة خلال فترة الدراسة للأهداف المرجوة، خاصة لتحرير الاقتصاد من التبعية النفطية وكذا هل كان للبرامج الاقتصادية المطبقة مؤجرا دور في تطوير مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات؟ كل هذا سنعرف الإجابة عنه فيما يلي:

1.I- تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الشكل البياني التالي يعبر عن تطور معدلات نمو الناتج بالأسعار الحقيقية، حيث تم أخذ معدلات النمو بالقيم الحقيقية بدل القيم الاسمية، لأن الزيادة التي تحدث في الإنتاج بالقيم الاسمية تعزى إلى الارتفاع الحاصل في الأسعار وليس في كمية الإنتاج، والذي سوف يترتب عنه نتائج وهمية غير حقيقية وبعيدة عن الواقع.

الشكل رقم (11.IV): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية

خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

إن النمو الاقتصادي في الجزائر يمتاز بالتذبذب وعدم الاستقرار وهذا ما يبينه الشكل أعلاه، فقد عرف معدلات نمو سالبة قدرت بـ (0,7%-) و (1,0%-) نتيجة الأزمة النفطية سنة 1986، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي آنذاك الأمر الذي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي، وبعدها عرف معدلاته ارتفاع سنتي 1989 و1990 تزامنا مع ارتفاع أسعار المحروقات بسبب تعذر تلبية المعروض النفطي لارتفاع الطلب العالمي عليه نتيجة حرب الخليج<sup>1</sup>.

بالرغم من لجوء الجزائر للمرة الأولى إلى المنظمات العالمية سنة 1989 و1991 وبسبب الشروط الصارمة المطبقة، إلا أن معدلات النمو بقيت سالبة من 1991 إلى غاية 1994 نتيجة تحلي الجزائر عن مبادئ المنظمات المالية الذي كلفها اجتماعيا وأمنيا، الأمر الذي جعل الدولة تعيد النظر في إعادة سياسة الدعم وزيادة النفقات العامة، فخلال برنامج التثبيت الاقتصادي (1990-1994) كان معدل نمو النفقات العامة مقدر بـ 39,08% وهذا ما يخالف الحد من توسع النفقات العامة كأحد الشروط المهمة في الإصلاح، ولكن نلاحظ أن سنة 1992 عرف الناتج المحلي الإجمالي معدلات موجبة بلغت 1,8% نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه السنة هذا ما ساعد الدولة في عودة التدخل في الاقتصاد وخاصة الجانب الاجتماعي حيث بلغت نفقات التسيير حدها الأقصى سنة 1992 وصل إلى 79,53% نتيجة رفع الأجور ونظام الشبكة الاجتماعية والمذكورة سابقا.

ابتداء من أفريل 1994 بدأ تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث الممتد إلى غاية مارس 1995، وبرنامج التعديل الهيكلي الممتد (من ماي 1995 إلى ماي 1998) حيث عرفت معدلات نمو الناتج المحلي معدلات موجبة ومرتفعة 3,8%، 4,1%، 1,1%، 5,1%، 3,2% في السنوات 1995-1996-1998-1999 على الترتيب، حيث يعود انخفاض النمو سنة 1997 إلى ضعف قطاع الزراعي بسبب الأوضاع المناخية السيئة في هذه السنة؛ حيث انخفض قدرة الإنتاج الزراعي بـ 24%<sup>2</sup>، أما سنة 1998 عرفت أقصى معدلاته بالرغم من الأزمة الآسيوية العالمية<sup>3</sup> والتي أثرت على الطلب العالمي للمحروقات 1997-1998 إلا أن معدل النمو الناتج المحلي وصل إلى 5,1% ويعود سبب ذلك إلى انطلاق قطاع الصناعة والموسم الجيد لقطاع الزراعة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Eliizaveta Archanskaia, Autres, [2010], «De L'importance de la Nature des Chocs Pétroliers», *Revue économique*, Vol. 61, Issue 3, Paris, France, P. 513.

<sup>2</sup> - العقون نادية، [2016]، «أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011»، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد العاشر، جامعة باتنة، الجزائر، ص. 409.

<sup>3</sup> - Eliizaveta Archanskaia, Autres, op.cit, P. 513.

<sup>4</sup> - صالح مفتاح، [2003]، «أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)»، *المجلة العلوم الإنسانية*، العدد الخامس، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 232.

عرفت معدلات نمو الناتج المحلي تحسنا خلال الفترة 2001-2004 تزامنا مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث عرف ارتفاعا منتظما ومستمرا منتقلا من 2,1% سنة 2001 إلى غاية وصوله لحد أقصى سنة 2003 أين بلغ 6,9%، ويعود ارتفاع النمو في هذه السنة<sup>1</sup> إلى: انتعاش قطاع المحروقات حيث ارتفع معدل نموه إلى 8,8% بعدما كان في حدود 3,7% في السنة السابقة، إضافة إلى انتعاش قطاع خارج المحروقات خلال هذه الفترة المتأني أساسا من ازدهار قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات. أما فيما يخص برنامج دعم النمو الاقتصادي، عرف فيه معدلات نمو الناتج المحلي تباطؤ من 5,1% سنة 2005 إلى 1,6% سنة 2009 بسبب انخفاض معدلات نمو قطاع المحروقات، أين سجل معدلات نمو سالبة ابتداء من 2006 مع استمرار تراجعها إلى غاية وصول معدلات نموه إلى (-6%) سنة 2009<sup>2</sup> نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، ولم يتمكن انتعاش القطاع خارج المحروقات الذي عرف تطورا من سنة إلى أخرى من احتواء الأثر السلبي لانخفاض أسعار المحروقات.

تميزت معدلات نمو الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2017 بنوع من عدم الاستقرار متمثلة بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فتحسنت معدلات النمو إلى 3,6% سنة 2010 لتعاود الانخفاض في السنة اللاحقة ثم ترتفع مرة أخرى سنة 2012 إلى 3,4% لتتخفف إلى 2,8% سنة 2013 بعد الانتعاش الطفيف المسجل خلال السنة السابقة وهكذا، إن الانخفاض المسجل خلال سنة 2013 بسبب التراجع المسجل في قطاع المحروقات، والذي لم يستطع تعويضه التطور والنمو الحاصل في قطاع خارج المحروقات (7,3%) خاصة قطاع الفلاحة والبناء والخدمات وانخفاض الاستثمارات العمومية<sup>3</sup>.

في ظل انتعاش قطاع المحروقات لأول مرة، منذ عشرية من التراجع والمعدلات السالبة بمعدل نمو موجب ارتفع إلى (0,2%)، في حين بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي 3,7% سنة 2015 وتراجع 0,1% عن السنة السابقة، أين عرفت فيه عودة ارتفاع أسعار المحروقات منذ أواخر سنة 2014، وبالرغم من ذلك تفوق معدل نمو الناتج في الجزائر معدلات نمو المحققة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دول المينا (2,3%) ولكن هذه النسبة تقل عن تلك المسجلة في الدول الناشئة والنامية (4%)<sup>4</sup>، أما سنة 2016 وما رافقها من انخفاض في الطلب الكلي الداخلي، أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي إلى 3,3% بالرغم من الزيادة المعتبرة في قطاع المحروقات الذي ارتفع بنسبة 7,7% مقابل 0,2% في سنة 2015، وانخفض بالمقابل معدل نمو خارج قطاع المحروقات إلى 2,3% بعدما كان في حدود 5% في السنة السابقة<sup>5</sup>، ليتواصل بعد ذلك الانخفاض بشكل كبير في معدل نمو الناتج

<sup>1</sup> - العقون نادية، [2016]، المرجع السابق، ص. 411.

<sup>2</sup> - بلقاسم لطيفة، عياش زبير، [2017]، «مساهمة السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2015)»، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد الثالث، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص. 268.

<sup>3</sup> - بنك الجزائر، [2014]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2013، ص. 26.

<sup>4</sup> - بنك الجزائر، [2016]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2015، ص. 30.

<sup>5</sup> - بنك الجزائر، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2016، ص. 21.

المحلي الحقيقي إلى 1,6% نتيجة الانخفاض المدوي لقطاع المحروقات أين تراجع من 7,7% إلى (-3%) مقابل الزيادة البطيئة لقطاع حارج المحروقات منتقلة من 2,3% إلى 2,6%<sup>1</sup>.

## I.2- الترابط بين القطاع الإنتاجي والقطاع النقدي

إن من بين أسباب التضخم في الجزائر هو ارتفاع أسعار السلع العالمية كون الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد استهلاكي وما ينجر عنه من استيراد للتضخم العالمي، وإلى نمو الكتلة النقدية فالتباعد أو الفجوة الكبيرة التي تكون بين نمو هذه الأخيرة ونمو الناتج المحلي يخلق لنا تضخم، أي يجب دائما مسايرة الكتلة النقدية للنمو الاقتصادي للحد من ضغوطات التضخم، أي إذا تمّ التوسع في الكتلة النقدية بهدف مثلا تمويل البرامج التنموية فيجب أن يكون مقابل هذه النقود مقابل إنتاجي حتى تبقى الأسعار ثابتة، وللوقوف إلى مدى الترابط بين القطاع الإنتاجي والقطاع النقدي وتخفيض معدلات التضخم ارتأينا دراسة تطور كل من نمو الناتج المحلي ومعدلات الكتلة النقدية والجدول والشكلين البيانيين يوضحون ذلك:

الجدول رقم (18.IV): تطور المتغيرات النقدية خلال الفترة 1986-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	الناتج المحلي %	الكتلة النقدية (M <sub>2</sub> )	الكتلة النقدية %	معدل السيولة	سرعة الدوران	الاستقرار النقدي*	التضخم (INF)
1986	296551,4	1,7	227017	1,41	0,76	1,31	0,83	12,3
1987	312706,1	5,45	257896	13,60	0,82	1,21	2,50	7,5
1988	347716,9	11,2	292963	13,60	0,84	1,19	1,21	5,9
1989	422043	21,38	308146	5,18	0,73	1,37	0,24	9,3
1990	554388,1	31,36	343005	11,31	0,62	1,62	0,36	17,9
1991	862132,8	55,51	415270	21,07	0,48	2,08	0,38	25,9
1992	1074695,8	24,66	515902	24,23	0,48	2,08	0,98	31,7
1993	1189724,9	10,7	627427	21,62	0,53	1,90	2,02	20,5
1994	1487403,6	25,02	723514	15,31	0,49	2,06	0,61	29
1995	2004994,6	34,8	799562	10,51	0,40	2,51	0,30	29,8
1996	2570028,9	28,18	915058	14,44	0,36	2,81	0,51	18,7
1997	2780168,1	8,18	1081518	18,19	0,40	2,57	2,22	5,7
1998	2830490,7	1,81	1592461	47,24	0,56	1,78	26,10	5
1999	3238197,5	14,4	1789350	12,36	0,55	1,81	0,86	2,6
2000	4123513,9	27,34	2022534	13,03	0,49	2,04	0,48	0,3
2001	4227113,1	2,51	2473516	22,30	0,58	1,71	8,88	4,2
2002	4522773,3	6,99	2901532	17,30	0,64	1,56	2,47	1,4
2003	5252321,1	16,13	3354422	15,61	0,64	1,57	0,97	4,3
2004	6151898,1	17,13	3738037	11,44	0,61	1,65	0,67	4
2005	7564648,8	22,96	4157585	11,22	0,55	1,82	0,49	1,4

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، [2018]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، التقرير السنوي 2017، ص. 14.

2,3	1,49	1,72	0,58	18,67	4933744	12,53	8512184,6	2006
3,7	2,04	1,57	0,64	21,50	5994608	10,53	9408286,5	2007
4,9	0,92	1,59	0,63	16,04	6955968	17,37	11042837,9	2008
5,7	-0,34	1,40	0,71	3,12	7173052	-9,13	10034255	2009
3,9	0,77	1,45	0,69	15,44	8280740	20,08	12049493	2010
4,5	0,94	1,47	0,68	19,91	9929188	21,07	14588531,9	2011
8,9	0,98	1,47	0,68	10,94	11015100	11,11	16208698,4	2012
3,3	3,14	1,39	0,72	8,41	11941500	2,68	16643833,6	2013
2,92	4,34	1,26	0,79	14,61	13686800	3,37	17205106,3	2014
4,8	-0,04	1,21	0,83	0,13	13704500	-3,56	16591900	2015
6,4	0,145	1,27	0,79	0,82	13816300	5,62	17525109	2016
5,6	0,79	1,28	0,78	4,84	14485591	6,1	18594112	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

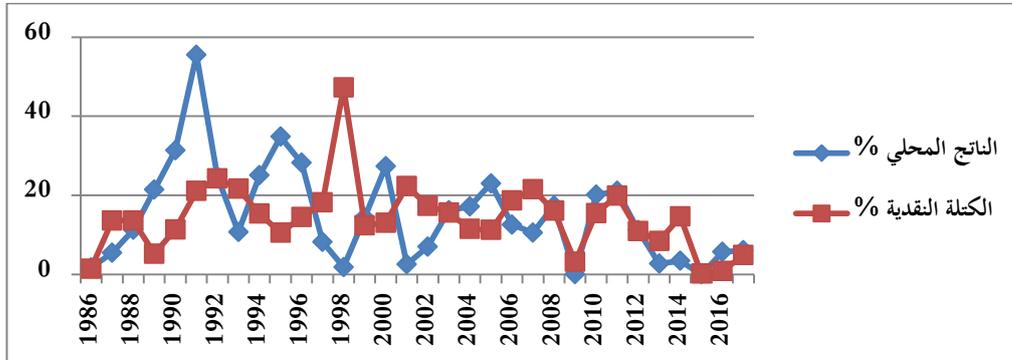
\* للحكم على حالة الاستقرار النقدي يتم باستخدام مقياس قياس الفجوة التضخمية يدعى بمؤشر

الاستقرار النقدي، ويحسب كالتالي<sup>1</sup>:  $B = \frac{\Delta M/M}{\Delta PIB/PIB}$  فإذا اقترب للواحد يدل على أن هناك استقرار

نقدي، أما إذا ابتعد عن الواحد يدل على عدم الاستقرار وهنا نميز حالتين:  $(B > 1)$  هناك ارتفاع في الأسعار وارتفاع ضغوطات التضخم،  $(B < 1)$  هناك انخفاض في الأسعار وركود الاقتصاد.

الشكل رقم (12.IV): العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الكتلة النقدية (الاستقرار النقدي)

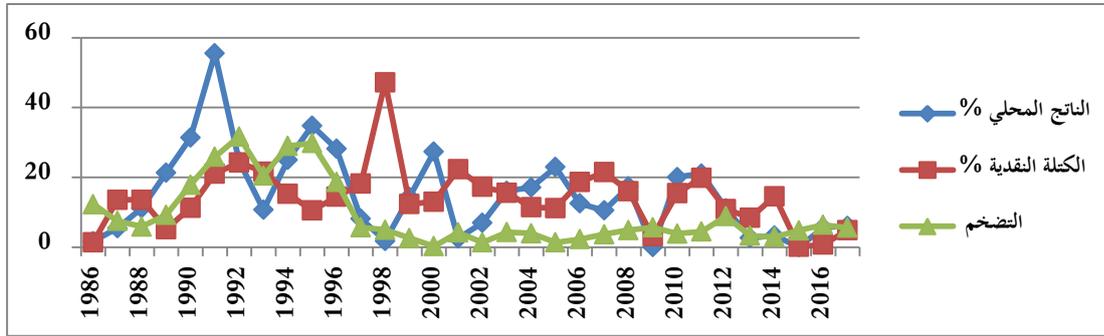
خلال الفترة 1986-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات رقم (18.IV).

<sup>1</sup> - خلف الله زكرياء، صرارمة عبد الوحيد، [2017]، المرجع السابق، ص. 10.

الشكل رقم (13.IV): العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الكتلة النقدية والتضخم خلال الفترة 1986-2017



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات رقم (18.IV).

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ مدى ارتباط معدلات التضخم بنمو الكتلة النقدية بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي، إضافة إلى بعض الفترات والتي نلاحظ أنه رغم الحد من توسع الكتلة النقدية إلا أن معدلات التضخم كبيرة، ومن هنا سنقوم بالتحليل فترة بفترة استنادا إلى تطور الكتلة النقدية المحللة سابقا خلال المبحث الأول من هذا الفصل للبحث عن أسباب ارتفاعه:

- **الفترة 1990-1994:** عرفت فيها سياسة نقدية توسعية وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول، إذ عرفت الكتلة النقدية توسعا بمعدل نمو 21,06%، 24,23% خلال السنتين 1991 و 1992 على التوالي، إضافة إلى انخفاض سعر الصرف الدينار والتحرير الجزئي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة<sup>1</sup>، ما نتج عنه ارتفاع في معدلات التضخم حيث عرف أعلى معدل له سنة 1992 ببلوغه 31,7%، لينخفض بعد ذلك في السنة اللاحقة نتيجة الحد من نمو الكتلة النقدية، بالرفع من معدلات إعادة الخصم تزامنا مع برنامج التثبيت الثاني من 7% سنة 1989 إلى 10,5% سنة 1991 ليصل إلى 11,5% ما بين سنة 1991 إلى أبريل 1994، ثم يصل إلى حده الأقصى سنة 1995 بمعدل 15% تزامنا مع برنامج التثبيت الاقتصادي القصير الأجل المطبق من أبريل 1994 إلى ماي 1995.

- **الفترة 1995-2000:** تمّ تتبع سياسة نقدية انكماشية جد صارمة في إطار برنامج التعديل الهيكلي منذ سنة 1994 إلى غاية 1998 والذي كان يهدف إلى الحد من توسع الكتلة النقدية، باستخدام مجموعة من الأدوات السياسية النقدية كالرفع من معدلات إعادة الخصم كما رأينا سابقا. وهكذا انخفض التضخم إلى غاية اقترابه للصفر سنة 2000 لدلالة على نجاعة السياسة النقدية المطبقة خلال برنامج التعديل الهيكلي، وأيضا ارتفاع البطالة خلال هذه الفترة ساعد كثيرا انخفاض في معدلات التضخم بسبب انخفاض الطلب الكلي.

<sup>1</sup> - معمري ليلي، سعدون عائشة، [2016]، المرجع السابق، ص. 117.

- الفترة 2001-2017: عرفت فيها سياسة نقدية توسعية بغرض تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث أدى توسع في الكتلة النقدية وارتفاع الإنفاق العام خلال هذه الفترة إلى ارتفاع معدلات التضخم. ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد مكونات الطلب الكلي ويشكل قطاع الأجراء النصيب الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، بحيث طلبهم محدد بالأجور التي يتقاضونها مما يؤثر على مستوى الطلب الكلي ومن ثم على مستويات الأسعار<sup>1</sup>، نلاحظ من خلال الجدول أنه رغم الحد من نمو الكتلة النقدية سنتي 2008 و 2009، إلا أن معدلات التضخم عرفت ارتفاعا وصل إلى 4,9% و5,7% والسبب يعود إلى ارتفاع التضخم المستورد منذ سنة 2008، لأن الأزمة العالمية وما نتج عنها من تراجع سعر صرف الدولار أمام اليورو أدى إلى ارتفاع الأسعار المستوردة<sup>2</sup>، على العموم فمن بين أسباب ارتفاع التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع وارداتنا من الخارج، فأى زيادة في الأسعار على هذه السلع لها تأثير مباشر على أسعار المحلية، هذا من جهة أما السبب الثاني فهو بسبب زيادة النفقات العامة وارتفاع مستويات الدخل المتمثلة في الرفع من أجور القطاع العام، وكذا إلى ارتفاع التوسع النقدي من خلال الإصدار النقدي الجديد، فإن تمويل عجز الميزانية العامة خاصة في التسعينات وفي السنتين الأخيرتين الأمر الذي ساهم في ارتفاع من معدلات التضخم أيضا.

فلو أعطينا مثالا بسيطا على ارتفاع الأسعار بسبب الإصدار النقدي: فبهدف تنشيط وتحفيز الاقتصاد تلجأ الدولة إلى البنك المركزي عوض الاستدانة من الخارج أو من الجمهور، فتقوم بإصدار أذونات خزائنة لبنك المركزي ويقوم بالمقابل بعملية الإصدار النقدي، مثلا حكومة ما معها نقود بقيمة  $(M)$  وتم إيداعها في البنك، وقام هذا البنك بقرضها للأفراد وعملوا بها مشاريع إنتاجية وتوظيف يد عاملة كثيرة فالملاحظ أن هذه النقود انتقلت إلى أيدي ثمانية وثلاثة وهكذا، أي تداولت في أيدي الأفراد كذا مرة وأنفقت عدة مرات ما يطلق عليه بسرعة تداول النقود  $(V)$ ، فمثلا تم طبع قيمة مليون وحدة نقدية وهذه النقود تداولت 10 مرات كأنه تم ضخ 10 ملايين في السوق وهكذا يتم انعاش الاقتصاد، ولكن بالمقابل يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وباستخدام المعادلة الشهيرة المتمثلة في إجمالي ما أنفق في سنة يساوي مجموع كل السلع في سعرها  $(M.V = P.Q)$ ، فإن الأسعار تتحدد وفق العلاقة التالية  $\left(P = \frac{M.V}{Q}\right)$ ، فإذا تم رفع كمية النقود من قبل دولة ما دون مقابل إنتاجي فأكيد الأسعار سوف ترتفع وهكذا.

وللحد من ارتفاع معدلات التضخم اتبع بنك المركزي عدة وسائل لذلك وتم الحد من نمو الكتلة النقدية، مثل ما تم التطرق إليه عند تحليلنا للسياسة النقدية في الجزائر، ولكن ما يؤثر سلبا على الاقتصاد في المستقبل هو

<sup>1</sup> - محمد كريم قروف، [2013]، المرجع السابق، ص. 124.

<sup>2</sup> - علي لزعر، فضيل رايس، [2012]، «الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009»، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 195.

نتيجة زيادة تعارض أهداف السياسة النقدية في تحقيق استقرار الاسعار مع توجهات الحكومة التوسعية، الذي حال دون التوصل إلى نتائج إيجابية الأمر الذي يتطلب من الجهات المختصة الحد من توسع النفقات العامة أو خلق عرض مناسب دوري متمثل في الاستيراد لدعم نقص العرض المحلي وتقليل الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي بغض النظر من نتائج التضخم المستورد على الاقتصاد المحلي<sup>1</sup>، وليس مثل ما قامت به الحكومة بالتقليل من الاستيراد بهدف تخفيض الطلب الكلي.

### المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي

بناءً للعديد من الدراسات السابقة وكذا للنظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وأثرها على النمو الاقتصادي، تم إدخال مجموعة من المتغيرات النقدية والمالية موافقة لواقع الاقتصاد الجزائري، ونظراً لوجود كم هائل من هذه المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، باعتباره متغير تابع متشعب في خصائصه وفي المؤشرات الممكن التأثير عليه، ومن سابع المستحيلات إدخال جميع المتغيرات في نموذج واحد، تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة الخاصة بالسياسة النقدية والمالية، والتي تبين ارتباطها الوطيد بالنمو الاقتصادي من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها، وتم إخضاعها لمصفوفة الارتباط لاختبار شرط عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية، والذي من شأنه أن يؤثر سلباً على نتائج التقدير وتضخيمها وكذا سبباً في إنشاء مشاكل عديدة إحصائية، وعليه تم التخلص كل من المتغيرات التي معامل ارتباطها أكثر من مستوى معنوية 5% والاكتفاء إلا بالمتغيرات التي معاملات ارتباطها أقل من مستوى المعنوية، وهذه المتغيرات التي تم إدخالها في نموذج هي كالتالي:

- **الناتج المحلي الإجمالي ( $PIB_r$ ):** يعبر عن المتغير التابع في الدراسة حيث تم أخذه بالقيم الحقيقية بدل القيم الاسمية، لأن الزيادة التي تحدث في الإنتاج بالقيم الاسمية تعزى إلى الارتفاع الحاصل في الأسعار وليس في كمية الإنتاج.
- **النفقات العامة ( $G_r$ ):** يعتبر الإنفاق الحكومي في الجزائر من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي، حيث تم أخذه بالأسعار الحقيقية ومن المتوقع أن يكون تأثيره موجبا على الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>1</sup> - بالعيدي محمد، [2012]، «واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-

2011»، المجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع والثلاثون، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص. 293.

- الكتلة النقدية ( $M_{2r}$ ): وفق الدراسة التحليلية تبين الدور الذي قام به البنك المركزي بتنفيذه لمجموعة من التدابير والإجراءات والتعديلات (قانون النقد والقرض) لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والحد من الضغوطات التضخمية من خلال التحكم في مؤشر الكتلة النقدية ( $M_2$ ).

## 1.II- تطور متغيرات الدراسة بالقيم الإسمية

الجدول التالي يبين تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج خلال الفترة 1986-2017

الجدول رقم (19.IV): تطور متغيرات الدراسة بالقيم الإسمية

خلال الفترة 1986-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	الناتج المحلي %	النفقات العامة (G)	النفقات العامة %	الكتلة النقدية ( $M_2$ )	الكتلة النقدية %	المؤشر العام للأسعار (IPC)
1986	296551,4	1,7	101817	1,8	227017	1,41	14,42
1987	312706,1	5,45	103977	2,12	257896	13,60	15,51
1988	347716,9	11,2	119700	15,12	292963	13,60	16,42
1989	422043	21,38	124500	4,01	308146	5,18	17,95
1990	554388,1	31,36	136500	9,64	343005	11,31	21,16
1991	862132,8	55,51	212100	55,39	415270	21,07	26,64
1992	1074695,8	24,66	420131	98,08	515902	24,23	35,08
1993	1189724,9	10,7	476627	13,45	627427	21,62	42,28
1994	1487403,6	25,02	566329	18,82	723514	15,31	54,54
1995	2004994,6	34,8	759617	34,13	799562	10,51	70,79
1996	2570028,9	28,18	724609	4,61-	915058	14,44	84,03
1997	2780168,1	8,18	845196	16,64	1081518	18,19	88,82
1998	2830490,7	1,81	875739	3,61	1592461	47,24	93,26
1999	3238197,5	14,4	961682	9,81	1789350	12,36	95,68
2000	4123513,9	27,34	1178122	22,51	2022534	13,03	95,97
2001	4227113,1	2,51	1321028	12,13	2473516	22,30	100
2002	4522773,3	6,99	1550646	17,38	2901532	17,30	101,43
2003	5252321,1	16,13	1639265	5,71	3354422	15,61	105,75
2004	6151898,1	17,13	1888930	15,23	3738037	11,44	109,95
2005	7564648,8	22,96	2052037	8,63	4157585	11,22	111,47
2006	8512184,6	12,53	2453014	19,54	4933744	18,67	114,05
2007	9408286,5	10,53	3108669	26,73	5994608	21,50	118,24
2008	11042837,9	17,37	4191053	34,82	6955968	16,04	123,98
2009	10034255	-9,13	4246334	1,32	7173052	3,12	131,1
2010	12049493	20,08	4466900	5,19	8280740	15,44	136,23
2011	14588531,9	21,07	5853600	31,04	9929188	19,91	142
2012	16208698,4	11,11	7058100	20,58	11015100	10,94	155,05
2013	16643833,6	2,68	6024200	-14,65	11941500	8,41	160,1

164,8	14,61	13686800	16,13	6995700	3,37	17205106,3	<b>2014</b>
172,65	0,13	13704500	9,44	7656300	-3,56	16591900	<b>2015</b>
183,7	0,82	13816300	-3,56	7383600	5,62	17525109	<b>2016</b>
193,97	4,84	14485591	-1,37	7282700	6,1	18594112	<b>2017</b>

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر.

## II.2- تطور متغيرات الدراسة بالقيم الحقيقية

للوصول إلى نتائج دقيقة في التقدير وذات قيمة اقتصادية وقريبة إلى الواقع، يتوجب علينا تحويل قيم المتغيرات من القيم الإسمية (بالأسعار الجارية) إلى قيم حقيقية (بالأسعار الثابتة)، بقسمتها على المؤشر العام للأسعار (IPC) والمأخوذ مباشرة من الديوان الوطني للإحصائيات (كسنة أساس 2001)، والجدول التالي يبين ذلك:

### الجدول رقم (20.IV): تطور متغيرات الدراسة بالقيم الحقيقية

خلال الفترة 1986-2017

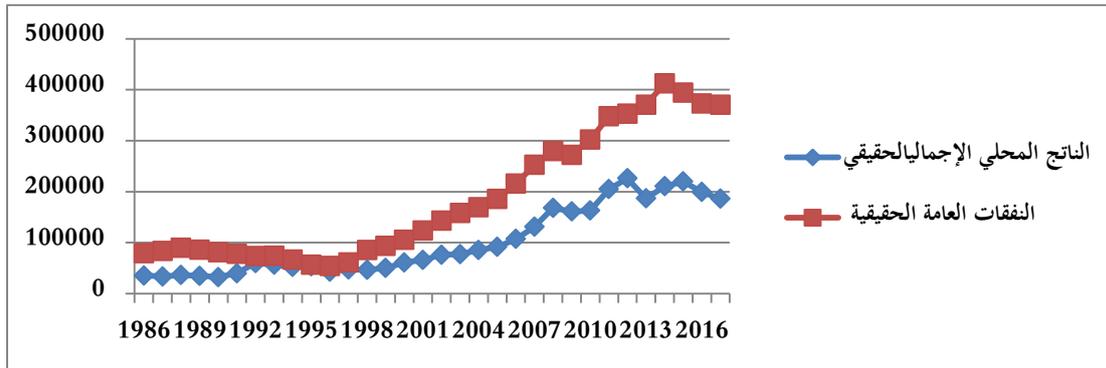
الوحدة: مليون دينار جزائري

معدلات النمو %	الكتلة النقدية ( $M_{2r}$ )	معدلات النمو %	النفقات العامة ( $G_r$ )	معدلات النمو %	الناتج المحلي الإجمالي ( $PIB_r$ )	السنوات
-9,70	1574320,4	-9,19	706081,83	0,4	2056528,4	<b>1986</b>
5,62	1662772,4	-5,05	670386,85	-0,7	2016158	<b>1987</b>
7,30	1784183,9	8,74	728989,04	-1	2117642,5	<b>1988</b>
-3,78	1716690,8	-4,85	693593,31	4,4	2351214,5	<b>1989</b>
-5,57	1621006,6	-6,99	645085,07	0,8	2619981,6	<b>1990</b>
-3,84	1558821,3	23,42	796171,17	-1,2	3236234,2	<b>1991</b>
-5,66	1470644,2	50,42	1197636,8	1,8	3063557	<b>1992</b>
0,91	1483980,6	-5,87	1127310,8	-2,1	2813918,9	<b>1993</b>
-10,61	1326575	-7,89	1038373,7	-0,9	2727179,3	<b>1994</b>
-14,86	1129484,4	3,34	1073056,9	3,8	2832313,3	<b>1995</b>
-3,59	1088965,8	-19,64	862321,79	4,1	3058465,9	<b>1996</b>
11,82	1217651,4	10,35	951582,98	1,1	3130115	<b>1997</b>
40,23	1707549,9	-1,32	939029,59	5,1	3035053,3	<b>1998</b>
9,52	1870140,1	7,04	1005102,4	3,2	3384403,7	<b>1999</b>
12,69	2107464,8	22,14	1227594	2,2	4296669,7	<b>2000</b>
17,37	2473516	7,61	1321028	2,1	4227113,1	<b>2001</b>
15,65	2860625,1	15,73	1528784,4	4,7	4459009,5	<b>2002</b>
10,89	3172030,3	1,39	1550132,4	6,9	4966733,9	<b>2003</b>
7,18	3399760,8	10,83	1717990	5,2	5595177,9	<b>2004</b>
9,71	3729779,3	7,15	1840887,2	5,1	6786264,3	<b>2005</b>
15,98	4325948,3	16,84	2150823,3	2	7463555,1	<b>2006</b>
17,20	5069864,7	22,24	2629117,9	3	7956940,5	<b>2007</b>
10,67	5610556,5	28,58	3380426,7	2,4	8906951	<b>2008</b>
-2,48	5471435,5	-4,18	3239003,8	1,6	7653894	<b>2009</b>
11,09	6078499,6	1,23	3278940	3,6	8844962,9	<b>2010</b>

15,03	6992385,9	25,72	4122253,5	2,8	10273614	2011
1,60	7104224,4	10,43	4552144,5	3,4	10453853	2012
4,99	7458775,8	-17,34	3762773,3	2,8	10395899	2013
11,35	8305097,1	12,81	4244963,6	3,8	10439992	2014
-4,42	7937735,3	4,47	4434578,6	3,7	9610136,1	2015
-5,25	7521121,4	-9,36	4019379,4	3,3	9540070,2	2016
-0,71	7467954,3	-6,59	3754549,7	1,6	9586076,2	2017

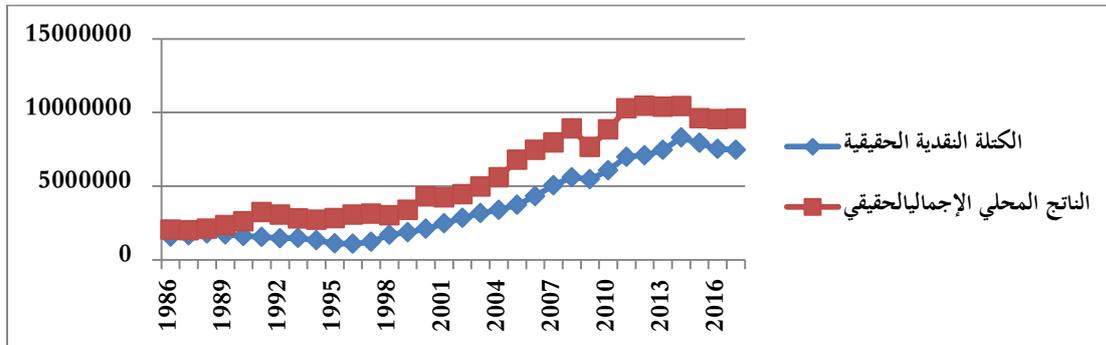
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، وبنك الجزائر.

الشكل رقم (14.IV): العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة (بالقيم الحقيقية) خلال الفترة 1986-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات رقم (20.IV).

الشكل رقم (15.IV): العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية الحقيقية (بالقيم الحقيقية) خلال الفترة 1986-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات رقم (20.IV).

المطلب الثالث: صياغة النموذج القياسي

من خلال شرح المتغيرات التي تم الاعتماد عليها لبناء النموذج القياسي، تم أخذ الصيغة الرياضية لمتغيرات الدراسة كالاتي:

$$PIB_r = f(G_r, M_{2r}).$$

حيث تمثل:

$(PIB_r)$ : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

$G_r$ : النفقات العامة الحقيقي.

$M_{2r}$ : الكتلة النقدية (حجم النقود) مأخوذة بالقيم الحقيقية.

ولغرض تقدير المعلمات تم أخذ معدلات النمو الحقيقية وإدخالها في النموذج القياسي، ولكن نظرا لعدم استقرارها على طول فترة الدراسة ومواجهتنا العديد من المشاكل الإحصائية، تعذر لنا امكانية الاعتماد عليها في التقدير وعليه تم استخدام بديل لمعدلات النمو ألا وهي إدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة السابقة كالتالي:

$$\log PIB_r = \log A + \log G_r + \log M_{2r}$$

III.1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

إن من بين شروط التقدير بطريقة المربعات الصغرى شرط سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، وخلافا على ذلك فسيتم التوصل إلى نتائج متحيزة وتم إلى نتائج زائفة ومضللة، وعليه سيتم التطرق إلى اختبار السكون للمتغيرات قبل مباشرة التقدير باستخدام أكثر الاختبارات شهرة وهو اختبار "ديكي فولر الموسع" ( $ADF$ )، حيث يقوم على اختبار وجود الجذر الوحدوي لثلاثة نماذج<sup>1</sup>، ونظرا لأهمية درجة الابطاء لاختبار الاستقرارية تم الاستعانة باختبار "Criteria" وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (21.IV): نتائج اختبار "Criteria" لاختبار درجة ابطاء متغيرات الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria						
Date: 12/24/18 Time: 18:49						
Sample: 1986 2017						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-23.77684	NA	8.55E-05	1.984060	2.174375	2.042241

<sup>1</sup> - بن عناية جلول، سرير عبد القادر، [2016]، «تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR (1980-2014)»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد الخامس عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص ص. 49-50.

1	71.80234	157.0229*	2.95E-07*	-3.700167*	-2.748592*	-3.409261*
2	83.62427	16.04405	4.30E-07	-3.401734	-1.688899	-2.878103
3	101.9125	19.59449	4.52E-07	-3.565176	-1.091082	-2.808821
4	110.4757	6.728236	1.23E-06	-3.033976	0.201377	-2.044897

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج "Eviews".

إن من بين طرق اختيار إحدى النماذج الثلاثة في اختبار "ديكي فولر الموسع" ( $ADF$ ) تعتمد على معنوية الاتجاه الزمني ومعنوية الحد الثابت خلال اختبار السكون، لأنه يتعذر لنا معرفة خاصية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عن طريق التمثيلات البيانية، وعليه عند استخدام هذا الاختبار ( $ADF$ ) يجب علينا البدء بالعلاقة التي تربط بين الاتجاه الزمني والحد الثابت أولا وملاحظة معنوية الاتجاه الزمني:

- إذا كان الاتجاه الزمني معنوي نكتفي بنموذج الذي يحتوي على الحد الثابت والاتجاه الزمني فقط؛
- إذا كان الاتجاه الزمني غير معنوي أي عدم وجود متجه زمني في السلسلة، هنا يجب الاعتماد على النموذج الثاني الذي يحوي على الحد الثابت دون متجه زمني إذا كان معنوي، وغير ذلك في حالة عدم معنويته نعلم في الأخير على النموذج الثالث الذي لا يحوي لا على اتجاه زمني ولا على حد ثابت.

والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار، مع أخذ درجة إبطاء ( $P = 1$ ) المختار من قبل مجموعة من المعايير

مثل ما هو مبين في الجدول رقم (20.IV):

الجدول رقم (22.IV): نتائج اختبار "ديكي فولر" الموسع لمتغيرات النموذج

الفرق الثاني			الفرق الأول			المستوى			المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم.
III	II	I	III	II	I	النموذج III <sup>±</sup>	النموذج II <sup>#</sup>	النموذج I <sup>*</sup>	
-	-	-	-	-	-3,92	-	-	- 1,74	( $PIB_r$ )
-	-	-	-	-	-4,13	-	-	-2,14	$G_r$
-	-	-5,54	-	-	-2,76	-	-	-2,44	$M_{2r}$
-1,95	-2,97	-3,58	-1,95	-2,97	-3,57	-1,95	-2,96	-3,56	القيم الحرجة %5

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج "Eviews".

\* النموذج يحتوي على اتجاه زمني وقاطع.

# النموذج يحتوي على قاطع دون اتجاه زمني

± النموذج لا يحتوي على قاطع ولا على اتجاه زمني.

تشير النتائج من خلال الجدول أعلاه أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى حيث كانت إحصائية ( $t_c$ ) المحسوبة أقل من قيمها الحرجة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5%، ولمعالجة عدم استقرار السلاسل الزمنية تم أخذ الفروقات الأولى لها، حيث أصبحت في هذه الحالة القيم المحسوبة لاختبار "ديكي فولر الموسع" ( $ADF$ ) أكبر من القيم الحرجة أي أنها مستقرة ومتكاملة من الدرجة  $I(1)$ ، ما عدا لوغاريتم الكتلة النقدية ( $M_{2r}$ ) الذي استقر عند الفروقات الثانية فهو إذن متكامل من الدرجة  $I(2)$ .

### 2.III- نتائج تقدير نموذج الدراسة

إذا كانت جميع متغيرات الدراسة ساكنة في مستواها فهنا لا يوجد أي مشكل في اتباع إحدى الطرق القياسية في التقدير كطريقة المربعات الصغرى، ولكن إذا اتضح أن السلاسل غير مستقرة أو غير ساكنة وأنها استقرت بعد أخذ الفروقات الأولى أو الثانية وهكذا، فيجب علينا هنا التحقق أو التأكد من امكانية وجود علاقة متساوية التكامل بين هذه السلاسل الغير الساكنة، بمعنى أنه يجب أن تتضمن على الأقل على مكون خطي واحد ساكن، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبار الاحصائية والمتوفرة في البرنامج الاحصائي " Eviews"، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (23.IV): نتائج اختبار الأثر الخاص بالتكامل المتساوي

القيمة الذاتية	اختبار الأثر	مستوى معنوية 5%	فرضية العدم
0,54	48,71	47,21	لا يوجد* ( $r = 0$ )
0,36	25,36	29,68	على الأكثر يوجد متجه واحد ( $r \leq 1$ )
0,28	11,56	15,41	على الأكثر يوجد متجهين ( $r \leq 2$ )
0,04	1,37	3,76	على الأكثر يوجد متجهين ( $r \leq 3$ )

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " Eviews".

\* تشير إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المتساوي عند مستوى معنوية 5%.

من خلال الجدول أعلاه، يبين أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر ( $\lambda_{trace}(r) = 48,71$ ) أكبر من القيم الحرجة (42,44) عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المتساوي، ونقبل فرضية العدم بوجود على الأكثر متجه واحد للتكامل المتساوي لأن القيمة المحسوبة لهذا الاختبار

الدراسة، والذي يسمح لنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى عند المستوى بحيث يضمن لنا عدم الوقوع في الانحدار الزائف<sup>1</sup> والوصول إلى نتائج دقيقة وقريبة للواقع. والجدول التالي يبين لنا نتائج التقدير:

$$\log PIB_r = 3,77 + 0,69 \log G_r + 0,12 \log M_{2r}$$

$$R_{Adj} = 0,96 \quad DW = 1,58 \quad Obs = 32$$

الجدول رقم (24.IV): نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LOGPIBR				
Method: Least Squares				
Date: 12/24/18 Time: 16:23				
Sample: 1986 2017				
Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGGR	0.689931	0.099883	6.907363	0.0000
LOGM2R	0.123662	0.101524	1.218058	0.2334
C	3.767522	0.502836	7.492539	0.0000
R-squared	0.965827	Mean dependent var		15.38470
Adjusted R-squared	0.962166	S.D. dependent var		0.579070
S.E. of regression	0.082634	Akaike info criterion		-1.412870
Sum squared resid	0.195222	Schwarz criterion		-1.229653
Log likelihood	34.60592	F-statistic		312.7905
Durbin-Watson stat	1.577471	Prob (F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج "Eviews".

### 3.III- تقييم النموذج القياسي من الناحية الاحصائية والاقتصادية

قبل استخدام النموذج المقدر في تحليل النتائج الاقتصادية لا بد من الحكم أولا من صلاحيته احصائيا، مع العلم أنه لا يتم قبول أي نموذج رياضي أو قياسي إلا إذا توافرت فيه بعض الشرط نذكرها:

- المعنوية الكلية للنموذج: أي الحكم على العلاقة التي تربط بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة من خلال هذا النموذج، ويتم ذلك باستخدام معنوية اختبار فيشر ( $F$ ) حيث اتضح لنا من خلال مخرجات التقدير في الجدول أعلاه أن قيمتها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه فإن النموذج ككل مقبول احصائيا.

<sup>1</sup> - عابد بن عابد العبدلي، [2005]، «تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية»، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، السنة التاسعة، العدد 27، جامعة الأزهر، ص. 236.

- المعنوية الجزئية للنموذج: بمعنى هل المتغيرات المستقلة معنوية تختلف عن الصفر أو العكس، حيث يسمح لنا برنامج "Eviews" بإجراء هذا الاختبار مباشرة دون إجراء الفرضيات، والملاحظ من خلال مخرجات التقدير أن المتغير  $G_r$  معنوي لأن قيمته الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، والعكس بالنسبة للكتلة النقدية.

- القدرة التفسيرية للنموذج: يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ( $R_{Adj}$ ) والذي بلغ قيمته 0,96، ما يعني أن المتغيرات المستقلة ( $G_r, M_{2r}$ ) تفسر نسبة 96% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ( $PIB_r$ )، أما الباقي فتفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- اختبار استقلال الذاتي للبواقي: يتم الحكم على وجود استقلال أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال اختبار ( $DW$ )، حيث يتضمن الجدول الاحصائي الخاص به قيمتين حديتين قيمة دنيا وأخرى عليا، ومن خلال الجدول الاحصائي الخاص باختبار ( $DW$ ) نجد أن القيمة الدنيا تقدر بـ ( $d_L = 1,31$ ) والقيمة العليا ( $d_U = 1,57$ )، وذلك عند مستوى معنوية 5% وحجم عينة قدرها 32 سنة (1986-2017) وعدد المتغيرات المستقلة ( $K = 2$ )، حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذا كان<sup>1</sup>:  
 $(2 < DW < 4 - d_U)$ ؛  $(d_U < DW < 2)$ ، أما في حالتي  $(4 - d_L < DW < 4)$ ؛  $(0 < DW < d_L)$  يكون القرار برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تبين وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وبما أن  $(DW = 1,58)$  وهي ما بين  $(d_U < DW < 2)$ ، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- اختبار تجانس البواقي: (ثبات تباين الأخطاء) يشترط لتطبيق طريقة المربعات الصغرى أن تكون البواقي متجانسة أي أن تكون البواقي قليلة التشتت، وبافتراض فرضية العدم التي تنص على تجانس بين البواقي، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود تجانس بين البواقي، يتم استعمال أكثر الاختبارات شيوعا والمتاح في برنامج "Eviews" وهو اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم التباين ( $ARCH$ )، حيث بلغت قيمة الاختبار ( $F = 1,32$ ) بقيمة احتمالية ( $P.value = 0,26$ ) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بتجانس البواقي (تبات تباين البواقي).

الجدول رقم (25.IV): نتائج اختبار التجانس ( $ARCH$ )

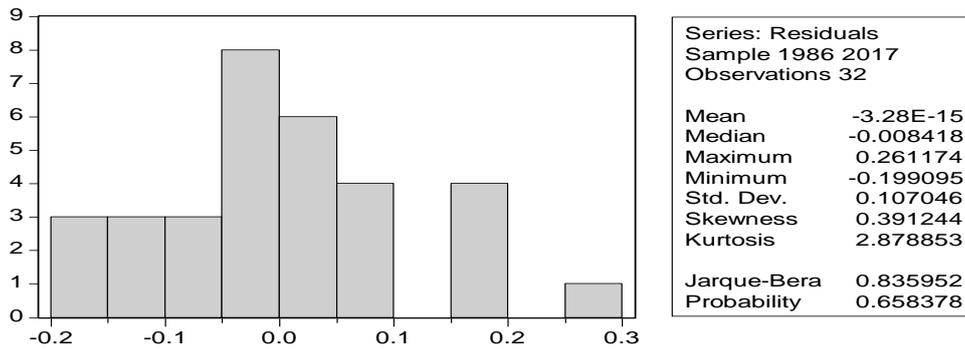
ARCH Test:			
F-statistic	1.318028	Probability	0.260329
Obs*R-squared	1.347676	Probability	0.245685

<sup>1</sup> - اجري خيرة، [2014]، «محددات النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة (1970 - 2011)»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 114.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج "Eviews".

- اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي: يعتبر شرط اعتدالية البواقي من الشروط المهمة المرتبطة بحجم العينة في حالة عينات صغيرة، تم استخدام اختبار "جارك-بير" المتاح بالبرنامج "Eviews" لاختبار هذا الشرط، وأثبتت النتائج أن قيمة (J.B) المحسوبة بلغت (0,84) بقيمة احتمالية بلغت (0,66) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه يتم قبول فرضية عدم التنص على أن البواقي تتبع القانون الطبيعي والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (16.IV): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج "Eviews".

أما اقتصاديا، فبعد مرور النموذج المقدر على جميع الشروط والخطوات الاحصائية بنجاح، سيتم الاعتماد عليه في تحليل وتفسير اشكالية الدراسة، فحسب النموذج المقدر يوضح لنا ما يلي:

- إن قيمة الحد الثابت موجب وقدرت قيمته بـ (3,77) بمعنى أنه إذا ما تم استخدام كل من الإنفاق العام والكتلة النقدية في النموذج أي عند  $(G_r = M_{2r} = 0)$  فإن هناك متغيرات أخرى تؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من الطبيعي لأن النمو الاقتصادي أو نمو الناتج المحلي متغير واسع ومتشعب وهناك كم هائل من المتغيرات التي تؤثر فيه سواء بالإيجاب أو بالسلب، ونظرا لتعدد امكانية إدخالهم في نموذج احصائي واحد تم استخدام أكثر المؤشرات تأثيرا على السياسة المالية والسياسة النقدية وجمعها لمعرفة مدى فعاليتها على النمو الاقتصادي.

- من خلال النتائج التطبيقية اتضح الأهمية الكبيرة للسياسة لمالية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر بمقابل فعالية أقل للسياسة النقدية، وفيما يلي سنتطرق إلى أسباب ذلك:

- هناك أثر موجب ومعنوي للإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية وبعض من الدراسات السابقة فالإنفاق على مختلف القطاعات يكون له أثر موجب على المدى الطويل، حيث قدرت

مرونته ب (0,69) أي كلما زاد الإنفاق العام ب 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,69% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذه النتيجة منطقية وقرينة من الواقع كون الجزائر مثلها مثل الدول النامية التي تعتمد على أداة الإنفاق في توجيه وتنشيط اقتصادها بهدف زيادة النمو الاقتصادي، ولكن بالنظر إلى حجم الموارد المالية التي تم ضخها في الاقتصاد من خلال البرامج التنموية الأخيرة منذ سنة 2001 من المتوقع أن تكون مرونة الإنفاق أكبر من (0,69)، أو أن تكون نسبة الزيادة في الناتج المحلي أكبر من نسبة الزيادة في الإنفاق العام (بمناز بغلة حجم متزايدة) حتى يمكننا القول بأن السياسة المالية المتبعة في الجزائر ذو كفاءة عالية معتمدة على حسن استخدامها بدلا من الاعتماد على تراكمها.

ولكن ما توصلنا إليه تبين أن الدولة اعتمدت على توظيف موارد كبيرة للحصول على معدلات نمو قليلة، مما نستنتج بأن هناك بعض من هذه الموارد عاطلة وأن النفقات الموظفة المعتمدة هي غير إنتاجية بالقدر الكافي، ويعود سبب ذلك إلى أن الجزائر اعتمدت ولا زالت تعتمد على العائدات النفطية في تمويل الاقتصاد، حيث الاعتماد على مورد وحيد يزاحم باقي القطاعات الانتاجية ويحد ومن مردوديتها هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم استقرارية هذا القطاع وارتباطه مباشرة بالأوضاع الدولية الخارجية يحد من ارتفاع معدلات النمو الناتج المحلي، وهذا تأكيدا لما توصلنا إليه في الجانب التحليلي حيث عرفت الجزائر معدلات نمو صغيرة وحتى سالبة تزامنا مع انخفاض أسعار المحروقات، وكذا إذا ما تمّ التخلي عن سياسة الدعم من قبل الدولة سوف يثبط هذا بدوره من معدلات نمو الناتج، حيث تبين في الجانب التحليلي أن نفقات التسيير بما فيها الإعانات تمثل حصة الأسد في النفقات العامة في الجزائر، فلو تمّ توجيه نسبة أكبر لهذه النفقات لتجهيز لحققت الجزائر تطور كمي لمعدلات نمو الناتج المحلي.

جاءت نتائج هذه الدراسة موافقة لكل من دراسة "وليد بشيشي وسليم مجلخ" اللذان توصلا إلى أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2014، وقدرت مرونته ب (0,52)<sup>1</sup>، ودراسة "عتو الشارف واجري خيرة" وتوصلهم بأن هناك علاقة طردية موجبة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي خلال الفترة 1970-2011، وقدرت المرونة ب (0,86)<sup>2</sup>، و"دراسة بن عناية جلول وبوكريطة خديجة" التي توصلا بأن هناك تأثير موجب للسياسة المالية (النفقات العمومية) وأكبر من تأثير السياسة النقدية، حيث قدرت مرونة الإنفاق الحكومي في الفترة 1980-2014 ب (0,74)<sup>3</sup>، أما بالنسبة لدراسة "أقسام قادة وعبان شهرزاد"

<sup>1</sup> - بشيشي وليد، سليم مجلخ، [2017]، المرجع السابق، ص. 82.

<sup>2</sup> - عتو الشارف، اجري خيرة، [2015]، «محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثامن، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 159.

<sup>3</sup> - بن عناية جلول، بوكريطة خديجة، [2016]، «أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المتزامن وشعاع تصحيح الأخطاء للفترة (1980-2014)»، مجلة الإحصاء والاقتصاد الكمي، المجلد 14، العدد الأول، جامعة الجزائر، ص. 51.

فجاءت نتائجها مغايرة عن الدراسات السابقة حيث توصلت أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2014<sup>1</sup>. مع العلم إن أحد الأسباب في تباين أثر النفقات العامة بين الباحثين في بعض الدول هو أن الدول النامية تستخدم النفقات العامة لدعم النمو طويل الأجل، عكس الدول المتقدمة والتي تستخدمه لإدارة الطلب لتعكس اتجاه الدورة الاقتصادية ولهذا نجد الأثر الموجب للنفقات على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وبالنسبة للدول النامية فالأثر يتزايد مع امتداد الفترة الزمنية<sup>2</sup>.

- بينت النتائج أن هناك تأثير موجب غير معنوي للكتلة النقدية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت مرونتها ب (0,12) أي إذا زادت الكتلة النقدية ب 1% يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج بنسبة 0,2%، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية حيث إذا أرادت أي دولة تحفيز وتنشيط اقتصادها تلجأ إلى إحدى الحلول بضغط كتلة نقدية هائلة كما فعلت الجزائر لتمويل برامجها التنموية، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة السيولة في الاقتصاد بما يفي احتياجاته الفورية لتمويله، ولكن التعارض بين أهداف البنك المركزي من ناحية ارتفاع النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم من ناحية أخرى ثبط فعالية السياسة النقدية في نمو الناتج ما يؤكد عدم معنويتها وتأثيرها في الجزائر. حيث نجد أنه بالنسبة لدور البنك المركزي فيما يخص رسم السياسات النقدية في الجزائر، فقد حدد في الأمر (11-03) في قانون القرض والنقد في المادة رقم 35: "أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي"<sup>3</sup>، فبالمقارنة لدور البنك المركزي في المادة 55 من قانون النقد والقرض (10-90) أنه أبقى على مهمة بنك المركزي نفسها ولكن هناك تغييرين: أولها استبدال النمو المنتظم بالنمو السريع، أما التغيير الثاني فهو يتمثل في إقصاء هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية أي هدف التشغيل الكامل<sup>4</sup>، وهذا ما يبرر عرقلة وضعف هذه السياسة في تأثيرها على نمو الناتج المحلي.

<sup>1</sup>- أقاسم قادة، عبان شهرزاد، [2016]، «الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياسات النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر»، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السابع، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص. 26.

<sup>2</sup>- سرکان ارسلانالب وآخرون، [2017]، «الاستثمار في النمو»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 48، العدد الأول، ص. 37.

<sup>3</sup>- الأمر رقم (11-03) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (10-90)، المادة 35، المتعلقة بصلاحيات بنك الجزائر وعملياته، ص. 5.

<sup>4</sup>- فنان الطيب، بوشنتوف نوال، [2018]، المرجع السابق، ص. 107.

## خلاصة الفصل

انطلاقاً من ما تم عرضه في هذا الفصل فيما يخص تحليل السياسات الاقتصادية المالية والنقدية في الجزائر، عرضنا تجربة الإصلاحات الاقتصادية (المالية والنقدية) في الجزائر خلال فترة الدراسة بكل تكاليفها وانعكاساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي سوف نلخصها كالتالي:

- اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على النظام الاشتراكي لتوجيه اقتصادها وامتازت بميمنة الدولة على كل المجالات الاقتصادية بالإضافة للوفرة المالية التي تحققت بفضل الإيرادات النفطية، مما سمح لها بتوسيع مشاريعها وخططها التنموية، وهنا امتازت السياسة النقدية بالحيادية وعدم تأثيرها في الاقتصاد القومي في الستينات والسبعينيات، نتيجة التداخل الكبير بين السلطة المالية والنقدية والاعتماد الكبير للدولة على الميزانية العامة في تمويل الأنشطة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

- في ظل التغيرات التي مست البنية الاقتصادية العالمية في منتصف الثمانينات وتأثيرها المباشر على الجزائر وما نتج عنها من اختلالات عميقة على المستوى الداخلي والخارجي، شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق هذا من بين الإصلاحات المطبقة بغية تحقيق الاستقرار الكلي بالإضافة لانتهاجها سياسة إصلاحية ذاتية وهيكلية (سياسات مالية ونقدية) بدعم المؤسسات الدولية، وما نتج عنها من تحسينات في المؤشرات الاقتصادية الكلية عكس النتائج الاجتماعية فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي؛

- لتأتي المرحلة الأخيرة والمعروفة بإتباع الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي بغية تحسين الأداء الاقتصادي من أجل تعظيم النمو، مفادها تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي وفي نفس الوقت تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتحسين مستويات المعيشية للأفراد، الحد من البطالة وتقليل نسبة الفقر في المجتمع، مستفيدة بذلك من الوفرة المالية التي تحصلت عليها بالارتفاع المستمر في احتياطياتها من سعر الصرف الأجنبي تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط وتحسن مؤشر الدين الخارجي عبر التسديد المسبق، وحققت نتائج ايجابية منها عودة استقرار الاقتصاد الكلي، تحقيق بعض أهداف التنمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

- هناك بعض النتائج المتحصل عليها في الجانب الكمي من خلال الدراسة القياسية، والمذكورة خلال نتائج التحليل الاقتصادي لنموذج الدراسة المقدر، إضافة إلى أنه سيتم التوسع والتطرق لنتائج الدراسة سواء للجانب التحليلي أو القياسي بالتفصيل من خلال الخاتمة العامة.

## الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة

تجسد هذا الموضوع حول دراسة أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تمّ من خلاله محاولة الإلمام والتوسع في الموضوع سواء نظريا أو تطبيقيا، ولمعالجتنا للإشكالية وكذا للأسئلة الفرعية المطروحة جزأنا الدراسة إلى أربع فصول لإعطاء إجابات مقنعة في هذا الجانب، ومن هذا المنطلق سيتم تلخيص أهم ما جاء في دراستنا كالتالي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول السياسات الاقتصادية الكلية مقتصرة على كل من السياستين المالية والنقدية، فالسياسات الاقتصادية تعتمد على استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهداف اقتصادية بدرجة عالية من التنسيق بينها بالإضافة إلى سياسات أخرى، وهنا نجد أن صندوق النقد الدولي خصص مجموعة من الدراسات التطبيقية فيما يخص المقاربة الثلاثية التي أقرت على ضرورة الجمع بين السياسات المالية والنقدية والهيكلية، باعتماد على صياغة مزيج مناسب بين هذه السياسات في كل دولة لدعم النمو الاقتصادي. فالسياسة النقدية هي من مسؤوليات ومهام البنوك المركزية، التي تقوم بمجموعة من الإجراءات والعمليات لإدارة كل من عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والرقابة على الائتمان، ومحاولة التأثير في حجمها عن طريق الإجراءات والأدوات المستخدمة سواء المباشرة أو الغير المباشرة في هذا الجانب والمتمثلة في إعادة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة وكذا نسبة الاحتياطي القانوني وإلخ، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومرسومة مسبقا. أما السياسة المالية والمعروفة بسياسة الميزانية فهي تعبر عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق استخدام أدواتها المعروفة، والمتمثلة في آلية النفقات والضرائب والقروض العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بحسب الحالة الاقتصادية السائدة، ومن هنا تجلّى لنا ضرورة استخدام الدولة كل الأدوات المتاحة وزيادة كفاءتها من أجل الحد من التعارض بين أهدافها، والذي ينص بالدرجة الأولى إلى الاستقلالية التامة للبنوك المركزية عن الدولة، وعدم تطبيق هذه الشروط من شأنها تشييط النتائج الإيجابية المتوقع الوصول إليها والمتمثلة في تشييط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية.

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية قديمة حديثة ومتشعبة أيضا، حيث منذ العصور القديمة أكتشف مصطلح النمو الاقتصادي وتمّ البحث عن أهم العوامل التي من شأنها تحقيق ورفع من معدلات نموه، ويعتبر الكلاسيك هم البادئون في ذلك وأشادوا بعنصري العمل وتراكم رأس المال ودورها في زيادة الفروقات بين الدول، إضافة إلى نظريات أخرى ركزت على الدور الذي تلعبه بعض المتغيرات في تشييط النمو الاقتصادي كالنمو الديمغرافي وندرة الموارد الطبيعية والمعروفة بالمصييدة السكانية للاقتصادي "مالتوس"، في حين جاءت نظرية مخالفة ركزت على دور التقدم التقني في دفع عجلة النمو الاقتصادي فالاعتماد على الكفاءة

في استخدام العوامل الإنتاجية عوض تراكمها سيؤدي ذلك إلى إمكانية الحصول على معدلات نمو أكبر، إلا أن هذه النظريات واعتمادها على التحليل النظري هو ما أدى إلى التشكيك في نتائجها خصوصا مع التطورات العلمية والتكنولوجيات الحديثة التي أنتجت حديثا، والتي استلزمت اعتماد نماذج رياضية لقياس النمو الاقتصادي، وعليه ظهرت نماذج أخرى ركزت على عوامل جديدة إضافة للعوامل السابقة مثل الاستثمار والادخار والتقدم التقني، ولكن أكثر ما عاب عليها هي أنها ساهمت في اتساع الفجوة والتباعد الكبير بين العالم المتقدم والعالم المتخلف بسبب احتكار هذه الأخيرة على التكنولوجيا الجديدة، وعليه تمّ أخذ بعد آخر لهذه النظريات وهي النظريات التي تهتم بعوامل داخلية التي من شأنها توليد وإنتاج النمو الاقتصادي، فقد قامت بإضافة متغيرات أخرى كـرأس المال البشري، التكوين والتمرس عن طريق التعليم، الاستقرار السياسي، الاستثمار في البنى التحتية، السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والميكانيكية، البحث والتطوير، كل هذه العوامل لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لأي بلد.

في حين تمّ في الفصل الثالث تتبع مراحل تطور الفكر الاقتصادي لمعرفة تطور الأهمية النسبية للسياسات المالية والنقدية حسب المبادئ والتوجهات المختلفة، نجد أن السياسة النقدية امتازت بمبدأ حيادية النقود وعدم تأثيرها في النشاط الاقتصادي، وبعد تطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التغير في كمية النقود، إلى حين ظهور أزمة الكساد الكبير التي أصاب العالم في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أصبحت السياسة النقدية عاجزة عن إعطاء حلول ما أدى إلى ظهور نظرية مغايرة على يد الاقتصادي كينز، بتقديمه نموذج التوازن العام الذي أعطى تفسيراً دقيقاً للأزمة ودعا إلى تدخل الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية ولكن بشكل قليل، وتمثل هذه الأدوات في الضرائب والإنفاق الحكومي الذي من شأنه أن يخلق طلبا اضافيا عن طريق الزيادة في الاستثمار لانعاش النشاط الاقتصادي وقت أزمة الكساد، وأن تطبيق هذه السياسات يكون دائما عكس الدورات الاقتصادية في المدى القصير.

وضع الاقتصادي ميلتون فريدمان خلال النظرية النقدية الحديثة بذور الشك في الأسس النظرية الكينزية، أمام عجزها عن حل مشكلة الركود التضخمي، وتبنت فكرة التحكم في العرض النقدي لتحقيق استقرار الاقتصادي الذي أعطى الأولوية مرة أخرى لأثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، حيث نجد أنها نجحت في السبعينات وأن الكثير من البنوك المركزية طبقت أسس النظرية النقدية وتمّ الوصول إلى نتائج مرضية فيما يخص الحد من ضغوطات التضخم، وأمام هذا التطور والجدل الحاصل بين أنصار المدارس النقدية والمالية والتوجهات التي تم الدفاع عليها، ما ساهم في ظهور فريق آخر يشيد بأهمية التنسيق والتكامل بين السياسات في ظل صعوبة

وتناقض استعمال أدواتهما في نفس الوقت، واتسعت نطاق النظريات التي تناولت هذا التنسيق من أجل تحقيق نتائج إيجابية على الاقتصاد، وتوصلنا أن فعالية السياستين تزيد كلما تم استخدام مزيج مناسب لهما. ليأتي في الفصل الرابع وهو الأخير، دراسة فعالية كل من السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وقمنا بتحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر منذ اصلاحات قانون القرض والنقد 1986 إلى غاية التعديلات التي طرأت عليه خلال سنة 2017، ونفس الشيء بالنسبة للسياسة المالية وتطورها خلال فترة الدراسة والاصلاحات التي طبقتها الدولة من أجل تفعيلها في النشاط الاقتصادي، ثم قمنا بتبسيط الدراسة التحليلية إلى نموذج رياضي قياسي من شأنه تبين لنا بشكل أكثر دقة توجهات الاصلاحات المطبقة خلال هذه الفترة، وفي الأخير استخلصنا مجموعة من النتائج في الجانب التحليلي وكذا في الجانب القياسي والمتمثلة في:

### - نتائج الدراسة

سوف يتم عرض كل من النتائج المتوصل إليها وكذا عرض التوصيات المقترحة في نفس الوقت من خلال دراستنا على النحو التالي:

#### أ. نتائج الجانب التحليلي

- عرفت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات خلال فترة الدراسة، حيث امتازت بالحيادية وعدم تأثيرها في الاقتصاد القومي في الستينات والسبعينيات، نتيجة التداخل الكبير بين السلطة المالية والنقدية والاعتماد الكبير للدولة على الميزانية العامة في تمويل الأنشطة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب وجود مشاكل تسيرية كبيرة في جانب القطاع الإنتاجي وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية، وضعف المقومات المالية سببا في عدم إعطاء الدولة البنك المركزي الصلاحية لاستخدام معالم السياسة النقدية من أجل معالجة الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، بل كان عبارة عن وسيلة بيد الخزينة العمومية لتمويل عجزها كتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دون مراعاة الأساليب الحديثة المعطاة للبنوك المركزية في تطبيقها للسياسة النقدية هذا ما أدى باختلال كبير بين القطاع النقدي والحقيقي حيث كان الإصدار النقدي يتم بطريقة عشوائية بدون أن يكون له مقابل إنتاجي ما أدى بظهور العديد من المشاكل على مستوى الاقتصاد القومي في هذه الفترة.

- إن المشاكل والاختلالات التي ظهرت في الاقتصاد نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، بينت الفجوة الكبيرة في السياسة التمويلية المستخدمة من قبل الحكومة، أدى بضرورة إخضاع دور النقد للسياسة الميزانية كأول إصلاح في جانب القطاع النقدي، وتم فيها إلغاء تدريجي لمساهمة البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة، وأنشئت الوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد والقرض، ولكن اقتصرها إلا على تمويل احتياجات المؤسسات العمومية دليل واضح على عدم زوال السلطة الحكومية على السلطة النقدية.

- في ظل تحبظ معظم المؤسسات العمومية في عدة مشاكل والعجز الذي وقعت فيه تزامنا مع الأزمة النفطية 1986، شهد الاقتصاد الجزائري بداية الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وهكذا سارعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من الإجراءات وإصلاحات هيكلية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ومن بينها إصلاح النظام النقدي (قانون النقد والبنك) سنة 1986 مع صدور قانون 86-12، حيث تضمن هذا الإصلاح الفصل بين البنك المركزي والبنوك التجارية، مع استعادة البنك المركزي صلاحيته فيما يخص تسيير السياسة النقدية وأدواتها، إضافة أنه تم إعطاء دور مؤسسات التمويل كمؤسسات تمويل الدول الأخرى تعبئة الادخار وتوزيع القروض مما أدى إلى تقلص دور الخزينة في نظام التمويل مع زيادة دور النظام البنكي داخل الاقتصاد.

- في ظل تعثر الإصلاح النقدي السابق وتعذر تطبيقه في الواقع جاء القانون التكميلي المكمل سنة 1988 الذي ينص على إعطاء استقلالية أكثر للبنوك أين أصبح له شخصية معنوية تجارية مالية خاضعة لمبدأ الاستقلالية والتوازن المالي والمحاسبي.

- تأثرت أغلبية الدول النامية بشكل مباشر بالأزمة العالمية في الثمانينات، ما استدعى قيامها بالمزيد من الإصلاحات المالية والنقدية مع منطوق التحول الجديد لاقتصاداتها إلى الاقتصاد الحر بإعطائها الأولوية للقطاع المالي والبنكي، ولجأت الجزائر لأول مرة إلى المنظمات المالية العالمية للاقتراض بتوقيعها على اتفاقيتين في سنتي 1989 و1991 أدى بها إلى الرضوخ إلى مبادئها وشروطها الصارمة، حيث نتج عن هذا الاتفاق مجموعة من الإصلاحات التشريعية كقانون النقد والقرض (90-10) الصادر في 14 أبريل 1990 الذي يعتبر كمنطلق فعلي لعمل السياسة النقدية، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية أمام القطاع الخاص والأجنبي، فحسب صندوق النقد الدولي أن أغلبية تراجع الدول اقتصاديا هو وضع حواجز كبيرة وشروط تعسفية للائتمان سواء أمام القطاع الخاص أو الأجنبي واللذان يمكنهما تنشيط الاقتصاد بخلق إنتاج محلي وحركية في الأسواق من شأنها دعم النمو الاقتصادي للدول.

- إن تراجع الجزائر عن بعض الشروط المبرمة في الاتفاقيات السابقة باستخدامها سياسات اقتصادية انكماشية سواء فيما يخص السياسة المالية أو النقدية كلفت الجزائر اجتماعيا وأمنيا، ما أدى بالدولة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الطارئة منها رفع الحد الأدنى للأجر الوطني ورفع الرواتب في إطار الدعم الاجتماعي للأسر، وقامت باتخاذ سياسة نقدية توسعية بإصدار النقود ولكن الهدف منه هو تغطية عجز الموازنة ونفقات التسيير ولم تكن موجهة لنفقات التجهيز أو إلى الاستثمار ما أدى بنتائج وخيمة على الاقتصاد القومي، ولم يكن للدولة إلا حل اللجوء مرة أخرى إلى الهيئات الدولية طلبا لقرض مالي لتمويل عجزها فأبرمت اتفاقيتين جديدتين في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وكانت هذه المرة ملزمة بتنفيذ كل الشروط المملاة عليها وحققت نتائج إيجابية

فيما يخص متغيرات الاقتصاد الكلي أدى بإرضاء الهيئات الدولية بسبب المقولة الشهيرة التي ألقته في إحدى الندوات أن "الجزائر تلميذ مجتهد"، ولكن كلفها ذلك اجتماعيا أيضا لأن من خصوصية الهيئات الدولية الاهتمام إلا بالجوانب الكمية للاقتصاد بغض النظر على ما سيلحق ذلك من أضرار اجتماعية.

- تم إدخال مجموعة من التعديلات الجديدة فيما يخص مواصلة الاصلاحات النقدية في ظل التغيير المستمر في المعطيات الدولية، فجاء الأمر (01-01) الصادر في 2001 كأول تعديل لإعادة تنظيم وتسيير بنك الجزائر إداريا دون المساس بمضمون قانون النقد والقرض السابق (90-10)، لتتواصل الاصلاحات سنة 2003 لتعايش مجموعة من الفضائح على مستوى الجهاز المصرفي مبينة بذلك مدى ضعف آلية الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر آنذاك، فجاء التعديل المؤرخ 2003 المتعلق بالأمر رقم (03-11) من قانون النقد والقرض الذي ينص على إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي إضافة إلى تحرير البنوك التجارية من القيود الإدارية، أين تم عصرنه النظام المصرفي الجزائري بإدخال التكنولوجيا وتنمية نظام المعلومات بالبنك المركزي، حيث قام بنك الجزائر باستحداث أنظمة دفع تتماشى مع التطورات العالمية قصد السماح للمصارف بالتقليل من مخاطر القروض من أجل الوصول إلى نوع من الاستقرار المالي، وتعزز ذلك في سنة 2010 بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي والاستقرار المالي، من خلال صدور الأمر رقم (10-04) المتعلق بالنقد والقرض وتم فيه ضخ مجموعة من الشروط والقوانين التي من شأنها زيادة تفعيل نشاط المراقبة على البنوك والمؤسسات المالية، ليدعم بتنظيم جديد آخر في مجال تحديد وقياس تسيير ورقابة خطر السيولة سنة 2011، ليصدر في هذا الصدد مجلس النقد والقرض جهازا احترازيا جديدا سنة 2014 لمطابقة القواعد الاحترازية الكلية تماشيا مع مستجدات لجنة بازل.

- إن الأوضاع الجيدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2003، سمح لها بتحقيق عائدات كبيرة مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة مما انعكس ذلك على تحسن غير مسبوق في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، تزامنا مع البرامج التنموية التوسعية الأخيرة المنفذة كارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وكذا الاستقرار الاجتماعي وانخفاض في معدلات البطالة وتراجع الديون الخارجية، إضافة إلى مؤشرات أخرى، فحسب احصائيات بنك الجزائر ارتفعت الاحتياطات من الصرف الأجنبي من 11,90 مليار دولار سنة 2000 إلى 143,10 مليار سنة 2008، إلى حين وصولها لحدها الأقصى سنة 2013 والتي بلغت 194,012 مليار دولار، ويعود هذا التطور لحجم الاحتياطات الأجنبية إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما جعلت الاقتصاد الجزائري بعيدا عن الصدمات الخارجية التي هزت اقتصاديات العالم الخارجي إثر الأزمة المالية العالمية ولكن بصفة مؤقتة.

- ساعد الوضع الجيد للوضع المالية الخارجية وتراكم الكبير للموارد المالية الصمود أمام الأزمة العالمية سنة 2009، ولكن سرعان ما استطاعت الصدمات الخارجية ملامسة الاقتصاد الجزائري سنة 2014 ما جعله يتخبط في عدة مشاكل وصعوبات، بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال هذه السنة التي وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015 وارتقاع سعر الصرف الدولار إلى أرقام قياسية فتراجعت قيمة الصادرات النفطية من 63,861 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 33,081 مليار دولار سنة 2015 لتتواصل تراجعها في سنة 2016 حيث بلغت 27,918 مليار دولار، ما ترتب عنها تراجع في الصادرات الإجمالية التي بدورها أترت سلبيًا على رصيد الميزان التجاري الذي عرف فائض سنة 2013 بلغ 9,880 مليار دولار ليتقلص رصيده في السنة الموالية إلى 0,459 مليار دولار، ليعرف بعد ذلك عجز في السنّي 2015 و2016 قدر بـ(18,083-) و(20,127-) مليار دولار على التوالي، لتكون السنة 2015 حسب تقارير البنك الجزائري أول سنة عرف فيها الميزان التجاري عجز بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الفوائض المتتالية. إن هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري يؤثر مباشرة في الميزان المدفوعات الذي عرف هو الآخر عجز مستمر في السنوات 2014 إلى 2016، فبعدما كان هناك فائض في الميزان المدفوعات سنة 2011 قدره 17,766 مليار دولار ليتقلص إلى 1,153 سنة 2013، عرف بعدها عجز بـ(9,277-) مليار دولار سنة 2014 ليستمر وصوله إلى (-27,289) مليار دولار سنة 2015، ليتراجع بقليل إلى (-26,217) مليار دولار سنة 2016، في حين أن هناك تآكل مستمر لقيمة الاحتياطات من العملة الصعبة من 178,938 مليار دولار سنة 2014 إلى 114,138 سنة 2016، يضاف إلى ذلك ارتفاع حاد في معدل التضخم الذي بلغ 6% سنة 2016 بعدما كان في حدود 3,25% سنة 2013، وارتفعت أيضا معدلات البطالة إلى 10,5% سنة 2016.

- إن النتائج السلبية التي مست المؤشرات الكلية للاقتصاد تبين مدى التعرض المباشر والكبير للاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية، الذي يبين الخلل وعجز الإصلاحات الاقتصادية وعدم تحقيقها للأهداف المسطرة لها كتتنوع مصادر الدخل وتنمية القطاعات خارج قطاع المحروقات، ما ينبغي ويحتم ضرورة مواصلة الجزائر هذه الإصلاحات لتمس جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع البنكي والمالي، والذي بدوره تعزز بصدور قانون رقم (10-17) الصادر في 2017 الذي يعد بمثابة ضوء أخضر لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية، لمواجهة شح الموارد وتغطية عجزها وتمويل الاقتصاد مع الابتعاد كلية إلى اللجوء للمديونية الخارجية كتوصيات صارمة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وتمّ اللجوء إلى طباعة النقود لتغطية احتياجات الخزينة العمومية وتمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وعلى عكس ما يتم كتابته في التقارير والقوانين جاء هذا القانون موقع هذه المرة من قبل رئيس الجمهورية ما يؤكد لنا أن الإصلاحات الخاصة باستقلالية البنك المركزي كان حبر على ورق فقط، وأيضا فيما يخص المبلغ المقترض للحكومة والذي سيكون حسبهم "جد محدود"، بعيد كل

البعد عن الواقع حيث ما تم إصداره لحد الآن أكثر بكثير ما تم إصداره منذ الاستقلال، وحسب قانون رقم (17)-10) أن النقود الجديدة ستمول الصندوق الوطني للاستثمار، وجاء رئيس الحكومة الحالي "أحمد أويحي" من خلال إلقاء مداخلته امام مجلس الأمة أنه لا يوجد حل غير طبع نقود جديدة، وبصريح العبارة قال أنه ليس لدينا نقود لدفع أجور العاملين، ما يبين أن النقود المطبوعة ستغطي جزء أكبر منها لنفقات التسيير عكس ما ورد في القانون كالعادة، وهذا الأمر سيؤدي إلى ارتفاع الفجوة بين القطاع النقدي والحقيقي بمعنى سوف لا يكون للإصدار النقدي مقابل إنتاجي حقيقي والتي سينجر عنها ارتفاع في مستويات التضخم وتراجع كبير في القدرة الشرائية للدينار الجزائري، وهنا كل الاصلاحات التي طبقتها البنك المركزي وكل المسيرة التي تعتبر معتبرة خاصة من خلال تحكمه في الكتلة النقدية راحت مهب الريح من جراء التدخل المباشر للسلطة المالية في الاقتصاد، حتى أننا نحمل المسؤولية أيضا لمحافظ بنك الجزائر أيضا لعدم جرأته أمام الحكومة وتصريحه بأن السياسة المالية التوسعية المطبقة خلال البرامج التنموية الأخيرة ستأخذنا إلى التهلكة مستقبلا، لأن التوسع الغير المدروس أدى إلى تبذير جزء كبير من الأموال العامة وأن ارتكاز الدولة على ارتفاع صادراتها من المحروقات بين عدم استفادتها من التجارب السابقة، ومن المتوقع عودة البلاد إلى جزائر التسعينيات أي قبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ما لم يتم تبديل نمط التفكير الاقتصادي المدعم للجانب الاجتماعي، برفع دعم الدولة وكذا ترك المجال للبنك المركزي مزاوله عمله بعيدا عن الحكومة كباقي الدول، وكذا فتح مجال الاستثمار وتشجيعه بدل غلقه مؤخرا وهذا ما يعاب على القرار الذي اتخذته محافظ البنك المركزي حاليا، وأنه لو دعم بنك الجزائر قيمة العملة فيما سبق في وقت الرواج والموارد الكبيرة التي تحصلت عليها الجزائر، لكانت الأزمة الحالية أقل حدة على ما هي عليه على الأقل تقدير لا يتحتم تخفيض قيمتها.

- إن من بين أسباب التضخم في الجزائر نتيجة ارتفاع وارداتنا من الخارج، فأى زيادة في الأسعار على هذه السلع لها تأثير مباشر على أسعار المحلية، هذا من جهة أما السبب الثاني فهو بسبب زيادة النفقات العامة وارتفاع التوسع النقدي من خلال الإصدار النقدي الجديد، فإن تمويل عجز الميزانية العامة خاصة في التسعينيات وفي الستين الأخرتين الأمر الذي ساهم في ارتفاع من معدلات التضخم. وللحد من ارتفاعه اتبع البنك المركزي عدة وسائل لذلك وتم تقليص حجم الكتلة النقدية، مثل ما تم التطرق إليه في الجانب التحليلي حيث تدخل بنك الجزائر طيلة فترة الدراسة بمجموعة من الوسائل لتمويل النظام المصرفي بالسيولة اللازمة وذلك عندما تكون احتياجات التمويل أكبر من الفوائض المالية، ونذكر أهم هذه الأدوات التدخل اليومي ونظام الأمانات، عمليات السوق المفتوحة ومزايدة سندات الخزينة في الحساب الجاري، نظام مزايدة القروض عن طريق المناقصات الذي أدخل لأول مرة في سنة 1995، فلو تطرقنا للوضع الذي نعيشه في السنوات الأخيرة بعد انهيار أسعار البترول، حيث عرفت السيولة المصرفية انخفاض تدريجي، ما أدى ببنك الجزائر إلى القيام بعدة اصلاحات والعودة إلى عملية

تمويل المصارف لضخ سيولة أكثر باستعمال عمليات إعادة الخصم وخاصة عمليات السوق المفتوحة منذ سبتمبر 2016. عكس الوفرة وفائض السيولة التي كانت تعاني منه المنظومة البنكية منذ سنة 2002، أدى إلى غياب كلي للجوء البنوك التجارية لإعادة تمويل لدى بنك الجزائر، وهنا تبرز لنا أهمية تدخل البنك المركزي باستخدام سياسته النقدية في معالجة الاختلالات في الاقتصاد، وتمّ التحكم في معدلات التضخم باستعمال مجموعة من الأدوات المباشرة والغير المباشرة وإدخال أدوات جديدة أكثر فعالية من شأنها معالجة الوضع القائم والمتمثل في امتصاص فائض السيولة والتحكم في معدلات التضخم، مثل أداة استرجاع السيولة، أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة.

- شهدت السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة تطورات عديدة تزامنا مع الاصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، فخلال فترة الستينيات إلى نهاية السبعينيات أي بعد الاستقلال مباشرة، اعتمدت الجزائر لتوجيه اقتصادها على النظام الاشتراكي وكان تدخل الدولة كبير في الاقتصاد آنذاك، حيث تبين في الدراسة التحليلية الارتفاع المستمر في النفقات العمومية وكذا الإيرادات العامة للدولة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل الجباية البترولية، أما فترة التسعينيات عرفت فيها تحولات كبيرة نتيجة الأزمة العالمية سنة 1986 وما انجر عنها من اختلالات عميقة على المستوى الداخلي والخارجي، دفعت بالدولة إلى ضرورة إجراء عدة تصحيحات واصلاحات عميقة متمثلة في تخليها عن نمط التخطيط المركزي وانتقالها إلى اقتصاد السوق، ولجؤها إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين للحصول على التمويل اللازم راضحة بذلك لشروطهما الصارمة التي تخص بالدرجة الأولى سياسات الاقتصاد الكلي وكل ما يتعلق بها.

- إن انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 1990-1999 انعكس سلبا على السياسة المالية المطبقة في الجزائر، حيث اعتمدت الجزائر على سياسة مالية انكماشية ضمن الاصلاحات الاقتصادية المبرمة مع الهيئات الدولية، وذلك بالحد من توسع النفقات العمومية وتنويع الإيرادات الكلية بشكل يعالج لنا ويحد تفاقم عجز الموازنة العامة، حيث عرفت الإيرادات العامة هي الأخرى تغييرات بسبب الاصلاحات المبرجة خلال هذه الفترة، والتي تنص على احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وتنويع مصادرها بتوسيع وعائها الضريبي، بحث حظيت الجباية العادية خلال هذه الفترة ابتداء من سنة 1991 باهتمام كبير من طرف السلطات، لاتصافها بالاستقرارية عكس الجباية البترولية التي تتحكم فيها عوامل خارجية، فلاحظ ارتفاع حصيلتها من سنة لأخرى، منتقلة من 71100 مليون سنة 1990 إلى 329828 مليون سنة 1998 كحد أقصى لها، أين عرفت أكبر نسبة مساهمة لها بنسبة 42,58% واقترانها من نسبة مساهمة الجباية البترولية، لدلالة على الأداء الحسن لهذه الاصلاحات الضريبية التي عرفتتها المنظومة الاقتصادية.

- اعتمدت الدولة خلال هذه الفترة 2001-2017 على سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية المطبقة منذ سنة 2001، وما صاحبها من ارتفاعات مستمرة في أسعار المحروقات، الأمر الذي شجع الحكومة في استمرار التوسع من أجل تنشيط الاقتصاد المحلي وتحقيق تنمية شاملة، بالرغم من التحذيرات المستمرة من طرف محافظ البنك المركزي الذي دق ناقوس الخطر المتمثل في تبذير الموارد المالية وتآكل احتياطات الصرف، خاصة في استمرار الدعم الحكومي للمجتمع وزيادة النفقات الغير المنتجة وتنامي الموارد العاطلة داخل الاقتصاد، حيث طبقت الجزائر لأول مرة برامج توسعية ضخمة مستهله بتطبيق كل من سياسة الانعاش (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، أما خلال البرنامج الخماسي الأخير 2015-2019 طرأت خلاله مجموعة من التغيرات ما أدى بالدولة إلى القيام بإجراءات تفشفية متمثلة في كبح توسع النفقات العامة حيث قامت بتجميد التوظيف في القطاع العام مع الرفع من سن التقاعد، وتأجيل وإلغاء مشاريع خاصة بالبنى التحتية وغيرها من الإجراءات المذكورة في الأطروحة، ولكن في سنة 2017 تم الاستمرار في انخفاض نفقات التجهيز حيث انخفضت إلى 2605400 مليون، عكس نفقات التسيير والتي ارتفعت مرة أخرى من 4591400 مليون سنة 2016 إلى 4677200 مليون، نتيجة محاولة الحد من توسع النفقات العامة لتقليص في العجز الموازي عن طريق الضغط على نفقات التجهيز، دون المساس بالأوضاع الاجتماعية كتدعيم أسعار بعض السلع الأساسية والخدمات كالتعليم والصحة، هذا ما صعب الوضع على الاقتصاد، حيث كان من الأجدد الحد من نفقات التسيير عكس نفقات التجهيز والتي هي الوحيدة التي من شأنها بعث روح الإنتاج والعمل وبالتالي خلق الثروة، وعليه نستنتج أن نقص الكفاءة في تسيير النفقات العامة من بين أسباب تبذير الأموال وارتفاع فاتورة الدعم الحكومي، مما نتج عنه ضغوطات كبيرة على الدولة وأثر سلبي على الاقتصاد الوطني.

- عرفت الإيرادات العامة هيمنة الجباية البترولية ما يبين ويؤكد مدى اعتماد الجزائر على إيرادات الجباية البترولية كمورد أساسي لتمويل خزينة الدولة، وارتباط حصيلة هذه الأخيرة مع تقلبات أسعار المحروقات، فالإيرادات العامة وكغيرها من أدوات السياسة المالية عرفت هي الأخرى مؤخرًا تغييرات متمثلة في انخفاض إيرادات الجباية البترولية عن إيرادات الجباية العادية، وقامت الدولة بإصلاحات ضريبية والمتمثلة في تنويع تحصيل الضرائب للحد من هيمنة الجباية البترولية، ونتيجة لذلك تطورت حصيلة إيرادات الجباية العادية خلال فترة الدراسة، حيث عرفت أعلى مستوى لها سنة 2014 وتجاوزت مساهمتها في الإيرادات الكلية نسبة 36,44%. وفي خضم انخفاض أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2014 ارتفعت مساهمة الجباية العادية عن مساهمة الجباية البترولية بسبب تراجع إيرادات هذه الأخيرة، وعليه تم إثبات صحة الفرضية الثانية القائلة بأن ارتفاع حصيلة الجباية البترولية والاعتماد عليها هي التي أدت إلى غياب شبه كلي للجباية العادية ما أدى بضعف ملامح السياسة الضريبية في الجزائر،

ومن هنا يتجلى عزم الحكومة في الرفع من مساهمة الجباية العادية عن مساهمة الجباية البترولية عن طريق حتمية تنويع تحصيل الضرائب خارج قطاع المحروقات، والتي أضحت المفاد الأخير للدولة للخروج من الأزمة لتقليص العجز الموجود في الموازنة العامة وتمويل الإنفاق العام.

- إن أكبر مشكل يؤدي لانخفاض مستوى الضرائب في الجزائر والحد من قدرتها في تمويل الاقتصاد هو ظاهرة الاقتصاد الخفي أو السوق السوداء، حيث نلاحظ الإجراءات الجبارة للدولة في هذا الخصوص والمشروع المطبق لاستعادة الأموال في السوق السوداء وإدماجها في النظام البنكي، إلا أنها تبقى محدودة وغير فعالة في ظل التنامي الكبير لهذا السوق، إضافة إلى ضرورة الابتعاد عن الضرائب المباشرة وما الذي سينجر عنه من آثار سلبية على الطبقة الوسطى ومحدودة الدخل، فحسب نظرية لافر أن استخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات أمر خطير جدا بسبب تجاهلها آثار العبء الضريبي، ومن الممكن أيضا للجزائر فرض ضرائب جديدة على الثروة التي تمس مداخيل رجال الأعمال في الجزائر وكفاية من الحجج فيما يخص تشجيع مناخ الاستثمار في الجزائر، والذي يتميز بالمحسوبية الكبيرة والتي تحدم رجال الأعمار أكثر من عامة الشعب.

- عرف نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة كثرة التذبذبات الناتجة عن كثرة الدورات الاقتصادية في الجزائر، والتي أعطتها نوع من عدم الاستقرار نتيجة ارتباطه بصورة مباشرة بالصدمات الخارجية والمتمثلة في ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، فالنمو الاقتصادي في الجزائر هو نتيجة تمويل الاقتصاد بالعوائد النفطية والمترجمة في استثمارات عمومية، وعليه تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تصب حول أن النمو الاقتصادي يتحدد بصفة أساسية من العوائد النفطية.

## ب. نتائج التحليل الكمي

تبين من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام التحليل القياسي والاختبارات القياسية ما يلي:

- دلت النتائج أن جميع متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي  $(PIB_r)$ ، النفقات العامة  $(G_r)$ ، الكتلة النقدية  $(M_{2r})$ ) غير مستقرة في المستوى حيث كانت إحصائية  $(t_c)$  المحسوبة أقل من قيمها الحرجة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5%، ولمعالجة عدم استقرارية السلاسل الزمنية تم أخذ الفروقات الأولى لها، حيث أصبحت في هذه الحالة القيم المحسوبة لاختبار "ديكي فولر الموسع"  $(ADF)$  أكبر من القيم الحرجة أي أنها مستقرة ومتكاملة من الدرجة  $I(1)$ ، ما عدا لوغاريتم الكتلة النقدية  $(M_{2r})$  الذي استقر عند الفروقات الثانية فهو إذن متكامل من الدرجة  $I(2)$ .

- من خلال اختبار تكامل المشترك تبين أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر ( $\lambda_{trace}(r) = 48,71$ ) أكبر من القيم الحرجة (42,44) عند مستوى معنوية (5%)، وعليه نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المتساوي، ونقبل فرضية عدم بوجود على الأكثر متجه واحد للتكامل المتساوي لأن القيمة المحسوبة لهذا الاختبار ( $\lambda_{trace}(r) = 25,36$ ) أقل من القيمة الجدولية (29,68) ، مما يدل على وجود مكون خطي ساكن بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي ( $PIB_r$ ))، النفقات العامة ( $G_r$ )، الكتلة النقدية ( $M_{2r}$ ).

- النتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى أن هناك أثر موجب ومعنوي للإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية وبعض من الدراسات السابقة فالإنفاق مختلف القطاعات يكون له أثر موجب على المدى الطويل، حيث قدرت مرونته ب (0,69) أي كلما زاد الإنفاق العام ب 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,69% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذه النتيجة منطقية وقريبة من الواقع كون الجزائر مثلها مثل الدول النامية التي تعتمد على أداة الإنفاق في توجيه وتنشيط اقتصادها بهدف زيادة النمو الاقتصادي، إذن النفقات العامة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر ما يثبت الفرضية الثالثة القائلة بأن هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي للدول التي تعتمد على مصدر أحادي الدخل.

ولكن بالنظر إلى حجم الموارد المالية التي تم ضخها في الاقتصاد من خلال البرامج التنموية الأخيرة منذ سنة 2001 من المتوقع أن تكوم مرونة الإنفاق أكبر من (0,69)، أو أن تكون نسبة الزيادة في الناتج المحلي أكبر من نسبة الزيادة في الإنفاق العام (يمتاز بغلة حجم متزايدة) حتى يمكننا القول بأن السياسة المالية المتبعة في الجزائر ذو كفاءة عالية معتمدة على حسن استخدامها بدلا من الاعتماد على تراكمها. ولكن ما توصلنا إليه تبين أن سياسة الدولة المعتمدة على نهج النظرية الكينزية غير صالحة ولم تصل إلى نتائج إيجابية حيث وحسب كينز فإن مضاعف الإنفاق الحكومي يعني أنه "كل زيادة في الإنفاق الحكومي يكن له زيادة أكبر للناتج المحلي"، مما يدل أن الجزائر اعتمدت على توظيف موارد كبيرة للحصول على معدلات نمو قليلة، مما نستنتج بأن هناك بعض من هذه الموارد عاطلة وأن النفقات الموظفة المعتمدة هي غير إنتاجية بالقدر الكافي، ويعود سبب ذلك إلى أن الجزائر اعتمدت ولا زالت تعتمد على العائدات النفطية في تمويل الاقتصاد، حيث الاعتماد على مورد وحيد يزاحم باقي القطاعات الانتاجية ويحد ومن مردوديتها هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم استقرارية هذا القطاع وارتباطه مباشرة بالأوضاع الدولية الخارجية يحد من ارتفاع معدلات النمو الناتج المحلي، وهذا تأكيدا لما توصلنا إليه في

الجانب التحليلي حيث عرفت الجزائر معدلات نمو صغيرة وحتى سالبة تزامنا مع انخفاض أسعار المحروقات، وكذا إذا ما تمّ التحلي عن سياسة الدعم من قبل الدولة سوف يشبط هذا بدوره من معدلات نمو الناتج، حيث تبين في الجانب التحليلي أن نفقات التسيير بما فيها الإعانات تمثل حصة الأسد في النفقات العامة في الجزائر، فلو تمّ توجيه نسبة أكبر لهذه النفقات لتجهيز لحققت الجزائر تطور كمي لمعدلات نمو الناتج المحلي.

- بينت النتائج أن هناك تأثير موجب ومقبول للكتلة النقدية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت مرونتها ب (0,12) أي إذا زادت الكتلة النقدية ب 1% يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج بنسبة 0,12%، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية حيث إذا أرادت أي دولة تحفيز وتنشيط اقتصادها تلجأ إلى إحدى الحلول بضخ كتلة نقدية هائلة كما فعلت الجزائر لتمويل برامجها التنموية، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة السيولة في الاقتصاد بما يفي احتياجاته الفورية لتمويله.

ولكن التعارض بين أهداف البنك المركزي من ناحية ارتفاع النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم من ناحية أخرى ثبط فعالية السياسة النقدية في نمو الناتج، وهذا ما بينه اختبار معنوية المتغيرات حيث كانت العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية غير معنوي، ما ينفي الفرضية الرابعة بخصوص وجود علاقة طردية بين مكونات السياسة النقدية (الكتلة النقدية) والنمو الاقتصادي في الجزائر، فالأزمة الحالية بينت مدى ضعف السياسة النقدية في الجزائر من قبل البنك المركزي، وكل الخبراء أعابوا على الإجراءات الطارئة التي طبقتها، خاصة فيما يخص غلق باب الاستثمار حيث دعا البنوك العمومية بعدم تمويل القروض طويلة الأجل، فلو استفدنا من بعض التجارب الدولية في هذا الخصوص، حيث نعلم ماذا فعلت البنوك المركزية في مجموعة الخمسة في أمريكا اللاتينية (البرازيل، الشيلي، كولومبيا، المكسيك والبيرو) التي تعتبر أكثر استقلالية، حيث قامت خلال الأزمة السابقة سنة 2009 بتخفيض أسعار الفائدة لتحقيق تعافي اقتصادي والحد من الأزمة وتباينت تخفيف وتيرة السياسة النقدية وفقا لتوقعات التضخم، وبالرغم من أن أسعار الفائدة كانت مرتفعة فقد تمكن مجموعة الخمسة من تخفيضها إلى غاية وصولها للصفر (ما يعرف عندنا بالتخلص من الفوائد الربوية كحل لمشاكل الاقتصاد) على عكس الكثير من الدول المتقدمة، وهذه خطوة كبيرة على عاتق البنوك المركزية في معالجة الاختلالات الغير المتوقعة في الاقتصاد، وقامت أيضا بتخفيف نقص السيولة وقامت بتسهيل شروط الائتمان وتخفيض الاحتياطي الإجباري وإلى غير ذلك.

- أحد أكثر العيوب هو اعتبار معدل نمو الناتج المحلي كمقياس للرفاهية الاقتصادية، فنجد الدراسات التطبيقية لأول مرة منذ أربعينات أو خمسينات القرن الماضي تجري حوارات جدية بشأن السياسة الاقتصادية، والاعتقاد السائد بأن التقدم الاقتصادي المقاس بإجمالي الناتج المحلي لم يرقى إلى المستوى المطلوب، ومن الممكن

تراجع مكانته كمقياس معقول للرفاه الاقتصادي مستقبلا، حيث نجد أول خطوة جديّة في هذا الخصوص قامت بها المملكة المتحدة بإنشاء مكتب الإحصاءات القومية مركز بحوث جديد معني بالإحصاءات الاقتصادية فقط سنة 2017.

- إن الإشكالية المطروحة حول إمكانية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو تعذر اتباع سياسة نقدية توسعية بتخفيض سعر الفائدة، تزامنا مع اتباع سياسة مالية توسعية، فزيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى رفع من سعر الفائدة، والذي بدوره يجد من توسع الائتمان وينقص من حجم الاستثمارات الخاصة مما يؤثر سلبا الاقتصاد، وهنا لا بد من ضرورة التنسيق بين السلطة المالية والنقدية في الجزائر للبحث في الأهداف المشتركة والحد من التعارض بينهما، والمضي قدما من أجل صياغة مزيج مناسب بين هذه السياستين لتنشيط الاقتصاد واستدراك العيوب ودعم النمو الأسرع.

### - التوصيات

وعلى أساس النتائج المتحصل عليها ارتأينا إعطاء التوصيات التالية:

- العمل على تبني سياسة اقتصادية صلبة من أجل تنويع هيكل الاقتصاد، والحد من التبعية لقطاع المحروقات، وضرورة الاعتماد على استثمارات منتجة بعيدة عن الصدمات الخارجية.

- الإسراع في تنظيم المناخ المناسب للاستثمار المحلي سواء إداريا أو قانونيا وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من مختلف الفرص والتكنولوجيا الجديدة التي تجلبها هذه الاستثمارات والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على حد سواء.

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار وتهيئة له المناخ المناسب من أجل القيام بدوره فيما يخص دفع التنمية الاقتصادية، ولتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة، وهنا يلعب الجهاز المصرفي دورا مهما في تشجيع استثمارات القطاع الخاص، ومنح له التسهيلات المناسبة من خلال تخفيف شروط الائتمان سواء أمام القطاع الخاص أو أمام المستثمر الأجنبي، اللذان يمكنهما تنشيط الاقتصاد بخلق إنتاج محلي وحركية في الأسواق من شأنها دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

- ضرورة مواصلة الإصلاحات الاقتصادية في جميع القطاعات بما فيها القطاع البنكي والمالي، وذلك بتطوير وتفعيل السوق المالي وإصلاح البنوك في الجزائر لاندماجها في النظام العالمي، وتدعيمها بما ينسجم وأهداف النمو الاقتصادي.

- ضرورة تعديل نمط التفكير الاقتصادي في الجزائر خاصة المدعم للجانب الاجتماعي وذلك برفع الدعم الحكومي وكذا ترك المجال للبنك المركزي لمزاولة عمله بعيدا عن الحكومة.
- ينبغي تجنب عدم الكفاءة في توسيع النفقات العمومية، وضرورة الاعتماد على الإنصاف في تسييرها بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ضرورة تنويع تحصيل الضرائب خارج قطاع المحروقات لاتصافها بالاستقرار للرفع من مساهمة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية، والتي أصبحت الحل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية لتقليل العجز الموجود في الموازنة العامة وتمويل الإنفاق العام.
- ضرورة الابتعاد عن الضرائب المباشرة وما الذي سينجر عنه من آثار سلبية على الطبقة الوسطى ومحدودة الدخل، ومن الممكن فرض ضرائب جديدة على الثروة التي تمس مداخيل رجال الأعمال في الجزائر.
- لا بد من ضرورة التنسيق بين السلطة المالية والنقدية في الجزائر للبحث في الأهداف المشتركة والحد من التعارض بينهما، والمضي قدما من أجل صياغة مزيج مناسب بين هذه السياستين لتنشيط الاقتصاد واستدراك العيوب ودعم النمو الأسرع.

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### I- المراجع باللغة العربية

#### I.1- الكتب

- أحمد إبراهيم منصور، [2007]، «عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة (سلسلة أطروحات الدكتوراه 66)»، الطبعة الأولى، نشر وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- أحمد إبراهيم علي، [2015]، «الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات»، الطبعة الأولى، دار الكتب للنشر والتوزيع، كربلاء، العراق.
- أحمد الأشقر، [2002]، «الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أحمد النبهاني، [2014]، «الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي»، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أحمد زهير شامية، [2015]، «النقود والمصارف»، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أحمد شعبان محمد علي، [2007]، «انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- أحمد عبد السميع علام، [2012]، «المالية العامة - المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق-»، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر.
- أحمد فريد مصطفى، [1999]، «الاقتصاد الدولي»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، [2000]، «السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- أحمد فوزي الحصري، [2017]، «الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، [بدون سنة]، «اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية»، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.

- اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، [2004]، «مفاهيم ونظم اقتصادية»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- اسماعيل محمد بن قانة، [2012]، «اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات-»، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أشرف أحمد العدلي، [2006]، «الاقتصاد الكلي، النظرية والتطبيق»، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- أشواق بن قدور، [2013]، «تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي»، الطبعة الأولى، دار الريا لل نشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أعاد حمود القبسي، [2011]، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أكرم حداد، مشهور هذلول، [2008]، «النقود والمصارف-مدخل تحليلي ونظري-»، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أنس البكري، وليد صافي، [2009]، «النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق»، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- إياد عبد الفتاح النصور، [2013]، «أساسيات الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بسام الحجار، [2009]، «الاقتصاد النقدي والمصرفي»، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان.
- بسام الحجار، [2010]، «علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي»، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، لبنان.
- بن حمود سكينه، [2014]، «دروس في الاقتصاد السياسي»، دار الحديث للكتاب، الجزائر.
- بن رمضان أنيسة، [2014]، «دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي»، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- جمال بن دعاس، [2007]، «السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي-دراسة مقارنة-»، الطبعة الأولى، دار خلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- جمال خريس وآخرون، [2002]، «النقود والبنوك»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

- جهد سعيد خصاونة، [2010]، «علم المالية العامة والتشريع الضريبي - بين النظرية والتطبيق العملي-»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حامد عبد المجيد دراز، [2002]، «السياسات المالية»، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- حريي محمد موسى عريقات، [2006]، «مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- حريي محمد موسى عريقات، [2014]، «التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب»، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حريي محمد موسى عريقات، [2014]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حسام علي داوود، [2014]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- حسين بني هاني، [2014]، «اقتصاديات النقود والبنوك: المبادئ والاساسيات»، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، [2015]، «المدخل إلى المالية العامة»، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، [2016]، «أسس المالية العامة»، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، [2005]، «مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق»، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- خبابة عبد الله، [2009]، «أساسيات في اقتصاد المالية العامة»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- خبابة عبد الله، [2014]، «تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية»، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.
- رجاء الربيعي، [2013]، «دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي»، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رحيم حسين، [2006]، «النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي»، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- رحيم حسين، [2010]، «النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رحيم حسين، [2015]، «النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رضا صاحب أبو حمد، [2006]، «الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي»، الطبعة الأولى، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رفيقة حروش، [2016]، «الاقتصاد السياسي»، الطبعة الثانية، الدار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، [2012]، «النظرية الاقتصادية الكلية»، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- زاهر عبد الرحيم عاطف، [2009]، «إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق»، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- زكريا الدوري، يسرا السامرائي، [2014]، «البنوك المركزية والسياسات النقدية»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، [2003]، «أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- سالم توفيق النجفي، [2000]، «أساسيات علم الاقتصاد»، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة، مصر.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، [2010]، «النقود والبنوك والمصارف المركزية»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سعيد عبد العزيز عثمان، [2008]، «المالية العامة - مدخل تحليلي معاصر-»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- سفيان قمومية، [2013]، «رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي»، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر.
- سمير صلاح الدين حمدي، [2015]، «المالية العامة»، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان.

- سمير فخري نعمة، [2011]، «العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سهام محمد السويدي، [2010]، «استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
- سهيلة فريد نباتي، [2015]، «التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل»، الطبعة الأولى، دار اليازة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سوزي عدلى ناشد، [2000]، «الوجيز في المالية العامة - النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة-»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.
- سوزي عدلى ناشد، [2007]، «مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- سوزي عدلى ناشد، [2009]، «أساسيات المالية العامة - النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة-»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- السيد متولي عبد القادر، [2010]، «اقتصاديات النقود والبنوك»، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- السيد محمد أحمد السريتي، [2011]، «النظرية الاقتصادية المتقدمة: الجزئية والكلية بين النظرية والتطبيق»، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، [2008]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، [2010]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، [2011]، «اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية»، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- صالح تومي، [2013]، «مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي»، الطبعة الثالثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- صالح مفتاح، [2005]، «النقود والسياسة النقدية - المفهوم، الأهداف والأدوات-»، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- ضياء مجيد الموسوي، [2009]، «النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي -»، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ضياء مجيد الموسوي، [2011]، «أسس علم الاقتصاد - نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية -»، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ضياء مجيد الموسوي، [2013]، «أسس علم الاقتصاد - مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية، أسواق -»، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ضياء مجيد الموسوي، [2014]، «أسس علم الاقتصاد - نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية -»، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ضياء مجيد الموسوي، [2010]، «اقتصاديات النقود والبنوك»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- طالب محمد عوض، [2004]، «مدخل للاقتصاد الكلي»، معهد الدراسات المصرفية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، [2011]، «مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي»، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الطاهر لطرش، [2013]، «الاقتصاد النقدي والبنكي»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، ص. 148.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، [2003]، «أساسيات الاقتصاد الدولي»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- عادل فليح العلي، [2007]، «المالية العامة والتشريع المالي الضريبي»، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع.
- عامر يوسف العنوم، [2012]، «التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
- عباس كاظم الدعيمي، [2010]، «السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الحلیم كراجه وآخرون، [2001]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الرحمن يسري أحمد، [2003]، «تطور الفكر الاقتصادي»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عبد الغفور ابراهيم احمد، [2009]، «مبادئ الاقتصاد والمالية العامة»، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد: (ترجمة) لجيمس جوارتيني، ريجارد استروب، [1999]، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- عبد القادر خليل، [2014]، «مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي»، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، [2000]، «اتجاهات حديثة في التنمية»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عبد المجيد قدي، [2006]، «المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية»، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد المجيد قدي، [2011]، «دراسات في علم الضرائب»، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد المطلب عبد الحميد، [2005]، «اقتصاديات المالية العامة»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد، [2006]، «النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد، [2010]، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، «اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات-»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد، [2013]، «السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، [2004]، «النقود والمصارف والأسواق المالية»، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الناصر العبادي وآخرون، [2000]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الوهاب الأمين، [2002]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد علي كاظم المعموري، [2012]، «تاريخ الأفكار الاقتصادية»، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عدنان تايه النعيمي وآخرون، [2007]، «الإدارة المالية - النظرية والتطبيق-»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- علي جدوع الشرفات، [2014]، «التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع والعوائق وسبل النهوض»، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر، عمان، الأردن.
- علي خليل، سليمان اللوزي، [2013]، «المالية العامة»، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- علي زغدود، [2005]، «المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية.
- علي عبد الوهاب نجا وآخرون، [2014]، «اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية»، الطبعة الأولى، مكتبة وفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، مصر.
- عماد السخن، [2016]، «التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية»، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عمر صخري، [2005]، «التحليل الاقتصادي الكلي»، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عوف محمود الكفراوي، [1997]، «السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي -دراسة تحليلية مقارنة-»، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- عوف محمود الكفراوي، [2007]، «بحوث في الاقتصاد الإسلامي ونظامه المالي»، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
- غازي حسين عناية، [2000]، «التضخم المالي»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- فتحي أحمد ذياب عواد، [2013]، «اقتصاديات مالية العامة»، الطبعة الأولى، دار رضوان للنشر والتوزيع.
- فليح حسن خلف، [2006]، «النقود والبنوك»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الاردن.
- فليح حسن خلف، [2007]، «الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الاردن.
- فليح حسن خلف، [2008]، «المالية العامة»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن.
- فليح حسن خلف، [2015]، «مدخل إلى الاقتصاد»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن.

- لحللو موسى بوخاري، [2010]، «سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي»، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ماجد أحمد عطا الله، [2010]، «إدارة الاستثمار»، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مجدي شهاب، [2011]، «أصول الاقتصاد العام والمالية العامة»، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.
- مجدي محمود شهاب، [1999]، «الاقتصاد المالي-نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي-»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، [2006]، «أسس العلاقات لاقتصادية الدولية»، منشورات حلبي الحقوقية، الاسكندرية، مصر.
- محسن حسن المعموري، [2014]، «مبادئ علم الاقتصاد»، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد الشريف إلمان، [2003]، «محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية»، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد العربي ساكر، [2006]، «محاضرات في الاقتصاد الكلي»، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر.
- محمد بوخاري، [2001]، «الاقتصاد الكلي المعمق»، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر.
- محمد خلة توفيق، [2011]، «الاقتصاد النقدي والمصري: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات»، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
- محمد دياب وآخرون، [2015]، «التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية»، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد زرقون، أمال رحمان، [2017]، «النظرية الاقتصادية الكلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد صالح القريشي، [2009]، «اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية»، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد صالح تركي القريشي، [2010]، «علم اقتصاد التنمية»، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد ضيف الله القطابري، [2012]، «دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية - نظرية، تحليلية، قياسية-»، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- محمد طاقة، هدى العزاوي، [2007]، «اقتصاديات المالية العامة»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، [2006]، «التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، [2003]، «التنمية الاقتصادية - مفهومها، نظرياتها، سياساتها-»، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- محمد عبد الله شاهين محمد، [2016]، «السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية»، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية.
- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، [1999]، «الاقتصاد الدولي»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- محمد فرحي، [2004]، «التحليل الاقتصادي الكلي - الأسس النظرية-»، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر.
- محمد فوزي أبو السعود، [2014]، «مقدمة في الاقتصاد الكلي مع (التطبيقات)»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- محمد كمال الحمزاوي، [2004]، «سوق الصرف الأجنبي»، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، مصر.
- محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدرابي البرعى، [2007]، «اقتصاديات النقود والبنوك: النظريات والسياسات»، دون دار النشر.
- محمد ناجي حسن خليفة، [2001]، «النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)»، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر.
- محمدي فوزي أبو السعود، [2004]، «مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- محمود حامد محمود عبد الرزاق، [2013]، «اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، [2006]، «التنمية الاقتصادية»، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- محمود حسن صوان، [2015]، «أساسيات الاقتصاد الإسلامي»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمود حسين الوادي وآخرون، [2010]، «النقود والمصارف»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

- محمود حسين الوادي، [2015]، «مبادئ المالية العامة»، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، [2000]، «المالية العامة والنظام المالي في الإسلام»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، [2007]، «مبادئ المالية العامة»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- محمود حميدات، [2014]، «مدخل للتحليل النقدي»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمود عبد الرازق، [2011]، «الاقتصاد المالي»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- مدحت القرشي، [2007]، «التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -»، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- مدني بن شهرة، [2009]، «الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية»، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- المرسي السيد حجازي، [2000]، «مبادئ الاقتصاد العام - النفقات والقروض العامة -»، دار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.
- مصطفى يوسف كافي، [2014]، «الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات»، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- منى يونس حسين، [2015]، «الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع.
- ميثم لعبي اسماعيل، [2016]، «المالية العامة - مقايضات الكفاءة والعدالة -»، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ناظم محمد نوري الشمري، [1999]، «النقود والمصارف والنظرية النقدية»، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نزار سعد الدين العيسى، [2001]، «مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)»، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نزار كاظم الخيكانى، حيدر يونس الموسوي، [2015]، «السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي»، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- نشأت الوكيل، [2006]، «التوازن النقدي ومعدل الصرف: دراسة تحليلية مقارنة»، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر.
- نعمة الله نجيب ابراهيم، [2001]، «أسس علم الاقتصاد»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- نعمة الله نجيب ابراهيم، [2010]، «أسس علم الاقتصاد - التحليل الجمعي -»، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر.
- هاني صالح، [2008]، «الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟»، الطبعة الأولى، العبيكان، المملكة العربية السعودية.
- هشام مصطفى الجمل، [بدون سنة]، «دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة مقارنة) -»، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، [2000]، «أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي»، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- وجدي محمود حسين، [بدون سنة]، «المالية الحكومية والاقتصاد العام - مبادئ الإدارة الاقتصادية للنفقات والإيرادات العامة ومقومات السياسة المالية وهيكل النظام المالي -»، كتاب دون طبعة، جامعة المنصورة.
- وحيد مهدي عامر، [2010]، «اقتصاديات النقود والبنوك»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- وحيد مهدي عامر، [2010]، «السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي - النظرية والتطبيق -»، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- وديع طوروس، [2011]، «المدخل إلى الاقتصاد النقدي»، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
- وسام ملاك، [2001]، «الظواهر النقدية على المستوى الدولي»، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- وسام ملاك، [2000]، «النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية ومالية -»، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- وليد مصطفى شاويش، [2011]، «السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب التوزيع في العالم العربي بيروت، لبنان.
- ويليام هيليت، كينث تايلر، (ترجمة: حسن عبد الله بدر، عبد الوهاب حميد رشيد)، [2009]، «اقتصاد القرن الواحد والعشرين: أفاق اجتماعية لعالم متغير»، الطبعة الأولى، توزيع مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

## 2.I- الأطروحات والرسائل الجامعية

- اجري خيرة، [2014]، «محددات النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة (1970- 2011)»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر.
- ببقي ليلي اسمهان، [2015]، «آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
- بلوافي محمد، [2013]، «أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970- 2011)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
- بهاء الدين طويل، «دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (1990- 2010)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر.
- جمال بن دعاس، [2007]، «التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية - دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية، جامعة باتنة، الجزائر.
- دراوسي مسعود، [2005]، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990- 2004)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- صالح مفتاح، [2003]، «النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990- 2000)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- يسعد عبد الرحمن، [2015]، «دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية -دراسة حالة الجزائر الفترة بين (1990- 2013)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر.

## 3.I- الأبحاث والمجلات العلمية

- أبو بكر خوالد، [2018]، «تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه»، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد 2، العدد السابع، برلين، ألمانيا.
- اجري خيرة، بابا عبد القادر، [2017]، «دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014»، مجلة المالية والأسواق، العدد السادس، جامعة مستغانم، الجزائر.

- أحمد ضيف، نسيم بن يحيى، [2017]، «تقوم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد السابع، جامعة المدية، الجزائر.
- إسحاق خديجة، [2015]، «السياسة المالية العامة المضادة للصدمات النفطية»، دفا تر بوادكس، العدد الرابع، جامعة مستغانم، الجزائر.
- أقسام قادة، عبان شهرزاد، [2016]، «الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر»، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السابع، جامعة مستغانم، الجزائر.
- آيت يحيى سمير، [2015]، «فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف—حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013»، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 1، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر.
- باصور كمال، [2016]، «أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي—بالإشارة لحالة الجزائر للفترة 2000-2012»، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد السادس، جامعة المدية، الجزائر.
- بالعدي محمد، [2012]، «واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011»، المجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع والثلاثون، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- البحري عبد الله، صاري علي، [2017]، «تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014»، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الثالث عشر، جامعة أدرار، الجزائر.
- براهيمي بن حراث حياة، [2017]، «قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر.
- برحومة عبد الحميد، [2006]، «الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس، جامعة سطيف، الجزائر.
- بشيشي وليد، [2014]، «التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي—دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012»، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد الثالث والثلاثون، جامعة الكوفة، العراق.
- بشيشي وليد، سليم مجلخ، [2017]، «أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السابع، جامعة ورقلة، الجزائر.

- بشيشي وليد، مجلخ سليم، [2016]، «تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية»، *حوليات جامعة الجزائر*، الجزء الثاني، العدد الثلاثون، جامعة الجزائر 1، الجزائر.
- بطاهر علي، [2004]، «سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر»، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد الأول، جامعة شلف، الجزائر.
- ببقي ليلي اسمهان، بورقعة سنوسي، [2016]، «دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر: دراسة قياسية 1990-2014»، *مجلة الاقتصاد والمالية*، مجلد 2، العدد الأول، جامعة شلف، الجزائر.
- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، [2008]، «السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006»، *بحوث اقتصادية عربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الواحد والأربعون.
- بلقاسم لطيفة، عياش زبير، [2017]، «مساهمة السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2015)»، *مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد 4، العدد الثالث، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- بن اسماعين حياة، [2011]، «وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية والمصرفية للفترة ما بين 2003-2010»، *المجلة العلوم الإنسانية*، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر.
- بن رمضان أنيسة، [2008]، «تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول: دراسة حالة الجزائر»، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، العدد التاسع، جامعة مستغانم، الجزائر.
- بن سمينة عزيزة، [2009]، «مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر»، *المجلة العلوم الإنسانية*، العدد السابع عشر، جامعة بسكرة، الجزائر.
- بن شني عبد القادر، [2017]، «أثر السياسة النقدية لبنك على سوق الأوراق المالية في الجزائر للفترة»، *مجلة المالية والأسواق*، العدد الثالث، جامعة مستغانم، الجزائر.
- بن صاولة صراح، بزار محمد سفيان، [2017]، «تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة»، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة*، المجلد 8، العدد الثاني، جامعة معسكر، الجزائر.
- بن طيرش عطاء الله، سويح جمال، [2017]، «مدى فعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة بالجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2015»، *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، المجلد 3، العدد الثاني، جامعة ميلة، الجزائر.
- بن عزة هناء، [2017]، «أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي-2011»، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، المجلد 4، العدد الأول، جامعة أم بواقي، الجزائر.

- بن عناية جلول، بوكريطة خديجة، [2016]، «أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المتزامن وشعاع تصحيح الأخطاء للفترة (1980-2014)»، مجلة الاحصاء والاقتصاد الكمي، المجلد 14، العدد الأول، جامعة الجزائر.
- بن عناية جلول، سرير عبد القادر، [2016]، «تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR (1980-2014)»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد الخامس عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- بن لشهب حمزة، قرومي حميد، [2018]، «دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر -دراسة تحليلية للفترة 2000-2017»، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد الأول، جامعة ميلة، الجزائر.
- بن يحي نسيمة، [2014]، «أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد الثاني.
- بناني فييحة، [2017]، «علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية»، مجلة معارف، السنة 12، العدد ثاني والعشرون، جامعة بويرة، الجزائر.
- بهناس العباس، بن احمد لخضر، [2013]، «النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له»، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد السابع، جامعة الجلفة، الجزائر.
- بوخاري امنة، يوسف رشيد، [2018]، «برامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري -دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 1989-2015»، دفاتر بوادكس، العدد التاسع، جامعة مستغانم، الجزائر.
- بوشنب موسى، [2015]، «فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013»، مجلة معارف السنة 10، العدد التاسع عشر، جامعة بويرة، الجزائر.
- بوهنة علي، رايحي بو عبد الله، [2013]، «التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001-2014»، مجلة المعيار، العدد الثامن، جامعة تيسمسيلت، الجزائر.
- تقار عبد الكريم، [2013]، «برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001-2014»، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد التاسع، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- ثروت جاهان، كروس باباجورجيو، [2014]، «ما هي المدرسة النقدية؟ تركيزها على أهمية النقود اكتسب تأييدا طاغيا في سبعينات القرن الماضي»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد الأول.
- ثروت جهان وآخرون، [2014]، «العودة إلى الأسس: ما هو الاقتصاد الكينزي؟»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد الأول، رقم 3.

- جهيدة العياطي، [2017]، «تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري»، *مجلة مجاميع المعرفة*، العدد الرابع، جامعة تندوف، الجزائر.
- حاجي سمية، مفتاح صالح، [2016]، «السياسة النقدية ومعالجة خلال ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014»، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، المجلد 1، العدد التاسع، جامعة الوادي، الجزائر.
- حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، [2007]، «أثر الاصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر»، *Les Cahiers du MECAS* (دفاتر تسيير المؤسسات ورأس المال الاجتماعي)، العدد الثالث، جامعة تلمسان، الجزائر.
- حجماي توفيق، كش محمد، [2015]، «دراسة استقرارية النظام الجبائي للفترة 1993-2011»، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، العدد الرابع، جامعة أم بواقي، الجزائر.
- حراق مصباح، [2012]، «فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي»، *مجلة الاقتصاد الجديد*، العدد السادس، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- حسين بن العارفة، عبد السلام بلالي، [2017]، «تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية - حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014»، *المجلة اقتصاد المال والأعمال*، العدد الرابع، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.
- حمدوش وفاء، [2015]، «فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر 2000-2010»، *مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون*، العدد الثاني وأربعون، جامعة عنابة، الجزائر.
- حمزة بن الزين، وليد قرونة، [2016]، «أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015»، *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية*، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر.
- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، [2017]، «أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2017»، *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، المجلد 3، العدد الأول، جامعة ميلة، الجزائر.
- خلف الله زكرياء، صرامة عبد الوحيد، [2017]، «فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم - دراسة تحليلية تقييمية 2002-2016»، *المجلة العلوم الانسانية*، المجلد 4، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- دردوري لحسن، [2016]، «فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014»، *مجلة الاقتصاد الصناعي*، العدد الحادي عشر، جامعة باتنة، الجزائر.

- دمدوم زكرياء، شيخة خليفة بلقاسم، [2014]، «الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1990-2010»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر.
- رجراج وهيبة، [2014]، «إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها»، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، [2018]، «أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016»، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخامس، جامعة برج بوعرييج، الجزائر.
- رسول حميد، [2016]، «الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر»، مجلة معارف، السنة 11، العدد الواحد والعشرون، جامعة بويرة، الجزائر.
- رسول حميد، [2017]، «قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر»، مجلة معارف، السنة 12، العدد ثاني والعشرون، جامعة بويرة، الجزائر.
- رضوان سليم، [2008]، «دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثامن، جامعة سطيف، الجزائر..
- ريميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، [2014]، «أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد العاشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- روشو عبد القادر، راتول محمد، [2015]، «أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014»، مجلة المعيار، العدد السادس، جامعة تيسمسيلت، الجزائر.
- روشو عبد القادر، راتول محمد، [2017]، «دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2015»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر.
- روشو عبد القادر، راتول محمد، [2017]، «دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2016»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثاني عشر، جامعة مستغانم، الجزائر.
- زيرمي نعيمة، [2016]، «التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأزمات للاستفادة لأزمة اليوم»، مجلة المالية والأسواق، العدد الخامس، جامعة مستغانم، الجزائر.
- سالمي رشيد، أسامة بوشريط، [2016]، «أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم -حالة الجزائر-»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد الخامس عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

- ستيتو مليكة، محمد بن بوزيان، [2009]، «مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي»، **Les Cahiers du MECAS** (دفاتر تسيير المؤسسات ورأس المال الاجتماعي)، العدد الخامس، جامعة تلمسان، الجزائر.
- سركان ارسلانالب وآخرون، [2017]، «الاستثمار في النمو»، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 48، العدد الأول.
- سعودي محمد، [2016]، «أثر الإنفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي 2015/2000»، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد الخامس، جامعة المدينة، الجزائر.
- سليمان ناصر، آدم حديدي، [2015]، «تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة: أي دور لبنك الجزائر»، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر.
- سليمة طبائية، ساسية عناني، [2017]، «سياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (2001-2014)»، **مجلة دراسات**، العدد الثلاثون، جامعة الأغواط، الجزائر.
- سمية زيرار، محمد موساوي، [2013]، «مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970-2009»، **مجلة جديد الاقتصاد**، العدد الثامن، جامعة الجزائر، الجزائر.
- سوسن بركاني، [2018]، «أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر»، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، المجلد 5، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر.
- سيد اعمر الزهرة، [2017]، «اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014»، **مجلة الحقيقة**، العدد الواحد والأربعون، جامعة أدرار، الجزائر.
- الشارف عتو [2009]، «دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة شلف، الجزائر، العدد السادس.
- شبوطي حكيم، مراح ياسين، [2017]، «فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015»، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، المجلد 4، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- شرفي إبراهيم، [2012]، «دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1964-2010»، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة شلف، العدد الثامن.

صالح صالح، [2013]، «تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث عشر، جامعة سطيف، الجزائر.

صالح مفتاح، [2003]، «أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)»، المجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، جامعة بسكرة، الجزائر.

صالح مفتاح، [2008]، «وسائل السياسة النقدية في الرقابة على الكتلة النقدية»، المجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، جامعة بسكرة، الجزائر.

طويل بهاء الدين، [2012]، «دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F»، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، العدد الحادي عشر.

ع. سمير، [2017]، «قانون النقد والقرض المعدل يدخل حيز التنفيذ: الضوء الأخضر لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية»، جريدة النصر.

عابد بن عابد العبدلي، [2005]، «تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية»، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، السنة التاسعة، العدد 27، جامعة الأزهر.

عبد الحق بو عتروس، محمد دهان، [2009]، «أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جامعة بسكرة، الجزائر.

عبد الحق بو عتروس، محمد دهان، [2010]، «أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري»، مجلة اقتصاد والمجتمع، العدد السادس، جامعة قسنطينة، الجزائر.

عبد الحق طير، عقبة رمي، [2017]، «فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1995-2015»، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر.

عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، [2014]، «اصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني عشر، جامعة شلف، الجزائر.

عبد المجيد قدي، [2002]، «الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييمية»، مجلة Les Cahiers du CREAD، العدد الواحد والستون، جامعة الجزائر، الجزائر.

عتو الشارف، اجري خيرة، [2015]، «محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثامن، جامعة مستغانم، الجزائر.

- عطا الله بن مسعود، بوثلجة عبد الناصر، [2017]، «أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر.
- العقون نادية، [2016]، «أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011»، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد العاشر، جامعة باتنة، الجزائر.
- علواش وردة، [2014]، «دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد الثاني عشر، جامعة شلف، الجزائر.
- علواش وردة، [2015]، «محاولة تحليل أثر تطبيق البرامج الإصلاحية على معدل البطالة في الجزائر»، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد السادس، جامعة بليدة 2، الجزائر.
- علوان الضاوي، [2016]، «انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010»، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السادس، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- علي لزعر، فضيل رايس، [2012]، «الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009»، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر.
- عمار زيتوني، إيمان بوعكاز، [2016]، «ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1963-2011»، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد العاشر، جامعة باتنة، الجزائر.
- عنتره برباش، محمد خليل بوحلايس، [2018]، «قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017»، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد الخامس، جامعة تبسة، الجزائر.
- عواق مريم، زبيري رابع، [2018]، «دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني (قبل وبعد 1990)»، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جامعة أم بواقي، الجزائر.
- غريبي أحمد، أسامة بوشريط، [2016]، «تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر»، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد الخامس، جامعة المدية، الجزائر.
- فار عبد القادر، جاري فاتح، [2018]، «سياسة الإنفاق العام وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006-2016»، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد الثامن، جامعة بومرداس، الجزائر.
- فنان الطيب، بوشنتوف نوال، [2018]، «أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر»، المجلة المغربية للاقتصاد والمانجمنت، العدد الثاني، جامعة معسكر، الجزائر.

- فتححي ملياني، [2018]، «السياسة النقدية في الجزائر في ظل حرية حركة رؤوس الأموال»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد الثامن عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- فراج الطيب، بروكي عبد الرحمن، [2017]، «دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2015»، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد الثالث، جامعة بشار، الجزائر.
- فريد بن طالبي، [2008]، «السياسة النقدية كأداة للإصلاح النقدي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر»، مجلة جديد الاقتصاد، العدد الثالث، جامعة الجزائر، الجزائر.
- فضيل رايس، [2012]، «تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009»، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، الجزائر.
- قارة ابراهيم، مناقر نور الدين، [2008]، «أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقارنة نظرية ودراسة قياسية لفترة الإصلاحات المالية في الجزائر 1990-2012»، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة الجلفة، الجزائر.
- قربعي ربحية، نوي طه حسين، [2018]، «أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2016»، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، جامعة الجلفة، الجزائر.
- القنعي عزالدين، [2014]، «تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014»، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر.
- كربالي بغداد، [2005]، «نظرة عامة على التطورات الاقتصادية في الجزائر»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، الجزائر.
- كرمين سميرة، بقبق ليلي اسمهان، [2018]، «أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014»، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 9، العدد الأول، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- كزيز نسرين، حميدة مختار، [2018]، «آلية سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انحيار أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر»، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد الخامس والثلاثون، جامعة الجلفة، الجزائر.
- كمال رزيق، عقون عبد السلام، [2017]، «مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة -دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2012)-»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، جامعة بليدة، الجزائر.

- لزهير طافر، [2010]، «النظرية السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع»، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد العاشر، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- محمد بلعيد، [2012]، «واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع والثلاثون، جامعة قسنطينة 1، الجزائر.
- محمد راتول، صلاح الدين كروش، [2014]، «تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)»، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد السادس والستون.
- محمد صلاح، [2016]، «أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد السادس عشر، جامعة مسيلة، الجزائر.
- محمد عوامر وآخرون، [2017]، «تحليل وتقدير أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي 1985-2015»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، جامعة البليدة، الجزائر.
- محمد كريم قروف، [2013]، «السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر»، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد التاسع، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- محمد مسعي، [2012]، «سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو»، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، الجزائر.
- مدوخ ماجدة، [2011]، «أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر.
- مراس محمد وآخرون، [2015]، «ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي: حالة الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR-»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الرابع، جامعة المدية، الجزائر.
- مسيعد مريم، [2018]، «انعكاس تقلبات أسعار النفط على توجهات السياسة المالية في الجزائر الفترة 2000-2016»، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد الأول، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- مصطفى بابكر، [2007]، «الإنتاجية وقياسها»، مجلة جسر التنمية، العدد الواحد والستون، المعهد العربي للكويت، الكويت.
- مصطفى عبد اللطيف، [2008]، «الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع»، مجلة الباحث، العدد السادس، جامعة ورقلة، الجزائر.

- معمري ليلي، سعدون عائشة، [2016]، «فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر»، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد السادس، جامعة المدية، الجزائر.
- مليك محمود، يوسف بركان، [2016]، «محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر.
- ممدوح عوض الخطيب، [2009]، «محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي»، مجلة الإدارة العامة، المجلد 49، العدد الثالث.
- ممدوح عوض الخطيب، [2010]، «الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي»، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد الثاني، الكويت.
- موفق السيد حسن، [1999]، «التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه»، مجلة جامعة دمشق، المجلد 1، العدد الأول، دمشق، سوريا.
- المومن عبد الكريم، [2016]، «أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة في الجزائر»، مجلة معارف، السنة 10، العدد العشرون، جامعة بويرة، الجزائر.
- نصير أحمد، بنين بغداد، [2017]، «سياسة الموازنة العامة وتأثيراتها على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي - حالة الجزائر للفترة (2001-2015)»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، جامعة بليدة، الجزائر.
- نوال بن خالد، محمد بن بوزيان، [2016]، «النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية»، **Les Cahiers du MECAS** (دفاتر تسيير المؤسسات ورأس المال الاجتماعي)، العدد الثاني عشر، جامعة تلمسان، الجزائر.
- هايل طشطوش، [2012]، «السياسة النقدية: الأهداف والغايات - الأدوار والآثار»، مجلة المحاسب العربي، العدد السادس، الكويت.
- هناء مطاطة، [2018]، «البنك الجزائري يكشف قيمة الأموال المطبوعة»، جريدة البلاد.
- ويليام وايت، [2009]، «علم الاقتصاد الكلي الحديث ومساره الخاطيء»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد الرابع.

#### I.4- الملتقيات والمؤتمرات العلمية

- بابا عبد القادر وآخرون، [2018]، « دور الرسم على القيمة المضافة في تمويل ميزانية الدولة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2017»، المؤتمر الدولي الأول حول الإبداع والابتكار، الكلية الإماراتية الكندية الجامعية، الامارات.
- بابا عبد القادر، [2006]، «السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية»، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية واقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، يوم 24-25 أفريل.
- البشير عبد الكريم، [2004]، «الفعالية النسبية لسياسة المالية والنقدية في الجزائر»، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والآفاق)، جامعة تلمسان، الجزائر، يوم 29-30 ديسمبر.
- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، [2004]، «دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية»، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29-30 ديسمبر.
- دحمان بوا علي سمير، البشير عبد الكريم، [2008]، «قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-»، ملتقى دولي حول النمو الاقتصادي: (الطبيعة، المحددات، المقارنة)، منتدى الاقتصاديين المغاربة، المغرب.
- دحمان بوا علي سمير، البشير عبد الكريم، [2008]، «قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-»، ملتقى دولي حول النمو الاقتصادي: (الطبيعة، المحددات، المقارنة)، منتدى الاقتصاديين المغاربة، المغرب.
- صالح مفتاح، [2004]، «تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق»، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20-21 أفريل.
- طاهر لطرش، [2013]، «تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد المراكز واقتصاد السوق-نظرة تقييمية-»، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 3، يوم 13 ماي.
- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، [2005]، «أداء السياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية»، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس.
- ملاي ختير رشيد، [2004]، «السياسة النقدية في الجزائر واقع وآفاق»، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29-30 ديسمبر.
- منصوري زين، [2004]، «استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية»، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: الواقع وتحديات، جامعة شلف، يومي 14-15 ديسمبر.

## 5.I- التقارير والقوانين

الأمر رقم (01-01) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (10-90)، المادة 3، المتعلقة بتسيير بنك الجزائر ومراقبته، **الجريدة الرسمية الجزائرية**،

الأمر رقم (11-03) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (10-90)، المادة 29، المتعلقة بتسيير بنك الجزائر ومراقبته.

الأمر رقم (11-03) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (10-90)، المادة 35، المتعلقة بصلاحيات بنك الجزائر وعملياته. عدد 14.

الأمر رقم (04-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11-03)، المادة 02 المتممة للمادة 35.

الأمر رقم (04-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11-03)، المادة 03 المتممة للمادة 36.

الأمر رقم (04-10) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11-03)، المادة 04 المتممة للمادتين 52-56.

الأمر رقم (10-17) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11-03)، المادة 01 المتممة للمادة 45، **الجريدة الرسمية**، العدد 57، 2017.

بنك الجزائر، [2009]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2008**.

بنك الجزائر، [2012]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2011**.

بنك الجزائر، [2014]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2013**.

بنك الجزائر، [2016]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2015**.

بنك الجزائر، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2016**.

بنك الجزائر، [2017]، «التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017»، **احصائيات تخص مؤشرات السوق النقدية**.

بنك الجزائر، [2018]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2017**.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثالثي الأول، رقم 21، مارس 2013.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثالثي الأول، رقم 42، جوان 2018.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثالثي الأول، رقم 5، ديسمبر 2008.

تشاندر اسكهار، [2007]، «السياسات المالية»، برنامج الأمم المتحدة، الإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ENDESA، نيويورك.

التعليمة رقم (06-16) المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك مؤرخة في 1 سبتمبر 2016  
قانون النقد والقرض (10-90)، المادة 55-56، المتعلقة بصلاحيات البنك المركزي وعملياته، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16.

محافظ البنك [2008]، «تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة.  
محافظ البنك [2008]، «تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني.

محافظ البنك [2008]، «تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة.  
محافظ البنك [2013]، «تطورات الوضعية الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 في الجزائر»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني.

محافظ البنك [2015]، «التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني.

محافظ البنك [2017]، «التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وآخر التوجهات لسنة 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة.

محافظ بنك الجزائر، [2017]، «حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة.

محافظ بنك الجزائر، [2018]، «حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني.

محافظ بنك الجزائر، [2018]، «حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017»، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني.

محافظ بنك الجزائر، [2013]، «وضعية الاقتصاد العالمي ونظور الاقتصاد الكلي في الجزائر» تدخل محافظ بنك الجزائر أمام اللجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني.

محمد لكصاصي، [2004]، «الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

## 6.I- المواقع الالكترونية

- . [WWW.Bank-of-AlgeriaDZ](http://WWW.Bank-of-AlgeriaDZ). الاحصائيات النقدية، الوضعية الشهرية لبنك الجزائر، سبتمبر 2017، الموقع الالكتروني: [WWW.Bank-of-AlgeriaDZ](http://WWW.Bank-of-AlgeriaDZ).
- . [WWW.Bank-of-AlgeriaDZ](http://WWW.Bank-of-AlgeriaDZ). إحصائيات بنك الجزائر الخاصة بالوضعية الشهرية للسوق النقدية، الموقع الالكتروني: [WWW.Bank-of-AlgeriaDZ](http://WWW.Bank-of-AlgeriaDZ).
- . [WWW.Bank-of-AlgeriaDZ](http://WWW.Bank-of-AlgeriaDZ). إحصائيات بنك الجزائر، الموقع الالكتروني: [WWW.Bank-of-AlgeriaDZ](http://WWW.Bank-of-AlgeriaDZ).
- أحمد الكواز، « نموذج سولو»، المعهد العربي للتخطيط، الرابط الالكتروني: <http://www.arab-api.org/ar/> تاريخ الإطلاع: 2018-11-29.
- . [WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ) معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الالكتروني: [WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ)

## II- المراجع باللغة الاجنبية

### II.1- Les Ouvrages

- Alexandre Nshue M. Mokime**, [2012], «Modelés de Croissance Economiques», **Kinshasa**.
- Alexandre Nshue Mbo Mokime**, [2011], «Théories de la Croissance et des Fluctuations Economiques», **Kinshasa-Lyngwala**.
- Alexis Jacquemin et Autres**, [2006], « Fondement de l'Economie », **Edition Page Bleues Internationales**, Algerie.
- Aristomène Varoudakis**, [1999], « La Politique Macroéconomique », 1<sup>er</sup> Edition, **DUNOD**, Paris, France.
- Bernard Bernier, Yves Simon**, [2006], «Initiation à La Macroéconomie », 8<sup>eme</sup> Edition, **DUNOD**, Paris, France.
- David Begg, StanLey Fischer, Rudiger Dornbusch**, [2002], «Macro économie, (Adaptation Francaise: Bernad Bernier, Henri-Luis Védie)», **DUNOD**, Paris, France.
- David Begg et Autres**, [2002], «Macroéconomie », 2<sup>eme</sup> Edition, **DUNOD**, Paris, France.

**David Findlay**, [2007], «Macroéconomie», 4<sup>ème</sup> Editions, **Pearson**, Paris, France.

**Dominique Guellec, Pierre Ralle**, [2003], «Les Nouvelles Théories de la Croissance», 5<sup>e</sup> édition, **Éditions La Découverte**, Paris.

**Éric Bosserelle**, [2004], «Dynamique Economique», **GUALINO Éditeur**, EJA, Paris, France.

**Frédéric Teulon**, [2010], «Croissance, Crises, et Développement», 9<sup>e</sup> Édition, **PUF**, Paris.

**Gregory N Mankiw**, [2010], « Macroéconomie », 5<sup>er</sup> Edition, **De Boeck**, Bruxelles, Belgique.

**Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor**, [2010], «Principes de l'Economie», **De Boeck**, Bruxelles, Belgique.

**J. Paul Tsasa**, [2010], «Rappel et Recueil D'exercices de Macro-économie de long terme», **KINSHASA**.

**Jacques Généreux**, [2008], «Economie Politique», 5<sup>ème</sup> Edition, **Hachette Supérieur**, Paris, France.

**Jati Sengupta**, [2011], «Understanding Economic Growth : Modern Theory and Experience», **Springer**, New York, USA.

**Jean Arrous**, [1999], «Les Théories de La Croissance: La Pensée Economique Contemporaine», **Editions du SEUIL**, France.

**jean- Olivier Hairault**, [2000], «ANALYSE MACROECONOMIQUE», **Editions La Découverte**, Paris, France .

**Jean-Didier Lecaillon, Jean-Marie le Page, Christian Ottavj**, [2008], «Économie contemporaine: Analyse et diagnostics», 3<sup>e</sup> édition, **De Boeck**, Paris, France.

**Jean-Olivier Hairault**, [2004], «La croissance: Théories et Régularités empiriques», **Ed. Economica**.

**Jean-Paul Kimbambu, Tsasa Vangu**, [2013], «Modèles Macroéconomiques: Théories de la croissance endogène», **Laboratoire d'Analyse– Recherche en Économie Quantitative (Lareq)**.

**Michael Wickens**, [2008], «Macroeconomic: Theory A Dynamic General Equilibrium Approach», **Princeton University Press**, USA.

**Michelle de Mourgues**, [2000], «Macroéconomie Monétaire», **ECONOMICA**, Paris , France.

**Olivier Blanchard et Autres**, [2016], «Macroéconomie », 6<sup>ème</sup> Edition **Pearson**, France.

**Olivier Blanchard et Daniel Cohen**, [2010], «Macroéconomie », 5<sup>ème</sup> Edition, **Pearson**, Paris, France.

**Patrick Fève, Javier Ortega**, [2004], «Macroéconomie: Approche Pratique Contemporaine», **DUNOD**, Paris, France.

**Philippe Aghion, Peter Howitt**, [2009], «The Economics of Growth», **The MIT PRESS**, Cambridge, England

**Rédouane Touil**, [2001], « Leçons de Macroéconomie », **Presses Universitire de Grenoble**, Grenoble, France.

**Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin**, [2004], «Economic Growth», 2nd Edition, **The MIT PRESS**, Cambridge, London, England.

**Robin Bade et Autres**, [2010], «Initiation à l'Economie », 2<sup>ème</sup> Edition, **ERPI**, Québec, Canada.

**Stefan Bergheim**, [2008], «Long-Run Growth Forecasting», **Springer-Verlag**, Germany.

**Vincent Drobinski**, [2015], «Introduction à l'Economie», **ELLIPSES Editions**, Paris , France.

## **II.2- Articles et Rapports**

**Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie**, [2012], Série Rétrospectives.

**Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie**, [2012], Série Rétrospectives.

**Bulletin Statistique Trimestriel de la Banque d'Algérie**, n. 41, Mars 2018.

**Bulletin Statistique Trimestriel de la Banque d'Algérie**, n. 41, Mars 2018

**Eliizaveta Archanskaia, Autres**, [2010], «De L'importance de la Nature des Chocs Pétroliers», **Revue économique**, Vol. 61, Issue 3, Paris, France .

**La Documentation Française**, «Dynamique et Régulation la Croissance», **Comprendre l'Economie**, Vol 1, **CAHIERS Français** , n. 345.

**La Documentation Française**, «Dynamique et Régulation la Croissance», **Comprendre l'Economie**, Vol 1, **CAHIERS Français** , n. 345.

**Murat Yıldızoglu**, [2011], «Sources de la croissance économique», **Université Bordeaux**, France, vol.3.5.

**Murat Yıldızoglu**, [2011], «Sources de la croissance économique», **Université Bordeaux**, France, vol.3.5.

**Rapport annuel de la banque D'Algérie** , [2014], «évolution économique et monétaire en Algérie.

**Tasasa Jean- Paul**, [2012], «Derivation du Modèle Basique de Barro: Approche par l'optimisation dynamique non stochastique», **One Pager Laréq**, vol. 1, num. 005.